



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير





UNIVERSITÉ
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Revue Stratégie et Développement



Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
éditée par la Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم



التقييم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: د. العجال عدالة

مدير مساعد ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي - فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا

أ. علي بوجلال

د. أحمد بلقاسم

أ. محمد بلبية

د. الحاج بن زيدان

أ. براحو حاج ملياني

د. محمد محمود ولد محمد عيسى

أ. محمد الحبيب مرحوم

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد- الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد محمد شرقية

السيد بلال دقيوس

خلية الإعلام الآلي: أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

لجنة القراءة:

- د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) - اليمن
د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر
د. أحمد بوسهمين (جامعة بشار) الجزائر
د. خالد عبد الوهاب البنداري - مصر
د. ساندرا سرياندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال
د. كربالي بغداد (جامعة وهران) الجزائر
د. عبد الرحمن محمد سالم - اليمن
د. ماريا إيلينا لا باستيدا توفار - المكسيك
د. إليزابيث ف. فيرا (جامعة سونتياغو) برتغال
د. فاطمة الزهراء زرواط (جامعة مستغانم) الجزائر

اللجنة العلمية:

- د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية
أ.د. ألبار لورد - (سانغور أليكسوندي)
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (عميد/ تلمسان)
أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. مصطفى بلمقدم (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان)
أ.د. عبد القادر حفلاط (جامعة ليل) فرنسا
أ.د. عطية أحمد منصور الجيار - مصر
أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
أ.د. ميرحانا رادوفيتش - صربيا
أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. فلاديمير سيموفي - صربيا
أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم - مصر
أ.د. رشيد يوسف (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر
د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر
د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر
د. كرايج دافورين - سلوفينيا
د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر
د. رزق سعد الله بخيت الجابري (ج حضرموت) اليمن
د. مصطفى محمد النشري - مصر
د. محمد التليي حامدي (جامعة المنستير) تونس
د. علاء الدين التجاني حمد - السودان
د. بلحاج فراحي (جامعة بشار) الجزائر
د. ساندرا سرياندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال
د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن
د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر
د. ناتاليا لوقيونوفا - فرنسا
د. نوري منير (عميد كلية/ جامعة شلف) الجزائر
د. عبد المجيد سعيدي (جامعة قرونوبل) فرنسا
د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
د. صوار يوسف (جامعة سعيدة) الجزائر
د. ماريا إيلينا لا باستيدا توفار - المكسيك
د. إليزابيث ف. فيرا (جامعة سونتياغو) برتغال

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



مقاييس النشر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير — جامعة عبد الحميد بن باديس — مستغاثم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

■ كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛

■ أن يرسل البحث مكتوبا بالوارد عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة؛

■ لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛

■ أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من

البحث والنتائج المتوصل إليها؛

■ ألا يتجاوز البحث 30 صفحة وألا يقل عن 20 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛

- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛

- الهوامش بالسنتيمتر: علوي/ سفلي: 1,5، يمين/ يسار: 1,5، بين الأسطر: 1,5؛

- حجم الورقة: عرض: 17 / طول: 24.
- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
 - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
 - كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في أسفل الصفحة؛
 - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
 - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
 - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- لا تقبل إلا البحوث المرسلة من طرف أصحابها عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي. ولا ترد البحوث التي لم تنشر؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المراسلات والاشتراكات: مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية - موقع خروبة - جامعة مستغانم - ولاية

مستغانم 27000 ، الجزائر

الفاكس: 00213 45 421150 / البريد الإلكتروني: strg.devp@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.revuesd.net

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



الترقيم الدولي: 2170-0982



رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

العدد السابع - جويلية 2014

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
7	أ.د. جمال خنشور (جامعة بسكرة) أ. حمزة العوادي (جامعة أم البواقي)	نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
44	أ. خالد بن ساسي (جامعة ورقلة) أ. بوبكر قواميد (جامعة ورقلة)	أنظمة المعلومات ومجالات تطبيقاتها في سلاسل الإمداد في المؤسسة الاقتصادية - حالة مشروع الغاز عين صالح (ISG) وعين أميناس (IAP) بحاسي مسعود
73	د. دحماني محمد ادريوش (ج. سيدي بلعباس) أ. ناصور عبد القادر (ج. سيدي بلعباس)	أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية
103	د. زرواط فاطمة الزهراء (جامعة مستغانم) أ. جهاد بن عثمان (جامعة تلمسان)	التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر
124	أ. يسعد عبد الرحمن (جامعة مستغانم)	دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر في الفترة 1990 - 2013.
155	أ.د. عبد المجيد قدي (جامعة الجزائر 3) أ. مديوني جميلة (جامعة الشلف)	أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية دراسة حالة المؤسسة الإستشفائية الخاصة "البرتقال" بمدينة الشلف

مجلة الاستراتيجية والتنمية

العدد السابع - جويلية 2014

الفهرس (تابع)

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
182	أ. محمودي قادة مختار (جامعة سعيدة) أ. محمودي أحمد (جامعة تيسمسيلت)	فاعلية جودة تقديم الخدمة في تحقيق ولاء المستهلك لسوق خدمة الهاتف النقال بالجزائر - حالة مؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر OTA
203	أ. موري سمية (جامعة بشار) د. بلحاج فراحي (جامعة بشار)	أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر - مقارنة تحليلية وقياسية
220	أ. سالمي ياسين (جامعة الجزائر 3)	المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي
254	أ. لعللى نورية (جامعة معسكر)	دور الموارد البشرية في إدارة التغيير - دراسة حالة مؤسسة ألدان بولاية معسكر
272	أ. عريس مختار (جامعة تلمسان) أ.د. بابا عبد القادر (جامعة مستغانم)	محددات وأسباب الفقر في الجزائر

نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الجزائرية

أ.د. جمال خنشور

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة / الجزائر

أ. حمزة العوادي

أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة أم البواقي / الجزائر

ملخص:

لقد أضحي التصدير العشوائي الذي تعتمد عليه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، غير مجد لإيجاد مكانة دائمة وحصة متنامية في الأسواق الدولية، فبلوغ هذا الهدف يتطلب عدة جهود تبدأ بدراسة الأسواق المختلفة ثم إعداد الاستراتيجيات التصديرية المناسبة والتي تتلاءم مع الأسواق المستهدفة، و كما هو معروف فإن لصادرات هذه المؤسسات أسواقا محدودتو لم تعرف أي تنوع ملموس نظرا لغياب استراتيجيات بعيدة المدى تعمل على تنمية الصادرات في هذا النوع من المؤسسات.

تأسيسا عما سبق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، إضافة إلى البحث في طبيعة المعوقات التي تقف أمام عملية تنمية صادرات هذه المؤسسات وصولا إلى صياغة إستراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات في تلك المؤسسات والتي من شأنها تحقيق نقلة نوعية لهذا القطاع وتعزيز المكاسب التي يمكن جنيها لعل في مقدمتها تنويع موارد ومداخل الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقات التصدير، تنمية الصادرات، الإستراتيجية.

Abstract:

Recently, export indiscriminate adopted by The Algerian SMEs, has become was not feasible to find a niche in the international markets, Reaching this goal requires several efforts to begin studying the different

markets and preparation of export strategies appropriate and that fit with the target markets.

This study aims to highlight the important problems posed by the export of the Algerian SMEs and gives a proposing strategy taking in consideration the different characteristics of those enterprises and maximizes the gains of trends towards international market.

Key words: small and medium-sized enterprises, export barriers, export development, strategy.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحقّقه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات القدرة على تغيير أو تعديل النشاط أو أسلوب العمل تساعدها على مساندة التحولات السريعة، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا لما تتمتع به من ديناميكية وسرعة، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، بجانب قدراتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها، لترسخ بذلك قناعة تامة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمختصين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول بمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة، خصوصا فيما يتعلق برفع المستوى التصديري للدول.

غير أن الجزائر كدولة نامية لم تعي هذه الحقيقتو لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في هذا المجال، واتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب أي استراتيجيات بعيدة المدى نحو اعتماد أسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملء فراغات التنمية باتخاذ

إجراءات اعتبرت في نظر الباحثين ترقية لم تصل إلى حد التغيير في بنية الصادرات، فقد بقيت نسب التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تراوح مكانها لم ترق إلى المستوى المطلوب، وقد أدرك متخذو القرار في الدولة الجزائرية تلك الحقيقة بعد تجربة طويلة وبعد هدر الكثير من موارد الدولة وقدرات مؤسساتها، فعملت الدولة على تشجيع هذا النوع من المؤسسات قصد التوجه نحو التصدير، ورغم كل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا، إلا أنها مازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تواجدها في الأسواق الخارجية كارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص مصادر التمويل، عدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية والفرص التسويقية، والتي تحول دون تواجدها على المستوى الدولي.

إشكالية البحث:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اليوم أكثر من أي وقت مضى رهانات متعددة مصدرها القوى التنافسية والتحديات الناشئة عن العولمة، وانفتاح الأسواق واختيار الحواجز وموانع التجارة وتدفقات رأس المال، هذا إلى جانب الثورة التكنولوجية الجديدة، والتي أصبحت المنظمات تتسابق من أجل الحصول عليها كونها أصبحت أساس اكتساب الميزات التنافسية، ولقد فرضت التحولات الاقتصادية المستمرة والسريعة على هذا الصنف من المؤسسات ضرورة التكيف والتغيير المستمرين في إستراتيجيتها، حتى تتمكن من تحقيق النجاح المنشود في مهمتها، ولعل من أبرز ما طرحته من خطط دفاعية لهذا الواقع هو توجيهها نحو التصدير والاستفادة من العائد المجزي الناتج عن عملية غزو الأسواق الدولية مقارنة بالأسواق المحلية.

وعليه فإن سبيل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الأسواق الدولية هو صياغة إستراتيجية واضحة تحدد الآليات الكفيلة بتحقيق نقلة نوعية نحو تعظيم مكاسب توجه تلك المؤسسات نحو التصدير، مما يجعلنا نطرح السؤال الآتي:

ما هي الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ وما طبيعة

القيود التي تعترض هذه العملية؟

فرضية البحث:

نظرا للارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، بات من اللازم بناء إستراتيجية فعالة وملائمة لتنمية الصادرات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تعتمد أساسا على تعزيز تنافسية هذا النوع من المؤسسات، وإزالة مختلف القيود التي تحول دون توجيهها نحو الأسواق الدولية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال زرع ثقافة التصدير لدى القائمين بأعمالها، كما يستوجب الأمر ضرورة الاستفادة من التقارب الجغرافي مع الأسواق الإفريقية والعربية لاسيما في ظل تنامي فرص تفعيل السوق العربية المشتركة.

أهمية البحث:

يستلهم هذا البحث أهميته من خلال حداثة المشكلة المعالجة والمرتبطة بعملية تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، إذ تبرز ضرورة رسم معالم إستراتيجية واضحة يحدد فيها الدور المنوط بهذه المؤسسات بما يسمح بتعظيم مكاسب التوجه نحو الأسواق الدولية وتقليص التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الوقوف على واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قصد الوقوف على درجة توجهها نحو التصدير؛
- البحث في طبيعة القيود التي تقف أمام تسريع وتيرة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو الأسواق الدولية؛
- وضع إستراتيجية ملائمة من شأنها المساهمة في دفع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو الأسواق الدولية قصد تعظيم المكاسب التي يمكن جنيها لعل في مقدمتها تنويع الموارد.

الدراسات السابقة :

لقد نالت الدراسات السابقة -والتي تم اعتمادها كمرجعية لبحثنا- قسطا وافرا فيما يتعلق بموضوع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانبه النظري، غير أن الدراسات التي تتناول إشكالية تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجدها قليلة جدا بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع، وفي هذا المجال يمكننا استعراض الدراسات الآتية:

- "جمعي عماري"، (2011)، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الموضوع عبارة عن رسالة دكتوراه حاول الباحث من خلالها التعرف على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومدى مساهمتها في التصدير خلال الفترة (2000-2007)، كما قدم جملة من المحاور تعد بمثابة ركائز إستراتيجية لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على ضوء المتغيرات الدولية، وعلى رغم ما ميز هذه الدراسة إلى أن الرسالة قد تشعبت في كثير من الموضوعات الثانوية المرتبطة بخصوصية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي شتت جهود الباحث وجعله يحيد بعض الشيء على الإشكالية والأهداف المرسومة للعمل؛

- "عبد الله بن حمو"، (2010)، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموضوع عبارة عن رسالة ماجستير عالجت مشكلة تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تم عرض الإطار المفاهيمي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتطلبات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا المجال، أما في الجانب التطبيقي فقد تم إعداد دراسة ميدانية شملت مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف الوقوف على أهم أسباب إحجامها عن العمل على المستوى الدولي، وكما عرج الباحث على دراسة واقع عملية التدويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية، ليتخذها كمعيار للمقارنة مع حالة الجزائر ولكنه أهمل إشكالية عدم تطابق معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دولتي الدراسة مما أضعف النتائج المتوصل إليها وانعكس سلبا على قوة الاقتراحات لأنه لم يراعي عامل تجانس دول الدراسة؛

- "علي سيدي" و "مراد خطاب"، (2010)، بعنوان: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العلمية، حيث حاول الباحثان الإلمام قدر الإمكان بالمفاهيم النظرية المرتبطة بالموضوع من خلال ما طرح من دراسات أكاديمية، ثم تم تحليل التركيز الجغرافي لأبرز صادرات الجزائر خارج المحروقات قصد كشف فرص التصدير المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ورسم خريطة المنتجات التي تلبي الاحتياجات الغير مشبعة في الأسواق الدولية، وذلك مع مراعاة عاملين أساسيين أولهما يكمن في التركيز الجغرافي وثانيهما يرتبط بالمزايا التنافسية للمنتجات. و ما يؤخذ على هذه الدراسة ربطها لإستراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دول التركيز الجغرافي فقط دون الأخذ بعين الاعتبار أهم معايير ترقية الصادرات المتمثلة أساسا في التقارب الجغرافي وما يحمله في طياته من سهولة النفاذ إلى الأسواق العربية والإفريقية الواعدة، كما افترضت الدراسة الثبات المطلق للمزايا النسبية للمنتجات وبقاء علاقات التبادل التجاري مع دول التركيز الجغرافي، لكن الحقيقة العملية تؤكد درجة التغير الدائم للعوامل السابقة.

هيكل البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروح كذا اختبار صحة الفرضية المتبناة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور حيث يتضمن الأول عرضا لأبرز مؤشرات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أما المحور الثاني من البحث فيحتوي على مختلف قيود التصدير في هذا النوع من المؤسسات، بينما خصص المحور الثالث لوضع معالم إستراتيجية ملائمة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفي الأخير تم تلخيص محتوى هذه الدراسة في الاستنتاجات العامة بالإضافة إلى تقديم التوصيات التي من شأنها تذليل الصعوبات التي تحول دون توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير.

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتصدير خارج المحروقات

يختص هذا الجزء من البحث في عرض حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وكذا التركيبة السلعية للصادرات إجمالاً، ثم سيتم التعرف على درجة إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التصدير. ويصب هذا المدخل ضمن إطار تشخيص الواقع وإبراز درجة الترابط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات.

واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر:

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم 01 والشكل رقم 01:

الجدول رقم (01): الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2012)

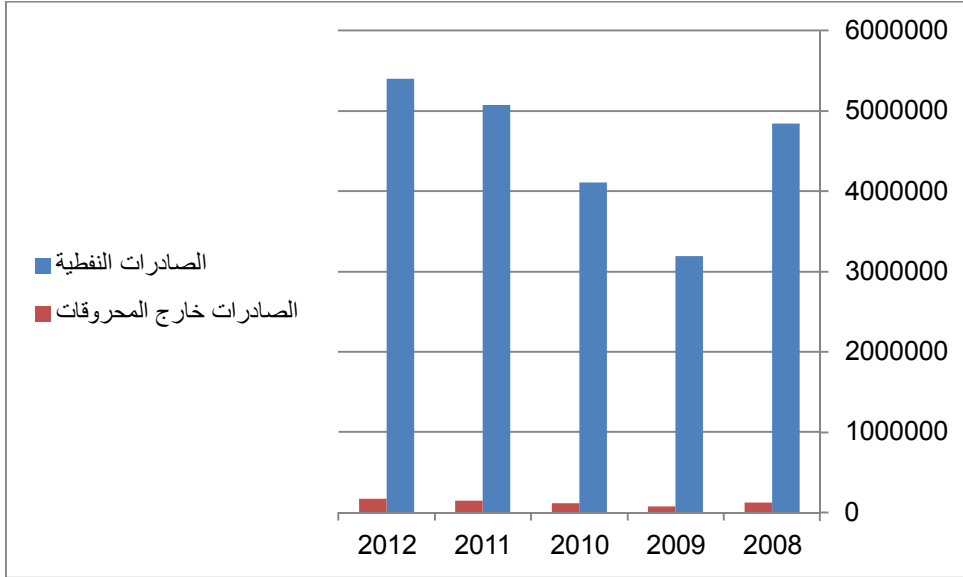
الوحدة: مليون دج

2012	2011	2010	2009	2008	
5397638	5073543.4	4106624.6	3192819.1	4845030.5	الصادرات النفطية
169585	150293.4	113481.4	77408.4	124994.6	الصادرات خارج المحروقات
2.96%	2.8%	2.6%	2.3%	2.5%	نسبة ص خ م إلى الإجمالي

المصدر:

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2011**, ONS, Alger, Novembre 2012, p65.
- Centre Nationale de l'informatique et des statistique, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2012)**, <http://www.douane.gov.dz/>, p15.

الشكل رقم 01: تطور الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2012)



المصدر : من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (1)

وبالاحظ من الجدول رقم 01 وأيضا الشكل رقم 01 أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 3% طوال فترة الدراسة (2008-2012)، حيث تراوحت نسبتها ما بين 2.3% و 2.96%، ولقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها، وقد أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والتربق والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى نسبة للصادرات خارج المحروقات سنة 2012، ويعكس ذلك التعافي الذي بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من الأزمة.

التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها،¹ ويعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ وإما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.²

وبالإسقاط على حالة الجزائر وبالتحديد الصادرات خارج المحروقات نجد أنها تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية (غير الغذائية)، المعدات الصناعية والمنتجات الفلاحية.³ والجدول التالي يوضح تطور نسب هذه السلع خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012.

¹ حسن الحاج ومحمد عدنان وديع، "التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والنمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 99.

² منير نوري، "التسويق الاستراتيجي وأهميته في مساهمة العولمة الاقتصادية: إسقاط على الوطن العربي للفترة (1990-2000)"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 274.

³ شوقي جباري وحمزة عوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة استشرافية"، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد الرابع عشر، يناير 2014، ص 171.

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة : مليون دج

2012		2011		2010		2009		2008		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
14.32	24271	17.22	25880.9	20.62	23405.5	10.58	8193.1	6.13	7657.3	مواد غذائية
7.64	12950	7.80	11717.1	6.15	6977	15.89	12302.3	17.23	21542.3	مواد خام
75.9	128724	72.52	108993.9	69.23	78567.6	64.93	50258.7	71.45	89308.4	منتجات نصف مصنعة
0.04	73	0.02	25.7	0.05	58.8	0.03	19.5	0.05	67.7	منتجات فلاحية
1.37	2326	1.70	2561.1	1.97	2235.1	3.97	3075.4	3.47	4334.5	معدات صناعية
0.73	1241	0.74	1115.7	1.98	2237.4	4.6	3559.4	1.67	2084.4	سلع استهلاكية
100	169585	100	150293.4	100	113481.4	100	77408.4	100	124994.6	المجموع

المصدر:

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **op. cit**, p65.
- Centre National de l'informatique et des statistiques, **op.cit**, p10.

عموما، تعد النسب المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات:

بالنظر إلى التحليل السابق والمتعلق بالتنوع السلعي للصادرات الجزائرية ومع الأخذ في الحسبان توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة (أنظر الشكل رقم 02)، واللدان يشكّلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضالة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، إذ تشير الأرقام إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات؛ حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2007 أي ما مقداره 1.7% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى، فالفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصدير بـ 20%، علاوة على ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة يقدر بنحو 500 مؤسسة سنة 2007⁴، وتتوزع صادرات هذه المؤسسات على المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، التجهيزات الصناعية، السلع الغذائية، السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية بنسب: 75%، 6.75%، 6.75%، 5.25%، 3.5%، 2.75% على التوالي.

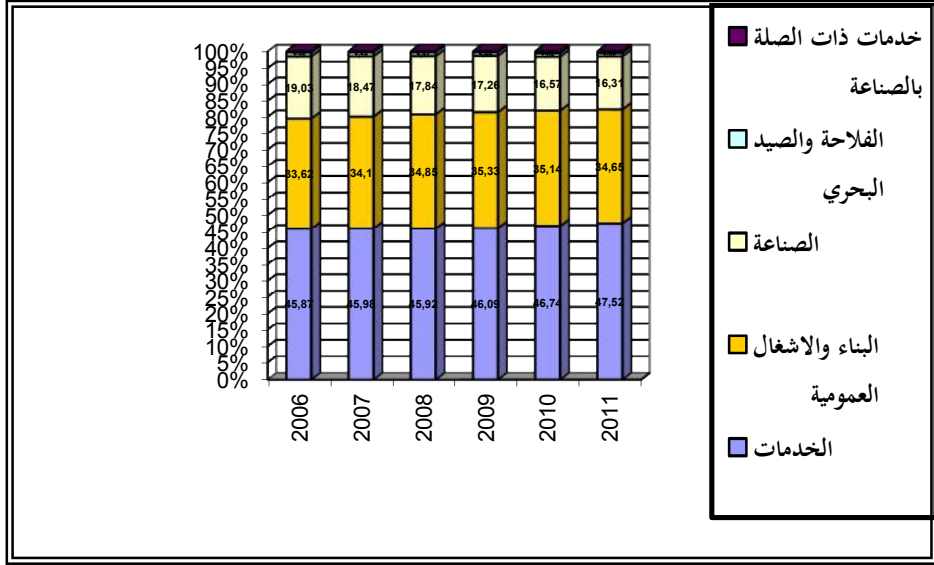
وتجدر الإشارة أن الوضعية السابقة خلال سنة 2009 لم تتغير كثيرا؛ حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير بلغ 489 مؤسسة أي ما يعادل حوالي 0,1% من إجمالي المؤسسات، وتقدر حصتها بـ 1,04 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 2,5% من الصادرات⁵، بالمقابل في

⁴ جمعي عماري، "إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 198.

⁵ دوار إبراهيم، "آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011، ص 105.

فرنسا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة نحو التصدير 110.650 مؤسسة خلال سنة 2011، أي ما يمثل 94% من العدد الإجمالي للمؤسسات المصدرة⁶.

الشكل رقم (02): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع للفترة 2006-2011



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نشریات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الموقع على الانترنت: www.pmeart-dz.org

عموما، تعد النسب المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

ثانيا: قيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، ورغم فرص نجاح عملية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإن هذه العملية تواجه عددا من القيود والتي غالبا ما تؤدي إلى الفشل في تحقيق الهدف المنشود، هذه القيود يمكن إجمالها في:

⁶ Juliette Ponceau et Stéphane Balan, "Les PME et l'exportation, Rapport sur l'évolution des PME", OSEO, Paris, 2012, p267.

1. **القيود السياسية والقانونية:** تتمثل هذه القيود في الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمنظمة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة، ونذكر من بين هذه القيود التأميم، المصادرة والتصفية للمشروعات، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعامل في النقد الأجنبي والشروط الموضوعية على استخدام المكون المحلي، واتجاهات النقابات، والتعرفة الجمركية وغيرها⁷؛

2. **قيود بيئة الاستثمار:** لقد فشلت الصادرات غير النفطية في التموّع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين بيئة الأعمال من خلال التوعية، التدريب وتوجيه الشركات المصدرة أو المحتمل تدويل أنشطتها، فضلا على تنوع في برامج التأهيل.

بالإضافة لما سبق فقد صنف تقرير بيئة الأعمال "Doing Business" 2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المركز 148 من بين 184 دولة شملتها الدراسة، أي أقل من خمسة مراتب مقارنة بعام 2010. وفي نفس التقرير احتلت الجزائر المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛ حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثماني وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار، وعلاوة على ذلك، فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية (Algex) تبين أن المصدرين هم أقل عددا، إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر في 2008.⁸

ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام.

⁷ Frédéric Lernoux et autres, "Internationalisation des PME : comment réussir a l'étranger", Deboek & Larcier, 1^{ère} edition, Belgique, 2012, p35.

⁸ Sultana DAOUD, Structuration Sectorielle Et Contribution Des Pme Algériennes Au Commerce Extérieur, colloque international, université Setif1, 11et 12 mars 2013, p13.

وتجدر الإشارة أنه يمكن التعرف على التقييم الكمي للمناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال إلقاء

نظرة على مدى تحقق التوازنات الكلية في الجدول التالي:

الجدول رقم: (03): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2008-2012.

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.0	2.4	3.4	2.4	3.3
مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة من الناتج)	11.40	7.1	1.5	0.7	1.3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي (الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج)	23.20	0.3	9.4	9.35	8.21
معدل التضخم	4.40	5.7	4.3	5.7	8.9
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	8.58	5.41	5.45	4.4	3.63
مقابل الدولار	74.58	72.73	74.39	76.05	77.55
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	-	-	-	102.21	102.16

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011 و 2012.

من خلال قراءة بيانات الجدول السابق يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات

الكلية للاقتصاد فقد تم التحكم في معدلات التضخم ، كما سجل كل من ميزان الحساب الجاري كذا

الميزانية العامة فائضا خلال السنوات الأخيرة كما شهد سعر الصرف استقرارا ملحوظا والمديونية انخفاضا

محسوسا.

وعلى العموم فإن هذا الاستقرار يعد هشا نظرا لارتباطه الوثيق بالقفزة النوعية التي يشهدها سوق

المحروقات، فبمجرد تماهي الأسعار فمن المحتمل أن تنشأ مخاطر تؤدي إلى تغيرات جذرية في جل المؤشرات

الاقتصادية، وبالتالي تبرز مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، التضخم ومخاطر الائتمان وغيرها والتي من شأنها أن تؤثر على خلق القيمة داخل المؤسسة وعلى عملية التصدير سلباً.⁹

3. **القيود التجارية:** تتمثل مصادر القيود التجارية أساساً في عدم دفع الزبون لمشترياته في حالة البيع الآجل، وتؤدي إلى عدم استلام المؤسسة لكامل مستحققاتها في الآجال المتفق عليها، ويختلف خطر عدم الدفع حسب القطاعات وكذلك حسب المنطقة، بالإضافة إلى نقص التمويل بالمواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة المستوردة وارتفاع أسعارها؛ ضالة النسب المحققة في مجال التصدير والتي لا يمكن الاعتماد عليها في تمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الصعبة؛ عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط.¹⁰

يضاف لما سبق انعدام الخبرة لدى المؤسسات المصدرة والتي تحول دون توقعها في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير؛ عدم انتظام برامج الرحلات، نقص الخطوط الموجهة للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصدة الموانئ للعمليات التصديرية فقط؛ غياب الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات وانعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي وخدمات ما بعد البيع، فالصادرات لا يمكن تحقيقها دون وضع

⁹ شوقي جباري وحمزة عوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل"، مجلة أضاء

المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2013، ص 111.

¹⁰ محمد فرحي وسلمي صالح، "المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، الملتقى الدولي

حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 742.

مصلحة لخدمات ما بعد البيع ناهيك عن غياب الإبداع والابتكار بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.¹¹

4. القيود الثقافية: وهي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي، والتي تؤثر على تدفق المعلومات وصنع القرار في المعاملات الدولية.¹²

5. القيود المرتبطة بالمنافسة: والتي تتمثل أساسا في المنافسة غير المتكافئة في بعض الأسواق على غرار السوق الأوروبية بين الشركات المتواجدة بالسوق المستهدف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ يمتلك الطرف الأول الكفاءة العالية، الإنتاجية المرتفعة والقدرة التنافسية، التكنولوجية، الإدارية والتسويقية الكبيرة، بينما يعاني الطرف الثاني من محدودية الإمكانيات على كافة المزايا التي يتمتع بها الطرف الأول، بالإضافة إلى مشكل التكيف الهيكلي لنظم الإنتاج والتسويق في المدى القصير مع السوق الأجنبي خصوصا في ظل غياب الدراسات اللازمة عن الأسواق الخارجية وعدم وجود نظام للمعلومات التسويقية والتصديرية، قصر النظر الاستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية، فهي إذن لا تأخذ بعين الاعتبار في تقسيماتها بناء إستراتيجية للتصدير منذ البداية، ولكنها تكتفي بالبحث عن أسواق دولية في إطار التظاهرات الاقتصادية فقط،¹³ هذا فضلا عن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة،¹⁴ الأمر الذي يجعل نتائج المنافسة محسومة لصالح الطرف القوي، وفي هذا السياق يتوقع الخبراء بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بوضعها الحالي الغير مؤهل للمنافسة

¹¹ عبد الله بن حمو، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، صص 174-175.

¹² Serge Amabile et autres, **Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de pme méditerranéennes**, Au site d'internet : <http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf>, p6.

¹³ محمد براق ومحمد عبيلة، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحرقات باستخدام مقارنة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006، صص 131.

¹⁴ وصاف سعيد، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002، صص 13-14.

واحتلال مكانة في الأسواق الدولية في حالة توجيهها نحو التصدير سوف تشهد تدنيا تدريجيا في الإنتاج والعائد، ناهيك عن احتمالات انسحابها من الأسواق الدولية والمحلية بالأخص في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي قد يترتب عليه إما الخروج من السوق أو التحول إلى أنشطة أخرى. ويجدر بالذكر في الأخير أن حدة تأثير هذه القيود تختلف باختلاف درجة التعمق في خدمة السوق وبمعنى آخر درجة التصدير، فالدخول التدريجي للسوق الأجنبي عن طريق الاستثمار غير المباشر يواجه مخاطر أقل كثيرا من الدخول عن طريق الاستثمار المباشر، وحتى على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فإن دخول أسواق عن طريق الاستثمار المشترك يكون أقل تعرضا للأخطار والقيود السياسية والثقافية والمنافسة مقارنة بالدخول عن طريق التملك الكامل للمشروع، كما تواجه الشركات التي تدخل السوق الأجنبي لأول مرة الكثير من القيود، فضلا عن القيود المرتبطة بالمنافسة فإنها تواجه مخاطر سياسية وقانونية (القيود المفروضة على الاستثمار والإجراءات والقوانين التي تفرضها حكومات الدول المضيفة).¹⁵

ثالثا: معالم الإستراتيجية المقترحة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المحور رسم إطار عام لإستراتيجية ملائمة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك بالتركيز على مجموعة من المعالم والتي تمت صياغتها بناء على ما تناولته بعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع وهذا على النحو التالي:

1. العمل على تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى دعم حكومي على مستوى الإطار التنظيمي من خلال بناء سياسات ومنظومة مؤسسية تناسب خصوصيتها ومثال ذلك: إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير، وتحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة صادرات تلك المؤسسات، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية، تقديم التسهيلات الائتمانية التي تسمح بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة والموارد اللازمة لهذه العملية وحوافز التصدير، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للنقل

¹⁵ عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية: دراسات وبحوث ميدانية"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 82.

والاتصالات، وهذا من أجل خلق البيئة المواتية لنمو هذه المؤسسات، حتى تساهم بصفة معتبرة في رفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق التصديرية بشكل مستلزم.¹⁶

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات، وعموما يمكن إبراز هذه المتطلبات على عدة مستويات كما يلي:

- **تأهيل المورد البشري:** إذ يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراته من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد واستخدام تكنولوجيات الإعلام والتحكم في التقنيات الحديثة. وذلك من خلال إعداد البرامج المتعلقة بتكوين وتدريب الموارد البشرية فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية للأمينين الراغبين في التعلم، وتشجيع الترجمة وتطوير سياسات التعليم وربط الجامعة بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.¹⁷
- **توفير البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية:** والمتمثلة أساسا في: الهياكل المرتبطة بحركات وتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية وغيرها.¹⁸
- **التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي:** يشكل الاقتصاد غير الرسمي عائقا حقيقيا لمناخ الاستثمار والجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال هذه الظاهرة على الرغم من

¹⁶ شوقي جباري وحمزة العوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة استشرافية"، مرجع سبق ذكره، ص172.

¹⁷ الشريف ريحان وليماء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، نيسان 2013، ص47-48.

¹⁸ مفتاح صالح وبن يسمينة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصاديات عربية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008، ص125-126.

المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل احتواء وإدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الشرعي كمنح المساعدات للمؤسسات الصغيرة، دعم المشاريع المتعلقة بالنشاطات التقليدية، اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الغش الضريبي، إلا أن حجمه يبقى يمثل حصة معتبرة من الاقتصاد الوطني، وبهدف التقليل أو الحد من هذه الظاهرة ينبغي العمل على: إصلاح النظام الضريبي وجعله يساير التطورات العالمية، تشديد العقوبات على التهرب الضريبي، مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي، بالإضافة إلى تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي.¹⁹

- **مكافحة الفساد:** وهذا من خلال بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد يستلزم خلق بيئة تتحقق فيها الشفافية والمساءلة، فضلا على تعزيز أسس المحاسبة العمودية والأفقية، واستخدام وسائل شاملة ومتنوعة، سياسية وقانونية وجماهيرية وقيمية، يكون لها بالغ الأثر في التخفيف من حدة ظاهرة الفساد.²⁰

2. التوجه نحو الأسواق الواعدة: فكما هو معروف فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس، لذا فإن بناء الإستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن لهذه المؤسسات النفاذ إليها، وفي ظل تغير موازين القوى في الأسواق الدولية لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسيات إثر انشغال الدول المتقدمة بمعالجة أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وأزمة الديون السيادية، والتي أثرت سلبا على العديد من الدول بنسب متفاوتة وأدت إلى ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض المنافسة على بعض المنتجات الدولية، فإن هذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل ما تشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لاحتياطات الصرف نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، ناهيك عن طبيعة الاقتصاد الجزائري ودرجة اندماجه

¹⁹ بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد الثالث، جويلية 2012، ص154-155.

²⁰ Daniel Kaufmann, 10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption , in : Finances et développement, FMI, septembre 2005, p 41-43.

في الاقتصاد الدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية²¹.

عموما، وبإلقاء نظرة على التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنتي 2011 و2012، كما هو موضح في الجدول 04.²²

حيث يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي كمحصلة لإبرام اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حيث احتلت المرتبة الأولى سنة 2012 بنسبة 54.24% مرتفعة بنسبة 6% عن سنة 2011، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 30.18%، وبالمقابل نجد ضعفا في التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية حيث لا تتعدى نسبة الصادرات الموجهة إلى هذه الأسواق في مجموعها 4%.

²¹ عمار عماري ونبيلة فالي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، ص7.

²² إن الغرض من هذا المؤشر هو تحليل التركيز الجغرافي لأبرز الصادرات خارج المحروقات قصد الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية، حيث يمكن لتلك الدولة أو الدول ممارسة ضغوطات على الجزائر بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها وخاصة إذا كانت سلعا استهلاكية، وذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد وخلفيات سياسية، هذا ويكتسي مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات أهمية كبيرة، إذ يسمح بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية، مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها والاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات، أو على الأقل تفادي الخسائر التي قد تنجر عنها.

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنتي 2011 و 2012

2012		2011		
النسبة(%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	
54.24	40.127	50.77	37.307	الاتحاد الأوروبي
30.18	22.325	32.74	24.059	دول منظمة التعاون الاقتصادي
0.05	36	0.14	102	دول أوربية أخرى
4.85	3.586	5.81	4.270	دول أمريكا الجنوبية
6.36	4.704	7.03	5.168	دول آسيوية
1.44	1.069	1.10	810	دول المشرق العربي
2.80	2.075	2.16	1586	دول المغرب العربي
0.08	59	0.20	146	دول إفريقيا

المصدر: Centre National de l'informatique et des statistiques (2013), p16.

لذلك نعتقد أن التوجه نحو الأسواق العربية والإفريقية يمثل السبيل الممكن لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بالنظر لعدة اعتبارات أهمها كون دول المغرب العربي تعتبر من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة مع موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ إلى السوق الأوربية الواسعة والمفتوحة بتعداد يصل إلى 380 مليون مستهلك وبمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا هذا من جهة²³، ناهيك عن تقاربها الجغرافي مع الجزائر والذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير، مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة، هذا فضلا عن التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط منتجاتها بدل تعديلها أو تكييفها مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة لكل سوق²⁴، كما أن السوق الإفريقية تعد سوقا واعدة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل

²³ سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد التاسع، 2011، ص 156.

²⁴ محمد براق ومحمد عبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

عن 800 مليون مستهلك، كما تتوفر على حوافز جمركية والتي تنبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية²⁵.

3. استغلال المزايا النسبية للمنتجات: وهذا من خلال استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتي قد تتحول إلى مزايا تنافسية، والمتمثلة في وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية حيث يمكن تصنيع تلك المواد الأولية وزيادة القيمة المضافة منها في بعض مجالات الإنتاج حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دوليا كالتمر، الفوسفات، المطاط، الاسمنت الأبيض، الأمونياك على سبيل المثال والتي لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب والذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات التي لا زالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها حل مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الفلين، الجلود المعالجة، الزيتون، العجائن، المنتجات البحرية والمنتجات الحرفية التقليدية²⁶. والجدول الآتي يوضح المزايا النسبية التي تمتلكها الجزائر في إنتاج بعض السلع الموجهة للتصدير خلال الفترة (2008-2012) من خلال حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة²⁷.

ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة تساوي الواحد الصحيح بالنسبة لكافة المنتجات المختارة وهو مؤشر إيجابي على امتلاك مزايا نسبية كاملة لصالح الصادرات، كما

²⁵ جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 216.

²⁶ شوقي جباري وحمزة العوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل"، مرجع سبق ذكره، ص 110.

²⁷ يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات وبحسب بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، وكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة. وتساوي قيمة المؤشر (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، وبالعكس تكون قيمة المؤشر مساوية ل (-1) في حالة عدم وجود صادرات.

نلاحظ أن هذا المؤشر ظل ثابتا طيلة سنوات الدراسة وهو ما يعني وجود ميزة مطلقة للصادرات من السلع المذكورة.

الجدول رقم (05): مؤشرات المزايا النسبية الظاهرة لبعض السلع المصدرة خارج المحروقات
خلال الفترة (2008-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	
01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	التمر
01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	الفوسفات
01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	المطاط
01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	الأمونياك

المصدر: شوقي جباري وحمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة استشرافية، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد الرابع عشر، جانفي 2014، ص172.

4. تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية والعمل على إنجاحها تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات ومحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وإكسابها سمعة جيدة من أجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق وضمان حصة في السوق الدولية، وذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية²⁸، ومن بين أهم هذه البرامج نذكر:

²⁸ محمد فرحي وسلمى صالحى، "المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص748.

- برنامج اللجنة الأوروبية "ميدا": قصد إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية وتدعيم التعاون الاقتصادي، تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوربي متمثلة في برنامج "ميدا"²⁹، وقد جاء هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 تحت اسم البرنامج الأوربي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومنحها الدعم التقني اللازم، ويهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.³⁰

ولقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من البرنامج الذي يمس قطاعات المنتجات الفلاحية، الصناعات الغذائية، صناعة الأدوية، الصناعات الكيميائية، مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، صناعة الأحذية والجلود، الصناعة الالكترونية والصناعات النسيجية، كما يركز هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية، ويتضمن المحور الأول رفع كفاءة التسيير في هذه المؤسسات وتأهيل أفرادها، أما المحور الثاني فيقوم على دعم الابتكار وترقية آليات تمويل المؤسسات، بينما يركز المحور الثالث على تحسين بيئة عمل هذه المؤسسات، وبالنسبة للنتائج المحققة فقد ذكر المكلف بعملية التأهيل أن الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الجزائر والتي مسها البرنامج حسنة بشكل عام، وفي عرضه أشار إلى أنه من بين 180 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استهدفها البرنامج 140 مؤسسة هي في مرحلة التأهيل بينما 38 منها في المرحلة الأولية للتأهيل، أما البعض الآخر فقد تخلى نهائيا على البرنامج؛³¹

- البرنامج الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتعزيز صادراتها والذي يتشكل من مجموعة من الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات ودعمها من أجل

²⁹ شعيب آتشي، "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/2008، ص141.

³⁰ جمال بلخباط جميلة، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 637.

³¹ شعيب آتشي، مرجع سبق ذكره، ص141-146.

التصدير، وفي هذا السياق تم تأهيل 40 مؤسسة مصدرة من بين 685 مؤسسة تنتمي لعدة قطاعات أهمها قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الصناعة الكيماوية، أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي تمت مباشرته سنة 2008 بتمويل بلغت قيمته 2.5 مليون أورو وهذا للاستفادة من مرافقة تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطات التصدير الخاصة بها³². وقد سمح البرنامج من تأهيل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يعادل 65% من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج، كما عرف البرنامج تحلي 179 مؤسسة بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي وهي تمثل 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة.³³

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير القطاع، وقد تم تخصيص غطاء مالي يفوق 386 مليار دج وهذا لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التابعة لقطاعات الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري والخدمات، وهذا على مدى خمس سنوات اعتبارا من سنة 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب الموارد البشرية، جودة المنتج و التمويل في مجال التصدير.³⁴

³² منير نوري وإبراهيم جملط، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 10 و 11 نوفمبر 2010، ص ص 11-12.

³³ إبتسام بوشريط، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص 132.

³⁴ حركات سعيدة، "برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وآفاق"، جامعة أم البواقي، يومي 13-14 نوفمبر، 2012، ص: 06.

على العموم، تعد النتائج المسجلة ضعيفة نوعا ما إذا ما قورنت بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ويرجع ذلك لبعض الشروط والعراقيل التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توفرها في المؤسسات للاستفادة من منح ومساعدات برامج التأهيل، و آجال تكوين إيداع الملفات التي تبدو أنها طويلة، يضاف إلى ذلك طبيعة هذه البرامج والتي تعد اختيارية، ونظرا لعدم توفر دراسات جدوى حولها فذلك يحول دون انخراط أعداد كبيرة من المؤسسات، فضلا عن تحمل المؤسسات الرغبة جزء من تكاليف عمليات التأهيل وهو أمر لا يجذبه أصحاب المؤسسات والقائمين عليها، بالإضافة إلى نقص الخبراء والمختصين في تسيير مثل هذه البرامج، وهذا ما أدى إلى ضعف وتشتت نتائج برامج التأهيل³⁵. لذلك ينبغي على القائمين ببرامج التأهيل في الجزائر العمل على تجاوز النقاط السالفة الذكر، والتركيز في توجيه الاعتمادات المالية لهذه البرامج إلى عنصر التكوين وتحسين المستوى التكنولوجي المستخدم باعتبارهما متغيرين يتوقف عليهما توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير من عدمه.³⁶

5. إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية ؛ ويقصد به حسب "Alain Juille" المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا بأنه عبارة عن " نهج للحكم يهدف إلى السيطرة على المعلومات الإستراتيجية، بالشكل الذي يحقق تنافسية وأمن الاقتصاد والشركات، ويمكن أن يتعلق أمن المعلومة بحماية الاقتصاد من خلال جميع أشكال الجوسسة الاقتصادية وقرصنة الأساليب والمخططات الإنتاجية للمنتوجات المحلية والدولية"³⁷ وعليه يهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث وإيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامها بطريقة

³⁵ إبتسام بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص 153.

³⁶ يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير

منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2008، ص250.

³⁷ L'intelligence économique Guide pratique pour les PME, rapport du CIE MEDEF Paris, 2006, p5.

ملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم تحقيق المؤسسة لأهدافها ، لاسيما في ظل اقتصاد المعرفة أين أصبحت المعلومة تشكل الفارق ، مما جعل موضوع الذكاء الاقتصادي يحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب، وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين.³⁸

ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة أمثال: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وفرنسا، من هذا النظام بالأخص في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التوجه نحو التصدير، أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم، لذا تبرز ضرورة إجبار صناع القرار في الدولة بغرض تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للاقتصاد والمؤسسات، من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وخلق بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة.³⁹

6. تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث والتطوير:

يعد الابتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسية على مستوى الأسواق الدولية، حيث يساهم في التقليل من تكلفة العمليات، وزيادة العوائد المالية وتحقيق ميزة تنافسية، والتي تنشأ بمجرد ابتكار طرق جديدة أكثر فعالية من المستعملة من قبل، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الابتكار ميدانيا، و حالما تحصل المؤسسة على ميزة تنافسية، فإنها ستحقق مجموعة من المزايا أبرزها ولاء ورضا أكبر

³⁸ Emmanuel Patyron, la veille stratégique, édition Economica, Paris, 1998, p13.

³⁹ راجع أكثر:

Mohamed KOUIDRI & Abdelkader CHETTIH, Intelligence économique et PME Enjeux, expériences et perspectives, Colloque international sur : Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah Ouargla, 18 et 19 Avril 2012

من طرف الزبائن عن المنتجات المقدمة، الأمر الذي يسمح بحصولها على حصة سوقية أكبر، والتي تنعكس آثارها على حجم الأرباح بالزيادة.

ولقد حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية في هذا المجال نجاحا باهرا لقي إعجاب العديد من المختصين، حيث حافظت على تميزها بفضل الدور الفاعل الذي يؤديه الابتكار، فقد بلغت بلغت نسبة إنفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية التي توظف أقل من 250 عامل على البحث والتطوير 21 % من المبلغ الإجمالي المقدّر بـ: 5.63 مليار € سنة 2009، بالمقابل وصلت نسبة إنفاق المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 1000 عامل نسبة 62% أي ما يعادل حوالي 16 مليار €، كما يلاحظ أن إجمالي نفقات البحث والتطوير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايدت بنسبة 35% خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 ولقد تضاعفت العديد من العوامل لعل أبرزها الشراكات المثمرة التي عقدت بين وزارة البحث العلمي والقطاع الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات، فضلا على ما توفره أقطاب التنافسية من فرص حقيقية ترفع من التوجه نحو الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، كما أن الحكومة الفرنسية قدمت إعفاء ضريبي على قروض البحث والتطوير، وذلك بداية من عام 1983 في قانون المالية والمعدل بالقوانين الصادرة في عام 2004، 2008، 2011؛ حيث ترمي الحكومة من خلال اعتماد هذا النوع من الإعفاءات الضريبية إلى تحفيز وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات المبتكرة عن طريق السماح بتخفيض الضرائب بنسبة 30 % من الإنفاق على البحث والتطوير.⁴⁰

7. إنشاء ودعم المجمعات التصديرية:

الهدف من إنشاء هذه المجمعات هو التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وإمكانات تنافسية في الأسواق

⁴⁰ CGPME et KPMG, "Panorama de l'évolution des PME depuis 10 ans", CAHIER PRÉPARATOIRE, 28 juin 2012, p12.

الخارجية،⁴¹ ويتحقق ذلك إما عن طريق التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة أي أنها تقوم بأداء جزء من النشاطات الداخلة في تركيبة المنتج النهائي الموجه إلى الأسواق الدولية، وتنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وجدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر (الأصيل)، ويقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، وبعلاّمته التجارية. وإما عن طريق التحالف بتشابكها بشكل إيجابي مع مؤسسات أخرى من نفس النوع.⁴²

8. إزالة عقبات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهذا بالقضاء على القيود التي تواجهها المؤسسات المصدرة أو الرغبة في التصدير، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة والمستلزمات اللازمة لعملية إنتاج السلع المصدرة وكذا إجراءات تصدير هذه السلع، وتحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة والموارد اللازمة لهذه العملية، فضلا عن توفير مجموعة متكاملة من خدمات التصدير بداية من إمداد المصدرين بالمعلومات عن الفرص المتاحة في السوق الدولي وحتى إعطاء مساعدات متخصصة في تصميم وتنفيذ برامج التسويق الدولي، هذا فضلا عن تقديم الدعم للصادرات والذي يتخذ شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية وجمركية على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع التصدير، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.⁴³

⁴¹ شوقي جباري وحمزة عوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة استشرافية"، مرجع سبق ذكره، ص 173.

⁴² جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص 155-156.

⁴³ محمود حامد عبد الرزاق، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، القاهرة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006، ص 53-54.

9. الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد القرن الحادي والعشرون قرن الجودة طبعاً لما أكدته الأوربي جوزيف جوران، إذ تشير الدراسات الإحصائية إلى أن المستهلك أصبح أكثر وعياً واهتماماً بالجودة، فقد ارتفعت نسبة الباحثين عن الجودة من 30-40% إلى 80-90%، وعموماً يقصد بإدارة الجودة الشاملة حسب " Hixon & Lovelace بأنها عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي، لتحقيق التحسين المستمر للمؤسسة.

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايا تنافسية مستدامة في منتجاتها، بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية. وتشير الكثير من الدراسات الأكاديمية التي أجريت في هذا المجال على أن مؤسسات الدول النامية تجد صعوبة كبيرة في الدخول للأسواق الأجنبية، نظراً للعديد من الأسباب والتي على رأسها انخفاض جودة المنتجات المصدرة، بمعنى أنها لا تستجيب إلى أدنى المواصفات الدولية. وعليه أصبح من اللازم على المؤسسات الرغبة في التصدير التكيف والابتكار بشكل مستمر حتى تتمكن من تصدير منتجاتها في الأسواق الدولية، ولن يتحقق ذلك دون الاعتماد على مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

خاتمة:

تأسيساً عما سبق، مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج أهمها، أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشكو ضعفاً كبيراً، وهذا راجع إلى غياب استراتيجيات بعيدة المدى فضلاً عن كون جميع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية، ورغم ذلك فإن هذا النوع من المؤسسات يملك فرصاً أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات، يتعين مواجهتها والتغلب عليها وهو ما يستوجب منها تعزيز قدرتها التنافسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ليست مجرد مخطط لتنمية هذا النوع من الصادرات، بل تمثل إستراتيجية للتغيير في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي معتمد على عائدات النفط إلى اقتصاد متنوع في موارده ومداخله.

إن هذه الإستراتيجية من شأنها إعطاء نتائج إيجابية، إذا ما كان هناك التزام حقيقي من طرف جميع الأطراف الفاعلة فيها بمحاورها ومتطلباتها، وفي هذا الإطار يتوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاهتمام بجودة منتجاتها ومواصفاتها كي تمنحها ميزة تنافسية هامة تجعل فرصتها في تلقي طلبات من الأسواق الدولية عالية جدا، هذا فضلا عن بذل أقصى طاقاتها البحثية والعلمية ليكتسب إنتاجها وخدماتها مزيدا من المزايا التنافسية التي تسهل عملية اختراق الأسواق الدولية كسب رضا المستهلكين والعملاء، ودون ذلك ستبقى صادراتها تراوح مكانها وتزداد بذلك وضعيتها تعقيدا بل ومستقبلها أكثر غموضا.

وقصد تحقيق التوجه الفعلي نحو تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فإنه ينبغي العمل على:

- إيجاد تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع ووضع خطة تنموية تعمل على التحكم الجيد في مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة، التكنولوجيا وجودة المنتجات؛
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تناسب مشاكلها بالأخص التسويقية منها؛
- غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها ابرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو التصدير، من خلال إقامة الدورات التدريبية ولما لا وضع جوائز تشجيعية لأوائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل وفق هذه الفلسفة؛

- تركيز جهود المؤسسة على جودة ونوعية المعلومات عن الأسواق الأجنبية، فالعبرة ليست بحجم المعلومات وغازاتها، وإنما بمدى موافقة وملاءمة المعلومة للمسوق، من حيث مضمونها وتوقيت بلوغها؛
- لا بد من وجود إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة، ومن الضروري أن تنبع هذه الجهود من إستراتيجية واضحة المعالم ومبنية على منهج واضح وموجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيدين المحلي والدولي؛
- توفير بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود هذه المؤسسات بالفرص المتاحة من خلال التنقيب عن فرص التصدير؛
- الاستعمال المكثف للانترنت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الإلكتروني؛
- الاهتمام أكثر بجوانب الملكية الفكرية والتسمية التجارية للمنتوج وكذا معايير الجودة المطلوبة دولياً؛
- إرساء معالم تطبيق إستراتيجية الذكاء الاقتصادي بهدف تقديم الدعم المعلوماتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتوفير الحماية اللازمة للمنتوج الوطني وإسناده في الأسواق الدولية ؛
- دعم برامج التوحيد القياسي وإصدار شهادات بالالتزام بالمعايير حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مصداقية وموثوقية، وقبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. محمود حامد عبد الرزاق، "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، القاهرة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006.

2. عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية: دراسات وبحوث ميدانية"، الدار الجامعية، مصر، 2001.

أطروحات:

3. جمعي عماري، "إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011.

4. يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2008.

5. منير نوري، "التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسيرة العولمة الاقتصادية: إسقاط على الوطن العربي للفترة (1990-2000)"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005.

مقالات:

6. شوقي جباري وحمزة العوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة استشرافية"، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد الرابع عشر، يناير 2014.

7. الشريف ريجان و لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، نيسان 2013.

8. شوقي جباري وحمزة العوادي، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2013.

9. علي بودلال، "انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد الثالث، جويلية 2012.
10. سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد التاسع، 2011.
11. قدور بن نافلة، "واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.
12. صالح مفتاح و بن يسمينة دلال ، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصاديات عربية ، العددان 43-44، صيف-خريف 2008.
13. محمد براق و محمد عبيلة، "دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.
14. حسن الحاج و محمد عدنان وديع، "التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية و التطور التكنولوجي والنمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
15. وصاف سعيدي، "تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.

مذكرات:

16. عمر يحياوي، "دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر (2002-2010)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2013.

17. فاطمة رحال، "أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر (2000-2010)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012.
18. إبراهيم دوار، "آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011.
19. عبد الله بن حمو، "تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
20. ابتسام بوشريط، "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2010.
21. شعيب آتشي، "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/2008.

مداخلات:

22. سعيدة حركات، "برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وآفاق"، جامعة أم البواقي، يومي 13-14 نوفمبر، 2012.
23. عمار عماري ونبيلة فالي، "الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.

24. ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، جامعة الكويت، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008.
25. محمد فرحي وسلمى صالحى، "المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
26. جمال بلخباط جميلة، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 17 و 18 أبريل 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

1. Frédéric Lernoux et autres, "Internationalisation des PME : comment réussir a l'étranger", Deboek & Larcier, 1^{ère} édition, Belgique, 2012.
2. Juliette Ponceau et Stéphane Balan, "Les PME et l'exportation, Rapport sur l'évolution des PME", OSEO, Paris, 2012.
3. L'intelligence économique Guide pratique pour les PME, rapport du CIE MEDEF Paris, 2006.
4. Emmanuel Patyron, la veille stratégique, édition Economica, Paris, 1998.

مداخلات:

5. Mohamed KOUIDRI & Abdelkader CHETTIH, "Intelligence économique et PME Enjeux, expériences et perspectives", Colloque

international sur : Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah Ouargla, 18 et 19 Avril 2012.

6. Sultana DAOUD, "Structuration Sectorielle Et Contribution Des Pme Algériennes Au Commerce Extérieur", colloque international, université Setif1, 11et 12 mars 2013.

مصادر أخرى:

7. Banque d'Algérie, "Rapport 2012 Evolution Economique et Monétaire en Algérie", Juillet 2013.
8. Centre National de l'informatique et des statistiques, "statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2012)",
<http://www.douane.gov.dz/>
9. Banque d'Algérie, "Rapport 2011 Evolution Economique et Monétaire en Algérie", Mai 2012.
10. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale," Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 a 2011",
ONS, Alger, Novembre 2012.
11. Banque d'Algérie, "Rapport 2010 Evolution Economique et Monétaire en Algérie", Juillet 2011.
12. Banque d'Algérie, "Rapport 2009 Evolution Economique et Monétaire en Algérie", Juillet 2010.
13. Banque d'Algérie, "Rapport 2008 Evolution Economique et Monétaire en Algérie", Juin 2009.
14. Daniel Kaufmann, « 10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption », in : Finances et développement, FMI, septembre 2005.
15. J. Hixon & K. Lovelace, "Total Quality Management's challenge to Urban schools", Educational Leadership, vol 50, N°3, 1992.
16. Serge Amabile et autres, "Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales –les cas de pme méditerranéennes", au site d'internet :
<http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOU-MATHIEU.pdf>.

أنظمة المعلومات ومجالات تطبيقاتها في سلاسل الإمداد في المؤسسة الاقتصادية

حالة مشروع الغاز عين صالح (ISG) وعين أميناس (IAP) بحاسي مسعود

أ. خالد بن ساسي

طالب دكتوراه بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة

bensaci.khaled@univ-ouargla.dz

أ. بوبكر قواميد

طالب دكتوراه بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة

boub.goua@yahoo.fr

ملخص:

في ظل تزايد أهمية ودور سلاسل الإمداد في تحقيق الأداء للمؤسسة في العالم اليوم، جاءت مداخلتنا لتسليط الضوء على أهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)، وكذا أهم أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة سلاسل الإمداد (SCM) في عالم اليوم، التي ساهمت في توفير حلول جذرية لإدارة السلسلة من مرحلة التخطيط، وإلى غاية التنفيذ.

إدارة مشروع الغاز بعين صالح (ISG) وعين أميناس (IAP) بحاسي مسعود، التي اخترناها لتدعيم هذه الدراسة، تستخدم أحداث تقنيات التسيير في المنطقة، أدركت أهمية إستراتيجية سلاسل الإمداد منذ نشأتها لتتمكن من قيادة التدفق لجميع مواقع العمل المتزامية الأطراف (تافتور، رافتور، خشبية وتافتورين).

خلصت دراستنا إلى أن انه يوجد العديد من البرمجيات التي تستخدم لتغطية مراحل سلسلة الإمداد، وان من هذه البرمجيات ما هو أساسي، والأخرى مساعدة، وأن إدارة مشروع الغاز بحاسي مسعود لا تطبق إلا الجزء القليل من هذه البرمجيات.

الكلمات المفتاحية: إدارة سلسلة الإمداد (SCM)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC، أنظمة المعلومات (SI)، مشروع الغاز: عين صالح (ISG) وعين أميناس (IAP).

Abstract :

Concerning the particular importance of the supply chain in achieving the performance of the enterprise, Our intervention focuses on the most important information and communication technology and systems Which contributed to provide Fundamental solutions to the management chain Proceeding from the planning phase and even execution.

The two Gaz projects ; ain salah (ISG) and ain amenas (IAP) in hassi messaoud whose Using the latest management techniques in the region Concluded the importance of supply chain strategy in leading all Sprawling work site (Taguentour, Raguentour, Khchiba and Taguentourine)

Our study found that although there are many principal software used to implementation of supply chain phases are not exploited fully utilized from these Gaz projects.

Keywords: supply chain management (SCM), information and communication technology TIC, Information Systems (SI), Gaz projects : Ain Salah (ISG) and Ain Amenas (IAP).

1-مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في شتى المجالات، لعبت فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر، التي جعلت العالم قرية صغيرة وتلاشت فيه الحدود الإقليمية، وأصبح إستخدامها يمثل عاملا أساسيا في التفوق والتميز، وتسعى المؤسسة في ظل هذا إلى زيادة مرونتها وان تستجيب لمتطلبات الزبائن بفعالية أكبر، ومن الأدوات التي تستجيب لتطلعات المؤسسة التي وفرت وساهمت في الكثير من الحلول العملية هي أنظمة المعلومات، لا سيما داخل البيئة التنظيمية للمؤسسة.

ومن بين الوظائف التي اليوم بحاجة إلى الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة، والتي تمثل مفتاح العمليات التجارية ومفتاح نجاح يخلق الميزة التنافسية هي إدارة سلسلة الإمداد، التي تعتبر الأسلوب الذي يربط ويفاعل بين مختلف وظائف المؤسسة انطلاقا من معرفة إحتياجات الزبائن، ثم التموين (بضمان

الجودة وسرعة التسليم) والمخزون والإنتاج وصولاً إلى التسويق والتوزيع، حيث تعتمد في ظل هذا على التخطيط لكل مرحلة ووظيفة ثم تنفيذها.

ونظراً للأهمية البالغة لتدفق المعلومات عبر التقنيات والبرمجيات الحديثة، إذ يحتم على المؤسسة إختيار أحسن البرمجيات والذي يضمن لها أكثر فاعلية وأحسن أداء بين مختلف الوظائف في المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات الأعضاء في سلسلة الإمداد.

وقد يكون خيرُ نموذجاً حياً في الجزائر هو "مشروع الغاز عين صالح ISG وعين أميناس IAP بحاسي مسعود"، على إعتبار التجربة الرائدة لأضخم مشاريع الغازية في الجزائر، الذي يضم شركات عمالقة في العالم، هي: سوناطراك و بريتش بيتروليوم BP وستات ول Statoil الإشكالية: من خلال ما سبق، يمكننا معالجة موضوع أنظمة المعلومات المطبقة في سلاسل الإمداد في المؤسسة من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة سلاسل الإمداد SCM ؟

فرضية البحث: للإجابة المؤقتة على سؤال البحث قمنا بصياغة الفرضية التالية:

توجد أنظمة معلومات أساسية، ضروري استخدامها في سلاسل الإمداد، والأخرى يمكن الاستغناء عنها.

هدف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح أهمية ودور سلاسل الإمداد في المؤسسة.
- التعرف على أغلب الأدبيات النظرية لأنظمة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال المستخدمة في سلاسل الإمداد في المؤسسة اليوم.
- تقديم مجموعة من التوصيات للإستفادة بها في هذا المجال، خاصة إدارة مشروع الغاز.

المنهج المتبع: اتبعنا لدراسة هذا الموضوع منهج دراسة الحالة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: إدارة مشروع الغاز.

— الحدود الزمنية: من نوفمبر 2013 إلى غاية جانفي 2014.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى أربع محاور أساسية:

- سلسلة الإمداد ومتطلبات تطبيقها؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتجددة المستخدمة في إدارة سلسلة الإمداد؛
- أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة سلسلة الإمداد؛
- حالة مشروع الغاز عين صالح وعين أميناس بحاسي مسعود.

2- سلسلة الإمداد ومتطلبات تطبيقها

1-2 إدارة سلسلة الإمداد

هي مجموعة من المنهجيات المستخدمة لمكاملة الموردين، المصنعين، المخازن، والمتاجر بفعالية، بحيث يتم إنتاج وتوزيع البضائع بالكميات الصحيحة، إلى المواقع الصحيحة، وفي الوقت الصحيح، بحيث تكون التكلفة الكلية أخفض ما يمكن مع المحافظة على تحقيق متطلبات مستوى الخدمة¹، فهي إذن تربط بين مجموعة من الأنشطة تبدأ من المورد إلى الزبون مروراً بالمؤسسة. وبصفة عامة تختلف سلاسل الإمداد من مؤسسة إلى أخرى وفقاً لطبيعة النشاط التجاري، صناعي، خدماتي، و... الخ، وتهدف هذه الإدارة إلى التنسيق بين أعضاء السلسلة، والعمل دوماً على استمرار الترابط والانسجام بهدف الرفع من الإنتاجية وتحسين الأداء الكلي في المؤسسة.

2-2 أهمية إدارة سلسلة الإمداد: ويمكن تلخيص أهداف سلسلة الإمداد فيما يلي:²

- تحسين الموقف التنافسي للمؤسسة.
- ضمان التدفق الغير المنقطع للمواد والمكونات والخدمات من وإلى المؤسسة وبأقل التكاليف.

¹ -NADA GHNEIM, **Supply Chain Management**, le 22/10/2011, <http://medforist.ensias.ma/contemuses/mutinueia-ebusiness-coureses>.

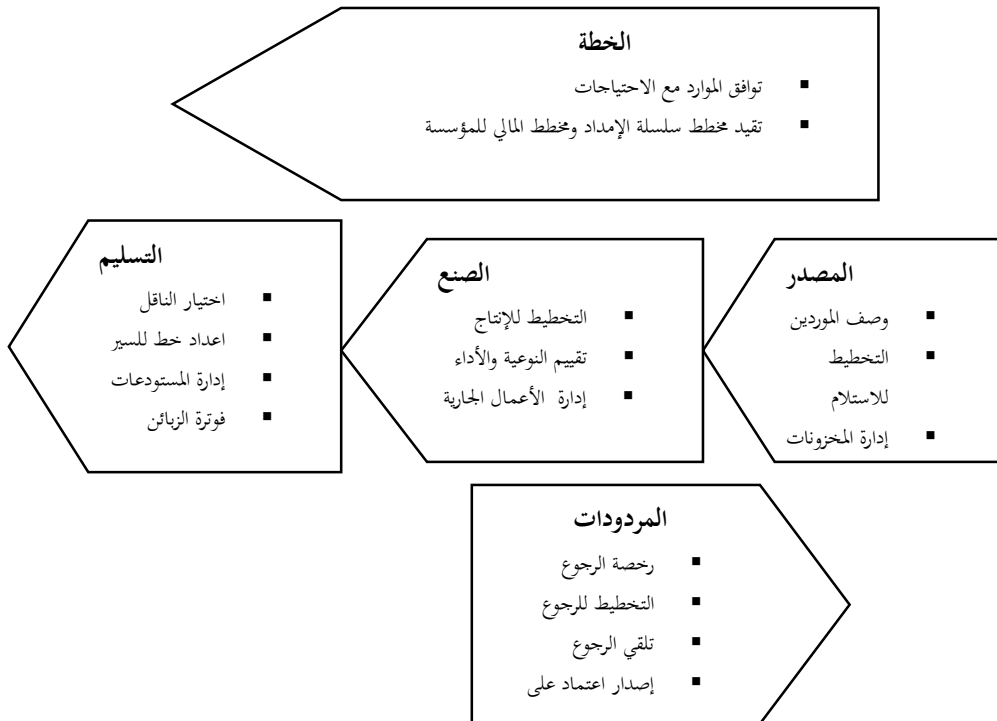
² - شوقي ناجي جواد ومحمد سالم الشموط، إدارة سلسلة التوريد، إثراء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2008، الصفحة 61 و62.

- الاحتفاظ بمخزون الأمان، والتحسين المستمر للجودة.
- ربط علاقات متينة داخل المؤسسة، والبحث وتطوير الموردين المحتملين.

2-3 تطبيقات إدارة سلسلة الإمداد

وضعت أنظمة المعلومات إدارة سلسلة الإمداد من أجل هدف رئيسي هو تسهيل وتبسيط المعلومات والاتصالات فيها، وكذا من أجل تبادل المعلومات المفتوحة والسريعة، وتصبح المعلومات متاحة لأعضاء في سلسلة الإمداد، إن إرسال المعلومات الدقيقة تسمح بإعداد مخططات فعالة لبرنامج الطلبات المرسل والإنتاج والتخفيض من مستويات المخزون والتسريع بالتسليم للزبائن.³

شكل رقم (01): مبادئ عمليات إدارة سلسلة الإمداد



Source : Kenneth C. laudon, p 366.

³ - Kenneth C. laudon , jone P.laudon , adaptation française lin gingras et François , **Les systèmes D'information de Gestion**, gérer l'entreprise numérique , 2^{ème} édition, 2006, canada, p 366

يمكن أن تكون هذه البرمجيات كأداة تساعد المؤسسات على التخطيط لسلاسل إمدادها، أو كبرمجيات تساعد على تنفيذ مراحل سلسلة الإمداد. أنظر الشكل السابق الذي يمثل العمليات الخمس في إدارة سلسلة الإمداد المنفذة من طرف الأعضاء في سلسلة الإمداد.

2-3-1 أنظمة التخطيط سلسلة الإمداد

تسمح للمؤسسات بإعداد توقعات لطلب الإنتاج وإعداد مخططات للتموين والتصنيع، وعلى اثر هذه التوقعات، تتخذ المؤسسات أفضل قرارات الإستغلال على سبيل المثال: تحديد كمية المنتج عند التصنيع في أجال معلومة مسبقاً، يسمح بإعداد مستويات للمخزون من المواد الأولية، مكان تخزين المنتجات طرق النقل المستخدمة لتسليم، نفترض أن الزبون في الدقيقة الأخيرة قرر زيادة الكمية من المنتج المطلوب، هذا يستدعي رد فعل مباشر من طرف الأعضاء في سلسلة الإمداد المؤسسة، حيث يجعل المؤسسة تطلب من مورد المواد الأولية إضافية، يقوم المصنع كذلك بتغيير مخطط العمل وبدون شك، ينجر عنه تغيير في رزنامة التسليم. تحتوي برمجيات التخطيط على تغييرات ضرورية في مخططات الإنتاج والتوزيع.⁴

2-3-2 أنظمة التنفيذ سلسلة الإمداد

تدير هذه الأنظمة تدفق المنتجات الممررة من طرف مراكز التوزيع والمستودعات، من أجل ضمان تسليم المنتجات على أحسن وجه، وهذا حسب درجة التنسيق مابين إدارة العتاد وإدارة العمليات المتعلقة بالتخزين والنقل والمعلومات المالية من كل طرف في سلسلة الإمداد.

وكمثال على الشركات التي حققت مكاسب من استخدامها لسلسلة الإمداد هي شركة IBM التي تمتلك تكنولوجيا جد متطورة في المعلومات والاتصالات، حيث حققت في سنة 2002 ما يلي:⁵

- نوعية الخدمة: ارتفاع من 2 إلى 5 % من المبيعات؛

⁴ - Kenneth C. laudon, jone P. laudon, op. cité. p.366 - 368.

⁵ - CLOUD ALAZARD et SABINE SEPARI, **Contrôle de Gestion**, 2^e édition, DUNOD-Paris-2010. p 671-672

- التخطيط: انخفاض من 5 إلى 10% من مصاريف الإنتاج؛
 - التوزيع : انخفاض من 10 إلى 20 % من مصاريف التخزين،
 - النقل: انخفاض من 10 إلى 20 %؛
 - الوضع في السوق : من 15 إلى 30 % من تخفيض في الوقت.
- إن تعقد عمليات سلسلة الإمداد يحتم على المؤسسات تغيير استراتيجياتها التي تستدعي الاعتماد على أربع(04) محاور، التي تجعل بدورها الزبون فاعلا في تحريك السلسلة، المحاور الأربع هي:
- المورد البشري المؤدي إلى قيادة التغيير التنظيمي؛
 - عمليات سلسلة الإمداد (التموين، التصنيع والتسليم)؛
 - مؤشرات الأداء (مستوى خدمة الزبون، المرونة التنظيمية...)
 - الأدوات(أنظمة المعلومات في المؤسسة، وفيما بين المؤسسات) وهو محور دراستنا.⁶

3- التكنولوجيا المعلومات والاتصال المتجددة المستخدمة في إدارة سلسلة الإمداد

3-1 الانترنت:

إن التطبيقات المرتبطة بالانترنت متعددة،⁷ بروتوكول الاتصال القياسي بالانترنت (نظام المخاطبة) TCP/IP، لغة تحرير النص الفائق (HTML)، هذه الأنظمة المذكورة تسمح بالكتابة والتبادل المعياري للمعلومات، والارتقاء نحو لغة النسيج الممتدة (XML) تسمح هذه التقنية بنقل وتحويل المعلومات ما بين تطبيقات المعلوماتية، هذه التطبيقات المذكورة سلفا توفر الفرص للقيام بالعمليات التالية: تبادل البريد الإلكتروني E-mail، مواقع الواب web، والتجارة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية و الانترنت/الاكسترنت.

⁶ - Ridha DERROUCHE et all, **Impact des NTIC sur les acteurs de la Supply Chain**, consulté le 10/01/2014, www.laspi.fr/.../Presentation_Ridha%20DERROUCHE...

3-2 تكنولوجيا التتبع والتعريف الآلي

ترتكز على مختلف التقنيات للتعريف بالمنتجات ك: الترميز بالأعمدة كاشف ترددات الراديو RFID والنظام العالمي للاتصالات النقالة GSM ونظام الإحلال العالمي GPS، توفر هذه التطبيقات ميزة التتبع في الوقت الحقيقي والمنظم للمنتوج ومكان تموضعه وتسلسله التاريخي، ومن بين التطبيقات الأكثر شيوعا والمستخدم في سلاسل الإمداد المؤسسة هي: الترميز بالأعمدة وكاشف ترددات الراديو، وسنقوم بلمحة قصيرة للتعرف عليهم وعلى أهم وظائف الأساسية من خلال التالي.

3-2-1 الترميز بالأعمدة (Code à Barre)

يتضمن دراسة الرموز التي تمثل سلسلة من الأرقام، وهذا عن طريق أجهزة قراءة خاصة التي تقوم بقراءة هذه الرموز، وبالإضافة إلى طباعة الترميز بالأعمدة، تتميز هذه الطباعة بدقة كبيرة حيث بعد طبعتها تلصق تلك الملصقات على الكرتون، ووثائق الشحن...⁸ وعلى سبيل المثال، الترميز EAN يقسم إلى أنواع حسب طبيعة استعماله :

- الرمز EAN 13 خاص بالمنتجات ؛
- الرمز ITF - 14 خاص بوحدة الإرسال؛
- الرمز EAN 128 خاص بالمعلومات المختلفة المتعلقة بتاريخ الإنتاج، تاريخ نهاية الاستهلاك، بداية الإنشاء، رقم الحصة، و...الخ.

يلعب الترميز بالأعمدة دورا مهما في العديد من المهام، ومن بين مزايا وفوائد الترميز منها: سرعة جلب البيانات، والدقة في التعرف على المعلومات ويسهل ويطور ويحسن الاتصالات بين المؤسسة وفروعها وبينها وبين المؤسسات الأخرى، ويوفر الأمان المعلوماتي ويسهل عملية التبادل من خلال معايير

⁸ - Frazelle E , "Supply Chain strategy", the McGraw-Hill ,new York – America, p.296

EDI والتجارة الالكترونية، كذلك يحسن النواحي الإدارية، أي يؤدي إلى اتخاذ القرار بطريقة أدق، وكذلك معرفة النوعية التي يفضلها الزبائن⁹،...الخ.

3-2-2 كاشف ترددات الراديو (RFID)

هو تحديد الهوية بشكل تلقائي بالاعتماد على جهاز يسمى (RFID Tags). هذا الجهاز عبارة عن كائن صغير يمكن إدراجه بالمنتجات أو الحيوانات أو الإنسان، يحتوي هذا الكائن على شريحة مصنوعة من السيلكون وهوائي (Antenne) لكي يستطيع استقبال وإرسال البيانات والاستعلامات من خلال موجات الراديو.

يوجد ثلاثة أنواع من الشرائح FRID وهي:¹⁰ البطاقات السلبية، البطاقات النصف سلبية و البطاقات النشطة.

كما يخدم RFID عدة مجالات، يمكن التركيز على بعض منها:¹¹ التتبع والمراقبة لحركة المنتجات، إدارة الإنتاج والتعرف على مستوى المخزون، والنقل وإدارة المخزون....الخ

4- أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة سلسلة الإمداد

تسمح برمجيات إدارة الإمداد بتقسيم المعلومات على الموردين والزبائن، وفضلا على أنها تساعد في أخذ القرار المتعلقة بسلاسل الإمداد الداخلية والخارجية، فهي إذن أداة تساعد المسؤولين على تحسين خدمات الزبائن، والتقليل من تكاليف تخزين المنتجات النهائية، وكسب فعالية على مستوى الشراء، ومن

⁹ - لطفى حمزاوي، علامات الترميز، تاريخ الاطلاع: 2011/07/19،

<http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=61830>

¹⁰-Vers la transparence de la Chaîne Logistique, le 7/2011.

www.assets1.csc.com/fr/downloads/10587_2pdf. page 12 .

¹¹-خالد بن ساسي، مذكرة ماجستير بعنوان "نظم المعلومات كأداة لتنفيذ إدارة سلسلة الإمداد حالة مشروع الغاز عين

صالح وعين أميناس(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علو التسيير، جامعة قاصدي مرباح-

ورقلة، 2013 صفحة 74.

بين المجالات الإمداد المعروفة، هي: إدارة الشراء، إدارة الطلبات، إدارة المخزون، إدارة الرزنامات، التخطيط الاستراتيجي... الخ.¹²

4-1 برمجيات التسيير المتكامل (PGI أو ERP)

عرفت في الغالب بالمصطلح الانجليزي ERP (Enterprise resource planning) برزت في بداية 1990، كان أصل ظهورها هي أنظمة تسيير الإنتاج MRP حيث تعمل كنظام للمعلوماتية يحوي العديد من المقاييس، تسمح بإدارة مختلف المجالات في المؤسسة، تطور هذا المنتج من طرف مصممون مختصون (أوراكل)، فبرمجيات التسيير المتكامل هي تطبيق المعلوماتية القابلة للتكيف مع طبيعة المؤسسة، متعدد المقاييس ومتكامل للعديد من العمليات في إدارة المؤسسة، ويوفر مرجعية للمعايير ومبادئ التسيير¹³. بالنسبة إلى أول البائعين العالميين ل ERP هم : SAP ، Oracle ، PeopleSoft ، JD Edwards ، Baan ، SSA ، JBA ، INTENTIA ، QAD ، Mapics ، IFS ، SYMIX¹⁴.
ومن بين مجموعة البرامج الموجودة في السوق اليوم التي لقيت رواجا هو SAP وفيما يخص سلسلة الإمداد هو في نسخته MYSAP SCM¹⁵.

4-2 أنظمة التخطيط المتقدمة (APS)

هو تطبيق موجه إلى سلسلة الإمداد، يسمح بتحليل قدرة الموارد والقيود من أجل تقديم جدول زمني مفصل ومرن للإنتاج الأمثل، ويدخل في جميع وظائف سلسلة الإمداد، يقوم كالأتي:
- الطلب: يحدد عدد المنتجات المصنعة؛

¹² - Larry Ritzman et all, **Management des opérations principes et applications**, 2^e édition, nouveaux Horizons- ARS, Paris, p 517-517.

¹³ - Robert Reix , **Systèmes d'information et mangement des organisation**, 6^e édition, Magnard-Vuibert, 2011 France .p 96,97.

¹⁴ - **Supply Chain Management**, Offre du marché et comparatif progiciels, le 4/05/2012, <http://www.technique-ingenieur.fr/base-document>

¹⁵ - خالد بن ساسي، مرجع سابق صفحة 87 .

- المشتريات: التحقق من توفر المواد الأولية والمكونات وفقا لتسميات المنتجات؛
- الإنتاج: التحليل والمساعدة على وضع مخطط إنتاج أمثل؛
- التخزين: المساعدة على تحديد المساحة الضرورية للتخزين؛
- النقل والتوزيع: ترشيد التكاليف مع ضمان جودة الخدمة التي تقدم للعملاء.¹⁶

3-4 نظام تنفيذ الإنتاج (MES)

هو نظام معلوماتي يهدف إلى جمع البيانات الإنتاج في الوقت الحقيقي من الكل أو من جزء من الإنتاج، هاته المعلومات يتم تجميعها وإرسالها لتنفيذ عدد من أنشطة الإنتاجية. يغطي هذا النظام المجالات الرئيسية لمراقبة الإنتاج، ويسمح لجميع الأعضاء من مختلف المصالح الذين لديهم ارتباط بالإنتاج بمعالجة مجالاتهم في نظام وحيد متجانس، ومتربط بالبيانات، إذا هو صمم من أجل الحصول على نظرة شاملة وفورية للإنتاج بجميع موارده (مواد، تجهيزات، أشخاص)، ونظام لإدارة أفضل في تصنيع والإنتاج يستجيب لمجموعة من المواضيع أو المشاكل المطروحة، على سبيل المثال:¹⁷

- تتبع وتعقب المنتجات؛
- تخصيص الموارد (مواد، تجهيزات، أشخاص) وفقا لحالاتهم؛
- توزيع أوامر التصنيع بالحصة؛
- إدارة النوعية، والعمليات الإحصائية؛
- إدارة مؤشرات الصيانة، وإدارة أداء المعدات،... الخ.

¹⁶ -Guide Informatique SCM, Le 21/08/2011,

<http://www.guideinformatique.com/fiche-mrp-305.htm>

¹⁷ - Logiciels de gestion de la chaîne logistique - Logistique Conseil , consultée le 11/09/2011.<http://logistiqueconseil.org/articles/New-tech/applications-metier-SCM.html>.

4-4 نظام إدارة المستودعات (WMS)

هو جزء أساسي من نظم SCM، يهدف أساساً إلى التحكم بحركة وتخزين المواد داخل المستودعات والعمليات المرتبطة بها، بما في ذلك الاستلام والتحميل والشحن والتوزيع ضمن المستودع،¹⁸ ويعتمد في إدارة عملياته على استخدام تكنولوجيا التعريف الآلي، والتي قد تطرقنا إليها في سابقاً المبحث الترميز بالأعمدة وكاشف ترددات الراديو، وهذا من أجل جمع وتوصيل المعلومات المطلوبة لإدارة حركة المنتج والمواد ضمن المستودعات. أما بالنسبة لوظائف هذا النظام، نذكر منها:

- الاستلام والفحص والتحقق من الجودة؛
- التجديد أو إعادة التعبئة والتغليف؛
- وضع اللوائح والشحن والمتابعة؛
- إدارة المخزون العد الدوري والجرد الفيزيائي.¹⁹

5-4 نظام إدارة النقل (TMS)

هو برنامج مصمم لمعالجة عمليات الشحن والتوزيع المادي، من خصائصه أن لديه القدرة على التعامل مع شبكة مسارات المؤسسة والشركاء ومقدمي الخدمات والسماح بالتخطيط والتحكم في كل التدفقات المادية المستخدمة.²⁰

إن الغرض من نظام إدارة النقل هو التخفيض الوقت والتكلفة وتحسين قنوات التوزيع ومن بين كذلك وظائفه، هي:

¹⁸ - الاستفادة من نظم إدارة المستودعات في تحسين الأداء وتطوير العمليات، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/05/27

www.gp4arab.com/forum/showthread.php

¹⁹ - VMI_and_TMS_Compatibili , consultée le 14/08/2011,

WWW.4Shared.com/.../10_WMS_VMI_and_TMS_Compatibili..

²⁰ - **Gestion de transport**, le 16/08/2011, <http://actors-solutions.com/Gestion-de-transports-SCE-TMS>.

- **التخطيط واتخاذ القرار:** يقوم النظام على تحديد ما هي طرق الشحن المناسبة اعتمادا على المعطيات الموجودة فيه وبكفاءة عالية، هذه الاختيارات تعتمد على مدى أهمية وصول المواد إلى الزبون .
- **متابعة الشحن:** يسمح نظام إدارة النقل بمتابعة أي معلومة إدارية أو فيزيائية (حركة المواد ضمن المستودعات) تتعلق بالشحن مثل تحديد مكان الشحنة بالتفصيل من النقطة A إلى نقطة B بما في ذلك التصريحات الجمركية، إستلام البضاعة والفواتير والحجز للشحن، إرسال تنبيه عن حالات الشحن (تأخير، حادث، توقفات غير متوقعة وما شابه ذلك).
- **القياس:** يجب أن يحتوي على مصفوفة الأداء KPI من أجل إصدار تقارير الأداء الضرورية.²¹

4-6 إدارة العلاقة مع الزبون (CRM)

إدارة العلاقات مع الزبائن هو مصطلح تسويقي جزء لا يتجزأ من برمجيات التسيير المتكامل الذي يدير جميع العلاقات مع الزبائن. يجمع نظام العلاقة مع الزبائن العديد من المجالات : إدارة مرفقات التسويق، معلوماتية قوة البيع، متابعة علاقة الزبون اليومية عن طريق الواب، مراكز النداء...²² الخ، "يعتبر CRM مركز إستراتيجي للزبون يستخدم فيه أدوات البرمجيات لتحسين ربحية المؤسسة ورضا الزبائن، وكذلك له علاقة بالمؤسسات الأخرى، وأنظمة سلسلة الإمداد، ويهدف إلى توفير نظرة كاملة عن أنشطة وعمليات المؤسسة.²³ تهدف تطبيقات CRM إلى القيام بالوظائف التالية : إدارة الاتصال المباشر بالزبون، تسلسل التاريخي للزبون، تجميع المعلومات من منجم البيانات Data Mining المستخلصة من

²¹ - VMI_and_TMS_Compatibili, consultée le 14/08/2011

WWW.4Shared.com/.../10_WMS_VMI_and_TMS_Compatibili.

²² - Commission européenne DG-Entreprises : **Impact des NTIC sur la logistique des entreprises commerciales** (Rapport Final), octobre 2001.

²³ - David Blanchardo, op. cité, p.182

إتجاهات الزبائن، دعم القرارات الخاصة بعمليات البيع، و... الخ.²⁴ ومن بين العاصر الأساسية في المكتب الخلفي (Back Office) لها، هي: سلاسل الإمداد، الموارد البشرية، المحاسبة، المالية... الخ.²⁵

7-4 نظام إدارة العلاقة مع المورد (SRM)

هو منهج مكمل لمراقبة العمليات في المؤسسة مع المؤسسات التي تسوق لها تضمن البضائع والخدمات، حيث الهدف من هذا النظام هو تحسين فعالية العمليات بين المؤسسة ومورديها مثلها مثل CRM. حيث يأخذ SRM جزء من SCM وهو الجانب المتعلق بالعلاقات مع الموردين، الهدف منه هو تحسين العلاقة مع الموردين ويرفع من فعاليات العمليات المرتبطة والمتعلقة بالشراء ومعالجة المواد.²⁶

8-4 المخزونات المدارة للبائع (VMI)

هو توكيل يمنحه المورد لزبائنه بمتابعة المخزونات من المواد والبضائع التي يوردها لهم، تحتاج هذه العملية إلى دقة متناهية في المعلومات عن التقديرات وشفافية للمعلومات بين الشركاء، وأيضاً تزامن في نقل المعلومات.²⁷

9-4 المخزونات المدارة للمورد (SMI)

يمنح للمورد الفرصة بالاطلاع على قطع الغيار أو المنتجات النصف المصنعة في المصانع المتعاقد معها، حيث يتلقى تنبيه أوتوماتيكي عن مستويات المخزون، ويمكن له أيضاً الرد السريع والمباشر عن طريق الواب.

10-4 ذكاء الأعمال (BI)

24 - JAMES B. AYERS , **Supply Chain Management** , 2001 by CRC Press LLC , New York , p. 175

25 - RENI LEFEBURE, Gilles Venturi, **Gestion de la relation client**, EYROLLES 2005, Paris, p. 54

26 - **Quelles sont les briques application qui composent les systèmes d'information et support les processus logistiques**, le 25/05/2012, www.copilates.eu

27 - Ridha DERROUCHE, Gilles NEUBERT, Aziz BOURAS , **Impact des NTIC sur les acteurs de la Supply Chain**

هو نظام معلوماتية يساعد على اتخاذ القرار، له القدرة على إنتاج المعلومات (تقارير، رسوم بيانية، مخططات) غير محدود البعد يطبق في مختلف مجالات المؤسسة والعلاقة مع زبائنها، حيث يمدّها بأفضل القرارات (يأخذ قرارات ذكية) ويحسن من سيرورة عملياتها. يحوي على مستودعات للبيانات (مستودع بيانات مركزي، بيانات السوق أكثر تخصص)، جداول القيادة (المساعدة على القرار، السلسلة القرارية)، وتقنيات البحث عن المعلومات (Data Mining)، بهدف تقديم المعلومات ذات قيمة مضافة." يندرج ذكاء الأعمال ضمن أنظمة المعلومات المؤسسة، ويخدم عمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية، ومن وظائفه: جمع البيانات من مصادر مختلفة كقواعد البيانات ومصادر خارجية أخرى، والاندماج والنشر، أي تمكين المستخدم من الاستفادة من المعلومات المخزنة في مستودع البيانات وعرضها على عدة أشكال في جداول ومنحنيات بيانية،²⁸.

5- حالة مشروع الغاز عين صالح وعين أميناس بحاسي مسعود

5-1 التعريف بالمشروعين

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي في دفع عجلة التنمية الوطنية، على قطاع البترول والغاز، والتي تمثل 95% من صادرات الجزائر، وبفضل الاتجاه المتزايد إلى إستهلاك الغاز الطبيعي المحلي الذي أصبح ينتج ما يمثل 95% من الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز الطبيعي،²⁹ أولت الجزائر إهتماما بالغا منذ الاستقلال من خلال سن القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ،لاسيما التي تتعلق بالتنقيب والاستكشاف لضمان مد طاقى لزبائنها والتوسع أكثر لاكتساب زبائن جدد، حيث ركزت سياسة تصدير الغاز في الدخول والتوسع في السوق الأوروبية من خلال إبرام عقود مع الشركاء الأجانب

²⁸ - شنافي مولاي عبد القادر جيلالي، مذكرة ماجستير بعنوان: دور نظم دعم القرار في قيادة الأداء، حالة اتصالات

الجزائر، (غير منشورة) قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة،

2013، ص 44-45.

²⁹ - ملف النفط في الجزائر. <http://www.islamicnews.net>, le 26/03/2012.

الرائدة في العالم في مجال إنتاج الغاز، ولقد ساهمت السياسة في الرفع من الطاقة الإنتاجية للجزائر³⁰.
وأضحى مشروع غاز أيرمتها الجزائر هما: مشروع عين صالح ومشروع عين أميناس وهما محل دراستنا.

5-1-1 الإطار القانوني للمشروعين

(أ)- مشروع عين صالح (ISG): هو عقد شراكة تم في 23 ديسمبر 1995، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-228 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 بين الشركة الوطنية "سوناتراك" وشركة بريتش بتروليوم (BP) للاستكشاف بهدف البحث، واستغلال، وتسويق الغاز الطبيعي³¹، لمدة 30 سنة.³²

(ب)- مشروع عين أميناس (IAP): هو عقد شراكة تم في 29 جوان 1998، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-365 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 1998 بين الشركة الوطنية "سوناتراك" وجمع أموكو الجزائر للبترول بهدف تطوير وإستغلال الغاز الطبيعي في منطقة عين أميناس،³³ لمدة 20 سنة.³⁴
أما عن نسبة الشراكة لكل طرف فسوناتراك 35%، بريتش بتروليوم 33% وولايات ول النرويجية 32% وهذا وفقا لقاعدة تقاسم الأرباح والأعباء، أما الموقع الإداري الرئيسي الذي تدار منه كل عمليات المشروعين فهو بحاسي مسعود.

5-1-2 الإطار التنظيمي للمشروعين

هو التنظيم الخاص بالمشاريع الذي فرضته طبيعة النشاط، وكذلك تزاوج ثقافات مختلفة والخبرات الطويلة لهذه الشركات في هذا المجال، حيث يتم إدارة المشروعين بالتوازي، مع أن المشروعين منفصلين من حيث التمويل والتسيير، وقد اتبعت هذا الأسلوب بهدف التقليل من الأعباء والمصاريف، وقد أسمى تلك الوظائف التي تدير المشروعين ب: **نشاطات الدعم**، التي تتكون مجموعة من الأقسام (الموارد البشرية، الصحة

³⁰ - شنافي مولاي عبد القادر جيلالي، مرجع سابق، صفحة 45.

³¹ - Journal Officiel de la République algérienne N° 40 page 9, le 30/06/1998.

³² - in Salah gas, **Notice de renseignements**, 2012, p 01, JV GAS Hassi Messoued.

³³ - Journal Officiel de la République algérienne N° 86, p 17, Le 18/11/1998 .

³⁴ - in amenas, **Notice de renseignements**, 2011, p 01, JV GAS Hassi Messoued.

والأمن والبيئة، إدارة سلسلة الإمداد، إدارة المالية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال)، أما الأنشطة الأخرى التقنية فأسمتها ب: **نشاطات العمليات** فهي متعلقة باستخراج الغاز الطبيعي ومعالجته ونقله إلى الزبائن وهي الأنشطة الأساسية للمشروعين.

3.1.5 طاقات وإمكانات المشروعين

- **مشروع عين صالح**: يتكون من سبعة حقول، ثلاثة في الإنتاج، وهي : تاقنتور وراقنتور وخشبية، والبقية مبرجة مستقبلا، أهم حقوله حقل تاقنتور بنسبة 50% من الإنتاج، يمثل نسبة الإنتاج 10% من الإنتاج في الجزائر، أما بالنسبة لمنتجاته فهي ينتج الغاز الطبيعي، يمول من طرف الشركاء الثلاث، إضافة إلى التمويل المخصص من طرف وزارة الطاقة الأمريكية وكذا مديرية البحوث التابعة للاتحاد الأوروبي، يستعمل أحدث التكنولوجيات في عملية الحقن وفي فصل ثاني أكسيد الكربون، وعلى أحدث التكنولوجيات في التخزين الجيولوجي، متحصل على شهادة الازو 14001، يفوق عدد عماله الالف وخمسمائة عامل.

- **مشروع عين أميناس**: يتكون من أربعة حقول غازية، مستغل منه واحد فقط هو حقل تاقنتورين، يحتوي هذا الحقل على 45 بئرا، منتجاته هي الغاز الطبيعي المميع (GPL) والمكثفات، يمول هذا المشروع بنفس الطريقة التي يمول بها مشروع عين صالح، ويمتلك نفس التكنولوجيات والتقنيات المستخدمة في الإنتاج، يفوق عدد عماله ثمنمائة عامل

5-2 أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة سلسلة الإمداد لدى المشروعين

5-2-1 قسم إدارة سلسلة الإمداد SCM

هو عبارة عن مجموعة الأنشطة مسخرة لتوفير كل الاحتياجات التي يتطلبها المشروعين للقيام بالعملية الإنتاجية، إن الهدف من إدارة سلسلة الإمداد هو إرضاء الزبون الداخلي فقط، أما تسويق المنتجات الغازية متكفل به القسم التجاري لشركة سوناطراك.

1. المصالح إدارة سلسلة الإمداد SCM

يظم هذا القسم مجموعة من المصالح الأساسية والثانوية، وهي:

- **مصلحة الشراء:** المسؤولة عن توفير المواد والعتاد لكل المواقع العمل التي تشرف عليها؛
- **مصلحة العقود:** المكلفة بإعداد العقود والاتفاقيات بينها وبين المتعاملين؛
- **مصلحة النقل:** المتكلفة بنقل البضائع والمشتريات من الموردين إلى مواقع العمل والعكس صحيح، وكذا نقل العمال مابين مواقع العمل؛
- **مصلحة تسيير المخزون:** المكملة لمصلحة الشراء، بحيث بموجبه يتم الاحتفاظ بالمشتريات لفترة زمنية ويوفرها حسب الحاجة؛
- **مصلحة العلاقات:** المكلف بالعلاقات مع سلطات المطار من أجل تسهيل مختلف الرحلات الداخلية والدولية؛
- **مصلحة قاعدة الحياة:** تتمثل مهمتها في السهر على راحة العمال من خلال توفير الرفاهية، و الجو المناسب للعمل من مبيت، الإطعام، نقل و... الخ؛
- **مصلحة إرشاد أداء SCM:** هو الذي يمددهما بالإرشادات والنصائح (إدارة المخاطر)، معتمدا في ذلك على الخبرة والمعرفة بالمعايير الدولية وقواعد التسيير لـ SCM.

2-عمليات إدارة سلسلة الإمداد:

تبنى عملية إدارة الإمداد على العموم على التخطيط والتنفيذ، فالنسبة لعمليتي التخطيط والتنفيذ لدى إدارة المشروعين، هي كالتالي:

• التخطيط في سلسلة الإمداد

أ) **التخطيط للطلب:** فبالإضافة إلى التوقعات الاحتياجات التي يتم الطلب عليها المعتمد على الانجازات السابقة، تعتمد على أوامر العمل المدرج في ERP الذي يفصل إحتياجات الآلات

المستخدمة وكل مستلزماتها المادية الاستهلاكية) عدد العمال، قطع الغيار، عدد ساعات العمل...الخ) لكل موقع عمل، الذي يعده مسؤول الموقع.

ب) التخطيط للمخزون: تحديد مخزون الأمان من كل مادة ونقاط إعادة الطلب، ويعتمد على أوامر العمل المعدة مسبقا بعد دراستها وتحليل المعطيات.

ت) التخطيط للنقل: يعتبر من الوظائف الجد معقدة، وهذا نظرا لارتباطها خارج الوطن، حيث أن حجم الموردين الدوليين أكثر من 85% من الحجم الكلي للموردين وارتباطهم بالوسطاء الدوليين (هيوستن، لندن ومرسيليا)، و الوسيط الوطني، وتعدد مواقع العمل، وهذا يستدعي عمل دقيق ومحكم من إعداد مخطط عمل فعال.

● تنفيذ في سلسلة الإمداد

إن الهدف من استخدام منهج سلاسل الإمداد من طرف إدارة المشروعين هو تلبية احتياجات مواقع العمل بصورة تضمن فيها التنسيق بين كافة المصالح المذكورة، وتوفير الأدوات لتقسيم ونقل المعلومات مابين هذه المصالح، والتي سيأتي الحديث عن عند التطرق لأنظمة المعلومات، لذا فتنفيذ سلسلة الإمداد هو تطبيق كل ما خطط له بأسلوب مبسط وإجراءات غير معقدة بدءاً من الطلبات التي توفرها بواقع العمل.

5-2-2 تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتصميم المعماري لأنظمة المعلومات

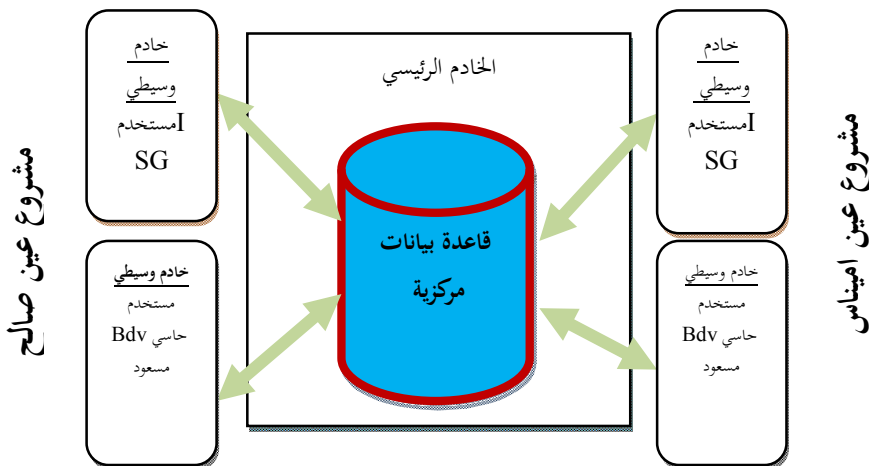
تستخدم شبكة الانترنت ذات السرعة الفائقة، وشبكة محلية (LAN) بالألياف البصرية من نوع الخطوط الخاصة (LS) ذات التقنية الرقمية E1 مرتبطة الموصولة بكافة مواقعها وهيكلها، بالإضافة أنها مزودة بشكل كلي بحوالي 30 موجه، وحوالي 300 محول (Switch)، أما بالنسبة للبروتوكولات

الانترنت (IP) فتستخدم تكنولوجيا سيسكو (Cisco)، وتستخدم أيضا إلى ذلك خمس خوادم Server، وتستغل خدمات شبكة الأقمار الصناعية VISAT³⁵.

أما فيما يخص التصميم المعماري لأنظمة المعلومات فاعتمد تقسيمها إلى قسمين منفصلين تماما، حيث كل واحد منهم يخص مشروع (عين صالح وعين أميناس)، وكل نظام معلومات منهم يتكون بدوره من خادمين فالأول يخص مستخدمي مواقع العمليات، والثاني يخص مستخدمي حاسي مسعود، وكلاهما يجتمع في قاعدة بيانات واحدة (أوراكل) بالخادم الرئيسي. إن الهدف من الفصل ما بين المشروعين كما يبينه الشكل التالي هو تخفيض حركة المعلومات.

شكل رقم (02): التصميم المعماري لأنظمة المعلومات لدى إدارة المشروعين

قاعدة الحياة بحاسي مسعود



المصدر: من إعداد الباحثين

³⁵ - فريد، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ITC)، إدارة المشروعين بحاسي مسعود، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ERP لدى إدارة المشروعين، يوم 2012/04/08 (مقابلة شخصية).

أ-برامج التسيير المتكامل ERP

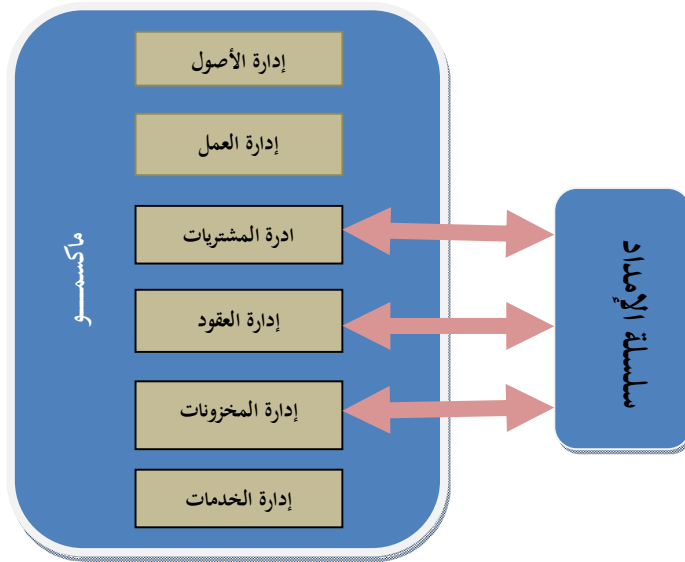
إعتمدت إدارة المشروعين منذ نشأتها على تقنيات عالية في تسيير التي تلائم احتياجاتها القرارية، إذ استخدمت في أول الأمر ماكسمو³⁶ maximo ذو النسخة 4.1.1، وفي سنة 2008 إستخدمت نسخته الجديدة 6.2.7 التي تميزت عن سابقتها بتوفرها على شبكة الواب من أي موقع في العالم خلاف النسخة السابقة التي تثبت على سطح مكتب الحاسوب. ويتوفر ماكسمو ذو النسخة المذكورة على مجموعة من الوحدات، يمكن ذكرهم بإيجاز.

- **إدارة الأصول:** يقوم هذا المقياس بادرة جميع أصول المؤسسة، وكذا فروع المؤسسة، والعقود المبرمة بين المؤسسات الأخرى، وكل العمليات المتعلقة بالمشاريع.
- **إدارة العمل:** يقوم هذا المقياس بمجموعة من التطبيقات الخاصة بالعمل اليومي كإعداد خريطة الطريق، اعداد مخططات العمل، ويقترح كذلك أفكار للمسيرين، وتسلسل الأفكار لإعداد العمل، عمليات حجز المواد والقطع من المخزن بصفة مباشرة، الصيانة الوقائية للآلات والمعدات... الخ.
- **إدارة المخزونات:** يقوم هذا المقياس بالتطبيقات إدارة المخزونات، والقيام كذلك بالتطبيقات المتعلقة بتحويل المواد مابين مخازن، والتعامل أيضا مع تطبيقات العمل من خلال عمليات الحجز، وغيرها من الوظائف ذات العلاقة بإدارة المواد.
- **إدارة المشتريات:** يقوم هذا المقياس بالتطبيقات المتعلقة بإعداد بطلبات الشراء، وكذا وصل الطلبية، وتلك المتعلقة بأسعار المشتريات وتتبع الموردين وكذلك المتعلقة بالفواتير قصد تسديد مستحقات الموردين... الخ.
- **إدارة العقود:** يقوم هذا المقياس بالتطبيقات المتعلقة بعقود الخدمات والضمانات، وعقود الكراء، وإعداد جداول المتعاقدين، ونسبة العقود وكذلك فواتير موردي الخدمات... الخ.

³⁶ - صمم ماكسمو عن طريق شركة IBM.

- إدارة الخدمات: يوفر هذا المقياس مجموعة من التطبيقات، والتي تخص كتالوج الخدمة، الحوادث، المشاكل، الحلول للمشاكل، التبادلات، و... الخ
إضافة إلى ذلك، يوفر هذا النظام مجموعة من المقاييس الإضافية التي تتعلق بالتقارير ومؤشرات الأداء التي تساعد المديرين في اتخاذ القرار. وتتوفر كل هذه التطبيقات المذكورة أعلاه لدى إدارة المشروعين (JV GAS) ولكنها غير مستغلة بشكل كامل، أما بالنسبة لمقاييس إدارة سلسلة الإمداد SCM في ERP ماكسمو فانه يحتوي على ثلاثة مقاييس أساسية.

الشكل (03): مقاييس ماكسمو في SCM



المصدر: قسم SCM بإدارة مشروع الغاز بحاسي مسعود

ب-قاعدة البيانات اللوجستية (LDB)

هو برنامج يستخدم لرفع الأمتل من التكاليف والوقت والطاقة، يتيح للمستخدم في مصلحة النقل من معرفة حالة الطلبات والاستلام، وهو يستعمل فقط في حالة المشتريات ذات المصدر الخارجي، نظرا

لتميزها بمراحل عديدة، حيث يوفر ميزة للزبون الداخلي (مسؤولي مواقع العمل) بمتابعة وتعقب طلباتهم، أي جميع الحركات التي تتعلق بهذه الطلبية بداية من المورد وحتى التسليم³⁷.

ج- أعمال العناصر (BO)

هو برنامج يكمل عمل ERP، فهو لا يخص استخدامه قسم SCM قط بل يستخدمه كل الأقسام الأخرى، يمكنه الدخول لقاعدة بيانات ماكسمو بسهولة، واستخراج كل المعلومات التي تخص لإعداد التقارير وجداول القيادة المتعلقة بكل مسير وكل مصلحة، حيث يقوم بالأدوار التالية:³⁸

- يعتبر قاعدة معلومات خاصة بالموردين الذين تم التعامل معهم سابقا؛
- يمكننا من استخراج معلومات عديدة عن كل العمليات.

د- البريد الإلكتروني E-mail

يعتبر البريد الالكتروني وسيلة الاتصال الأكثر إستعمالا لدى إدارة المشروعين، وهو أيضا الأكثر موثوقية فيما بين العمال والمسؤولين وبين إدارة المشروعين ومورديها.³⁹

هـ- مواقع الويب web

البوابة الالكترونية JV Web مخصصة فقط لتوفير المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية (معلومات الإدارية للعمال، الهيكل التنظيمي للأقسام...) ليس لها علاقة له بالبيئة الخارجية (الموردين، الشركاء).⁴⁰

³⁷ - حسان بوطاجين، مشرف المشتريات، أدوار أنظمة المعلومات بالنسبة لـ SCM، إدارة المشروعين ISG/IAP، حاسي مسعود، يوم 2012/04/14 (مقابلة شخصية).

³⁸ - الترجمة Object هي عنصر، كائن، مادة. من كتاب بشير علاق، قاموس دار العلم التكنولوجي للمعلومات والاتصالات، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين 2006، لبنان، ص 212.

⁴⁰ - عصام بوعلي، مصلحة النقل، مديرية إدارة المشروعين بحاسي مسعود، حاسي مسعود، مهام قسم النقل، يوم 2012/02/18 (مقابلة شخصية).

و-الانترنات /الاكسترنات: تستخدم إدارة المشروعين شبكة محلية (LAN) بالألياف البصرية من نوع الخطوط الخاصة (LS) ذات التقنية الرقمية E1 مرتبطة الموصولة بكافة مواقعها وهيكلها، موصولة كذلك بأطراف خارجية (كوسطاء العبور الدوليين ووسيط العبور الوطني، الجمارك).

5-2-3 مقارنة وتحليل أنظمة المعلومات سلاسل الإمداد لدى ادره المشروعين

إنطلاقا مما تقدم ذكره بشأن أنظمة المعلومات وتكنولوجيات الحديثة ومجالات تطبيقهم في إدارة سلسلة الإمداد، يمكن لنا أن نقوم بمقارنة بين أهم التطبيقات التي تطرقنا إلى جزءاً منها في الدراسة النظرية وما بين التطبيقات المتوفرة لدى قسم SCM في إدارة المشروعين.

- برمجيات تسيير المتكاملMaximo ERP: بالنسبة لسلسلة الامداد يضم ثلاث مقاييس أساسية (إدارة العقود، إدارة المشتريات وإدارة المخزونات). ورغم توفرها على العديد الميزات، إلا أنها غير مستغلة استغلالا جيدا ، بالإضافة إلى الضغوط التي يفرضه الشريك سوناطراك يجعل هذا النظام غير فعال من خلال اعتماده الورق في ميدان المراجعة، في الحين أن السوق البرمجيات طرح ERP II الذي يربط المؤسسة مع العالم الخارجي(زبائن، موردون...الخ)؛

- أنظمة التخطيط المتقدمة(APS): لا تتوفر لديها هذه البرمجيات ، فإدارة المشروعين تعتمد على النمط الكلاسيكي في اعداد توقعاتها المتعلقة بالموازنات؛

- نظام تنفيذ الإنتاج (MES): لا تتوفر لديها هذه البرمجيات؛

- نظام إدارة المستودعات (WMS): مدرج في ERP، لكنه عمله غير كافي رغم أنها في حاجة ماسة لمثل هذه البرمجيات خاصة أنها تحتوى على 05 مخازن وعلى أكثر من 50 ألف مادة مخزنة؛

- نظام إدارة النقل (TMS): تعتمد على برنامج Excel بالنسبة لنقل البري للمواد والعتاد أما بالنسبة للنقل الجوي فتعتمد على نظام تعقب الأشخاص (PTS) خاص بنقل العمال لا تربطه أية علاقة تقنية

ب ERP الموجود ؛

- إدارة العلاقة مع الزبون (CRM): كما اشرنا سابقا عدم وجود هذا البرنامج انظرا لان مهمة تسويق الغاز يتكفل بها القسم التجاري لشركة سوناطراك؛
- نظام إدارة العلاقة مع المورد (SRM) والمخزونات المدارة للبائع (VMI) والمخزونات المدارة للمورد (SMI): هذه البرمجيات غير موجود، رغم الحاجة الماسة إليها، من اجل التسيير الأمثل لعملياتها وعلى إدارة المشروعين أن توفر وتستخدم مثل هذه الأنظمة؛
- ذكاء الأعمال (BI): هو المتمثل في برنامج Objects Busniess، وفي هذا السياق، تحتاج إدارة المشروعين إلى استخدام النسخة الحديثة منه التي تدعم القرار حيث تعمل على إستخراج المنحنيات والجداول واعداد التقارير، لان النسخة الحالية تساعد على اعداد التقارير ولا تقوم بمهمة اعداد الجداول؛
- قاعدة البيانات اللوجستية LDB: هو نظام تعقب Tracing أنظمة التعريف والتتبع التي تطرقنا إليها فيما سبق الترميز بالاعمدة وكاشف ترددات الراديو؛
- 10. مواقع الواب web: الموقع المستخدم حالياً مخصص للمعلومات الداخلية، فينبغي إستخدام مواقع الويب بدلا من الاعتماد عملية الشراء على البريد الالكتروني، وعلى البريد العادي؛
- 11. البريد الإلكتروني E-mail والانترنات /الاكسترنات: بالنسبة لهذه البرامج مستغلة أحسن استغلال لدى إدارة المشروعين.

6-خاتمة:

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أهمية سلسلة الإمداد، وكذا حاجة سلسلة الإمداد للاستفادة من الحلول التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم، فإننا نخلص إلى أن إدارة سلسلة الإمداد أسلوب يعتمد بقدر التنسيق وتقاسم المعلومات بين مختلف الأعضاء داخليا وخارجيا، وإنها توجد أنظمة معلومات خاصة بسلاسل الإمداد أن تستخدمها المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاط المؤسسة، وهي الخاصة بالمجالات التالية الإدارة اليومية لمختلف معاملات المؤسسة داخليا وخارجيا (ERP)، وأنظمة

التخطيط المتقدمة (APS)، والأنظمة إدارة المخزونات (WMS)، وأنظمة إدارة النقل (TMS)، وأنظمة تنفيذ الإنتاج (EMS)، ويمكن الاستعانة بأنظمة معلومات أخرى كذكاء الأعمال، وأنظمة إدارة العلاقات مع الزبائن أنظمة إدارة العلاقات مع الموردين، والمخزونات المدارة للبائع (VMI)، والمخزونات المدارة للمورد (SMI).

هذا من جهة ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الأنظمة في وضع حلول كبيرة لهذه السلسلة، وأن إدارة مشروع الغاز لا تستغل أحسن إستغلال لأنظمة التي تستخدمها، بالإضافة إلى ذلك إهمالها لبعض الأنظمة المهمة في سلاسل الإمداد كـ APS و TMS و EMS. وقد تحققت صحة الفرضية التي وضعناها للإجابة على الإشكالية. أما بالنسبة للتوصيات التي نراها مناسبة في هذه الحالة هي ضرورة العمل على إدماج نظم دارة الإنتاج EMS والنقل TMS بما يتناسب مع ERP الموجود، والحرص على إستخدام ERP II، نظرا للميزات التي يقدمها، وإستخدام النسخة الحديثة من Business Object التي تدعم القرار، وتصميم مواقع الواب واستخدامه بدلا من الإعتماد كثيرا في عملية الشراء على البريد الالكتروني، وعلى البريد العادي، والعمل مع الشركاء من اجل تطوير أساليب الرقابة والمراجعة عن طريق الاعتماد على البرمجيات التي توفر ميزة تقاسم المعلومات بين الشركاء، والتخلي على الطرق التقليدية المكلفة المعتمدة على الورق.

7- قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. شوقي ناجي جواد ومحمد سالم الشموط، "إدارة سلسلة التوريد"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008.
2. بشير علاق، قاموس دار العلم التكنولوجي للمعلومات والاتصالات، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين 2006، بيروت - لبنان.

مذكرات:

3. خالد بن ساسي، مذكرة ماجستير بعنوان " نظم المعلومات كأداة لتفعيل إدارة سلسلة الإمداد حالة مشروع الغاز عين صالح وعين أميناس (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علو التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013 .
4. شناني مولاي عبد القادر جيلالي، مذكرة ماجستير بعنوان :دور نظم دعم القرار في قيادة الأداء، حالة اتصالات الجزائر،(غير منشورة) قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013 .

مصادر أخرى:

5. لطفي حمزاوي، علامات الترميز، تاريخ الاطلاع: 2011/07/19، <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=61830>
6. الاستفادة من نظم إدارة المستودعات في تحسين الأداء وتطوير العمليات، تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/05/27 www.gp4arab.com/forum/showthread.php
7. ملف النفط في الجزائر. 26/03/2012. <http://www.islamicnews.net>
8. فريد، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ITC)، إدارة المشروعين بحاسي مسعود، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال و ERP لدى إدارة المشروعين، يوم 2012/04/08 (مقابلة شخصية).
9. حسان بوطاجين، مشرف المشتريات، أدوار أنظمة المعلومات بالنسبة لSCM، إدارة المشروعين ISG/IAP، حاسي مسعود، يوم 2012/04/14 (مقابلة شخصية).
10. عصام بوعلي، مصلحة النقل، مديرية إدارة المشروعين بحاسي مسعود، مهام قسم النقل، يوم 2012/02/18 (مقابلة شخصية).

المراجع باللغة الأجنبية:

1. CLOUD ALAZARD et SABINE SEPARI, **Contrôle de Gestion**, 2^o édition, DUNOD- 2010 Paris.
2. Frazelle E, "**Supply Chain strategy**", the McGraw-Hill, new York – America
3. **Guide Informatique SCM**, le 21/08/2011,
<http://www.guideinformatique.com/fiche-mrp-305.htm>
<http://www.technique-ingenieur.fr/base-document>
<http://logistiqueconseil.org/articles/New-tech/applications-metier-SCM.html>.
4. In amenas, **Notice de renseignements, 2011, JV GAS Hassi messoued.**
5. In Salah gas, **Notice de renseignements, 2012, JV GAS Hassi messoued.**
6. Journal Officiel de la République algérienne N° 40, le 30/06/1998.
7. Journal Officiel de la République algérienne N° 86, le 18/11/1998 .
8. Kenneth C. laudon, jone P. laudon, adaptation française lin gingras et François, **les systèmes d'information de gestion**, gérer l'entreprise numérique, 2^o édition, 2006, Canada.
9. Larry Ritzman et all, **Management des opérations principes et applications**, 2^o édition, nouveaux Horizon- ARS, Paris
10. Logiciels de gestion de la chaîne logistique - Logistique Conseil, consulté le 11/09/2011.
11. NADA GHNEIM, **Supply Chain Management**, le 22/10/2011,
<http://medforist.ensias.ma/contemuses/mutinueia-ebusiness-coureses>
12. Quelles sont les briques application qui composent les systèmes d'information et support les processus logistiques, le 25/05/2012,
www.copilates.eu
13. Ridha DERROUCHE et all, **Impact des NTIC sur les acteurs de la Supply Chain**, consulté le 10/01/2014,
14. Robert Reix, **Systèmes d'information et mangement des organisation**, 6^o édition, Magnard-Vuibert, 2011 France .

15. **Supply Chain Management**, Offre du marché et comparatif progiciels, le 4/05/2012

16. **Vers la transparence de la Chaîne Logistique**, le 7/2011.

ww.laspi.fr/.../Presentation_Ridha%20DERROUICHE

www.assets1.csc.com/fr/downloads/10587_2pdf.

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر:

دراسة قياسية تحليلية

د. دحماني محمد ادريوش

أستاذ محاضر (ب) بجامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

dah9moh@yahoo.fr

أ. ناصور عبد القادر

أستاذ مساعد (أ) بجامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

nassour_abdel@yahoo.fr

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر. تم تقدير هذه العلاقة بين معدل البطالة من جهة وكل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإيرادات العامة، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي وحجم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية. قمنا باستخدام منهجية (Johansen) بعد تفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام طرق احصائية معينة، ووجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدلات البطالة وباقي المتغيرات الاقتصادية، ويهدف تحليل النتائج على المدى الطويل قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS المقدمة من طرف كل من Philips و Hansen، (1990) للخروج بتقدير أمثل لانحدار التكامل المشترك.

أظهرت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة كذا معدل التضخم قد كان لها تأثير إيجابي ضعيف ومعنوي على انخفاض معدلات البطالة في حين أن أسعار النفط الحقيقة كان لها أثر إيجابي كبير ومعنوي. فيما يخص حجم الصادرات وكذا حجم الإنفاق العام فكان لهما أثر سلبي على انخفاض معدلات البطالة. هذه النتائج تعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي، وتؤكد أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد هي اعتماده الكثيف على الإيرادات من مصادر المحروقات. كما أن السياسات ذات

الآثار الكينزية في الجزائر من حيث تبني سياسة مالية توسعية كأداة للرفع من معدلات التشغيل في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية في المدى الطويل.

كمرحلة ثانية قمنا وباستخدام سببية قرايجر لتحديد اتجاه العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1970-2010 (باستخدام بيانات سنوية) وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقة في المدى القصير تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدلات البطالة، وبناء على هذه النتائج يمكن القول أن معدلات البطالة تتأثر فعلا بحجم الناتج.

الكلمات المفتاحية: اتجاه معدل البطالة، المتغيرات الاقتصادية الكلية، اختبار التكامل المشترك لجوهنسن، طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً، سببية قرايجر.

Abstract:

The aim of this study is to investigate the impact of the most macroeconomic variables on unemployment rate in Algeria over the period 1980: Q1 to 2010: Q4. We tried to estimate the relationship between unemployment and some fundamental macroeconomic factors (gross domestic product, real oil prices, Public revenues, inflation, government spending and exports). This study discusses some empirical studies using econometric techniques.

We apply the Johansen test for cointegration and investigate the results of the long-run relationship estimated using the FMOLS technique of Phillips and Hansen (1990).

The result of this study, shows that GDP, public revenues, and inflation, have a low positive effect but significant in the long run on the decrease of unemployment rate. While real oil prices have a great positive and significant impact. With regard to the volume of exports and public spending, have a negative impact on the decrease in the unemployment rate.

These results reflect the fragility of economic structure. The main weakness of an Algerian economy consist in the heavy reliance on hydrocarbons revenues. Expansionary fiscal policy in Algeria using the

government spending instrument in order to increase employment it did not show any effectiveness in the long run.

In a second time, we examined the relationship between economic growth and unemployment through the use of Granger causality testing during the period 1980 - 2011 (using annual data). The Granger causality results revealed the existence of a short run unidirectional causality that runs from economic growth to unemployment rates.

Keywords: Unemployment Rate Trend, Macroeconomic Variables, Johansen Cointegration Test, Fully Modified Ordinary Least Squares, The Granger Causality Test.

مقدمة:

كتب الاقتصادي أحمد بويعقوب في إحدى دراساته الحديثة¹ "أن تحليل الاقتصاد الجزائري حتى نهاية 2012 يكشف أن هذا الاقتصاد، لا يزال يتميز بمجموعة من المفارقات الكبرى. فمن ناحية، وبعد دفع مسبق للديون، لم تعد تمثل هذه الأخيرة حتى نهاية عام 2011 إلا 2.5% فقط من الدخل القومي الإجمالي (RNB)، بعد أن وصلت إلى الذروة في عام 1995 بـ 83.5%.... وفي المقابل استفاد الاقتصاد الجزائري من قيمة نسبيا كبيرة جدا من الاستثمارات في حين بقي النمو الاقتصادي متواضعا جدا، لاسيما عند المقارنة مع البلدان المغاربية الأخرى (تونس والمغرب).

فقد قدر حجم الاستثمار عند حدود 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) حتى نهاية 2010، لكن من جهة أخرى، سجل معدل نمو قدره 3.3% فقط خلال نفس السنة، ولم يتجاوز كمتوسط نسبة قدرها 3% خلال السنوات السابقة، ومع معدل بطالة بالكاد انخفض إلى حدود 10% حتى نهاية سنة 2011، دون الحديث عن معدل البطالة بين الشباب الذي بقي في حدود 21.5% (و تمثل هذه النسبة حوالي 43.5% من مجموع العاطلين عن العمل). وبالرغم من الحوافز الرسمية للدولة والاستثمارات الكبرى التي أنجزت، فإن حجم القطاع الصناعي التحويلي لم يتوقف عن التراجع، فقد

¹ Ahmed Bouyacoub, Quel développement économique depuis 50 ans ? Confluences Méditerranée 2012/2 (N°81), Algérie, 50 ans après, L'Harmattan, pp 83-84.

انخفضت مساهمته إلى حوالي 5% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010، بعد أن كان يمثل ما قيمته 11.4% سنة 1990.

يعاني الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن، من مشكلة البطالة، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص. ولم تخف أساليب وبرامج التشغيل والتوظيف الاجتماعي التي اتبعت منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات وإلى يومنا هذا من تفاقم هذه المشكلة. وفي المتوسط بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1980-2010 بحدود 19.43%. وقد ترافق تطور هذه المشكلة واستمرارها مع متوسط معدل نمو اقتصادي حقيقي بحدود 2.52% خلال الفترة نفسها.

حقق الاقتصاد الكلي الجزائري أداء مقبولا في العشر سنوات الماضية، وقد اقتران ذلك مع أسعار النفط المرتفعة نسبيا في الأسواق الدولية، وتمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي وتضخم محدود وتخفيض حاد في الدين العام والخارجي. واستطاعت أيضا تحويل قدر كبير من الاحتياطيات الخارجية وموارد الموازنة إلى صندوق مخصص لضبط إيرادات النفط، مما ساعد على حماية البلاد من مغبة انخفاض أسعار المواد الأولية الدولية في عام 2009. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات باقية أهمها مشكل البطالة، التي لا تزال عند مستويات مرتفعة، وخاصة بين الشباب.

على الرغم من مرور عدة سنوات من النمو المطرد، فإن معدل البطالة لا يزال عند مستويات مرتفعة نسبيا في الجزائر مقارنة مع غيرها من الاقتصاديات الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، في حين رافق أداء النمو في السنوات العشر الأخيرة من انخفاض كبير في معدل البطالة الإجمالي، كانت بطالة الشباب أكبر تحدي يواجهه صناع القرار في البلد نظرا للاتجاهات الديموغرافية والزيادات المستقبلية المتوقعة في قوة العمل في أوساط الشباب، ومن المرجح أن تظل البطالة بين الشباب مرتفعة على المدى المتوسط.

انخفض معدل البطالة الإجمالي في الجزائر إلى حد كبير على مدى العقد الماضي فقد انخفضت من 30% في عام 2000 إلى 9.6% فقط في عام 2011 وقد لعبت العوامل الديموغرافية دورا هاما في التأثير على ديناميكية معدلات البطالة. فمن خلال العقود الثلاثة الماضية شهدت الجزائر انخفاض في

الخصوبة السكانية. وتراجعت معدلات الخصوبة بشكل مطرد من 5.8% في عام 1985 إلى 2.4% في عام 2007. وكنتيجة لذلك، انخفض النمو السكاني من 3.1% إلى 1.5% خلال نفس الفترة. بالرغم من هذا الانخفاض، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المعدلات الأعلى في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في دول الشرق الأوروبي. ومنها عوامل تتعلق بنوعية أداء مؤسسات سوق العمل كذا بصدمات المتغيرات الاقتصادية الكلية. إلا أننا سوف نركز فقط على العوامل الاقتصادية في هذه الدراسة. قمنا باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي الإحصائي وكذا المنهج القياسي في دراسة وتقييم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وآثارها على اتجاه معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 و حتى سنة 2010.

الهدف من الدراسة هو الوقوف على مختلف المساهمات النظرية والمناهج من قبل مختلف المدارس الفكرية الحديثة فيما يتعلق بالمحددات الاقتصادية للبطالة وتطبيق ذلك على حالة الجزائر وتتبع مسار واتجاهات البطالة خلال فترة الدراسة، وتحليل نتائج الدراسة القياسية في إطار المساهمات والمناقشات النظرية الحديثة.

1- الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة:

قدم الشوريجي (2010) دراسة حول قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982-2005. ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق النموذج المقترح من قبل Pesaran and Shin (2001) من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Approach (ARDL)، المقترح من قبل Pesaran and Shin (1999) بهدف تقدير العلاقة في المدى الطويل وال المدى القصير. ولاختبار أثر النمو الاقتصادي على العمالة تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، واعتمد على المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين

رأس المال الثابت الحقيقي، الصادرات السلعية، الواردات السلعية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفسير ديناميكية العمالة في الأجلين القصير والطويل في جمهورية مصر العربية. توصل الباحث إلى نتائج مهمة تعكس نفس النتائج التي توصل إليها عماد الموسى (2008) والتي تدعم صحة غياب علاقة أوكن Okun's Law في الاقتصاديات العربية على العموم،² حيث أثبتت الدراسة وجود أثر معنوي ضئيل جدا للنمو الاقتصادي في مصر على العمالة في المدى الطويل والقصير. في حين أن الصادرات السلعية والاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها أثر إيجابي في المدى الطويل على العمالة، وينطبق آثار الواردات السلعية مع النظرية الاقتصادية حيث كان لها أثر سلبي ومعنوي في المدى الطويل على حجم العمالة في الاقتصاد المصري.

كما قدم صطوف الشيخ حسين دراسة حول البطالة في الجمهورية العربية السورية لفترة 1994-2004 باستخدام أسلوب الانحدار التدريجي (Stepwise Reg)، ويظهر من خلال نتائج الدراسة بأن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي الدخل القومي وسياسة الإصلاح الاقتصادي وأن العلاقة طردية بين سياسة الإصلاح الاقتصادي ومعدل البطالة. وتظهر النتائج بأن معدل البطالة يخضع لكل من معدل الأجور ومعدل النمو السكاني ومؤشر السياسة العامة.

وفي دراسة أخرى لـ Halil Tunali تحت عنوان "تحليل البطالة في تركيا: بعض الأدلة التجريبية باستخدام اختبار التكامل المشترك" وباستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة بين 2000 و2008، نجد أن الباحث اعتمد على منهج التكامل المشترك لجوهانسن Johansen's Co-Integration Test. وفق النتائج المتحصل عليها فإن مستويات البطالة تتأثر بمعدلات البطالة في الفترات السابقة وبمستوى

² قدم عماد الموسى I. Moosa (2008) دراسة في المعهد العربي للتخطيط في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية حول "النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكن" وقام من خلالها بتقدير معامل أوكن لأربع دول عربية، وهي الجزائر وتونس ومصر والمغرب، وقد توصل الباحث غياب علاقة أوكن في الدول العربية الأربعة وأن البطالة في هذه الدول ليست بظالة دورية بل هي بطالة هيكلية واحتكاكية وأنها أيضا نتيجة للطبيعة الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول التي يسيطر عليها القطاع الحكومي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذا بمعدل التضخم. وبالرغم من تحقق العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة فإن العلاقة كانت ضعيفة، حيث أن أي ارتفاع في نسبة التضخم بقيمة قدرها 1% يقابل انخفاض قدره 0.05% من معدلات البطالة. هذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار في الأسعار لن تسبب زيادة كبيرة في معدلات البطالة.

تعتبر دراسة J. H. Eita, J. M. Ashipala حول "محددات البطالة في ناميبيا في الفترة 1971-2007" من أهم المساهمات النظرية والتطبيقية في هذا المجال. وقام الباحثين بتقدير نموذج الدراسة الذي يربط البطالة مع متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام طريقة انجل-جرانجر دو الخطوتين للتكامل المشترك. أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين البطالة والتضخم في ناميبيا. كما تستجيب البطالة بشكل إيجابي إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل كذا لما ترتفع الأجور. توصلوا أيضا إلى أن زيادة حجم الاستثمار سيقابلها انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة. وأظهرت النتائج أن منحني فيليبس صالح للتطبيق في حالة الاقتصاد النامي وأن أي تخفيض للبطالة يمكن أن يتم عن طريق زيادة الطلب الكلي. يبقى الأهم لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة هو رفع مستوى الإنتاج الفعلي حتى يصل إلى مستواه المحتمل، وهناك حاجة لجعل الأجور تتسم أكثر بالمرونة (العمال بحاجة للحد من الطلب على الأجور الخاصة بهم) من أجل خفض معدلات البطالة في ناميبيا.

تتناول الدراسة التي قدمها محمد عبد الله الجبرين (2012) العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1990-2008 باستخدام نهج المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS). كما قام بتحليل ديناميكية وتطور معدلات البطالة في الاقتصاد السعودي حسب النوع الاجتماعي وحسب القطاعات الاقتصادية. كما تناول في دراسته مكونات النمو الاقتصادي ومتمثلة في تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومي، إجمالي الصادرات والواردات الكلية وأثرها على الطلب على اليد العاملة. النتائج التي توصل إليها الباحث أظهرت أن هناك علاقات إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الطلب على اليد العاملة والدخل الحقيقي، الاستثمار الحقيقي، الإنفاق الحكومي

الحقيقي والقيمة الحقيقية للصادرات. من ناحية أخرى، هناك علاقة عكسية (سلبية) كبيرة بين الطلب على العمل والطلب على القيمة الحقيقية للواردات. توصل الباحث أيضا إلى أن الفرد السعودي يفضل العمل في القطاع الحكومي عكس القطاع الخاص فالكثير من السعوديين يجمعون عن العمل في القطاع الخاص، مما يتوجب على الحكومة تقديم تحفيزات للعمل في القطاع الخاص ومن ناحية أخرى إذا أرادت الحكومة تخفيض الضغط على قطاعها العام فيجب أن تعمل تشجيع العمل في القطاع الخاص، من خلال توفير العمالة المحلية سواء عن طريق خلق فرص عمل جديدة أو من خلال إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية. كما أن قطاع الخدمات في هذا البلد هو أكثر القطاعات استيعابا للعمالة ويشغل القطاع الخدماتي والقطاع الصناعي معظم الفئة العاملة من الذكور.

تبقى الدراسة التي قدمها Kangni Kpodar (2007)³ حول البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر من الدراسات المهمة. الغاية من هذه الدراسة حسب الباحث هو التقصي عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المعدلات الأعلى في المنطقة، بين مجموع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في دول الشرق الأوروبي. فهل الارتفاع يتعلق بأداء مؤسسات سوق العمل أم يتأثر بصدمات الاقتصاد الكلي؟ وقد وجد أن الصدمات الاقتصادية الكلية حاسمة في تحديد التغير في معدل البطالة في الجزائر. استخدم في الدراسة البيانات المدجة (بيانات بانل) واعتمد على إحصائيات صندوق النقد الدولي (2003). واختار الباحث عينة تتكون من 24 دولة (خارج الجزائر)، منها 10 في منطقة الشرق الأوسط و14 في دول أوروبا الشرقية، البيانات جاءت سنوية وتخص الفترة 1995-2005. ناقش الباحث من خلال الأدبيات الاقتصادية فئتين رئيسيتين من العوامل الكامنة وراء أداء سوق العمل: مؤسسات سوق العمل والصدمات الاقتصادية الكلية. يرتبط الفئة الأولى بالمؤسسات التي تنظم سوق العمل كذا الضرائب على العمل. والثاني يركز على

³ Kangni Kpodar (2007), Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries? IMF Working Paper, African Department, WP/07/210.

نمو الإنتاجية، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومعدلات التبادل التجاري. واعتمد على هذه العوامل لشرح الفرق في معدلات البطالة بين الجزائر وبلدان أخرى.

2- الإطار النظري والتحليلي لأهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر التغير في معدلات البطالة:

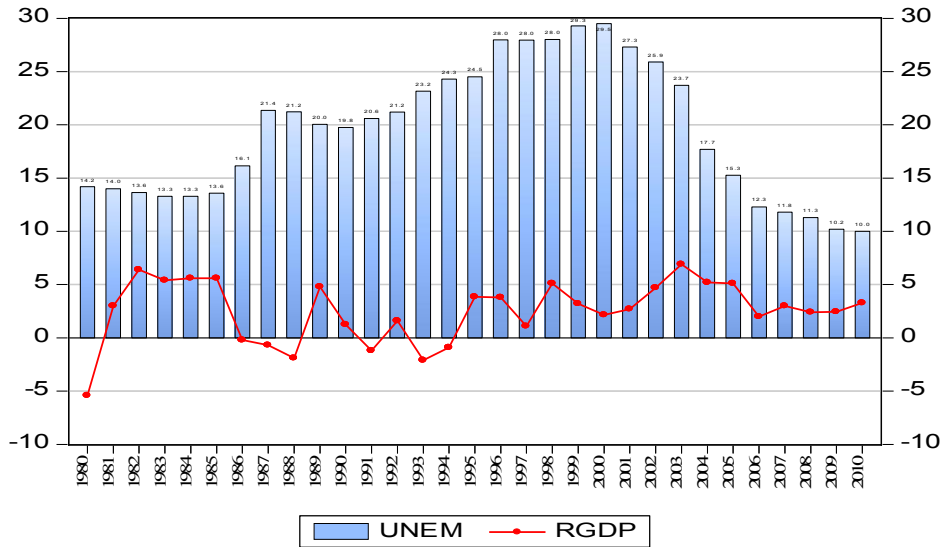
سوف نعتد في تحديد أهم المتغيرات التي تفسر ديناميكية معدلات البطالة في الجزائر أولاً، على المساهمات النظرية الاقتصادية في تفسير هذا التغير سواء في المدى القصير أو المدى البعيد؛ ثانياً تحديد المستوى الذي سوف نعتد عليه في إجراء الدراسة سواء كان مستوى التحليل الجزئي أم المستوى الكلي. أيضاً طبيعة المتغيرات الاقتصادية كذا البيانات الاقتصادية تحت الدراسة، ومدى توافرها. قمت بتحديد نموذج خاص بالجزائر انطلاقاً من هذه الاعتبارات، و لم ندخل العديد من المتغيرات في النموذج، وإنما حاولنا الارتكاز على بعض العوامل الأساسية. حاولت الاستعانة بعدد من الدراسات التطبيقية على الدول النامية بهدف محاكاتها في صياغة وإعداد النموذج لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تفسر التغير في معدلات البطالة في الجزائر ومن أهم هذه الدراسات نجد، دراسة كل من Joel, H. E.& Johannes سنة (2010)، (2003) Valadkhani, A.، (2007) Kangni, K.، محمد عبد الله الجبرين (2012)، أحمد بن عبد الكريم المحميد (2007).

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد أهم هذه المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2010، ومن أجل ذلك تم اللجوء إلى أدوات تحليل السلاسل الزمنية في محاولة للوصول إلى تقييم علمي متين مبني على أسس كمية قياسية لتحديد ذلك. سوف نستعرض من خلال هذا الجزء جانب مهم من الدراسة انطلاقاً من الاعتماد على المنهجيات الحديثة في التحليل، كما سوف نتطرق إلى أهم التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع الأداء الاقتصادي في البلد، وانخفاض النشاط عن مستوياته الكامنة ويمكن قياس مستوى النشاط عادة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP). الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتأثر بالتقلبات العنيفة للإيرادات النفطية، التي تعزى بدورها إلى تقلبات أسعار

النفط العالمية والتي ترتبط بعوامل خارجية. ويعرف هذا الناتج بالفعلي (المحقق). أما أثناء الدورة التجارية يمكن الحديث عن الناتج المحتمل والذي يتوافق مع قدرة الاقتصاد على الإنتاج على أساس مستمر، ومنه فإن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يتأرجح حول الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أثناء الدورة التجارية. وقد أدت الصدمات الخارجية الدورية التي مست الاقتصاد الجزائري إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسب مرتفعة بسبب التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي. فكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة البطالة.

الشكل البياني (1): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2010

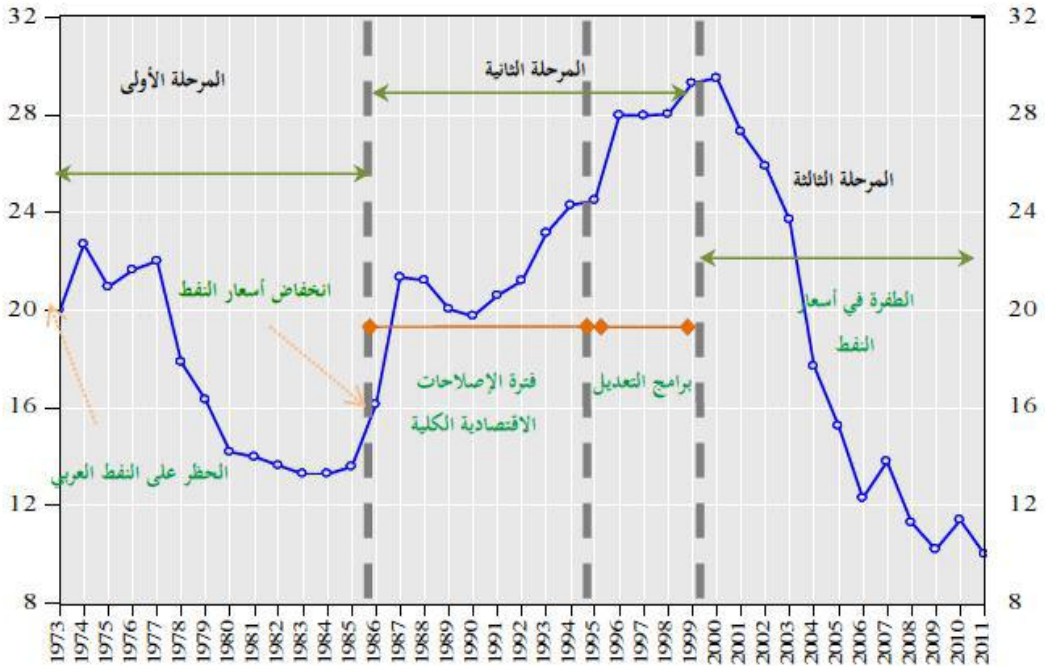


يلاحظ من خلال الشكل (1) السابق بأن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتسم بالتقلب نوعا ما خاصة في السنوات الأخيرة، والذي يعكس تقلبات سعر النفط الخام خلال الثلاثة عقود الماضية، ذلك أن معدلات نمو الناتج في الجزائر تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يتعرض من وقت لآخر بصورة كبيرة للصدمات الخارجية. فدورات الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريني السبعينيات والثمانينيات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986، إلى غاية

منتصف التسعينات، حيث سجل تحسن طفيف في أداء متغير النمو الاقتصادي. مع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1999 عرفت الجزائر نوع من الراحة المالية وقد تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططين (مخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو).

فيما يخص الاتجاه العام للبطالة نجد أن معدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها التدريجي، إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن البطالة في صفوف الشباب في الجزائر تبقى من أعلى المستويات أيضا مقارنة بالمتوسط لمجموعة الدول نفسها. فمن معدل 24.3% عام 1994 ارتفعت لتصل إلى 29.5% عام 2000، ثم لتراجع وتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2010 حيث قدر معدل البطالة بـ 10.00%. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (2).

الشكل (2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1975-2011



المصدر: البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

بالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر من 23.66 % في المتوسط في عام في الفترة 1986-2000 إلى حوالي 16.54 % في المتوسط في الفترة 2001-2010، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى. إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسن أوضاع أسواق العمل الأثر الإيجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي من جراء تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل فقد تراجعت معدلات الخصوبة بشكل مطرد من 5.8 % في عام 1985 إلى 2.4 % في عام 2007. وكنتيجة لذلك، انخفض النمو السكاني من 3.1 % إلى 1.5 % خلال نفس الفترة. إلا أن هذا التراجع قابلته زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية.⁴ يساهم أيضا نمو القطاع المالي في التخفيف من حدة معدلات البطالة ويمكن قياس التطور المالي بعدة مؤشرات منها بنسبة عرض النقود M_1 ، M_2 و M_3 إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة القروض المخصصة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CPC / GDP ونسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي TBD / GDP . هذه المؤشرات تمثل أهم المقاييس المستخدمة لقياس التطور المالي. وقد استخدم المؤشر الأول كل من Goldsmith (1989)، Mackinnon (1973) و Levine (1996). يرى Mackinnon أن النسبة المنخفضة من مؤشر عرض النقود (المفهوم الموسع) إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن اعتبارها كمؤشر للكبح المالي، وارتفاعه يعبر عن تطور النظام المالي وارتفاع حجم الوساطة المالية في البلد. وتبقى الفرضية الرئيسية لهذا الطرح أن حجم وشكل القطاع المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ومنه على التشغيل مباشرة في الاقتصاد.

فيما يخص معدلات الفائدة الحقيقية (RIR) فلا بد أن نميز بين ما يطلق عليه سعر الفائدة الاسمي (ببساطة سعر الفائدة المعلن في البنوك)، وسعر الفائدة الحقيقي، وهو سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه

⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص38.

معدل التضخم. يمكن إدراج معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مفسر للبطالة، على أساس أنه محدد من محددات الطلب على الاستثمار، ومن المتوقع أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية، بحكم أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة. يمكن أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية آثارا سلبية على خلق العمالة.

فارتفاع سعر الفائدة غالبا ما يكون كنتيجة لسياسة نقدية انكماشية وقد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال. والنتيجة الكلية انخفاض في الطلب المحلي وتراكم رأس المال ينجم عن تراجع في الطلب على العمالة. وأشار كل من Wolfers و Blanchard (2000) إلى أن الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية في أوروبا في عقد الثمانينات قد أثر سلبا على تراكم رأس المال وساعد على بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة (أشار إلى ذلك كل من see و Fitoussi وآخرون)، ومع ذلك بين Nickell (1998) أن الأثر السلبي لزيادة سعر الفائدة الحقيقي على العمالة من المرجح أن يكون في حدود نطاق ضيق. معدل الفائدة الحقيقي المرتفع قد ينتج عنه في نفس الوقت انخفاض في الطلب على العمل وأيضا زيادة المعروض من العمالة، مما يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع مستويات البطالة.

فقد أدرج كل من Lucas و Rapping (1969) فرضية الإحلال الزمني لشرح نموذج عرض العمالة، الفكرة الرئيسية من الإحلال الزمني هي أن المعروض من العمالة يعتمد على الأجور في الماضي وأيضا المتوقعة في المستقبل على مدى عمر الحياة المهنية للعمال. فأي زيادة في سعر الفائدة الحقيقي، سوف تجعل العمال يتوقعون انخفاض الأجور الحقيقية في المستقبل مقارنة بالأجور الحالية، ومنه سيزيد العمال من عرضهم وإمداداتهم لعنصر للعمل. ومع ذلك، فقد أسفرت اختبارات فرضية الإحلال الزمني نتائج مختلفة. ودعم هذه الفرضية كل من While Hall (1980) وكذا Dutkowsky و Foote (1982).

يمكن أن نشير أيضا إلى معدل التضخم (INF) من خلال علاقة فيليبس الشهيرة التي تشير إلى وجود علاقة تبادلية في المدى القصير بين معدل البطالة ومعدل التضخم. الزيادة الغير المتوقعة في الأسعار تعمل على تراجع الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب على اليد العاملة وسوف يرافق هذا الطلب انخفاض في معدلات البطالة. إلا أن تجربة الركود التضخمي في سنوات السبعينات، ساهمت في دحض فرضية العلاقة العكسية المستقرة في المفاضلة بين البطالة والتضخم، حيث صاحب ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في معدلات البطالة. وقد جادل منتقدو هذا التوجه منحى فيليبس، حيث أن العامل الرشيد والعقلاني يدرك أن الأجور الحقيقية قد انخفضت وسيطلب زيادة في الأجور الاسمية لتعويض الارتفاع في الأسعار. الزيادة في الطلب على الأجور الحقيقية تتجه لتعكس انخفاض البطالة. على المدى الطويل، فإن معدل البطالة يميل نحو مستوى أين يتماشى فيه مع معدل التضخم المستقر، أي معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير المعجل للتضخم ($NAIRU$). في إطار نظرية معدل البطالة الطبيعي يبدأ معدل التضخم في التسارع، إذا كان معدل البطالة قد انخفض أقل من $NAIRU$.

وغالبا ما يتم حساب $NAIRU$ ، حيث تظهر صعوبات كثيرة في محاولة تقديره لأن هذا المعدل يتغير بمرور الزمن. وعلاوة على ذلك فقد أشار كل من Akerlof وآخرون (1996) إلى أن الـ $NAIRU$ يعتمد نفسه على معدل التضخم. في المدى الطويل، فإن ثبات معدل التضخم عند مستوى معتدل قد يسمح بتحقيق أقصى حد للعمالة والناتج. في حين أن مستوى التضخم المساوي للصفر، قد يزيد بشكل ملموس من معدل البطالة الطبيعي، ويقلل في المقابل من مستوى الناتج.

حجم التبادل التجاري هو الآخر يمكن أن يؤثر مباشرة على معدلات البطالة. ويمكن أن نشير إلى أن هذا المؤشر يتغير ويتقلب بتغير أسعار الصادرات والواردات، ولهذا فإن سعر الصرف ومعدل التضخم يمكن أن يؤثر على التغير في هذا المؤشر. يعتمد كثير من الدول النامية ومنها الجزائر على وجه خاص بشكل كبير على صادرات النفط، ولهذا فإن التغيرات (التقلبات) في أسواق السلع الدولية تؤدي إلى مشاكل خطيرة لمعدل التبادل التجاري لهذه الدول. ونلاحظ أنه عندما انخفضت أسعار البترول في أواخر

الثمانينيات واجهت الدول المصدرة للبترول مشكلة تمثلت في وجوب تصدير كمية أكبر من البترول وذلك لتدفع لكمية محددة من الواردات ولهذا فإن لمعدل التبادل التجاري تأثير واضح المعالم على اقتصاديات الدول النامية. وطبقا لدراسة قام بها Kouparrisas و Baxter (2000) فقد وجدوا أن تقلبات معدل التبادل التجاري للدول النامية ضعف تقلباته للدول المتقدمة. وقد أرجع الباحثان ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية على تصدير السلع الأولية والتي تنصف كما هو معلوم بأن تقلبات أسعارها أكبر من تقلبات أسعار السلع الصناعية. كما أن الدول النامية بصفة عامة منفتحة بدرجة كبيرة على التجارة الأجنبية والعالم الخارجي. يضاف إلى ذلك أن الدول النامية لها تأثير بسيط جدا على أسعار صادراتها (وهذا راجع إلى هيكلها الاقتصادي). فالأسواق العالمية تتحكم في تحديد أسعار السلع التي تصدرها هذه الدول النامية. إذا ما أخذنا في الاعتبار الحقيقة التي تقول بأن تغيرات معدل التبادل التجاري للدول النامية خارجية وبشكل كبير، بمعنى أنها تتحدد من خلال قوى خارج سيطرة وتحكم هذه الدول. فقد وجد كل من Mendoza (1995) و Kose (2002) أن تحركات معدل التبادل التجاري يمكن أن تتسبب في نصف تقلبات الناتج في هذه الدول تقريبا. وذكر R. Prebisch، في نظريته عن العلاقة بين دول المركز ودول المحيط أن معدل التبادل الدولي يميل في الأمد البعيد لغير صالح الدول المحيطة (البلدان النامية).

يعد أيضا الإنفاق الحكومي في الجزائر من أحد أهم أدوات السياسة المالية فيها، حيث يعد هذا الإنفاق أداة لحقن الاقتصاد الوطني في الجزائر خاصة بعائدات الموارد النفطية. ويتوقع أن يكون للإنفاق الحكومي تأثير موجب ومعنوي إحصائيا، أي طردي على كل من النمو والتشغيل الاقتصادي. وهو أهم أداة حسب التحليل الكينيزي للوصول إلى النمو الاقتصادي من خلال قدرة الحكومة على التنسيق بين المنافع الخاصة والحاجات الاجتماعية، وزيادة حجم الاستثمارات المنتجة، والوصول إلى مسار أمثل للنمو والتنمية والرفع من معدلات التشغيل.

إلا أن الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن هناك دلائل نظرية وتجريبية تشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يكون أقل لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وإيجاد فرص وظيفية جديدة منتجة ودائمة، وأن ضخامة

القطاع الحكومي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد، وثبت ذلك من خلال دراسة قدمت حول المملكة العربية السعودية نشرت نهاية عام 1997 بعنوان "الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة" أشارت إلى عدم وجود أدلة ثابتة على أن زيادة الإنفاق الحكومي للمملكة لها تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وتوصلت إلى أن مواجهة العجز في ذلك الوقت سيكون أفضل لو تمت من خلال تقليص دورها في الاقتصاد.

جاءت دراسة "Karrs Georgois"⁵ حول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في 118 دولة بين دول نامية وأخرى متقدمة مستخدما بيانات إحصائية لفترة 1960-1985 لبيان فعالية ومحدودية السياسة المالية خاصة في الدول النامية واستند في تحليل نتائجه إلى أعمال الاقتصادي روبرت بارو. وقد توصل إلى أن متوسط حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يتجاوز حده الأمثل في أغلب الدول الأفريقية وهو أقل من المتوسط في بعض دول آسيا. وقدم الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

ترتبط مشكلة البطالة في الدول النامية والدول العربية المصدرة للموارد الأولية أيضا بتقلبات أسعار النفط الحقيقية Real Oil Price، للنفط كمورد طبيعي هام يتميز اقتصاديا بمروره بدورات حادة من التقلبات في الأسعار. وهناك خصائص موجودة في الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأهمها أن هذا القطاع مملوك للحكومة، وأن اقتصادياتها تغلب عليه صفة الريع. وجود تلك الدورات الحادة في أسعار وإيرادات صادرات النفط، هذا المورد غير متجدد، يعتمد عليه الاقتصاد عامة، والإيرادات الحكومية خاصة، ويتسبب في وجود صعوبات ومتاعب كبيرة في سياسات إدارة الاقتصاد ككل، وخاصة على المدى البعيد. واستقرار أسعار النفط له دور محوري في استقرار الاقتصاد وفي النمو الاقتصادي. ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، فإننا ندرجه كمتغير مفسر لمعدل البطالة، فمن التحليل السابق نستنتج أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية

⁵ Karras, Georgios, The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services. Economic Inquiry, April, 1996, Volume 43.

وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية (الدور الكبير الذي لعبته الطفرة النفطية منذ سنة 2000 في صياغة وبعث برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي)، ومنه فإننا نتوقع أن يكون معدل البطالة دالة في أسعار النفط وبإشارة عكسية.

فيما يخص متغيرات الدراسة فقد اخترنا فقط بعض المتغيرات، فبيانات الناتج المحلي الإجمالي مأخوذة من قاعدة البنك الدولي (World Development Indicators and EconStats) أما معدلات البطالة وحجم الإنفاق وحجم الإيرادات العامة خلال نفس الفترة فهي مأخوذة من بيانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (CNES) وكذا الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). أسعار النفط الحقيقية مأخوذة من النشرات الإحصائية لمنظمة الأوبك (حسابها انطلاقا من مخفض الناتج المحلي الإجمالي). أما باقي المتغيرات من البيانات الإحصائية لصندوق النقد الدولي (IMF, Database) (World Economic Outlook).

3- الدراسة القياسية:

تختلف المنهجيات القياسية المطبقة في دراسة العلاقة بين التغير في معدلات البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. فبعض الدراسات تعتمد على البيانات المقطعية (Cross-Section) وبعضها يركز إلى السلاسل الزمنية (Time series). ويستند البعض الآخر على البيانات المدجة (Panel Data). وباعتبار أن هذا البحث يعتمد على السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري، يمكن تطبيق عدة مناهج للتقدير كمنهج التكامل المشترك (Cointegration) أو متجهات تصحيح الخطأ، أو متجهات الانحدار الذاتي العادية أو الهيكلية (VAR or SVAR)، أو طريقة المربعات الصغرى العادية أو المعممة. وبالطبع فإن ما يحكم اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة من جهة، وصياغة النموذج القياسي من جهة أخرى.

سنقدم هذه الدراسة التطبيقية على مستويين:

- دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين التغير في معدلات البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- تحديد اتجاه العلاقة السببية (قراخر) الموجودة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي.

3-1- العلاقة بين التغير في معدلات البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية:

انطلاقاً من النظرية الاقتصادية ومن الدراسات السابقة، قمنا بصياغة علاقة خطية بين معدل

البطالة والمتغيرات المفسرة له وتكون دالة معدل البطالة كما يلي:

$$UNEM = f(GDP, ROIL, RECETT, EXPEN, INF, EXPOR) \quad (1)$$

بعد عدة محاولات من اختيار أهم صيغة للنموذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية كما هو موضح:

$$LUNEM = f(LGDP, LROIL, LRECETT, LEXPEN, LINF, LEXPOR) \quad (2)$$

وهذه قائمة متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الرمز الإحصائي	المتغير
<i>UNEM</i>	- معدل البطالة
<i>GDP</i>	- الناتج المحلي الإجمالي (القيم الجارية وبالعملة المحلية)
<i>ROIL</i>	- أسعار النفط الحقيقية
<i>RECETT</i>	- نسبة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
<i>EXPEN</i>	- نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
<i>INF</i>	- معدل التضخم السنوي
<i>EXPOR</i>	- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

- استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد

اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص

الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جذر

الوحدة من اختبار فليب برون (PP). الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1) اختبار جذر الوحدة باستخدام (Phillip-Perron PP)

الفرق الأول		المستوى		السلسلة الزمنية
ثابت فقط	ثابت اتجاه	ثابت فقط	ثابت اتجاه	
*** -3.188 (5)	*** -2.672 (6)	(8) -0.025	(8) -0.419	LUNEM
** -3.687 (3)	* -3.641 (2)	(8) -1.271	(8) -0.657	LGDP
** -3.817 (22)	* -4.149 (19)	(1) -1.395	(5) -1.267	LROIL
** -3.721 (24)	* -3.861 (23)	(3) -1.936	(3) -1.814	LRECET
** -3.690 (3)	* -3.695 (3)	(8) -1.982	(8) -1.981	LEXPEN
(8) * -7.817	(8) * -7.856	(2) -2.044	(2) -1.652	LINF
(6) * -4.074	(6) * -4.053	(7) -2.465	(7) -1.371	LEXPOR

بحيث تمثل:

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية ل (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية ل (MacKinnon : 1996).

* معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية ل (MacKinnon : 1996).

() العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

يتضح من اختبار (PP) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) و أن الفرق الأول لها من الرتبة (0). الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى ومن رتبة متساوية (1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen.

- اختبار التكامل المشترك:

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار Johansen في إطار نموذج VAR لأن هته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي. وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى، لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة Engle – Granger ذات المرحلتين) كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

لو كان لدينا عدد Q من المتغيرات الداخلية غير الساكنة ولكنها متساوية التكامل ومن الرتبة الأولى، فسوف يكون لدينا عدد من متجهات التكامل الخطية المستقلة يتراوح بين صفر إلى $Q-1$ من المتجهات.

نظرا لأن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينها على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وباستخدام منهجية (Johansen). ويقترح كل من Johansen و Johansen and Juselius من أجل تحديد عدد متجهات التكامل، استخدام اختبار إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى وهما اختبار الأثر (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى (λ_{max}) . ونظرا لأن مثل الاختبار يتطلب كبير حجم السلاسل الزمنية وبما أن الفترة المدروسة تتمدد فقط من سنة 1980 إلى سنة 2010، اعتمدنا على طرق إحصائية لتفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام برنامج Eviews لتفكيك الزمنية. يمكن أن يتم من خلال إتباع عدة أساليب وقمنا باختيار الأسلوب الأفضل والأكثر اقترابا من الواقع مقارنة بالسلسلة الأصلية (الأخذ بعين الاعتبار خصائص السلاسل الزمنية).

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار Hannan and Schwarz، معيار Final Prediction Error، Quinn، ومعيار LR.

الجدول (2): بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى:

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	62.01436	NA	8.91e-10	-0.973705	-0.804752	-0.905146
1	1670.431	2989.094	9.20e-22	-28.57401	-27.22238	-28.02553
2	1934.094	457.3263	2.08e-23*	-32.37335	-29.83905*	-31.34495*

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

أكدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 2. ويوضح الجدول رقم (3) نتيجة اختبار الأثر $\text{trace test } (\lambda_{\text{trace}})$ واختبار القيم المميزة العظمى $\text{maximum eigenvalues test } (\lambda_{\text{max}})$ لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين التغير في معدلات البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر في هذه الأخيرة.

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوى R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأولين وعلية نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وحيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوى $R=2$. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوى $R+1$ أيضا يؤيد ويقوى من النتيجة السابقة. ومنه فإن $R=2$ مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على الرغم من وجود اختلال في الفترة القصيرة المدى.

الجدول (3): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (1995)

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.351228	160.2102	125.6154	0.0001
على الأكثر 1	0.315566	109.1546	95.75366	0.0043
على الأكثر 2	0.194718	64.41336	69.81889	0.1252
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى **	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.351228	51.05558	46.23142	0.0142
على الأكثر 1	0.315566	44.74125	40.07757	0.0139
على الأكثر 2	0.194718	25.55439	33.87687	0.3485

بحيث تمثل:

* يشير اختبار الأثر إلى وجود $R=2$ عند مستوى معنوية 0.05

** يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود $R=2$ عند مستوى معنوية 0.05

رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

إحصائية p ماكنون، هوج و مشليس

- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

صمم كل من Philips و Hansen، (1990) و Philips و Moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM و Jeon 2005) وعرفت بنهج ال FMOLS، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير.

وتلائم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدها تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطوة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول (4):

الجدول (4):

تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع: <i>LUNEM</i>			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية <i>t</i>	P. Value
الثابت (c)	* 5.212355	5.849459	0.0000
<i>LGDP</i>	* -0.084192	-4.160643	0.0001
<i>LROIL</i>	* -0.862764	-10.36453	0.0000
<i>LRECETT</i>	-0.092457	-0.404747	0.6864
<i>LINF</i>	* -0.068120	-3.570395	0.0005
<i>LEXPOR</i>	* 0.599808	5.404036	0.0000
<i>LEXPEN</i>	0.088336	0.523495	0.6017
$R^2 = 0.914$, $SE = 0.096$, $SSR = 1.057$,			

ملاحظة: ***معنوي عند 10 %، **معنوي عند 5 %، *معنوي عند 1 %

يبين الجدول (4) نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير معدل البطالة باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، نسبة الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم السنوي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- تبين وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإيرادات الحكومية وكذا معدلات التضخم وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وجاءت النتائج معنوية ما عدى متغير الإيرادات. ومن خلال تحليل النتائج نجد أن:

- أهم متغير كان له تأثير إيجابي وكبير في التخفيض من معدلات البطالة هو أسعار النفط الحقيقية.

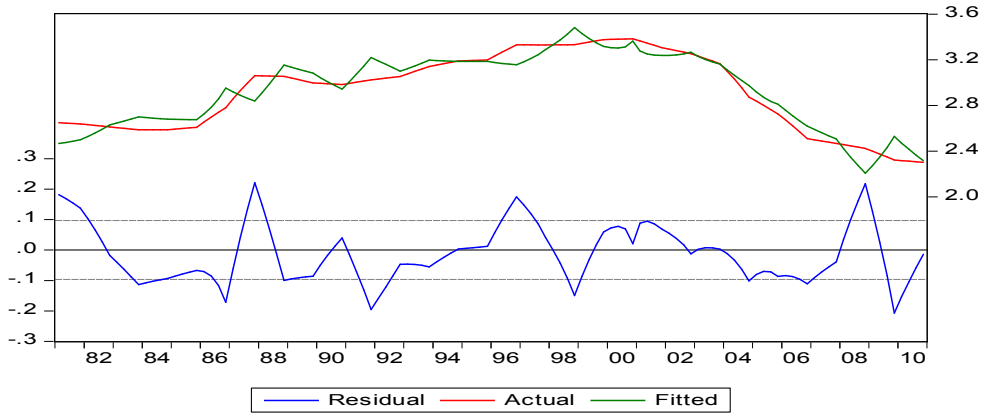
- وجود أثر موجب ومعنوي إحصائيا ولكن ضعيف للناتج في انخفاض معدلات البطالة في الأجل الطويل. وهذا يعكس حقيقة تكوين هذا الناتج، فقطاع المحروقات هو الذي يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 36% من الناتج المحلي الإجمالي وكما هو معروف فإن هذا القطاع يتميز بكثافة رأس المال مقارنة بالعمل وهو مسؤول فقط عن توفير فرص عمل أقل من 5% في الاقتصاد؛

- وجود أثر سلبي ومعنوي للصادرات السلعية الإجمالية على انخفاض معدلات البطالة وهذا يعكس حقيقة تركيبة الصادرات الجزائرية فقطاع النفط والغاز يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 98% من صادرات البلد (2003). فالصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات تكاد تكون منعدمة؛

- وجود أثر سلبي وغير معنوي للإنفاق الحكومي على ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر. وهذا يؤكد صحة عدم فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق الأهداف المرجوة. فإذا عاينا هيكل الاقتصاد الجزائري نجد أن هذا الأخير يعاني من خلل هيكلي. فزيادة الطلب من خلال السياسة المالية التوسعية لم يقابله زيادة في الإنتاج، بل إن امتصاص هذا الطلب تم على حساب القطاع الخارجي (زيادة الواردات). وقد أكد الكثير من الاقتصاديين أن كل الدلائل النظرية والتجريبية تشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يكون عند حد معين لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة منتجة ودائمة، وأن ضخامة القطاع الحكومي يمكن أن تؤثر سلبا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي وعلى خلق مناصب الشغل؛

- يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل التحديد المصحح في النموذج المقدّر قد بلغ 91.4 %، هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 91.4 % من التغير الحاصل في المتغير التابع، ولمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (3): القيم الحقيقية والمقدرة والبقايا لدالة البطالة



يلاحظ من الشكل تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدّر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

2-3- اختبار سببية فرانجر (The Granger causality test):

إن غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد خلال الفترة 1970-2012 بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة لا يعني بالضرورة غياب أي ارتباط بينهما، وهذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالكامل. بالأحرى فهي ضعيفة جدا وتحتاج لبيانات أكثر دقة للتحقق من صحة العلاقة. وهذا ما أشار إليه عماد الموسى. لذلك ارتأينا اختبار العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة باستعمال طريقة سببية فرانجر، والذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة، لذلك

قبل الانطلاق في استخدام هذا الاختبار يجب أن نتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة وبالحجوء إلى اختبار Dickey-Fuller المطور وكذا اختبار Phillip-Perron. قمنا أولاً باختبار سكون السلسلة الزمنية لمعدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الجدول (5): اختبار جذر الوحدة باستخدام Dickey-Fuller المطور

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
LUNEM	I(1)	-0.507 (1)	-0.253 (0)	-4.991 (0) *	-5.066 (0) *
LGDP	I(1)	-3.915 (1) *	-2.554 (8)	-8.902 (0) *	-9.956 (0) *

* معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية، ** معنوية عند مستوى 5 % حسب القيم الجدولية، *** معنوية عند مستوى 10 % حسب القيم الجدولية.

() طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

الجدول (6): اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
LUNEM	I(1)	-0.620 (4)	-0.846 (4)	-5.112 (3) *	-5.187 (3) *
LGDP	I(1)	-1.673 (1)	-2.008 (2)	-8.171 (4) *	-8.656 (4) *

* معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية ل (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية ل (MacKinnon : 1996).

*** معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية ل (MacKinnon : 1996).

() العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

يتضح من الاختبارين أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) $I(1)$ وأن الفرق الأول لها من الرتبة (0) $I(0)$. الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية لـ $I(1)$. سنستعمل في اختباراتنا هذه الفروق الأولى لكل من معدل البطالة كذا معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختيار فترات الإبطاء $n = 1$ باستخدام أقل قيمة لمعيار "أكايك" ومعيار "شواتز". وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (7): اختبار سببية قرانجر

المشاهدات	d	فرضية عدم	F-Statistic	الاحتمالية
40	2	$(\Delta LGDP)$ لا تسبب $(\Delta LUNEM)$	4.55888 **	0.0174
	2	$(\Delta LUNEM)$ لا تسبب $(\Delta LGDP)$	2.34420	0.1108

*, **, و *** معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%.

تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدلات البطالة (رفض الفرض عدم عند مستوى 5%). وبناء على هذه النتائج يمكن القول أن معدلات البطالة تتأثر فعلا بحجم الناتج.

خاتمة:

خلال فترة السبعينات والثمانينات واجهت الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي، فبعد تحقيق معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط واستفادت من هذا الارتفاع كل الدول المنتجة للنفط، إلا أن الجزائر عانت من الانخفاض الحاد في مستويات الدخل بسبب تراجع الإيرادات النفطية وحدث هناك

تدني في معدلات النمو في عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع نمو الاقتصاد العالمي، وصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة. وبالرغم من تراجع معدل البطالة في الجزائر من 23.66 % في المتوسط خلال الفترة 1986-2000 إلى حوالي 16.54 % في المتوسط خلال الفترة 2001-2010، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7 % ويبقى ارتفاع معدلات البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعاني نفس المشكل. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع البطالة بين الدول العربية، حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلا، أو في الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار .

فمعدلات البطالة في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. فالقطاع الصناعي الذي يضم رفقة القطاع الزراعي حوالي 35 % من إجمالي اليد العاملة (FMI, 2008)، لا يساهم إلا بنسبة 5 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما القطاع الزراعي هو الآخر يساهم بأقل من 8 %.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- صطوف الشيخ حسين (2005)، البطالة في الجمهورية العربية السورية لفترة 1994-2004، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.
- 2- أحمد بن عبد الكريم المحميد، (2007)، تقدير معدل البطالة بالمملكة العربية السعودية 1986-2005: نموذج رياضي، مجلة جامعة حلوان، العدد الأول، مصر.
- 3- حسين الطلافحة (2012)، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، سلسلة الخبراء، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 4- قويدر بوطالب (1996)، الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في دول المغرب العربي، متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوراق الندوة ومداولاتها، 24-26 سبتمبر، الإسماعيلية، مصر.
- 5- مجدي الشوربجي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، العدد السادس.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 6- Ahmed Bouyacoub, Quel développement économique depuis 50 ans ? Confluences Méditerranée 2012/2 (N°81), Algérie, 50 ans après, L'Harmattan.
- 7- Alpaslan Akcoraoglu, Senay Acikgoz, (2011), Employment, international trade and foreign direct investment: Time series evidence from Turkey, International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 76.
- 8- A. Valadkhani, (2003), The causes of unemployment in Iran: An empirical investigation, International Journal of Applied Business and Economic Research, 1(1).

- 9- Davide Furceri, (2012), Unemployment and Labour Market Issues in Algeria, IMF Working Paper, WP/12/99.
- 10- Halil Tunali, (2010), The Analysis of Unemployment in Turkey: Some Empirical Evidence Using Co-integration Test, European Journal of Social Sciences – Volume 18, Number 1.
- 11- Joel Hinatmye Eita, Johannes M. Ashipala, (2010), Determinants of unemployment in Namibia, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 10; October.
- 12- Mohammed Abdullah Aljebrin. (2012), Labor Demand and Economic Growth in Saudi Arabia, American Journal of Business and Management, Vol. 1, No. 4, 2012.
- 13- Norazlina Abdullah, Zalina Abu Naim, Yasmiza Long, (2011), Employment and macroeconomic variables: Evidence from Malaysia, Philippines and Singapore, International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 3; August.
- 14- Nkanta Frank Ekanem, Howard University. (2005). A VAR model Oof the relationship between the GDP growth and unemployment rates, Journal of Business & Economics Research – August, Volume 3, Number 8.
- 15- Taylan Taner Doğan (2012), Macroeconomic Variables and Unemployment: The Case of Turkey. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 2, No.1.
- 16- Shu Chen Chang, (2007), The interactions among foreign direct investment, economic growth, degree of openness and unemployment in Taiwan, Applied Economics, 2007, 39.

التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر

د. زرواط فاطمة الزهراء

أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم (الجزائر)

أ. جهاد بن عثمان

طالبة دكتوراه، بجامعة تلمسان (الجزائر)

ملخص:

أدى النمو المتواصل للنشاط الاقتصادي وما صاحبه من تطور تكنولوجي وتغيير أنماط الاستهلاك والاستغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية أدى إلى بروز العلاقة بين التلوث البيئي والنمو الاقتصادي. فبلادنا تواجه صعوبات في مجال قياس تكاليف التلوث البيئي وما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، لأن تحقيق النمو المستدام بيئيا يضمن رفاة الأجيال حاضرا ومستقبلا.

يهدف البحث إلى تحليل الوضعية الراهنة لإشكالية البيئة في الجزائر وتبسيط الضوء على العلاقة المتبادلة بين التلوث البيئي والنمو الاقتصادي.

وقد بينت نتائج الدراسة أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي في الجزائر يمكن اعتبارها إيجابية في المدى القصير، لأنه يمكن للبيئة أن تستوعب مخلفات التلوث، غير أنه على المدى الطويل تكون سلبية نتيجة للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي يتحملها الفرد والمجتمع نتيجة للآثار السلبية للتلوث البيئي على الصحة العمومية والتوازن البيئي.

الكلمات المفتاحية: التلوث البيئي، النمو الاقتصادي، التوازن الإيكولوجي، النمو الاقتصادي المستدام بيئيا، الإخلال بالتوازن البيئي.

Résumé :

La croissance continue de l'activité économique qui accompagne le développement technologique, l'évolution des modes de consommation et l'exploitation irrationnelle des ressources naturelles a conduit à l'émergence de la relation entre la pollution de l'environnement et la croissance économique. Notre pays est confronté à des difficultés dans l'évaluation du coût de la pollution et son impact sur la croissance économique, car la

réalisation d'une croissance écologique durable assure le bien-être des générations présentes et futurs.

L'objectif de la recherche vise à analyser l'environnement problématique actuel en Algérie et mettre en évidence la relation entre la pollution de l'environnement et la croissance économique.

Les résultats de l'étude ont montré que la relation entre la croissance économique et la pollution de l'environnement en Algérie pourrait être positive à court terme, parce que l'environnement peut absorber les déchets de la pollution, toutefois, à long terme elle sera négative à cause des coûts social et économique auxquels est confronté l'individu et la société résultant des effets négatifs de la pollution de l'environnement sur la santé publique et sur l'équilibre environnemental.

Mots-Clés : pollution de l'environnement, croissance économique, équilibre écologique, croissance économique durable pour l'environnement, effets négatifs sur l'équilibre environnemental.

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات لما له من أثر كبير في تطور ورفاه المجتمعات، فرغم الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه النموذج الاقتصادي المفروض (تحسين مؤشر الدخل الفردي، الرفاهية)، فإن نمط الإنتاج يمكن أن يمثل تهديدا للموارد البيئية من خلال ظهور المشكلات البيئية: كالتلوث، الندرة، النفاذ.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم تعاني من مشاكل بيئية عديدة ومتنوعة تحدّد بزوال الموارد البيئية، واستمرارية النمو. فالتقييم البيئي يستوجب حصر قاعدة الموارد الطبيعية وتحديد الأسباب المباشرة التي تعرقل الاستعمال المتواصل لها وكذلك جرد المناطق المعرضة للتدهور عن طريق قياس معدل استنزافها، كما يجب فهم الروابط الطبيعية والاقتصادية المباشرة والكامنة بين مختلف طرق استخدام الموارد وأثارها على البيئة.¹ إذ تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري:

¹ François Ramde : élément d'écologie: écologie- appliquée action de l'homme sur la biosphère Edi science international Paris 1992. p 455

ما هو أثر تقييم التلوث البيئي على النمو الاقتصادي؟

ومن خلال السؤال السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- ما هو أثر التدهور البيئي على النمو الاقتصادي ؟
- ما هي الأبعاد الاقتصادية للتلوث البيئي ؟
- كيف يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بيئيا ؟
- ولغرض معالجة إشكالية البحث، نطرح الفرضيتين التاليتين:
- إن البيئة تمد الاقتصاد بالموارد بينما النشاط الاقتصادي لا يراعي البيئة؛
- إن التلوث البيئي يؤثر سلبا علي النمو الاقتصادي.

1- تحليل الوضع البيئي في الجزائر :

يعد التدهور البيئي أحد أهم المشاكل التي تؤرق المجتمع البشري بكل أدواته ومنظماته ومؤسساته لاسيما في ضوء تزايد الضغوط الواقعة على بيئة كوكب الأرض، ولاشك أن الجزائر كجزء لا يتجزأ من المنظومة الطبيعية وجغرافيا هذا الكون فهي تتأثر كغيرها من البلدان بهذه الظاهرة وتداعياتها.

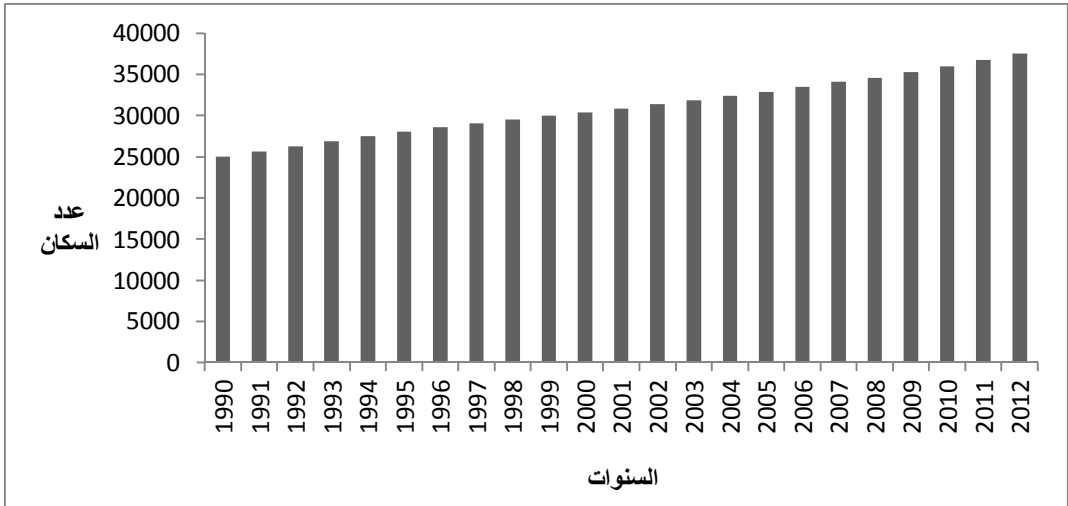
1-1- الضغط السكاني على الموارد الطبيعية:

تشكل الزيادة السكانية ضغوطا كبيرة تستهلك كل ايجابيات البرامج التنموية كما تشكل ضغوطا على مصادر الثروة الطبيعية وتتسبب في العديد من المشاكل البيئية الأمر الذي يتطلب مواجهتها على محورين السيطرة على اتجاه نمو السكان (جانب الطلب على الموارد) وتنمية الموارد ذاتها. فالجزائر كغيرها من دول العالم عرفت نمو ديموغرافي بمعدلات مختلفة ولاسيما غداة الاستقلال حيث وصل عدد السكان إلى 10.2 مليون نسمة سنة 1962،² وخلال السبعينات عرف الجزائر انفجارا سكانيا حيث بلغ معدل النمو 3.6 % ما بين 1970 و 1977 وهو نسبة عالية جدا حيث انتقل عدد السكان من حوالي 12

²- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، سنة 2000، ص 8.

مليون إلى حوالي 17 مليون، أما فترة الثمانينات فعرفت انخفاضا في معدل النمو الديموغرافي إلى 3.4% بين سنة 1979 و 1989 وارتفاع عدد السكان من حوالي 18.119 مليون نسمة إلى حوالي 24.349 مليون نسمة إلا أنه خلال فترة التسعينات تراجع معدل النمو السكاني مقارنة بالفترة 1980 - 1990 من 2.9% إلى 1.8% وذلك راجع أساسا إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة من تدهور القدرة الشرائية وسوء المستوى المعيشي وليس نتيجة لسياسة سكانية تعنى بتحديد النسل، ومن خلال المنحنى الموالي الذي يوضح تطور التعداد السكاني من سنة 1990 إلى سنة 2012 نلاحظ أن النمو السكاني في تزايد مستمر.

الشكل 1: تطور التعداد السكاني في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2012 (الوحدة: مليون نسمة)



Source : Office National des Statistiques, collection statistique économique série « e » n°640, Alger, Juillet 2013, site WEB : <http://www.ons.dz>

فهذا النمو السكاني السريع نجم عنه ضغط ثقيل على الموارد الطبيعية والنظام البيئي خاصة وأن المجموعات السكانية موزعة عبر التراب الوطني توزيعا غير متوازن، فإذا أخذنا بعين الاعتبار ضيق مساحة الشريط الساحلي نلاحظ تفاقم هذا الاختلاف، حيث أن هذه المنطقة التي تمثل 17% من مساحة البلاد يعيش فيها 37% من عدد السكان. فبينما قدرت الكثافة 1 نسمة في كلم² في الجنوب فإنها بلغت

300 نسمة في كلم² في الشمال، إن الكثافة السكانية الكبيرة بمنطقة الشمال تمثل ضغطا متصاعدا على الأراضي الخصبة وأيضا الحساسية من الناحية الإيكولوجية وإن كل المجهودات الفعلية التي بذلت في مجال تطوير شبكات توزيع المياه وشبكات الطرقات والطاقة والتطهير تتلاشى أمام هذه الكثافة السكانية. ويضاف إلى النمو الديموغرافي السريع والتمركز السكاني في مناطق معينة عامل آخر وهو التمدن السريع، فالمجتمع الجزائري الذي كان في الأصل ريفيا تحول بسرعة إلى مجتمع حضري بفعل الهجرة الداخلية التي كانت مرتبطة ببرامج التصنيع التي أنجزت حول المراكز الحضرية الكبرى، حيث تظهر الدراسات بشأن تطور توزيع السكان بين المدن والأرياف ما هو أسوأ.

الجدول 1: تطور السكان في المدن والأرياف حسب المناطق الطبيعية الكبرى (توقعات سنة 2020)

البيان	سنة 2020			
	سكان الأرياف	سكان المدن	% في المدن	% في الأرياف
المناطق التلية	6270	14630	70	30
المناطق السهلية	4150	12450	75	25
المناطق الجنوبية	1665	5025	75	25
الجزائر	12095	32150	72,6	27,4

المراجع : عبد الله الحريستي، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-

2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص 146

1-2- الفقر والتدهور البيئي في الجزائر:

يعد الفقر أحد مسببات التدهور البيئي، فحسب الجدول أدناه نلاحظ انتقال نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر الغذائي أو المدقع من 2 % سنة 2002 إلى 1.9% لتصل إلى 1.6 % سنة 2004 ، كما انتقل مستوى الفقر العام من 12.1% إلى 6.8% خلال السنوات من 2000 إلى

2004 غير أن تراجع الفقر لا يمكن أن يحجب انتقال الحاجات نحو مستوى مطالب أعلى والجدول (02) يوضح هذه الإحصائيات.

الجدول 2: تقدير نسبة الفقر في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2004

2004	2003	2002	2000		
1,6	1,9	2,0	3,1	حد الفقر الغذائي	معدل الفقر
6,8	8	8,5	12,1	حد الفقر العام	%

المراجع: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي 2013:

[www. data.Worldbank.org/](http://www.data.Worldbank.org/) data Catalog

حيث بينت الدراسات في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي، وقد أقر التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000، بأن الفقر يتفاقم بشكل واضح مع مشكلة البيئة ولاسيما أن تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والإقصاء الذي نظمتة الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000، أكد أن شخصا واحدا من بين 5 أشخاص يعيش في حالة من الفقر، فإلى جانب العرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي تزداد حالة العوز والحاجة عندهم إلى استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة وهذا لضمان حياتهم.

وهنا لا يمكن مناقشة أن السلوك البيئي إيجابي أو عقلائي بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة مما يدخله في صراع من أجل البقاء على حساب عناصر البيئة الطبيعية، غير أن الجزائر أدرجت بشكل واضح ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة ومخطط العمل البيئي ضرورة تقليص ظاهرة الفقر والعمل على النمو المستدام.

1-3- ظاهرة التصحر:

أغلب المناطق في الجنوب تعاني من ظاهرة التصحر مما يهدد القرى والواحات والبنى التحتية والمرافق الاقتصادية كالطرق وخطوط السكك الحديدية، ويمكن تلخيص أهم العوامل التي تساهم في التصحر في العناصر التالية:

- نمو عدد سكان المنطقة السهبية؛
- ارتفاع عدد رؤوس المواشي في المنطقة السهبية مما تسبب في استنزاف المراعي؛
- توسع المساحات المزروعة عن طريق إجراء أعمال استصلاح على أراضي هشة تقع خارج الأراضي الملائمة والنظام القانوني للأراضي حيث أن الأراضي السهبية انتقلت ملكيتها إلى الدولة بصدور قانون الرعي سنة 1975،³ وقد أدى إسناد حق الانتقال للمربي دون تحديد لمسؤولياته، إضافة إلى إهمال جانب الاستثمار عليها إلى تدهور المراعي وعدم تجدد مواردها.⁴

الجدول 3: المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحّر بالسهب في الجزائر لسنة 2003 (الوحدة: هكتار)

أنماط المناطق المعرضة للتصحّر	إجمالي المساحات السهبية المهددة	المناطق غير الحساسة	المناطق متوسطة الحساسية	المناطق الحساسة جدا	المناطق المتصحرة
المساحة	13.820.530	2.379.170	3.677.035	5.061.388	2.215.035
% من الإجمالي	100%	17.21%	26.61%	36.62%	16.03%
					3.53%

المراجع: برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإدارة العامة للغابات، من خلال الموقع:

[www. Unccd.int/ action programmes/africa/national/2004/Alegria-fre .PDF](http://www.Unccd.int/action-programmes/africa/national/2004/Alegria-fre.PDF)

إذن مشكلة التصحر مشكلة ذات أبعاد خطيرة على المدى البعيد حيث أن تدهور الأراضي يؤثر تأثيرا مباشرا على كل من: الإنتاج الزراعي، المراعي، الغابات وبالتالي على الاقتصاد الوطني. حيث نحو 44% أو أكثر من 9 ملايين هكتار من الأراضي المزروعة هي الآن مهددة بالتصحّر الجزئي أو شبه الكامل ويرجع سبب هذه التهديدات في المقام الأول إلى الانتقال من الأنماط التقليدية لتربية الماشية

³ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وثيقة من وزارة الإقليم والبيئة، ديسمبر 2001، الجزائر، ص 30.

⁴ المرجع نفسه، ص 39.

والزراعة إلى الأنظمة الحديثة، ونتيجة لهذه الأوضاع تخسر الجزائر 7 آلاف هكتار سنويا بسبب التصحر ويتوقع أن تتضاعف معدلات الخسارة مرتين أو ثلاث مرات إذا لم تتخذ إجراءات علاجية عاجلة.⁵

1-4- أبعاد التلوث البيئي في الجزائر:

أ- تلوث الماء:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض " المياه الصالحة للشرب"،⁶ وهذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه. فبالنسبة للجزائر، الموارد المائية محدودة وموزعة بطريقة غير عادلة، فإذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر بـ 19 مليار م³ في السنة، فإنه في المقابل نحصل على حوالي 600 م³ للفرد سنويا، من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية وهذا باعتبار أن البنك العالمي أقر بأن حد الندرة عند عتبة 1000 م³ للفرد سنويا، وقد كانت حصة الفرد سنويا تقدر بـ 1500 م³ للفرد في سنة 1962 لتتراجع عام 1999 إلى 500 م³ للفرد في السنة في مقابل مخزون مائي يتوزع 14.2 مليار م³ سنويا منها 12.4 مليار م³ من المياه السطحية و1.8 مليار م³ من المياه الجوفية غير قابلة للتجدد.⁷

جدول 4: نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (الوحدة: م³/السنة)

السنوات	1992	1997	2002	2007
نصيب الفرد من المياه م ³	423.601	384.708	357.803	331.793

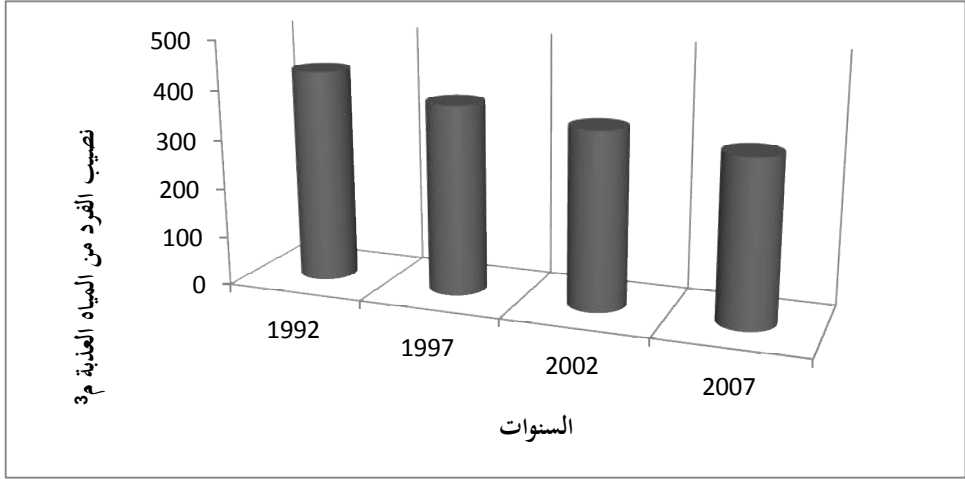
المراجع: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي 2013، مرجع سبق ذكره.

⁵ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، سنة 2009، ص 42.

⁶ بقعة الشريف، الماء كسلعة اقتصادية - دراسة عملية على الجزائر - مجلة الإدارة (م ع ا)، مجلد 10، عدد 1، الجزائر، سنة 2001، ص 167.

⁷ - Ministère de ressources en eau, Direction des études et des aménagement hydrauliques, les ressources en eau d'Algérie, octobre 2001, p 3.

الشكل 2 : نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة



المراجع: اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ أن تزود الأفراد بالمياه العذبة في تناقص مستمر من سنة لأخرى حيث نجد أن كمية التزود انتقلت من 423.601 م³ لسنة 1992 إلى 331.793 لسنة 2007، حيث يلاحظ تباين في هذا التراجع من خلال السنوات المعروضة. كما بينت الدراسات التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية عن نوعية المياه المستهلكة أن 40% منها ذات نوعية جيدة، 45% ذات نوعية مرضية بينما 15% ذات نوعية رديئة، وتجدر الإشارة إلى أن تزايد عدد السكان عامل هام في تطور الطلب على مورد الماء، فإذا استمر اتجاه النمو السكاني في الارتفاع فإن عدد السكان في المجمعات السكنية سيصل سنة 2020 إلى 42.120 مليون نسمة (فرضية ضعيفة) و 44.162 مليون نسمة (فرضية متوسطة) و 46.432 مليون نسمة (فرضية عالية)، واستنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فإن مديرية أعمال التهيئة الكبرى لمنشآت الري، قدرت احتياجات ماء الشرب والصناعة في أفق 2020 بالنسبة للجزائر الشمالية بنحو 3830 مليون م³ وإذا أضفنا الجنوب وجدنا أن إجمالي الاحتياجات يصل إلى قرابة 4600 مليون م³.

ب- التلوث الجوي:

الجزائر كغيرها من بلدان العالم عرفت خلال السنوات الماضية تلوثا هوائيا يمكن مشاهدته في بعض الأحيان بالعين المجردة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- المصادر المنزلية؛
- مختلف أنواع المركبات التي تستخدم الطاقة الحركية من البنزين والمازوت اللذين يعتبران أحد المصادر الهامة في تلوث الهواء؛
- محطات توليد الطاقة التقليدية باستخدام الوقود الاحفوري لتوليد الطاقة الكهربائية؛
- بالإضافة إلى مختلف الأنشطة الصناعية التي تلعب دورا هاما في تلوث البيئة، والحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحيحة حيث يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا مما يتسبب في معضلة التغيرات المناخية التي تتجلى بارتفاع مستوى البحار وزحف الرمال وتلاشي بعض الأنواع الحيوانية والنباتية وانقراضها.

فالجزائر قد صادقت على بروتوكول مونتريال الرامي إلى الوقاية والاحتياط في إطار التغيرات المناخية لتخفيف الانبعاث الغازي الصادرة بفعل الإنسان والمتسببة في الاحتباس الحراري والتأقلم مع هذه التغيرات للحد تدريجيا من المواد التي تؤذي طبقة الأوزون. ففي سنة 1991 كان الاستهلاك الوطني للمواد المؤذية لطبقة الأوزون يقدر بـ 2144 طن بالنسبة لسكان تعدادهم 25 مليون نسمة أي ما يعادل 0.09 كلغ للفرد، حيث يمثل قطاع الطاقة المصدر الأول لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجزائر بحوالي 70.17 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون ما يمثل 39 % من إجمالي الانبعاث لمختلف القطاعات، فهو المسؤول عن انبعاث أهم ثلاث غازات الاحتباس الحراري المتمثلة في غاز ثاني أكسيد الكربون بـ 78 %، غاز ثاني أكسيد الكبريت 80% وغاز الميثان 57% . إذ يمكن رد هذا الحجم الكبير من الانبعاث في قطاع الطاقة إلى الأهمية الكبيرة لإنتاج المحروقات في الاقتصاد الوطني ونمو استهلاك المنتجات البترولية خاصة في قطاع النقل، فحسب تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000

بين أن تلوث الهواء سبب 353.600 حالة إصابة بأمراض تنفسية بالنسبة للسكان، أما سرطان الرئة لأكثر من 30 سنة سجلت 1522 حالة، ومرض الربو سجلت 54400 حالة، حيث اتخذت للجزائر كغيرها من البلدان عدة إجراءات للتقليل من إخطاره أهمها:

- تمويل عدة مشاريع للتزود بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري؛
- اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية، حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي؛
- إدخال تبني الدولة الجزائرية سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث والضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة "زهانة" بولاية معسكر في أوت 2008 المفرزة للامينت بعد غلق وحدة "مفتاح" بولاية البليدة، حيث تبين أن هذه المادة تتسبب في مرض السرطان.

ج- النفايات:

تشكل النفايات الصلبة مصدرا آخر لتلوث الأرض، الجو والماء، حيث نجد أن هناك ثلاث أنواع للنفايات: المنزلية، الإستشفائية والصناعية. فالإحصائيات تشير إلى أن الفرد الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كلف من النفايات وتزيد هذه النسبة في المدن الكبرى،⁸ حيث نجد بالنسبة لسنة 2001 في 48 ولاية جزائرية يتوفر فيها 1240 نقطة رمي النفايات وتستقبل حوالي 22.287.423 طن في اليوم وهذا حسب معطيات استغلال الاستفتاء الذي قامت به مصالح البيئة لسنة 2001. والقضاء على النفايات الحضرية يستوجب أساليب صناعية ليصطدم بعوائق كبيرة ترتبط بتركيبية ومحتوى النفايات الصلبة الحضرية الجزائرية فضلا عن التكلفة الهائلة التي تقتضيها الاستثمارات التي لا غنى عنها في هذا المجال، فتكلفة معالجة طن واحد من النفايات بأسلوب الحرق يكلف 1500 \$ ويتعذر اللجوء إليه نظرا لنسبة الرطوبة العالية، وفي حالة مدينة الجزائر وحدها قدرت دراسة أجريت سنة 1995 وقام البنك

⁸ N. HAMIDACHE, L'effet de serre: les émissions prévisionnelles de co₂ dans le secteur des transports routiers en Algérie, actes premières Journées scientifiques de l'économie de l'environnement : les stratégies des acteurs, Tome2, ALGER 2007, p 1

العالمي بتمويلها بمبلغ الاستثمار اللازم الذي يقارب 1.5 مليار \$ أمريكي لإقامة منشأة قادرة على معالجة 4000 طن من النفايات في اليوم.

وهناك أسلوب آخر لمعالجة وتثمين النفايات الصلبة الحضرية المكونة من المواد العضوية بنسبة تتراوح بين 60 % و 75 % ويعني بها السماد الطبيعي الذي لم يجرب سوى 4 مرات خلال سنوات السبعينات والثمانينات ولم يسفر بأي نتيجة بسبب الافتقار إلى سياسة ملائمة ونوعية، أما فيما يخص النفايات الملفوظة من المستشفيات فنسبة 30% منها تتمثل في نفايات أعمال العلاج والتحليل الطبية.

2- البيئة والنمو الاقتصادي:

الربط بين النمو الاقتصادي والبيئة يتمحور في علاقة التأثير والتأثر المتبادلة بين كل من النمو الاقتصادي والبيئة، فبينما يتأثر النمو الاقتصادي بمسألة ندرة وإمكانية نفاذ الموارد الطبيعية المتاحة، يؤثر في نفس الوقت النمو المتسارع على وفرة وجودة الموارد البيئية المتاحة وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى التدهور البيئي. وبما أن النمو الاقتصادي يتمثل في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي تتطلب مجموعة من عناصر الإنتاج من عمل بشري، موارد طبيعية، رأس المال وتكنولوجيا فهو دالة في عناصر الإنتاج هدفه إيجاد سلع جديدة ذات منفعة، إلا أن هذه العملية تؤدي إلى ظهور مخلفات تسبب التلوث والإخلال بالتوازن البيئي ومن ذلك يتبين أن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي والتي تقاس بالحجم الحقيقي للدخل لا تمثل المنفعة الصافية حيث يقابل ذلك تكاليف اجتماعية تتمثل في معادلة إفساد البيئة.⁹ وعلى ذلك فإن ممارسة النشاط الإنتاجي والاستهلاكي يؤدي إلى ظهور مخلفات وفضلات تكون موارد البيئة (هواء، ماء وتربة) مخزناً لها حيث تزيد معدلاتها بزيادة معدلات النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن العلاقة بين مستويات التلوث وحجم النشاط الإنتاجي عبارة عن علاقة طردية.

3- النموذج الاقتصادي الذي يجمع عملية النمو الاقتصادي مع البيئة:

⁹ احمد مندور احمد رمضان نعمة الله، (المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996،

في علم الاقتصاد تتمثل المشكلة الاقتصادية في التقنيات التكنولوجية والتفضيلات ويجب أن ترتبط بالبيئة التي تصف العملية الطبيعية التي تتميز بتراكم التلوث، فالبيئة ترتبط بالاقتصاد من خلال العناصر التالية:¹⁰

- التلوث البيئي ناتج عن عمليات الإنتاج والاستهلاك للوحدات الاقتصادية؛
- الإشعاعات المولدة عن الوحدات الاقتصادية تؤثر في تدفق وتراكم التلوث في البيئة الطبيعية ومثال ذلك (إشعاعات أكسيد الكبريت، الضوضاء، تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو أو تراكم الفسفور في الماء...الخ)؛
- التلوث البيئي له تأثير ضار على أداء الأفراد؛
- التلوث البيئي يمكن أن يحدث آثار ضارة على الإنتاجية بينما تحسن نوعية البيئة ربما يكون له أثر في تعزيز الإنتاجية.

4- الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي:

تحول البعد البيئي للتنمية المستدامة من مفهوم "الأداء البيئي الذي يتلخص في تفاعل المنشآت مع البيئة المحيطة من خلال كيفية استغلال وإدارة الموارد الطبيعية والتحكم في التلوث" إلى مفهوم "الاستدامة الذي يرتبط بالكفاءة البيئية حيث يعكس مستوى الكفاءة البيئية التي تسمح للحيل الحالي بمواصلة الإنتاج والاستهلاك بما لا يضر ويمنع الأجيال المستقبلية من استخدام مواردها"، حيث يرتبط تحقيق الاستدامة البيئية بتغيير نمط الحياة (إنتاج، استهلاك) إلى نمط صديق للبيئة.

5- النمو الاقتصادي المستدام بيئيا:

¹⁰ Anastasios Xepapadeas , Economic Growth and the Environment, 1Prepared for the Handbook of Environmental Economics ,University of Crete, Department of Economics, University Campus, 74 100, Rethymno, Greece, August 24, 2003, p4-5.

تتضمن المفاهيم الملاحقة للنمو المستدام بيئيا مجموعة من العلاقات والتحويلات الديناميكية المرتبطة بهدف تحقيق النمو المراعي للبيئة الذي يتطلب تغيير المفاهيم والأنظمة البيئية من خلال تكامل الاقتصاد والبيئة وخلق نظام تعاوي بينهما.

أ- من التحكم في التلوث إلى تحسين الكفاءة البيئية: من خلال البعد البيئي للتنمية المستدامة كان التركيز على التحكم في التلوث وهو ما يدل على استخدام الموارد البيئية أفضل استخدام، إلا أنه في ظل محدودية الموارد وتزايد السكان والاهتمام بتحقيق النمو المستدام بيئيا المرتبط بكل من الإنتاج والاستهلاك تحول التركيز نحو زيادة الكفاءة البيئية بدلا من التحكم في التلوث وهي تمثل تفكيرا جديدا نسبيا، وفي هذه الحالة تصبح التنمية الاقتصادية بدلا من الاهتمام بجانب العرض للاقتصاد كزيادة عرض الموارد مقارنة بتحسين الاستهلاك وحالة الموارد، فإن الكفاءة البيئية تتطلب التركيز على جانب الطلب كالتحكم في أسعار الموارد والإنفاق على المواصلات والطرق لتحسين كفاءة الاستهلاك وهذا ما يمكن اعتباره طريقا لدفع النمو الاقتصادي.

ب- البيئة كقائد للنمو وليست عبئا على النمو: في المراحل الأولى للتنمية يمثل تخصيص الموارد من قبل مخططي السياسة الاقتصادية عبئا على التنمية ولذلك تتراجع الاستثمارات الخاصة بالقطاع البيئي، ومن مبدأ احتياج القطاع البيئي لدرجة عالية من الاستثمارات فمن المتوقع أن تصبح الصناعة البيئية مروج جيد للنمو الاقتصادي من خلال خلق المزيد من فرص العمل، كمثال على ذلك العديد من دول شرق آسيا في الوقت الحالي تهتم بالاستثمارات البيئية الأساسية، حيث تتجه الصين مع بعض دول جنوب شرق آسيا لإقامة مشروعات استثمارية بيئية على نطاق كبير فمثل هذه الاستثمارات سوف تدفع بالتوظيف والنمو الاقتصادي في هذه الدول، فإذا كان يعتقد بأن الاستثمار البيئي يمثل تكلفة إضافية وضائعة على الاقتصاد إلا أنه من خلال خلق تعاون بين البيئة والاقتصاد يعد الاستثمار البيئي فرصة للتوظيف والنمو الاقتصادي.

ج- البيئة كفرصة لقطاع الأعمال الخاص: لا تزال البيئة تمثل تكلفة إضافية لقطاع الأعمال الخاص في العديد من الحالات إلا أن النمو الاقتصادي وزيادة الدخل يحول الطلب للسلع والمنتجات الصديقة للبيئة حيث تعرف بأنها السلع التي تستخدم موارد وتكنولوجيا تحافظ على العناصر البيئية أو تلك المنتجات التي تعد مفضلة بيئيا بالنسبة للمنتجات المماثلة لها، والخدمات البيئية تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يتمثل في الخدمات الخاصة بالأنظمة البيئية (مثل فصل الكربون، خدمات التعامل مع النفايات، خدمات الطرق... الخ) في حين يتضمن القسم الثاني الخدمات المرتبطة بالأنشطة البشرية للمشاكل البيئية (مثل إدارة تلوث المياه).

إن التحول في الاتجاه البيئي يعطي فرصة جديدة لأعمال القطاع الخاص، حيث يمكن لأي شركة أن تكون سباقة في اكتساب ميزة تنافسية على المستوى المحلي والخارجي بابتكار منتجات وتكنولوجيا صديقة للبيئة وتعد البرازيل نموذجا في تنمية المنتجات العضوية الصديقة للبيئة والتي أكسبتها ميزة تنافسية عالمية في فترة زمنية قصيرة من خلال إصدار الحكومة البرازيلية قانون خاص بإنتاج المنتجات الزراعية العضوية (قانون رقم 831.10 لعام 2003) المتعلق بإنتاج واستهلاك وتصدير هذه المنتجات حيث بلغ عدد المزارع المتخصصة في هذا الإنتاج 19 ألف مزرعة في البرازيل حتى أوائل سنة 2004، وأصبحت مصدرا هاما لهذه المنتجات في السوق العالمي وبهذا يتحول عنصر التكلفة الإضافية للبيئة مجال للعديد من فرص الأعمال الجديدة.

د- تغيير الأنظمة المحلية: إن مثل هذا التحول في المفاهيم حول ما يطلق عليه النمو الذكي يتطلب تغييرا في الأنظمة المحلية والعالمية والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- في ظل التحول البيئي وباعتبار البيئة فرصة لقطاع الأعمال الخاص لابد من أن يتبع ذلك التحول آلية تسعير للسلع والخدمات البيئية بعيدا عن التدخل، إذ يتمثل في تقييم التكلفة البيئية التي لا تعكس التكلفة الحقيقية للبيئة أحد المشاكل الرئيسية في القطاع البيئي؛

- في ظل التحول نحو مفهوم الكفاءة البيئية التي تتطلب تغيير في طرق الإنتاج والاستهلاك بهدف رفع النمو الاقتصادي فالنظام الخاص بالدولة لابد أن يركز على الكفاءة البيئية للإنتاج والاستهلاك والتي لابد من أن تدخل في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تكوين جهاز تعاوني بين البيئة والاقتصاد باعتبار أن الاستثمار البيئي أصبح من القطاعات التنافسية وفرصا أمام القطاع الخاص؛
- في إطار التوجهات العالمية لتحقيق الاستدامة البيئية لابد من مساهمة الجهود الدولية في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال نشر مفهوم الكفاءة البيئية للإنتاج والاستهلاك في الدول النامية من جهة، ومن جهة أخرى خلق نظام تعاون دولي يدعم تمويل اتجاه النمو المراعي للبيئة في الدول النامية.

6- النمو الاقتصادي في الجزائر وأثره على البيئة:

خلال السنوات التي تلت الاستقلال اختارت الجزائر نمودجا ملائما لحالتها كبلد سائر في طريق النمو يستطيع أن يفتح طريقا مختصرا سريعا للنمو الاقتصادي وهذا النموذج كان مؤسسا على تنمية الصناعات الكيميائية والبتر-كيميائية وكذلك الصناعات: التعدين، الميكانيكية، الكهربائية، النسيجية والصناعات الغذائية الزراعية. وقد عرفت مواد البناء كلها انطلاقة فعلية سنوات السبعينات.

يوضح الجدول (5) تطور نمو الناتج الداخلي الخام "PIB" الاسمي للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من سنة 1970-2012 ، كما يبين أيضا قيمة الناتج الداخلي الخام PIB الاسمي للفترة الممتدة من سنة 1990-2012 إذ تغير من 554 388,1 مليون دج لسنة 1990 ليصل سنة 2012 إلى 15 843 022,8 مليون دج، وهو ما يلاحظ أيضا بالنسبة لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فكانت قيمته في ارتفاع مستمر خلال الفترة المعروضة إذ تغير من 22 156,0 مليون دج لسنة 1990 ليصل سنة 2012 إلى 422 536,9 مليون دج، وسيتم عرض هذه المعطيات بيانيا من خلال الشكل (3) حيث تم توضيح تطور هذا الأخير بالقيم الحقيقية لنفس الفترة.

الجدول 5: تطور الناتج الداخلي الخام بالقيم الاسمية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2012

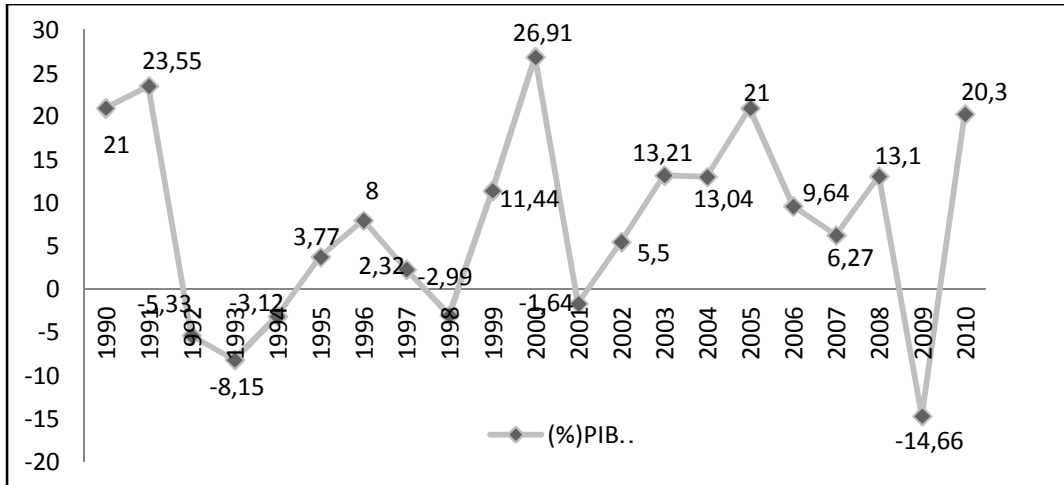
(الوحدة : مليون دج)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الناتج الداخلي الخام	554 388,1	862 132,8	1 074 695,8	1 189 724,9	1 487 403,6	2 004 994,7
نصيب الفرد من PIB	22 156,0	33 620,6	40 908,1	44 237,6	54 095,3	71 453,8
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الخام	2 750 028,9	2 780 168	2 830 490,7	3 283 197,5	4 123 513,9	4 227 113,1
نصيب الفرد من PIB	89 968,1	95 719,3	95 926,1	108 066,0	135 570,6	136 892,8
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخام	4 522 773,3	5 252 321,1	6 149 116,7	7 561 984,3	8 501 635,8	9 352 886,8
نصيب الفرد من PIB	144 234,9	164 918,4	189 998,7	229 805,6	253 924,2	274 310,4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	
الناتج الداخلي الخام	11 043 703,5	9 968 025,3	11 991 563,9	14 519 807,5	15 843 022,8	
نصيب الفرد من PIB	319 265,2	282 636,5	333 302,7	395 451,9	422 536,9	

Source : Office National des Statistiques, collection statistique économique série « e »

n° :640, Alger, Juillet 2013, site WEB : <http://www.ons.dz>

الشكل 3: تطور معدل الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2012

Source : Office National des Statistiques, collection statistique économique série « e » n°166, Alger, novembre 2011, site WEB : <http://www.ons.dz>

التحليل الاقتصادي :

من خلال الشكل أعلاه شهدت الفترة بين 1990-2012 تذبذبات في معدل النمو الاقتصادي، إذ وصل معدله عام 1991 إلى 23.55%، حيث شهدت فترة التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر مما انعكس سلبا على معدلات النمو خلال الفترة 1992-1994 حيث كان معدل النمو خلال هذه السنوات على التوالي 5.33%-، 8.55%-، و 3.12%-، وكانت معدلات النمو متواضعة بين 1994-1999.

ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو الارتفاع بمستويات بسيطة نسبيا حيث وصلت سنة 2010 إلى 20.3% حيث عرف الاقتصاد الجزائري نموا اقتصاديا مستمرا منذ عشر سنوات تقريبا بعد أزمته التي واجهها في التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن مسار النمو الاقتصادي المنتهج تم تنفيذه في شروط لم تأخذ في الحسبان الواجبات والحقوق البيئية، فالعمليات الصناعية للاقتصاد تغلبت على الاهتمام بالقضايا البيئية وفضلت استخدام المناطق الساحلية الشمالية لسهولة التنفيذ في هذه المناطق ووفرة الوسائل الضرورية لسير الأشغال (ماء، كهرباء وغاز)، ففي غياب دراسات التأثير ونظرا للأولويات الممنوحة للصناعة فقد تم استهلاك مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية، واتباع النزوح الريفي عملية التسجيل الحقيقية المفروضة على النشاطات الاقتصادية وزاد بذلك من حدة عملية التسجيل السكاني. ومن جهة أخرى اختار الأساليب التكنولوجية من طرف أغلب الوحدات الصناعية التي لم تخصص الوسائل الوقائية للبيئة. فتدهور الأنظمة البيئية، تلوث المياه ومياه الساحل، التلوث الجوي، تراكم النفايات السامة ونقاط رمي النفايات غير المراقبة كلها أصبحت حقائق مقلقة، فعقود التنمية لم تكن متناغمة أو مسايرة مع حماية البيئة.

خاتمة:

إن التدهور البيئي نتيجة حتمية للنمو الاقتصادي، فرغم الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه مثل تحسين مؤشرات الدخل الفردي، الرفاهية...، يمكن أن يمثل نمط الإنتاج تهديدا للموارد البيئية من خلال ظهور المشكلات البيئية كالتلوث، الندرة والنفاذ.

لذلك يتوجب الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية ضمن سياسات التنمية العامة المتمثلة في البعد الجوهري الثالث للتنمية المستدامة أي البعد البيئي، وذلك من خلال الموازنة بين الاعتبارات البيئية وأولويات التنمية المتمثلة في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وعليه لا يمكن جعل النمو الاقتصادي يتم على حساب الموارد البيئية بل لصالح البيئة أو مراعاة لها على الأقل.

وقد خلصت دراستنا إلى عدة نتائج أهمها:

- النشاط الاقتصادي هو المصدر الرئيسي للتلوث؛
- النمو الاقتصادي أفرز العديد من السلبيات أدت إلى الاختلال بالتوازن البيئي.
- وفق للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة واستنادا إلى المعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة ومتعددة أثناء رحلة البحث والدراسة وبناء على الاجتهاد الذهني الذي مرجعه الإطار النظري للدراسة. نرى - في محاولة متواضعة - تقديم جملة من التوصيات إلى جهات الاختصاص المعنية باتخاذ القرارات. وهذه التوصيات يمكن اختصارها على النحو التالي:
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال استهلاك موارد أقل والاعتماد على الطاقات البديلة؛
- وضع استراتيجيات للنمو الشامل الذي يراعي الاعتبارات البيئية وفقا لظروف البلد؛
- إقامة قطاع اقتصادي في مجال البيئة بتوفير خبراء والاستثمار في مجال مكافحة التلوث والمعالجة والتخلص بطرق علمية للنفايات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1. احمد مندور احمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1996
2. بقعة الشريف، "الماء كسلعة اقتصادية — دراسة عملية على الجزائر"، مجلة الإدارة (م ع ا)، مجلد 10، عدد 1، الجزائر، سنة 2001.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2000؛
4. محمد صالح الشيخ، "الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2002.

مقالات:

1. بقعة الشريف، "الماء كسلعة اقتصادية — دراسة عملية على الجزائر"، مجلة الإدارة (م ع ا)، مجلد 10، عدد 1، الجزائر، سنة 2001.

مذكرات:

2. عبد الله الحريستي، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الإنسانية والاقتصادية جامعة الشلف 2005 ص 146

قوانين، تقارير، ومصادر أخرى:

1. قانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، سنة 2003.

2. قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي 2013 :

www. Worldbank.co

3. تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، سنة 2000

4. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، سنة 2009،

5. المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وثيقة من وزارة الإقليم والبيئة،

ديسمبر 2001، الجزائر،

6. بيانات الديوان الوطني للإحصاء

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anastasios Xepapadeas, «Economic Growth and the Environment, 1Prepared for the Handbook of Environmental Economics», University of Crete, Department of Economics, University Campus, 74 100, Rethymno, Greece, August 24, 2003.
2. François Ramde, « élément d'écologie : écologie- appliquée action de l'homme sur la biosphère », éd. science internationale, paris 1992 ;
3. Hervé Déville, « Economie et politiques de l'environnement », l'harmattan, Paris, 2010 ;
4. Nassima HAMIDACHE, L'effet de serre, « les émissions prévisionnelles de CO_2 dans le secteur des transports routiers en Algérie », actes premières Journées scientifiques de l'économie de l'environnement : les stratégies des acteurs, Tome 2, ALGER 2007 ;
5. Ministère de ressources en eau, Direction des études et des aménagements hydrauliques, « les ressources en eau d'Algérie », octobre 2001.

دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي،

حالة الجزائر في الفترة 1990 - 2013.

أ. يسعد عبد الرحمن

أستاذ مساعد (أ) بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم (الجزائر)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات النقدية في الأجل الطويل، وقياس أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013، بواسطة اختبار التكامل المشترك بطريقة لأنجل وجرانجر ذات الخطوتين وطريقة جونسون للتكامل المتزامن، ثم تقدير متغيرات المعادلة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى وتقدير المعادلات الديناميكية في المدى القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ، واختبار كفاءة النماذج بالطرق الإحصائية اللازمة لذلك.

توصلنا من خلال نتائج البحث إلى أن هناك علاقة بين أهم متغيرات السياسة النقدية ومستوى النشاط الاقتصادي والأزمة المالية. كما أن تأثير الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع كان إيجابيا على النشاط الاقتصادي، وهو ما يبين أن السياسة النقدية في الجزائر تتوافق مع النظرية النقدية لفريدمان، أما تأثير الأزمة المالية كان سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية ، اقتصاد جزائري، اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Résumé :

Le but de cet article est de déterminer une relation stable entre les variables monétaires à long terme à travers le teste de Engle et Granger de cointégration et le teste de Johnson de cointégration, et d'essayer de mesurer l'impact de la politique monétaire sur l'activité économique en Algérie après les réformes économiques durant la période de l'année 1990 à l'année 2013.

On utilise la méthode des moindres carrés ordinaires pour estimer les variables l'équation à long terme et pour l'équation dynamique à court

terme en adoptant un modèle de correction des erreurs. Enfin on teste les résultats obtenus selon les normes statistiques.

Les résultats obtenus confirment l'existence d'une relation entre les variables de la politique monétaire, le niveau d'activité économique et la crise financière, ainsi que, l'impact de la quantité monétaire au sens large est positif sur l'activité économique, cela signifie que la politique monétaire en Algérie est conforme à la théorie de Friedman, par contre, la crise financière et ses effets sont négatifs sur l'activité économique durant la période de l'étude.

Mots clés: politique monétaire, économie algérienne, test de cointégration, modèle de correction des erreurs.

1- مقدمة:

عرفت السياسة النقدية الكثير من الجدل من حيث قدرتها على تنشيط النمو الاقتصادي والتصدي للأزمات وتصحيح الأخطاء في الاقتصاد ابتداء من النظرة الكلاسيكية التي تنبت حيادية النقود في الاقتصاد ثم النظرة الكينزية على يد جون مينارد كينز الذي أعطى للسياسة المالية القدر الكافي من الأهمية وإهمال السياسة النقدية ثم النظرية النقدية التي أعادت السياسة النقدية بريقها بزعماء ميلتون فريدمان¹. وبغية معرفة حقيقة أثر السياسة النقدية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي الجزائري الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع)، المستوحاة من سياسة البنك المركزي عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية كأحد الأهداف الوسيطة لبلوغ الأهداف النهائية، ومدى تحقيق هذه الأخير في رسم أهدافها. واستنادا على عدة دراسات سابقة في ميدان السياسة المالية والنقدية على دول أجنبية وعربية تم بناء نموذج قياسي لأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي للفترة 1990 إلى 2013 واستخلاص الكفاءة النسبية بين السياسة المالية والنقدية.

¹ M. FRIEDMAN, A.J. SCHWARTZ, (1973) "Money and Banking", A division of penguin books Ltd.p106-116.

إشكالية البحث:

قبل عام 1990، كانت السياسة النقدية في الجزائر توصف بالسياسة التابعة والمسيرة للسياسة المالية، فالبنك المركزي الجزائري كان أشبه بموظف لدى وزارة المالية، يتبع ويسير الاتجاهات العامة للسياسة المالية التوسعية لكي يواكب وضع الاقتصاد الجزائري المتسم باختلال هيكلي في جميع قطاعاته. ولم تعتبر السياسة النقدية سوى أداة بيد الحكومة، وعرض النقد لم يكن إلا مصدر من مصادر التمويل للموازنة العامة، مما أدى إلى زيادة عرض النقد وبمعدلات مرتفعة زاد من تشوهات الاقتصاد وأدى إلى انهيار الدينار الجزائري إزاء العملات الأجنبية.

ولكن حتمية التحولات السياسية والاقتصادية التي جرت في الجزائر بداية من سنوات التسعينيات باتجاه تبني آليات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، كأدوات مهمة نحو تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ومنح البنك المركزي الجزائري استقلالية في تسيير أدواته النقدية ولتحقيق أهدافه بموجب قانون القرض والنقد رقم 90-10 اقتضى قيام البنك المركزي بمواكبة تلك التطورات من خلال التحول نحو الأدوات النقدية غير المباشرة. هذه التحولات أظهرت سمات أخرى لطبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية، تركزت في المهام والأهداف والآثار المرتبة لكل منهما على النشاط الاقتصادي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر السياسة النقدية على تفعيل النشاط الاقتصادي في فترة 1990 و2013 التي تميزت بظروف غير عادية بإصلاحات جذرية في النظام النقدي والمالي ابتداء من سنة 1990 تاريخ صدور قانون القرض والنقد، وتحللت فترة الدراسة تأثير الأزمة المالية العالمية 2008.

فرضيات الدراسة

نعمد في هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات كما يلي :

- هناك علاقة إيجابية بين نمو المعروض النقدي بالمعنى الواسع ومستوى النشاط الاقتصادي المقاس

بالناتج المحلي الإجمالي؛

- هناك علاقة إيجابية بين متغير الإنفاق الحكومي الإجمالي ومستوى النشاط الاقتصادي؛
- هناك تأثير سلبي للأزمات على مستوى النشاط الاقتصادي مقاسا بالنتائج المحلي الإجمالي.

المنهج المستخدم:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي القياسي بهدف قياس أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي ومقارنتها بالسياسة المالية، بواسطة نموذج خطي متعدد المعلمات ويستخدم بيانات سنوية، كما نعتمد في الدراسة على النموذج الديناميكي (يدخل عامل الزمن في الاعتبار أي أن القيمة عند النقطة الزمنية تترتب على القيمة الزمنية السابقة). كما تم استخدام متغيرات المعادلات بالصورة اللوغاريتمية، حيث تم اختبار العلاقة بين متغير النشاط الاقتصادي ومتغيرات السياسة النقدية متمثلة في المعروض النقدي بالمفهوم الواسع ومتغير سعر الصرف ومعدل التضخم بالإضافة إلى متغير وهمي ينوب على الأزمة المالية وإدراج عنصر الخطأ العشوائي الذي ينوب على العناصر الغير مدرجة في النموذج والعنصر الثابت في النموذج يمثل الحد الأدنى من مستوى النشاط عند حيادية النقود. بواسطة بيانات صادرة عن هيئات حكومية للفترة من 1990 بداية الإصلاحات وسنة 2013، كما تبينه المعادلة التالية:

$$\text{Log GDP} = B_0 + B_1 \text{ Log M2} + B_2 \text{ GEX} + B_3 \text{ Log INF} + B_4 \text{ Log TC} + B_5 D + \varepsilon$$

حيث أن:

LOGGDP: اللوغارتم الطبيعي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي.

LOGM2: اللوغارتم الطبيعي لمتغير المعروض النقدي بالمفهوم الواسع؛

LOGGEX: اللوغارتم الطبيعي لمتغير الإنفاق الحكومي الإجمالي؛

LOGINF: اللوغارتم الطبيعي لمتغير معدل التضخم؛

LOGTC: اللوغارتم الطبيعي لمتغير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ؛

D: متغير وهمي يمثل تأثير الأزمة المالية 2008.

وتستند هذه الدراسة على مجموعة من المعايير الاقتصادية والإحصائية نوضحها في ما يلي:

- المعايير الاقتصادية: تم تحديد مقدرات المعادلة وإشارة المعاملات المقدرة ومقارنتها بالنظرية الاقتصادية وما تمليه البحوث النظرية، ودورها في تفسير المتغير التابع؛
- المعايير الإحصائية: وتهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها كل على حدة ومحملة بالدرجة الأولى ثم اختبار الثقة في القيم المقدرة للنموذج وعمل اختبار المعنوية لهذه المقدرات وكذا المعنوية الإجمالية للنموذج ومدى استقرار النموذج وقدرته على التنبؤ.²

2- الاطار النظري للسياسة النقدية:

2-1- تعريف السياسة النقدية: من أجل فهم السياسة النقدية نقدم بعض التعاريف من مختلف المراجع كما يلي:

- السياسة النقدية: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة".³
- "السياسة النقدية: "الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي".⁴

² دومنيك سالفدور، الترجمة: سعدية حافظ منتصر، "سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في الإحصاء الاقتصاد القياسي"، دار ماكجرهيل، مركز الأهرام للترجمة العلمية، القاهرة، 1982، ص151.

³ عبد المولى، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، طبعة 1998، ص 227.

⁴ أحمد فريد مصطفى، سهر السيد، " السياسات النقدية و البعد الدولي للبيرو"، ميثاق الجامعة الإسكندرية، طبعة 2000-

- السياسة النقدية: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".⁵
- السياسة النقدية: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، ويتم هذه المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة".⁶
- السياسة النقدية: "تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".⁷
- السياسة النقدية: "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية".⁸
- السياسة النقدية: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية لتحقيق هدف معين من خلال استخدامها لأدواتها الكمية والنوعية " ويمكن تلخيص مجموعة القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها لضمان تنظيم في ما يلي:⁹
 - كمية الوسائل المتاحة أي نقود داخلية (ائتمانية) ونقود خارجية (قانونية)؛
 - التعامل في النقد الأجنبي؛
 - المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من الموارد الأجنبية.

2-2- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

⁵ J. P. PATTAT, "Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires", 4 éd, Economica, paris, 1987, p277.

⁶ عقيل باسم عبد الله، "النقود و المعارف"، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، طبعة 1999، ص 207.

⁷ EINZIG, " Monetary Policy: Means and Ends" , Penguin Books Harnonsdworth Midlesex, 1964, p50.

⁸ ضياء مجيد الموسوي. الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر 1993، ص 173.

⁹ أحمد محمد مندور، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 224.

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث مرت بعدة مراحل من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:¹⁰

أ- **المدرسة الكلاسيكية:** لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي¹¹.

وتعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية.

ب- **المدرسة الكينزية:** لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929 - 1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

¹⁰ جميل الزيدانين، "أساسيات في الجهاز المالي المنظور العلمي"، دار وائل للنشر والتوزيع 1999، ص 90.

¹¹ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص 528-530.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل تلك المشكلة لأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.¹²

ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة "أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار" والتمويل عن طريق التضخم.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية.¹³ وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي. كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقاً للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة، باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على

¹² جميل الزيدانين، مرجع سابق، ص 88 - 89.

¹³ سمير محمود معتوق، "النظرية و السياسات النقدية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 162 - 181.

الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

ج- المدرسة النقدية: لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقد يبين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في علام الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثر فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية،

غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني.¹⁴

وعليه مما سبق نخلص أنه يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالاته.

3- الدراسات السابقة:

3-1-1 قدم فريدمان وشوارتز Friedman & Schwarts 1963، دليلا هاما يدعم وجهة النظر بأن التغير في عرض النقود (السياسة النقدية) له تأثير هام على الاقتصاد ويستند الدليل على تطور السجل التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال النماذج القياسية الوحيدة المعادلة، إذ افترض فريدمان بأن عرض النقود ومعدل نموه له تأثير قوي على الدخل النقدي ومعدل نموه، ويعتقد فريدمان وشوارتز وجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، حيث يلاحظ أن عرض النقود يتزايد خلال فترات الرواج الاقتصادي، وينخفض أثناء فترات الانكماش الاقتصادي، وفي ظروف انكماشية أخرى لاحظ فريدمان بأن هناك زيادة في عرض النقود، وبذلك فإن الذروة في معدل نمو عرض النقود تسبق الذروة في الدورة الاقتصادية، وبأن أدنى نقطة في معدل نمو النقود تسبق أدنى نقطة للنشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية، واستنتج فريدمان وشوارتز أنه بالرغم بأن هناك علاقة قوية واضحة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، فإن العلاقة ليست كاملة، وقد ينتج عدم الكمال من خلال عدم كفاية مؤشرات النشاط الاقتصادي أو الأخطاء الإحصائية في قياس عرض النقود، قد سلم أيضا بأن النقص في العلاقة قد يعزي فقط إلى وجود علاقة ضعيفة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي، ويعتقد بأن التغيرات في معدل نمو النقود قد يسبب السلوك الدوري للاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن سلوك عرض النقود قد يكون نتيجة للسلوك الدوري للاقتصاد ولتحديد

¹⁴ سمير محمد مفتوق، النظريات والسياسات النقدية"، مرجع سابق، ص 163 - 165.

اتجاه العلاقة السببية قدم فريدمان وشوارتز اختبارهما لتطور السجل التاريخي لكي يتحققا من الظروف المسببة للتغيير في عرض النقود، واستنتجا بأن التغيير في عرض النقود لا يرجع إلى التغيير في النشاط الاقتصادي¹⁵، ولذلك يعتقد فريدمان وشوارتز بأن العلاقة المسببة تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي، وأن التغيير الجوهرى في معدل نمو عرض النقود يسبب تغييرا جوهريا في معدل نمو الدخل النقدي، ويؤكدان بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغيير في الأسعار، وعلى العكس فإن معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يتأثر بمعدلات نمو كل من الأسعار والناجح.¹⁶

3-2- دراسة قام بها أحمد حسين الهيتي وأوس فخر الدين أيوب، بعنوان: " دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي" على الاقتصاد الأردني بيانات سنوية للفترة 1966 و 2010، حيث أظهرت نتائج البحث أن السياسة النقدية أكثر تأثيرا من السياسة المالية، فالزيادة في منحى عرض النقود أدى إلى انتقال منحى LM نحو الأعلى معززا بذلك ارتفاع في الطلب الكلى الناتج المحلي الإجمالي عن الزيادة في عرض النقود والذي ينتج عنه زيادة في الناتج ومن ثم الأسعار، فيما إذا كان الزيادة في الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى، وبذلك تقبل فرضية البحث بفاعلية السياسة النقدية في المدى القصير وعدم فاعلية السياسة المالية. كما أكدت نتائج اختبار السببية لجرنجر فاعلية السياسة النقدية، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن هناك تأثير باتجاه واحد من عرض النقود باتجاه الناتج المحلي الإجمالي مؤكدة بذلك فاعلية السياسة النقدية اتجاه السياسة المالية¹⁷.

¹⁵ B. CATHERINE, «Transmission de la politique monétaire et régime de changes: une comparaison France, Allemagne, Etats-Unis », Département des Etudes de l'OFCE, Revue de l'OFCE n°61 / Avril 1997, p 26.

¹⁶ M. FRIEDMAN, A.J. SCHWARTZ, Anna, (1973) "Money and Banking", A division of penguin books Ltd. 1973, p 106-116.

¹⁷ أحمد حسين الهيتي وأوس فخر الدين أيوب، بعنوان: " دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4 العدد 8 السنة 2012، ص:16.

3-3- دراسة قام بها طالب عوض ومالك ياسين المحادين بعنوان "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة 1992 إلى 2008" من أجل استقصاء التطور النقدي على النشاط الاقتصادي وتم تطبيق اختبار غرانجر Granger Causality Test للسببية لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات التطور النقدي ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتم إدراج متغير الأزمة المالية كمتغير وهمي لمعرفة تأثير هذا الأخير على متغيرات السياسة النقدية. بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت النموذج الديناميكي مع فترات إبطاء مناسبة لقياس أثر المتغيرات النقدية في المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي، حيث جاءت النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية، إذ دلت نتائج اختبار غرانجر للسببية على وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أن نتائج النموذج أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات السياسية النقدية ممثلة بالعرض النقدي بالمفهوم الواسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل تقدر بـ 0.54 في كما أعطت نتائج سلبية في الأجل القصير بـ -13.29 كما كان تأثير الأزمة المالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سلبى بقيمة -0.20 مع انعدام الأثر في الأمد القصير ويتضح من النتائج بأن العلاقة في الأجل الطويل بين عرض النقد بمفهومه الواسع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الحقيقي للدخل الفردي كانت موجبة ومعنوية إحصائياً، حيث بلغت قيمة المعلمة 0.549 و هكذا يشير إلى أن زيادة النقد بمفهومه الواسع بمقدار واحد سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.549 مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى كما أشار معامل المتغير الوهمي والذي يعبر عن الأزمة المالية في الاقتصاد الأردني بأثر محدود وليس له دلالة معنوية.¹⁸

3-4- دراسة قام محمد ضيف الله القطابري، تحت عنوان: " دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، على الاقتصاد اليمني للفترة 1990 إلى 2004" و

¹⁸ طالب عوض ومالك ياسين المحادين بعنوان "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص 506.

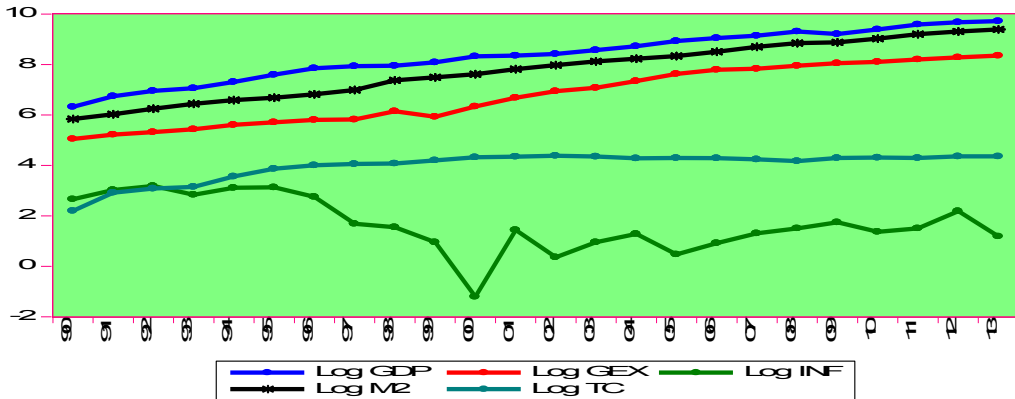
تناولت الدراسة العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه بالإضافة إلى جانب دور البنوك التجارية في خلق الائتمان وبما ان الاقتصاد شهد اختلالات كبيرة وخصوصا خلال الفترة 1990-1994. وهي الفترة التي سبقت قيام الحكومة بتبني برنامج للإصلاح الاقتصادي، فإن أثار تلك الاختلالات قد ألفت بظلالها على مسيرة الاقتصاد اليمني خلال السنوات التالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن إجراءات السياسة النقدية لعبت دورا هاما في تلك الاختلالات وتحقيق قدر جيد من الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهم المعروض النقدي في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.49 وبإشارة موجبة مما أثبت الدور الايجابي للنقود في الاقتصاد اليمني خلال فترة الدراسة.

4- قياس أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2013:

4-1- وصف متغيرات النموذج:

تعتبر متغيرات النموذج عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 بداية الإصلاحات النقدية والمالية وسنة 2013، صادرة عن هيئات حكومية محلية ودولية مثل البنك المركزي الجزائري بالنسبة للكتلة النقدية والتضخم وسعر الصرف والبنك العالمي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الإجمالي وتم الاعتماد المتغيرات بشكل لوغاريتمي لاستخلاص المرونات بصفة مباشرة. (أنظر الشكل رقم 1)

الشكل رقم (1): تطور اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

والجدول الموالي يبين الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج:

الجدول رقم(1): الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج

المتغيرات	معدل التضخم	سعر الصرف (dz/\$)	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي الإجمالي	المعروض النقدي الواسع
الوسيط	8.353750	59.62487	6177.279	1501.516	3903.096
المتوسط	4.500000	70.67650	4374.900	915.4500	2687.479
أعلى قيمة	24.10000	79.68200	16682.10	4236.748	11941.51
أقل قيمة	0.300000	9.000000	555.8000	156.0000	343.0060
قيمة الانحراف المعياري.	7.798855	21.85186	4976.415	1389.466	3590.943
قيمة Skewness	0.978577	-1.133656	0.763873	0.655791	0.911451
قيمة Kurtosis	2.374003	2.877205	2.386229	1.927121	2.619554
قيمة Jarque-Bera	4.222322	5.155786	2.710719	2.871316	3.467710
قيمة الاحتمالية	0.121097	0.075934	0.257855	0.237959	0.176602
قيمة Sum	200.4900	1430.997	148254.7	36036.38	93674.31
قيمة Sum Sq. Dev.	1398.909	10982.59	5.70E+08	44404185	2.97E+08
عدد المشاهدات	24	24	24	24	24

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS

4-2- اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

يتم اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية كل على حدا بواسطة اختبار ديكي فوللر الموسع¹⁹ (ADF) وفيليبس فيرو (PP). والجدول رقم (02) يوضح اختبارات الاستقرار عند المستوى وعند الفروقات، حيث أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وليس عند المستوى العام. وبالتالي يمكن القول أن كل السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى وذلك كونها مستقرة عند الفرق الأول لكل سلسلة على حدا.

الجدول : (02) اختبار سكون المتغيرات النموذج عند المستويات والفروقات.

¹⁹ D.A. DICKEY, W.A. FULLER, (1989), Likelihood Ratio statistic for Autoregressive time series with a unit root, Econometrica, vol, 49, p. 1057-1058.

نوع الاختبار %5		إحصائية t عند المستويات		إحصائية t عند الفرق الأولى		إحصائية t عند الفرق الثاني	
		PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF
LOGGDP		0.49	-0.64	-11.49	-4.69		
LOGM2		3.01	3.26	-5.59	-5.66		
LOGGEX		-1.30	-1.31	-3.64	-3.67		
LOGINF		-1.72	-2.72	-4.79	-4.69		
LOGTC		-1.63	-1.63	-3.50	-3.58	-10.76	-5.86

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

حيث تمثل:

- t القيمة التجريبية أما القيمة الجدولية عند المستويات وعند درجة ثقة 10%، 5%، 1% هي -4.41، -3.62، -3.24، أما عند الفروق الأولى فهي على التوالي -4.44، -3.63، -3.25 وعند الفرق الثاني كانت -4.49، -3.65، -3.26.
- t-value القيمة التجريبية الناتجة من تطبيق اختبار Dickey-Fuller Augmented أو Phillips- Perron أما القيمة المقابلة ل Critical value فتمثل القيمة الحرجة وطالما أن القيمة التجريبية الناتجة عن الاختبار أصغر من القيمة الحرجة نقبل فرضية العدم والتي تفرض أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة بمعنى أنها غير مستقرة.

أما في بحثنا هذا نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج تحتوي على جذر الوحدة عند المستويات مما يبين أنها غير مستقرة ولا تتصف بالسكون، لكن عند أخذ الفروق الأولى لها يمكن رفض فرضية العدم أي أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى مما يبين

أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، عدا متغيرة سعر الصرف التي كانت متكاملة من الدرجة الثانية وعليه يمكن قبول فرضية البديلة عن الفرق الثاني²⁰.

4-3- العلاقة طويلة الأجل واختبار التكامل المشترك (Co-integration test).

من أجل دراسة تأثير المتغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي وكذا تأثير الأزمة المالية على هذا الأخير، واختبار العلاقة طويلة الأجل في فترة الدراسة، ارتأينا تقدير معالم النموذج بالاستعانة برنامج Eviews: 7 باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS²¹ لكونها تتميز بمجموعة من الصفات تسمى BLUE، ويعني ذلك أنها تتصف بالصفات التالية:²² تكون أقل تباين: Best Linear Unbaised Estimator، تكون خطية: Linear، غير متحيزة: Estimator. ثم اختبار هذه العلاقة بطريقة أنجل جيرانجر ذات الخطوتين والطريقة المقترحة من طرف جونسون.

4-3-1- تقدير معادلة النموذج ودرجة التوفيق.

من خلال النتائج المتحصل عليها من المعادلة المقدرة بواسطة البرنامج الإحصائي Eviews بطريقة المربعات الصغرى OLS تبين أن : قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغت 99% وهي قيمة عالية جدا تشير إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تكاد تكون خالية من الأخطاء، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة قد فسرت المتغير التابع بنسبة 99% .

كما لاحظنا اختلاف اختلاف درجات المرونة، ومن ثم اختلاف أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتشير نتائج التقدير إلى أن مرونة المعروض النقدي بالمفهوم الواسع عبارة عن 1.06 وهذا أن التغير النسبي في بمقدار وحدة من المعروض النقدي بالمفهوم الواسع يؤدي إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.06، ومع تأثير هذا المتغير نجد أنه معنوي بالنسبة للمجتمع وهذا يتضح من خلال

²⁰ Eviews, user's guide econometrics views for windows and Macintosh, quantitative micro software, USA, 1995, p 143,266,231.

²¹ فروخي جمال، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 12.

²² حسين علي بحيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، مطبعة اليازوري، الأردن، 2009، ص 60.

قيمة p-value الخاصة بالإحصاء الخاص بهذا المقدار حيث p-value يساوي 0.000 أي أنها أقل من 0.05 و t-statistic كانت 6.38 أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.10، وكان أثر السياسة المالية الممثلة بمتغير الإنفاق الحكومي الإجمالي بـ 0.78 وبلغت t-statistic بلغت 2.01 وهي أقل من القيمة الجدولة لكن p-value المرافق لها 0.05 وهي قيمة مقبولة إحصائيا أما متغيرات كل من سعر الصرف ومعدل التضخم كانت غير معنوية ولا تبدي أي تأثير على النشاط الاقتصادي في هذه الفترة.

الجدول : (03): نتائج عملية التقدير

$$\text{LOGGDP} = 0.78 * \text{LOGGEX} + 1.06 * \text{LOGM2} + 0.20 * \text{LOGINF} + 13.78 * \text{LOGTC} - 351.52 * \text{D01} + 106.58$$

T -Statistic	2.01	6.38	0.01	1.66	-0.77	0.17
prob	0.05	0.000	0.99	0.11	0.44	0.86

R-squared	0.994532	Mean dependent var	6177.279
Adjusted R-squared	0.993013	S.D. dependent var	4976.415
F-statistic	654.7849	Durbin-Watson stat	1.965157
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS

وفي ما يخص المتغير الوهمي المعبر عن الأزمة المالية فكان بإشارة سالبة موافقة للنظرية الاقتصادية أي تأثير عكسي على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي لكن المعلمة كانت غير معنوية لأن قيمة t-statistic كانت أقل من القيمة الجدولة وعليه يمكن قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة ذات معنوية إحصائية باحتمالية 0.86 أي أكبر من 0.05.

4-3-2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر بلغت $f = 954.74$ وهي أكبر من القيمة المجدولة التي بلغت 2.74 باحتمالية المحسوبة (0.0000)، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

4-3-3- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

أما فيما يخص التقييم الإحصائي للنموذج، فإن هذا الأخير لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي²³، وذلك من خلال قيمة Durbin-Watson stat كانت أكبر من قيمة معدل التحديد المصحح R^2 وتقرب من 2، كما ويبين اختبار LM الجدول رقم (04) مما يدل على خلو النموذج من الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة $F = 0.46$ باحتمالية $P = 0.63$ أي أكبر من 0.05

الجدول رقم (4) Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.4670	Prob. F(2,19)	0.633
Obs*R-squared	1.1246	Prob. Chi-Square(2)	0.569

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

أما بالنسبة إلى اختبار تجانس التباين فإنها بينت أن البواقي ذات تباين متجانس، ودل على ذلك اختبار ARCH حيث كانت قيمة $f = 0.08$ باحتمال 0.77 وهي قيمة أكبر من 0.05 كما هو مبين في الجدول رقم (5).

²³ حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي" دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص 224.

الجدول رقم (5): اختبار تجانس تباين الخطأ ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.0846	Prob. F(1,21)	0.7740
Obs*R-squared	0.0922	Prob. Chi-Square(1)	0.7613

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

4-4- اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل جيرانجر ذات الخطوتين:

بعد مرحلة عملية التقدير كخطوة أولى، نقوم باستخلاص البواقي ونسميها اختصارا (ECM) ثم نقوم باختبار درجة تكاملها بواسطة اختبار (ADF).

الجدول رقم (6): اختبار ديكي فولر لإستقرار سلسلة البواقي.

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.746624	0.0010
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

بينت نتائج الاختبار في الجدول رقم (6) بأن متغير البواقي متكامل من الدرجة صفر حيث بين الاختبار (ADF) أن قيمة $t = -4.74$ وهي أكبر من القيمة الحرجة المقابلة لها عند درجة ثقة 95% هي -2.99- وعليه يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة تتصف بالسكون عند المستوي ومتكاملة من الدرجة صفر وبذلك تحقق شروط التكامل المشترك بطريقة أنجل جرانجر ذات الخطوتين مما يدل على وجود علاقة توازنية بين السلاسل غير الساكنة في الأجل الطويل،

وتتمثل الميزة الأساسية في هذا الاختبار في أنه يسمح باختبار وجود علاقة توازن بين مجموعة من السلاسل الزمنية والتي قد يتسم بعضها بعدم السكون.²⁴

4-5- اختبار التكامل المشترك بطريقة جونسون cointegration test:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل تثير الشك والتساؤل.²⁵

ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن) و (جوهانسن-جوسيلوس) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " و " جوهانسن - جوسيلوس " ²⁶ اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r$) $(\Pi) = r < \eta$. ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين

²⁴ محمد إبراهيم السقا وآخرون، "تقدير درجة انحراف معدل صرف الجنيه المصري عن مستوياته التوازنية باستخدام التحليل القياسي وتحليل الشبكة العصبية الاصطناعية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، تشرين الأول 2004 ص 210.

²⁵ عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، "تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص 5.

²⁶ Johnson S. and Juselius, "K Maximum Likelihood estimation and inference on Co-integration with application to yje demand for money", op.cit, p.171 - 176.

على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

ويعرف اختبار الأثر بـ :

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_r)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1$. بما أن متغيرات النموذج أكثر من متغيرين يستحسن استعمال طريقة " جوهانسن - جوسليوس " للتكامل المشترك إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها²⁷ بينما مستقرة عند الفروق الأولى، فإن ذلك يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى أو مستوى أعلى. عندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جونسون²⁸، و تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (07) أن قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 في المائة، وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية ($r=0$) بعدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%)، لأن قيم الأثر أكبر من القيم الحرجة وعليه نقبل فرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة للتكامل المشترك، إذ أن عدد متجهات التكامل المشترك هو $r=2$ عند مستوى معنوية 05 في المائة، مما يعكس وجود

²⁷ نبيل مهدي الجناي بعنوان "نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (ST.louis) على الاقتصاد العراقي للفترة الممتدة من 2003 - 2011"، ورقة بحثية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة العدد 22، ص 69.

²⁸ S. JOHANSEN, K. JUSELIUS, "Maximum likelihood estimation and inference on co integration with application to the demand for money", oxford bullentin of economics and statistic , vol.52 , 1990, p.19-210 .

علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، بمعنى آخر أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض على المدى الطويل وتظهر سلوكاً متشابهاً.

الجدول رقم (7): إختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.888201	100.3265	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.701985	52.12331	47.85613	0.0188
At most 2	0.465938	25.48985	29.79707	0.1447
At most 3	0.325512	11.69049	15.49471	0.1724
At most 4	0.128540	3.026870	3.841466	0.0819
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS

4-6- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM) فهو يتميز عن نموذج انجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل-غرانجر (Engel Granger 1987) و جونسون (Johansen 1988)، واختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى

(1) I ، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جونسون للتكامل المتزامن.²⁹ كما يمكن تفادي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف Spurious Correlation.

4-6-1: تقدير المعادلة الديناميكية.

أعطت نتائج تقدير المعادلة التالية باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews ما يلي:

Estimation Equation:

$$DLOGGDP = C(1)*DLOGGEX + C(2)*DLOGM2 + C(3)*DVCM + C(4)$$

Substituted Coefficients:

$$DLOGGDP = 0.82*DLOGGEX (1-) + 1.19*DLOGM2(1-) - 0.63*DVCM (1-) - 37.48$$

وقد بينت مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews بأن: قيمة معامل التحديد المعدل R بلغت 66% وهي قيمة عالية تشير إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة قد فسرت نسبة 66% من المتغيرات التي حدثت في المتغير التابع، وفي هذا التحليل اختلفت القيم للمتغيرات المفسرة، وهذا يعني اختلاف درجات المرونة، ومن تم اختلاف أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتشير نتائج التقدير إلى أن مرونة المعروض النقدي بالمفهوم الواسع عبارة عن 1.19 بعد ما كانت 1.06 في الأجل الطويل مما يبين أن تأثير السياسة النقدية يكون على المدى القصير ثم يتلاشى تدريجياً، وهذا أن التغير النسبي في بمقدار وحدة من المعروض النقدي بالمفهوم الواسع يؤدي إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.19 ومع تأثير هذا المتغير نجد أنه معنوي إحصائياً، وهذا يتضح من خلال قيمة p-value المرافقة بهذا المقدار حيث بلغت p-value 0.0001 أي أنها أقل من 0.05 و t-statistic كانت 4.72 أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت 2.08، وكان أثر السياسة المالية الممثلة بمتغير الإنفاق الحكومي الإجمالي بـ 0.82 وبلغت t-statistic 1.09 وهي أقل

²⁹ W. H. GREENE, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654

من القيمة الجدولة وقيمة p-value المرافق لها 0.28 أكبر من 0.05 وهي قيمة غير مقبولة إحصائياً.

الجدول رقم (8): نتائج التقدير

T -Statistic	10.9	4.72	-2.99	-.24	
prob	0.28	0.001	0.007	0.81	

R-squared	0.712233	Mean dependent var	701.1435
Adjusted R-squared	0.666796	S.D. dependent var	754.2469
F-statistic	15.67523	Durbin-Watson stat	1.881270
Prob(F-statistic)	0.000023		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS

أما مقدرة حد الخطأ العشوائية بلغت قيمة **-0.63** فهي ذات معنوية إحصائية نظراً لـ t-statistic كانت **-2.99** أكبر من القيمة الجدولة التي بلغت **2.08** في حين كانت قيمة (p-value) المقابلة لها **0.0074** وهي أقل من **0.05** فتشير إلى معامل سرعة التعديل وإشارته سالبة كما هو متوقع. إن الاختبارات التجريبية تدل على أنه من المتوقع أن تكون قيمة ذلك المعامل سالبة كونه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل. وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.³⁰ وتعني اقتصادياً أن ما مقداره **63.49 %** من اختلالات التوازن يتم تصحيحها في السنة، ويتضح من إحصائية Durbin-Watson stat عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

³⁰ نبيل مهدي الجنابي، كرم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية غرانجر

4-6-2- المعنوية الكلية للنموذج :

عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر بلغت $f = 74.67$ وهي أكبر من القيمة المجدولة التي بلغت 3.10 باحتمالية المحسوبة (0.0000) وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير في المتغير التابع في المعادلة.

4-6-3- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

أما فيما يخص التقييم الإحصائي للنموذج، فإن هذا الأخير لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي³¹، وذلك من خلال قيمة $\text{Durbin-Watson stat}$ كانت 1.88 أكبر من قيمة معدل التحديد المصحح R وتقترب من 2، كما ويبين إختبار LM الجدول رقم (09) مما يدل على خلو النموذج من الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة $F = 0.17$ باحتمالية $P = 0.83$ أي أكبر من 0.05

الجدول رقم (9) : نتائج اختبار LM.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.178480	Prob. F(2,17)	0.8381
Obs*R-squared	0.473015	Prob. Chi-Square(2)	0.7894

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS

أما بالنسبة إلى اختبار تجانس التباين فإنها بينت أن البواقي ذات تباين متجانس، ودل على ذلك اختبار ARCH حيث كانت قيمة $f = 0.13$ باحتمال 0.71 وهي قيمة أكبر من 0.05 كما هو مبين في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) : نتائج اختبار ARCH.

³¹ حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي" دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص 224.

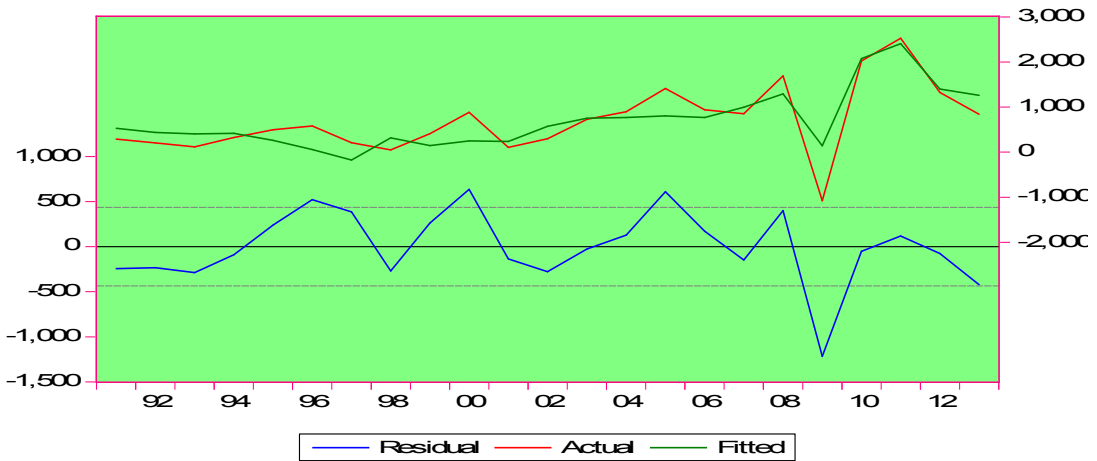
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.134227	Prob. F(1,20)	0.7179
Obs*R-squared	0.146666	Prob. Chi-Square(1)	0.7017

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ومن خلال الشكل رقم (02) يمكن القول أن المعادلة الآتية تتسم بالاستقرار أيضا وبالتالي فهي تصف فعلا السلوك القصير الأجل للمتغيرات التي تشكل فيما بينها تكاملا مشتركا ممثلا لما يسمى آلية تصحيح الخطأ (Error Correction Mechanism ECM) والتي تصف السلوك القصير الأجل أو المعادلة الديناميكية (الآتية) للسياسة المالية والنقدية وبالتالي يمكن مناقشة معامل سرعة التعديل بوصفه ذو أهمية إحصائية متأتية من نموذج تصحيح يتسم بالاستقرار.

الشكل رقم (02) : اختبار استقرار البواقي.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

كما إن المعادلة الديناميكية المقدرة ECM بالإضافة إلى النموذج السكوني، يمكن أن تقدم لنا تفسيراً عن تغيرات السياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي في الفترة الماضية. بالإضافة إلى إمكانية الاستخدام لإنتاج توقعات مستقبلية عن تغيرات النشاط الاقتصادي.

خاتمة:

لقد بينت هذه الدراسة التجسيد الأمثل للسياسة النقدية وأثرها على النشاط الاقتصادي الجزائري للفترة 1990 إلى 2013، وهي الفترة التي شهدت عدة إصلاحات هيكلية كما شهدت كذلك أزمات داخلية وتأثرت بأزمات خارجية (2008)، وذلك من خلال التحديد الأكثر ثباتاً لمتغيراتها التفسيرية لمتغير الكتلة النقدية من خلال نموذج قياسي، وبتحديد مدى فاعلية متغيرات السياسة النقدية متمثلة بالكتلة النقدية بمفهومها الواسع كهدف وسيط من أجل الوصول تفعيل النشاط الاقتصادي كهدف نهائي للسياسة النقدية والسياسة الاقتصادية، وفي سياق نهاية هذا البحث والتأكيد قبول أو رفض الفرضيات نجد أنه من الضروري التركيز على أهم النتائج العلمية من الدراسة بإيجاز فيما يلي:

- بينت الدراسة ومن خلال اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر وفيليبس فيرو أن جل السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار عند المستويات لكن تصبح مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها، وهي حالة عادية بالنسبة للبحوث الاقتصادية؛
- تتسم متغيرات النموذج بعلاقة طويلة الأجل من خلال اختبارات التكامل المشترك بطريقة أنجل وغرانجر للتكامل المشترك وطريقة جونسون للتكامل المتزامن؛
- أن الدراسة التحليلية والقياسية أثبتت أن الكتلة النقدية في الجزائر كآلية نقل الأثر النقدي والتأثير على النشاط الاقتصادي، كانت معنوية بالشكل المطلوب وفق النظرية الاقتصادية وهذا نتيجة تمسك السلطات النقدية بزمam هذا المتغير في نطاق تذبذب ضيق لخدمة مصلحة الاقتصاد الجزائري في الأجل القريب لكن تصبح غير فعالة عبر الزمن؛
- تتسم المعادلة السكونية طويلة الأجل بالاستقرار، حيث يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود استقرار سلسلة البواقي عند مستوى دلالة 05 % عند المستويات، وبالي وجود علاقة توازنية على الأجل الطويل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التفسيرية النقدية مثل العرض النقدي بالمعنى الواسع، معدل التضخم، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي. حيث كانت هناك

علاقة طردية بين السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي بمرونة مقدرة ب 1.06 وهي مطابقة للنظرية النقدية لفريدمان، كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي بمرونة مقدرة ب 0.78 وهي مطابقة للنظرية الكينزية، ومرونة سالبة بالنسبة للأزمة المالية وهي موافقة للنظرية الاقتصادية أي أن الأزمة المالية تؤثر سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي لكن الإحصائية كانت غير معنوية؛

— بعد تقدير المعادلة الديناميكية في الأجل القصير بينت النتائج أن معامل المرونة الخاص بكل من المتغيرات المستقلة يظهر الإشارة المتوقعة وفقاً للنظرية الاقتصادية موجبة بالنسبة لمتغير السياسة المالية والسياسة النقدية وسالبة بالنسبة لمتغير تصحيح الخطأ، مع أن كل المعلمات المقدرة تمتاز بمعنوية إحصائية جيدة. وفي هذا السياق تُظهر النتائج القياسية أن مرونة المعروض النقودي على النشاط الاقتصادي خلال الفترة المدروسة أكبر من الواحد وقدرت بحوالي 1.06 في الأجل البعيد و 1.19 في الأجل القصير. دلالة تأثير السياسة النقدية في الأجل القصير يكون قوي وأكبر ثم يتلاشى تدريجياً مع الوقت؛

— أن مقدرة حد الخطأ العشوائي بلغت قيمة -0.63 فهي ذات معنوية إحصائية نظراً لـ t -statistic كانت -2.99 أكبر من القيمة المجدولة التي بلغت 2.08 في حين كانت قيمة p -value المقابلة لها 0.0074 وهي أقل من 0.05 فتشير إلى معامل سرعة التعديل بإشارة سالبة كما هو متوقع. حيث تدل الاختبارات التجريبية على أنه من المتوقع أن تكون قيمة ذلك المعامل سالبة كونه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل. وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. وتعني اقتصادياً أن ما مقداره 63.49 % من اختلالات التوازن يتم تصحيحها في السنة، ويتضح من إحصائية Durbin-Watson stat عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات؛

- ضرورة التنسيق بين السياسات الأخرى: حيث أن السياسة النقدية لا تخضع كعلاج لكل الأمراض التي تمس التقلبات في النشاط الاقتصادي. ومن المسلم به أن عدم الاستقرار في الاقتصاد قد ينتج من مصادر أخرى غير التسيير السيئ لعرض النقود، لكن يعتقد أن الاعتماد على قاعدة نقدية يلغي أكبر مصدر للاضطراب أي التغيرات العشوائية في عرض النقود.

وفي النهاية يمكننا القول أنه حتى يتم ترسيخ النتائج التي توصل إليها البحث، لا بد من تراكم معرفي على هذا الصعيد يفتح الطريق أمام المزيد من الدراسات التحليلية والكمية لدراسة نمذجة سلوك الظواهر النقدية.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد زهير شامية، "النقود والبنوك"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993.
2. أحمد حسين الهيتي وأوس فخر الدين أيوب، بعنوان: "دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 8 السنة 2012.
3. أحمد فريد مصطفى، سهير السيد، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، ميثاق الجامعة الإسكندرية، طبعة 2000.
4. أحمد محمد مندور، "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، مصر، 2004.
5. السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي: نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى"، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
6. جميل الزيدانين، "أساسيات في الجهاز المالي المنظور العلمي"، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.

7. حسين علي بخت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي" دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. دومنيك سالفدور، الترجمة: سعدية حافظ منتصر، "سلسلة ملخصات شوم: نظريات ومسائل في الإحصاء الاقتصاد القياسي"، دار ماكجرهيل، مركز الأهرام للترجمة العلمية، القاهرة، 1982.
9. ضياء مجيد الحوري، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، طبعة 1993.
10. طالب عوض ومالك ياسين المحادين بعنوان: "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.
11. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، "تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.
12. عبد الحمود عبد الرحمن، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، ط1 مطابع ملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996.
13. عبد المولى، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، طبعة 1998.
14. عطوي فوزي، الاقتصاد السياسي، "النقود والبنوك والنظم النقدية"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربية، 1989.
15. عقيل باسم عبد الله، "النقود و المعارف"، دار المجلد لاوي للنشر والتوزيع، طبعة 1999.
16. فروخي جمال، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
17. محمد إبراهيم السقا وآخرون، "تقدير درجة انحراف معدل صرف الجنيه المصري عن مستوياته التوازنية باستخدام التحليل القياسي وتحليل الشبكة العصبية الاصطناعية"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، تشرين الأول 2004 .

18. نبيل مهدي الجناي بعنوان " نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (ST.louis) على الاقتصاد العراقي للفترة الممتدة من 2003 - 2011"، ورقة بحثية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة العدد 22، 2012

المراجع باللغة الأجنبية:

1. M. FRIEDMAN, A.J. SCHWARTZ, (1973) "**Money and Banking**", A division of penguin books Ltd. 1973.
2. B. CATHERINE, "**Transmission de la politique monétaire et régime de changes :une comparaison France, Allemagne, Etats-Unis**", Département des Etudes de l'OFCE 'Revue de l'OFCE n°61 / Avril 1997.
3. D.A. DICKEY, W.A. FULLER, (1989), **Likelihood Ratio statistic for Autoregressive time series with a unit root**, Econometrica, vol, 49.
4. EINZIG, "**Monetary Policy: Means and Ends**" , Penguin Books Harmondsworth Middlesex, 1964.
5. Eviews, user's "**guide econometrics views for windows and Macintosh**", quantitative micro software, USA, 1995.
6. O. GARNIER, J. Y. CAPUL, "**dictionnaire d'économie et des sciences sociales**", édition haitier, paris 1994.
7. J. Pierre PATTAT, "**Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires**", 4 éd, Economica, paris, 1987.
8. S. JOHANSEN, K. JUSELIUS, "**Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with application to the demand for money**", oxford bulletin of economics and statistic , vol.52. 1990.
9. K. PATTERSON, "**An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach**". Palgrave, New York, 2002.
10. P.C.B. PHILLIPS, P. PERRON, (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, Vol.75.
11. W. H. GREENE, "**Econometric Analysis**", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.

أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية

دراسة حالة المؤسسة الإستشفائية الخاصة "البرتقال" بمدينة الشلف

أ.د. عبد المجيد قدي

أستاذ تعليم عالي - جامعة الجزائر 3

phdkeddi@yahoo.com

أ. مديوني جميلة

أستاذ مساعد (أ) - جامعة الشلف

mediouni_djamila2000@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة إبراز أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية عموما والمؤسسة الإستشفائية الخاصة "البرتقال" خصوصا. وإلى استخدام أهم المؤشرات العالمية في تقييم الأداء ضمن أربع مجموعات (الموارد البشرية، الموارد المادية والمالية، جودة الخدمات الصحية، الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية).

قد خلص البحث إلى أهم النتائج التالية:

- نقص كبير في عدد الممرضين مما ينعكس سلبا على كفاءة أداء الموارد البشرية؛
- عدم اهتمام المؤسسة بموضوع تقييم الأداء بالنظر إلى الموقع التنافسي الهام الذي تحتله وبالتالي فالقرارات الإدارية لا تتخذ على أساس نتائج تقييم الأداء؛
- ارتفاع كفاءة أداء جودة الخدمات الصحية.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، مؤشرات الأداء، الخدمات الصحية، المنظمات الصحية.

Résumé :

Cette recherche tente de mettre en évidence l'importance de L'évaluation de la performance dans les organisations de la santé en général et dans l'établissement hospitalier privé (les orangers) en particulier, vu leur rôle indispensable dans la société. Concernant cet établissement, nous avons appliqué des indicateurs mondiaux d'évaluation de performance qui se

regroupent en quatre catégories: ressources humaines, ressources physique et financière, qualité des soins et services de préventions.

Les résultats de cette recherche se résument dans les points suivants :

- Le nombre d'infirmières est insuffisant, ce qui affecte négativement l'efficience de la ressource humaine dans l'établissement étudié;
- L'établissement étudié ne s'intéresse pas au sujet de l'évaluation de la performance, vu sa bonne position concurrentielle;
- Cette recherche a révélé une bonne efficience dans la qualité des soins.

Mots clés: Évaluation de la performance, indicateurs de la performance, services de santé, établissements de santé.

مقدمة:

أدى تنامي اهتمام الدولة بالدور المحوري الذي تلعبه الرعاية الصحية في تنمية الموارد البشرية، إضافة إلى زيادة الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع إلى الاهتمام بالخدمات الصحية، وتحول التركيز عند تقديم الخدمة الصحية من الكم إلى الكيف مع السعي الجاد لتحسين جودة الخدمات المقدمة في مختلف المنظمات الصحية ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة تقييم أداء هذه المنظمات عن طريق استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية والتي على ضوئها يتم الحكم على مدى نجاح أو فشل المنظمات الصحية في تقديم خدماتها.

وقد برز استخدام مؤشرات الأداء بكثرة لقياس جودة الخدمات الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تعتمد على القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية، نظرا للاعتماد على هذه المؤشرات لتسويق الخدمات الصحية واستقطاب المزيد من العملاء، في حين تستخدم مؤشرات الأداء بدرجة أقل بكثير في الدول التي تعتمد القطاع الحكومي في تقديم الخدمات الصحية نظرا لقصور أنظمة المعلومات فيها، واختلاف مصادر التمويل ومن ثم ضعف الحافز لقياس الأداء لكن بدأ هذا الأمر في

التغير في السنوات القليلة الماضية في كثير من الدول ليعكس تزايد المطالبة والاهتمام بأداء المنظمات العمومية وخاصة الصحية منها.¹

وقد تم اختيار المؤسسة الاستشفائية الخاصة " البرتقال " كونها إحدى المنظمات الصحية الحيوية في مدينة الشلف كنموذج لتقييم أدائها بإستخدام عدد من المؤشرات العالمية ضمن أربع مجموعات رئيسية هي:

- مؤشرات تقييم أداء الفريق الصحي (الموارد البشرية في المنظمة الصحية).
 - مؤشرات تقييم أداء الموارد المادية والمالية.
 - مؤشرات تقييم أداء جودة الخدمات الصحية.
 - مؤشرات تقييم أداء الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية.
- وعلى أساس ما تقدم ومن خلال استخدام هذه المؤشرات، تبرز معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهرى التالي:

ما مستوى أداء كفاءة المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" خلال سنة 2013؟

فرضيات البحث:

- هناك عدم تطابق في نتائج مؤشرات تقييم أداء المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" عن القيم المرجعية العالمية والتي أقرتها المنظمة العالمية للصحة وذلك ربما لأسباب إدارية أو تقنية... وغيرها؛
- التزام المؤسسة محل الدراسة بتقييم الأداء باستمرار يؤدي إلى تحسين جودة خدماتها.

¹ طلال بن عايد الأحمدى، تقييم كفاءة الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية من 01 إلى 04 نوفمبر 2009، ص 09.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث أولاً من أهمية موضوع تقييم الأداء في المنظمات الذي يساهم بدوره في معرفة مستوى التقدم الحاصل في أعمالها.

كما تنبع أهمية البحث من الدور الذي تمارسه المنظمات الصحية بشكل عام والمؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" بشكل خاص لما تقدمه من خدمات صحية متنوعة ولفئات مختلفة من المجتمع، ولهذا يجب على المنظمة النهوض بمستوى أدائها وفق نتائج حقيقية لتقييم الأداء.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة إبراز أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية عموماً والمؤسسة الإستشفائية الخاصة "البرتقال" خصوصاً.

كما يهدف البحث إلى محاولة استخدام أهم المؤشرات العالمية في تقييم الأداء واستخلاص النتائج وتقديم توصيات للمؤسسة محل الدراسة من شأنها اتخاذ قرارات مناسبة لتطوير الأداء وتحقيق رضا المرضى.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي لتكوين القاعدة النظرية للموضوع من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بموضوع تقييم الاداء والمنظمات الصحية.

كما اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل البيانات ذات العلاقة بالموضوع، إضافة إلى المنهج المقارن من خلال مقارنة نتائج المؤشرات الفعلية للمؤسسة المدروسة مع المؤشرات المقبولة عالمياً.

وعن أساليب جمع البيانات فقد تم الاعتماد على مسح مكتبي متنوع: كتب، مجلات، تقارير، أنترنت... إلخ فيما يتعلق بالجانب النظري، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاستناد على مجموعة من المقابلات الشخصية والوثائق الداخلية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال".

حدود البحث: تمثلت حدود البحث في ما يلي:

الحدود الموضوعية: تم استخدام مجموعة من المؤشرات المعتمدة عالميا في تقييم أداء المنظمات الصحية بغرض مقارنة وتحليل البيانات الخاصة بالمؤسسة الاستشفائية "البرتقال" في حدود المعطيات المتاحة من قبل إدارة هذه الأخيرة وكذا درجة واقعيتها؛

الحدود المكانية والزمانية: وتمثلت في معاينة الأقسام الرئيسية للمؤسسة محل الدراسة مع التركيز على القسم الإداري لها، كما تم اعتماد بيانات سنة 2013 لتقييم أداء المؤسسة الاستشفائية "البرتقال".

خطة البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث وفق المحاور الرئيسية التالية:

- المحور الأول: المنظمات الصحية (المفهوم، الوظائف والخصائص)؛
- المحور الثاني: مفهوم وأهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية؛
- المحور الثالث: مؤشرات تقييم الاداء في المنظمات الصحية؛
- المحور الرابع: تحليل مؤشرات تقييم الأداء في المؤسسة الاستشفائية الخاصة " البرتقال " .

المحور الأول: المنظمات الصحية (المفهوم والخصائص)

تشير المنظمات الصحية إلى أماكن تقديم الخدمات الصحية في مختلف المؤسسات والمرافق الصحية من: مستشفيات، عيادات، مراكز صحية، مستوصفات...أو في الجهات ذات العلاقة بصحة الإنسان. هذا ويعتبر المستشفى من المرافق الهامة في المجتمع الحديث حيث أنه يقوم بتقديم مزيج متنوع من الخدمات الصحية، العلاجية، الوقائية والتعليمية والتدريبية والبحثية وبالتالي فهو يساهم في رفع المستوى الصحي للبلاد². وقد أصبح الانفاق على الخدمات الصحية بمثابة إنفاق استثماري في الانتاج إذ أصبح يشكل في معظم الدول المتقدمة من 05 إلى 15% من حجم اقتصادياتها.³

² سليم بطرس جلدة، "إدارة المستشفيات والمراكز الصحية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2007، ص26.

³ كيران وولش وجوديت سميث، ترجمة نبيل أبو النجا، الطبعة الأولى، "إدارة الرعاية الصحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة،

أولاً: تعريف المنظمات الصحية

في حين كان المستشفى بناءاً اجتماعياً دينياً مخصصاً للعلاج فقط (في العصور القديمة)، أصبح المستشفى الآن تنظيماً اجتماعياً فنياً يضم مزيجاً متنوعاً من الخدمات، أي أن مفهوم المستشفى يتغير تبعاً لمعطيات العصر الذي يوجد فيه. وفيما يلي استعراض لأهم التعاريف التي قدمت لمفهوم المستشفى كمنظمة صحية.

عرفت الجمعية الأمريكية للمستشفيات، المستشفى على أنه: " مؤسسة تحتوي على جهاز طبي منظم يتمتع بتسهيلات طبية دائمة تشتمل على أسرة للنوم وخدمات طبية تتضمن خدمات الأطباء وخدمات التمريض المستمرة لتقديم التشخيص والعلاج اللازمين للمرضى".⁴

في حين قدمت منظمة الصحة العالمية تعريفاً آخر للمستشفى من منظور وظيفي على أنه: " جزء أساسي من تنظيم اجتماعي وطبي تتمثل وظيفته في تقديم رعاية صحية كاملة للسكان علاجية كانت أو وقائية، وتمتد خدمات عياداته الخارجية إلى الأسرة في بيئتها المنزلية، كما أنه أيضاً مركز لتدريب العاملين في حقل الصحة والقيام ببحوث اجتماعية وحيوية".⁵

من الواضح أن تعريف منظمة الصحة العالمية للمستشفى يأتي أكثر شمولاً من تعريف الجمعية الأمريكية للمستشفيات، بحيث يشمل إلى جانب الخدمات العلاجية كل من الخدمات الوقائية والتدريبية والعلمية، كما أصبح المستشفى الحديث يقدم العديد من الخدمات الهامة مثل الخدمات البحثية وما يترتب عليها من نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير كفاءة نظم العمل ورفع مستوى الخدمات الصحية التي يتلقاها المرضى فيما بعد، هذا إلى جانب الخدمات الاجتماعية كتزويد المعوقين بالأجهزة التعويضية وخدمات التسلية والترفيه وكذا الإرشاد والتثقيف الصحي...إلخ.

⁴ صلاح محمود ذياب، "إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، ص 207.

⁵ Organisation Mondiale de la Santé, série de rapports techniques n=261, comité d'experts des statistiques sanitaires, 8eme rapport, GENÈVE, 1963, p9

ثانيا: وظائف المنظمات الصحية

تختلف وظائف المستشفيات بعضها عن بعض بسبب اختلاف الأهداف من وراء إنشائها، إلا أن هناك وظائف أساسية انطلاقا من تعريف منظمة الصحة العالمية تشترك فيها معظم المستشفيات الحديثة وهي كالتالي:⁶

- تقديم الرعاية الطبية: وتعتبر من أهم وظائف المستشفى وأساس وجوده، وتشمل الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية المتخصصة التي تقدمها مختلف أقسام المستشفى؛
- التعليم والتدريب: تعتبر المستشفيات خصوصا الجامعية منها المكان الأنسب لتعليم وتدريب المهنيين الصحيين والطلبة، بفضل ما يملكه المستشفى من إمكانيات مادية وبشرية هائلة؛
- البحوث الطبية والاجتماعية: إن التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا الطب والعلوم الصحية خير دليل على أهمية نتائج البحوث في مجال الصحة والعلوم الأخرى ذات العلاقة والتي يتم إجراؤها في المستشفيات بفضل ما تحتويه من مختبرات وتجهيزات وسجلات طبية وكوادر بشرية متخصصة مهنية؛
- الخدمات الممتدة إلى المنازل⁷: يمكن للمستشفى إدارة وتنظيم برامج الرعاية الممتدة إلى المنزل وخاصة لذوي الأمراض المزمنة من فئة كبار السن، وذلك للفوائد الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج؛
- خدمات الارتقاء بالصحة العامة للمجتمع: وهي خدمات ذات طابع وقائي من خلال تثقيف وتوعية أفراد المجتمع إعلاميا لاكتشاف الأمراض وطرق الوقاية منها.

⁶ سليم بطرس جلدة، مرجع سابق، ص، 31، 34.

⁷ فريد توفيق نصيرات، "إدارة المستشفيات"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 67.

ثالثا: خصائص المنظمات الصحية

فيما يلي أهم الخصائص التي تميز المستشفى كمنظمة صحية:⁸

- يوصف المستشفى بالتعقيد كونه يقوم على ترتيبات تنظيمية، اقتصادية، اجتماعية، بيولوجية وطبية تسري فيها الكثير من المعلومات وتتعدد بها الهياكل والمسؤوليات موضوعا وهدفا؛
- تعتمد الأنشطة المؤداة في المستشفى على بعضها البعض، مما يتطلب درجة عالية من التنسيق بين المجموعات المهنية المختلفة مثل التشخيص والحاجة إلى التحاليل أو الصور الاشعاعية والاستشارات من اختصاصات أخرى... إلخ؛
- قليلا ما يتحمل العمل الطبي الخطأ، فالمستشفى يعمل في صراع مع الحياة والموت، وهذا ما يجعل العاملين فيه تحت ضغوط نفسية بصفة مستمرة؛
- صعوبة قياس مخرجات المستشفى، إذ يقدم هذا الأخير منتجات غير ملموسة تخضع لتقييم غير كمي مثل جودة الرعاية الصحية، كفاءة المعاملة الانسانية المقدمة للمرضى... إلخ؛
- ازدواجية خطوط السلطة: سلطة الجهاز الإداري وسلطة الجهاز الطبي، مما قد ينشأ عنه مشاكل تتعلق بالتنسيق وتحديد الأدوار والمساءلة عنها؛⁹
- يعمل المستشفى بصورة مستمرة ولمدة 24 ساعة يوميا مما يؤدي إلى العديد من المشاكل المتصلة بجدولة العمل والتكاليف وكذا الرقابة؛
- الاهتمام المتزايد بالبيئة الخارجية ومتغيراتها لاسيما التفاعل مع التقدم السريع في التكنولوجيا الطبية فضلا عن الضغوط الاقتصادية والسياسية والطلبات المتزايدة للمنتفعين مما يزيد من حدة وصعوبة المشاكل التي تواجهها الإدارة؛

⁸ فوزي مذكور، "تسويق الخدمات الصحية"، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص18.

⁹ نور الدين حاروش، "إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية"، دار كتامة للكتاب، الجزائر، 2008، ص09.

- من خصائص العمل في المستشفى نقص أو انعدام الحراك الوظيفي بحيث يبقى العامل في نفس حقل التخصص الذي يلتحق به مادام يحمل مؤهلا لذلك وهذا ما يسبب تدرجا وظيفيا يثير الصراع بين الطبقة الفنية والإدارية وبين العاملين في المستشفى؛
- نتيجة ما سبق، يعتبر المستشفى الواجهة الحضارية التي تبرز تقدم البلد صحيا، علميا واجتماعيا.

المحور الثاني: مفهوم وأهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية

أولا: مفهوم تقييم الأداء في المنظمات الصحية

- تحتل عملية تقييم الأداء اهتماما كبيرا لدى القائمين على إدارة المنظمات المختلفة، لما لها من تأثير على النتائج النهائية لأعمالها. وقد برزت عدة تعاريف حول مفهوم تقييم الأداء أهمها:
- أنه عبارة عن: " قياس أداء أنشطة المنظمة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقييمية واحدة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.¹⁰
- كما يقصد بمفهوم تقييم الأداء " إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المنظمة للأهداف التي أقيمت من أجلها، ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المتحققة، ومعرفة و تحديد مقدار الانحرافات عما تم التخطيط له مسبقا مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها.¹¹
- وعلى أساس ما تقدم فإنه لا يمكن النظر إلى عملية تقييم الأداء على أنه عملية مستقلة عن العملية الإدارية، ومرتبطة فقط بمتابعة تنفيذ الخطة، بل يشمل النواحي الوظيفية التي تتصل بكيفية استخدام الموارد المتاحة بشرية كانت أو مادية (الكفاءة).

¹⁰ صلاح الدين حسن السيسي، "نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية"، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص222.

¹¹ قاسم نايف علوان الحياوي، "إدارة الجودة في الخدمات"، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006، ص358.

كما يشمل تقييم النتائج المتحققة لبلوغ الأهداف المخططة (الفعالية). وهذا يعني أن الهدف من اعتماد تقييم الأداء هو الوصول إلى تحديد مدى تطابق النتائج المتحققة مع الهدف المخطط وقياس مستوى الانحراف الحاصل عن الأداء المخطط.

أما فيما يتعلق بتقييم الأداء في المنظمات الصحية فإن هذا المفهوم لا يختلف من حيث الجوهر عن تقييم الأداء بشكل عام، إذ يرتبط - إلى حد كبير - بمدى قدرة هذه المنظمات في تحقيق أهداف الرعاية الصحية التي تسعى إلى بلوغها من حيث إعداد البرامج الصحية ومستوى وتنوع الخدمات الصحية المقدمة وعكس إستراتيجيتها وأهدافها في النتائج المتحققة من سير عملها، وبعبارة أدق فإن مفهوم تقييم الأداء في المنظمات الصحية ينصب نحو تحسين البرامج والخدمات الصحية المقدمة في حدود الموارد المتاحة.¹²

ولذلك يعرف تقييم الأداء في المجال الصحي على أنه "عملية قياس منطقية موجهة لأنشطة المستشفى لتأشير مدى فعالية وكفاءة الجهود المبذولة في إطار هذه الأنشطة لتحقيق أهداف معينة في ضوء المقارنة بين ما تم إنجازه فعلا وبين المعايير الموضوعية مسبقا.¹³

ثانيا: أهمية تقييم أداء المنظمات الصحية:

تنبع أهمية تقييم الأداء في المنظمات الصحية، من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في حياة الأفراد والشعوب، ويمكن إيجازها فيما يلي:¹⁴

- يعكس تقييم الأداء التطور التاريخي للمستشفى وتحليل أنشطتها وفعاليتها للفترة الماضية على نحو يسهل من مهمة معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في أدائها؛

¹² ثامر ياسر البكري، "إدارة المستشفيات"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2005، ص205.

¹³ سليم بطرس جلدة، مرجع سابق، ص103.

¹⁴ البياتي حسين ذنون علي، "المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات: وجهة نظر معاصرة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2009، ص، 109، 110.

- يسهم تقييم الأداء في توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرار على نحو يوضح كيفية سير الأنشطة والفعاليات في المنظمة الصحية ومدى التزامها بالتوجيهات الصادرة من قبلهم؛
- يبين مدى قدرة المنظمة على استغلال الموارد المتاحة لها في تحقيق أهدافها ومدى نجاحها في التخطيط والتنفيذ لتحقيق ذلك؛
- كشف الانحرافات عن المعايير الموضوعية والممارسات الخاطئة والسلبيات والايجابيات على النحو الذي يسهل من مهمة البحث عن أسباب هذه الانحرافات والمعالجات الضرورية لها؛
- توفير الفرصة لإيجاد نوع من المنافسة بين المستشفيات أو بين الأفراد العاملين فيها باتجاه تحسين الجودة مع ترشيد في التكاليف؛
- تسهيل مهمة تحقيق الوفورات الاقتصادية من خلال تفعيل التكامل بين مختلف أقسام المستشفى، وأنشطتها على النحو الذي يقلل من الهدر والضياع في الموارد؛
- انعكاس نتائج تقييم الأداء على تحسين الأداء الإداري والطبي في المنظمات الصحية وجعلها نظاما ديناميكيا يتفاعل مع المؤثرات الخارجية والداخلية؛¹⁵
- إن صعوبة وضع مقاييس كمية لتقييم أداء بعض الأنشطة الطبية هو فرصة لإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث العلمية في مجال تقييم أداء هذا النوع من المنظمات.¹⁶

المحور الثالث: مؤشرات تقييم الاداء في المنظمات الصحية

تحتاج المنظمات الصحية إلى مؤشرات معينة لقياس ومعرفة مستوى الأداء المحقق بهدف معرفة التقدم الحاصل في أعمالها، ويشترط في هذه المؤشرات أن تكون دقيقة وواضحة.

¹⁵ عدنان مريزق، واقع جودة الخدمات في المؤسسات الصحية، دراسة حالة المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه

في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص44.

¹⁶ عدنان مريزق، المرجع والصفحة نفسهما.

وبخصوص عدد المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم أداء المستشفيات فقد اختلفت الدول في تحديد عدد هذه المؤشرات، فمثلا أوضحت نشرة منظمة الصحة العالمية 2009، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد 38 مؤشرا لقياس عناصر جودة الخدمات الصحية، في حين تنشر هولندا تقريرا للرعاية الصحية مرتين في السنة مركزة على الجودة والإتاحة والتكاليف باستخدام أكثر من 100 مؤشر أما في المكسيك فقد تم استخدام تقرير البطاقة لكل الولايات لتقييم أثار إصلاحات النظام الصحي للفترة (2001-2006) بما في ذلك القياس بالإستناد إلى 11 مؤشر مستمدة من مصادر معطيات سريره وسكانية.

وتعرف المؤشرات على أنها: استنتاجات يمكن استنباطها من البيانات المقدمة وقد يتضمن مقارنتها مع أسس موضوعية مسبقا أو نسب أو اتجاهات عامة أو أحكام مبنية على أساس الخبرة الفنية، والمؤشرات تختلف باختلاف المستوى الذي يجري عنده التقييم كما تتأثر المؤشرات أيضا بطبيعة النشاط الذي يتم تقييم أدائه.¹⁷ ففي المستشفى مثلا تشير نسبة عدوى المستشفيات المكتسبة إلى مستوى أداء محدد فإذا حدث ارتفاع في هذه النسبة فمعنى هذا أن هناك مشكلة ما، وكلما ازدادت حساسية هذه المؤشرات كلما أصبحت المؤسسة أكثر دقة في معالجة أكثر من مشكلة وفي وقت واحد.

وفيما يلي أهم المؤشرات المعتمدة عالميا لتقييم كفاءة الأداء الصحي، ويمكن اختصار هذه المؤشرات في أربع مجاميع رئيسية تتفرع منها مقاييس مختلفة، كما توضحه الجداول (1)، (2)، (3)، (4) الموالية:

¹⁷ بشينة راشد الكعبي وقاسم علي عمران، دور بطاقة الاداء المتوازنة في تقييم أداء المستشفيات الحكومية غير الهادفة للربح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 87، العراق، 2011، ص 43.

1- تحليل مؤشرات تقييم أداء الفريق الصحي:¹⁸ (الموارد البشرية)

الجدول رقم(1): مؤشرات تقييم أداء الفريق الصحي

المؤشرات الخاصة بالأطباء	القيمة المرجعية ¹⁹	المعايير الخاصة بطاقم التمريض	القيمة المرجعية	المعايير الخاصة بالإداريين والمهنيين	القيمة المرجعية
عدد الأسرة/ عدد الأطباء	1/4 أو 1/5	ممرضة/ طبيب	لم تحدد	سرير/ موظف الخدمة الاجتماعية (أو أخصائي العلاج الطبيعي)	1/75
عملية/ طبيب جراح (خلال سنة)	لم تحدد	ممرضة/ مريض	لم تحدد	سرير / أخصائي التحليل المخبري (أو أخصائي التغذية)	1/100
مراجع طبيب	1/10	سرير / ممرضة (طاقم التمريض)	01/02	سرير/موظف إداري	1/1
طبيب مقيم/ إجمالي الأطباء	لم تحدد	ممرض جامعي/ طاقم التمريض	ارتفاعها يعني خدمة أفضل	سرير / صيدلي	1/100
اختصاص/ طبيب مريض عيادة خارجية/ طبيب	لم تحدد	ممرضة/ عدد السكان	لم تحدد	مسعف /سيارة إسعاف	ارتفاعها يعني انخفاض عبء العمل
ذوو المهن الصحية /طبيب	1/12				
عدد المرضى الراقدين/ ذوو المهن الصحية	1/6				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى ثامر ياسر البكري، مرجع سابق، ص. 204-205.

¹⁸ يقصد بالفريق الصحي مجموعة من الأشخاص ذوي الدرجات المختلفة من المعرفة والخبرة والمهارة والذين يتعاونون للوصول إلى أهداف مشتركة وموحدة ومن المهم وجود قائد لهذا الفريق ولديه الكفاءة والمقدرة على إدارة المرفق الصحي.

¹⁹ تمثل القيم المرجعية الحدود الدنيا والقصى التي حددتها منظمة الصحة العالمية World Health Organisation والتي يمكن الاسترشاد بها في مقارنة نتائج التقييم.

فمثلا يقيس المؤشر (عدد الأسرة/ عدد الأطباء) معدل عدد الأسرة المخصصة لكل طبيب خلال فترة زمنية معينة، وزيادة عدد الأسرة للطبيب الواحد (أي أكثر من 5 أسرة) ينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمرضى الراقدين بسبب الوقت المخصص للفحص والتشخيص والعلاج والعكس في حالة انخفاض عدد الأسرة للطبيب الواحد.

وبالنسبة لمؤشر (سرير/ ممرضة) يقيس مدى كفاية عدد الممرضات للخدمات لخدمة الأسرة في الوحدات الصحية بشكل عام،²⁰ فكلما انخفض عدد الأسرة كلما دل ذلك على كفاية عدد الممرضات وأيضا زيادة الوقت المخصص لخدمة المريض والعكس صحيح في حال زيادة عدد الأسرة.²¹ لكن هذا المؤشر يصبح قليل الدلالة في بعض الحالات الطارئة التي تستدعي وجود ممرضة أو أكثر لخدمة مريض واحد يحتاج إلى كثير من العناية الطبية المركزة بالنظر إلى خطورة حالته... وهكذا.

2- تحليل مؤشرات تقييم الأداء للموارد المادية والمالية (مؤشرات أداء تشغيل المستشفيات)

فمثلا حسب الجدول الموالي، يعبر معدل إشغال السرير عن مدى الإستخدام الفعلي للأسرة المتاحة في المستشفى خلال سنة معينة، ويدل ارتفاع النسبة على كفاية استخدام السرير مما يقلل من تكاليف العلاج والعكس صحيح.

²⁰ إن استخدام مصطلح "الممرضة" يشمل القوائم بمهنة التمريض رجلا كان أو امرأة رغم أن المرأة أقدم وأكثر شيوعا في العمل بمهنة التمريض من الرجل.

²¹ سيد محمد جاد الرب، "الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية"، مطبعة العشري، بدون بلد نشر، 2008، ص221.

الجدول رقم (2): مؤشرات تقييم الأداء للموارد المادية والمالية

مؤشرات الأداء	النسبة (طريقة الحساب)	القيم المرجعية
معدل إشغال السرير	$\frac{\text{عدد الأسرة} \times 360 - \text{عدد أيام المكوث}}{\text{عدد المرضى الراقدين في المستشفى}}$	80%
معدل كلفة المريض	$\frac{\text{مجموع المصاريف لفترة معينة}}{\text{عدد أيام المكوث للمرضى بنفس الفترة}}$	لم يحدد
نسبة الأجهزة الطبية العاطلة	$\frac{\text{عدد الأجهزة الطبية العاطلة}}{\text{العدد الكلي للأجهزة الطبية}}$	انخفاضها يدل على كفاءة في تشغيل المستشفى
نسبة التلف قناني الدم	$\frac{\text{عدد قناني الدم التالفة}}{\text{عدد قناني الدم المخزنة}}$	انخفاضها يدل على كفاءة في تشغيل المستشفى
نسبة مصاريف الصيانة	$\frac{\text{مصاريف الصيانة الفعلية}}{\text{مجموع المبالغ المخصصة للصيانة}}$	انخفاضها يدل على كفاءة في تشغيل المستشفى
معدل حصة المريض من كلفة الأدوية	$\frac{\text{كلفة الأدوية المستخدمة}}{\text{مجموع المرضى}}$	انخفاضها يدل على كفاءة في تشغيل المستشفى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى سليم بطرس جلدة، مرجع سابق، ص. 107-108.

وثامر ياسر البكري، مرجع سابق، ص. 207-208.

3- تحليل مؤشرات تقييم أداء جودة الخدمات الصحية

فمثلا بالنسبة للمؤشر الأول كلما انخفضت مدة مكوث المريض داخل المستشفى كلما دل ذلك على كفاءة النظم العلاجية و الطبية المتاحة بشرط شفاء المريض ورضاه عن الخدمة العلاجية المقدمة، وكلما زادت هذه المدة كان ذلك دليلا على انخفاض كفاءة الأداء باستثناء الحالات التي تتطلب وقتا طويلا مثل ذوي الأمراض النفسية والعقلية أو حالات مرضية أخرى (أنظر الجدول رقم 3). إلا أن هذا المؤشر قد يكون مضللا حيث من الممكن أن تنخفض مدة المكوث وتزداد نسبة من لا يتم شفاؤهم ويخرجوا لسوء حالتهم الصحية أو بالوفاة.

الجدول رقم(3): مؤشرات تقييم أداء جودة الخدمات الصحية

مؤشرات الأداء	النسبة (طريقة الحساب)	القيم المرجعية
معدل المكوث للإستشفاء	$\frac{\text{عدد أيام المكوث في المستشفى}}{\text{عدد المرضى الراقدين في المستشفى}}$	أقل من سبعة أيام (أداء جيد)
نسبة وفيات الراقدين	$\frac{\text{عدد الوفيات من المرضى الراقدين}}{\text{عدد المرضى الراقدين}}$	3-4 %
نسبة وفيات الأطفال	$\frac{\text{عدد وفيات الاطفال من 0 إلى 12 سنة}}{\text{عدد الولادات الحية خلال المدة نفسها}}$	2 %
نسبة وفيات الأمهات	$\frac{\text{عدد وفيات الأمهات في المستشفى نتيجة الولادة و الحمل}}{\text{عدد حالات الولادة الحية و الميتة}}$	0.25 %
معدل القسم القيصري ²²	$\frac{\text{إجمالي عدد الأقسام القيصرية في الفترة 100x}}{\text{عدد الولادات العادية و القيصرية في نفس الفترة}}$	3-4 %
معدل وفيات التخدير ²³	$\frac{\text{عدد الوفيات بسبب عامل التخدير للفترة 100x}}{\text{عدد المرضى الذين تم تخديرهم في نفس الفترة}}$	1/5000
معدل العدوى في المستشفيات	$\frac{\text{عدد حالات العدوى غير المتماثلة في المستشفى}}{\text{عدد حالات الخروج + عدد الوفيات}}$	/
نسبة الشكاوى للمراجعين	$\frac{\text{عدد الشكاوى في المستشفى}}{\text{عدد المراجعين}}$	/
نسبة الشكاوى للأطباء	$\frac{\text{عدد الشكاوى في المستشفى}}{\text{عدد الأطباء}}$	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى صلاح محمود ذياب، مرجع سابق، ص. 286-287.

²² مضر زهران، "إدارة المستشفيات والرعاية الصحية"، دار زهران ، عمان ، 2008، ص 282.

²³ مضر زهران، المرجع والصفحة نفسهما.

أو قد يحدث أن تبادر المستشفى بإخراج المريض بعد أن أجريت له جراحة مثلا ليستكمل العلاج في المنزل تحت ضغط الإقبال المتزايد على المستشفى، وتزداد حالات الخروج ويقل متوسط مدة المكوث بينما المريض قد عاوده المرض وفي انتظار العودة إلى القسم الداخلي ثانية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشكاوى المقدمة من المراجعين غالبا ما تكون بسبب عدة عوامل أهمها: سوء التغذية، قلة النظافة، نقص الأدوية والتجهيزات... إلخ. أما شكاوى الطاقم الطبي فغالبا ماتتعلق بعدم توافر وسائل العمل بشكل كاف، غياب التنظيم الجيد، نقص فرص التكوين وغيرها.

4- تحليل مؤشرات تقييم أداء الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية

الجدول رقم(4): مؤشرات تقييم أداء الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية

مؤشرات الأداء	طريقة الحساب	النتائج
نسبة الأطفال المحصنين بلقاح معين	$\frac{\text{عدد التحصينات التي أعطيت}}{\text{عدد الأطفال في الفئة المستهدفة}}$	لم تحدد
معدل الاصابات بالأمراض السارية (نوع المرض)	$\frac{\text{عدد الإصابات بمرض معين}}{\text{عدد سكان المنطقة المستهدفة}}$	لم تحدد
نسبة تنفيذ فحص مياه الشرب	$\frac{\text{عدد النماذج المفحوصة مخبريا لمياه الشرب}}{\text{العدد المخطط للفحص}}$	لم تحدد

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى ثامر ياسر البكري، مرجع سابق، ص 209.

فمثلا تعبر نسبة الأطفال المحصنين بلقاح معين عن مستوى تغطية الرعاية الصحية في هذا المجال. فالتحصين عنصر أساسي من عناصر الحد من معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، فبالنسبة إلى داء الحصبة (وهو السبب الرئيسي لوفيات الأطفال) يشترط أن تكون تغطية التحصين ضد هذا الداء أكثر من 90% لوقف انتقال الفيروس.²⁴

²⁴ www.unesco.org

إن النتائج التي تقدمها هذه المؤشرات تعتمد على دقة البيانات الإحصائية المستخدمة والتي تحتاج إلى نظام معلومات دقيق وكفء في المستشفيات.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات الإحصائية تعبر عن جوانب كمية وتمهل الجوانب النوعية ولذلك فهي تبقى ناقصة مالم تراعى جوانب أخرى غير ملموسة، فمثلا يمكن اعتماد المقياس الكمي لقياس أداء هيئة التمريض بواسطة تحديد مستوى الرعاية التمريضية الملائمة (ممرضة واحدة لكل مريضين)، ولكن مثل هذا المقياس الكمي يمهّل المقياس النوعي وذلك بسبب اختلاف الرعاية التمريضية الضرورية من مريض لآخر تبعاً لحالته المرضية.

المحور الرابع: تحليل نتائج مؤشرات تقييم الأداء في المؤسسة الاستشفائية الخاصة " البرتقال "

1- تقديم المؤسسة الاستشفائية الخاصة " البرتقال "

تعتبر المؤسسة الاستشفائية الخاصة " البرتقال " مؤسسة صحية متعددة الاختصاصات والخدمات تقع في وسط مدينة الشلف، أنشئت عام 2006، تضم هذه المؤسسة الاستشفائية 19 طبيباً جراحاً في مختلف الاختصاصات، ويشكل اختصاص أمراض النساء والتوليد حصة الأسد بأكثر من سبعة (07) أطباء على رأسهم المدير الطبي (مالكها)، كما تحتل المؤسسة موقعا تنافسيا هاما وهذا ما يؤشره العدد الهائل للمرضى والمراجعين لها.

تقدم المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" عدة خدمات ممثلة بثلاثة أقسام هامة هي:²⁵

- قسم أمراض النساء والتوليد: والذي يعني بحالة الأم وجنينها قبل وأثناء وبعد الولادة؛
- قسم الجراحة العامة: ويتعلق الأمر بالعمليات الجراحية لمختلف الاختصاصات بما في ذلك (أمراض الأنف - الأذن - الحنجرة، الختان، جراحة العظام... إلخ)؛
- قسم المختبر والتحليل الطبية: والذي يعتبر قسما مساندا لبقية الأقسام وخاصة قسم الجراحة.

²⁵ Les documents internes de l'établissement hospitalier privé « les orangers » à Chlef.

بالإضافة إلى هذه الأقسام الرئيسية تضم المؤسسة ثلاثة أقسام أخرى وهي:

- قسم الفحوصات الطبية المختلفة؛

- قسم التأهيل الحركي والوظيفي؛

- قسم الأشعة؛

- قسم الإسعافات الأولية.

وللإشارة فإن المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" متعاقدة حاليا مع كل من: مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، قطاع التربية لولاية الشلف، غليزان، عين الدفلى، قطاع الجمارك ومؤسسة سونغاز.

الجدول رقم(5): بيانات إحصائية حول المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" لسنة 2013

عدد الأطباء	19 أخصائي	عدد الأَرة	22	عدد العمليات الجراحية	1087
عدد المرضى	11	عدد الاجهزة الطبية	22	عدد الفحوصات(المراجعين)	870
عدد الصيادلة	01	عدد لأجهزة الطبية العاطلة	01	عدد المرضى الراقدين	3998
أخصائي التغذية	00	عدد التلقيحات(BCG)	2648	عدد أيام المكوث	5343
عدد المخبريين	03	كلفة الأدوية (دج)	16 مليون	عدد الولادات العادية	1116
عدد القابلات	01	سيارات الإسعاف	00	عدد الولادات القيصرية	1553
الإداريين والمهنيين	26	المساحة الإجمالية للإستشفاء	302.30م ²	عدد الأطفال حديثي الولادة	2648
				عدد الوفيات من المواليد	21

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة " البرتقال".

2- تحليل نتائج مؤشرات تقييم أداء الفريق الصحي للمؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" سنة

2013

جدول رقم (6): نتائج مؤشرات تقييم أداء الفريق الصحي للمؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال"

سنة 2013

القيم المرجعية	النتائج	مؤشرات الأداء	
		مؤشرات تقييم أداء الفريق الصحي	
1:10	46	مراجع / طبيب	المؤشرات الخاصة بالأطباء
1:05 أو 1:04	01	عدد الأسرة / عدد الأطباء	
1:04	01	ممرض / طبيب	المؤشرات الخاصة بطاقم التمريض
1:02	04	سرير / ممرض	
1:1	01	سرير / موظف إداري	المؤشرات الخاصة بالإداريين
1:100	07	سرير / أخصائي التحليل المخبري	
1:100	22	سرير / صيدلي	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة الإستشفائية

تظهر النتائج في الجدول أعلاه أن المؤشر (مراجع / طبيب) يشير إلى وجود تضخم في عدد المراجعين بالنسبة للطبيب وهذا ما يفسر فعلا وجود ضغط على المؤسسة من حيث قلة عدد الأطباء في مختلف الاختصاصات.

أما عن مؤشر (عدد الأسرة / عدد الأطباء) فيظهر كفاءة في الأداء إذا إن الوقت المخصص لكل سرير من وقت الأطباء يعد كافيا وأن انخفاض عدد الأسرة للطبيب الواحد ينعكس إيجابا على جودة الخدمات المقدمة للمرضى الراقدين.

وعن مؤشر (ممرض / طبيب) فتشير النتائج إلى وجود نقص كبير جدا في عدد الممرضين للزم العمل كل طبيب وهذا يولد ضغطا كبيرا على طاقم التمريض في أدائه لعمله .

ونفس الملاحظة تنطبق على مؤشر (سرير / ممرض) حيث تشير النتائج إلى كثرة عدد الأسرة الذي تخدمه الممرضة الواحدة (4 بدلا من 2) وهذا ينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة من حيث الوقت

المخصص لخدمة المريض لاسيما في الحالات المرضية الحرجة أو الخطيرة أو يولد استياء لدى المريض خصوصا في الفترة الليلية من حيث نقص خدمات التمريض.

وبخصوص مؤشر (سرير / موظف إداري) فإن النتائج تشير إلى ارتفاع مستوى كفاءة الأداء في تقديم الخدمة الصحية. والملاحظة نفسها تنطبق على المؤشرين (سرير/ أخصائي التحليل المخبري) و(سرير/ صيدلي).

هذا وتجدر الإشارة إلى عدم كفاءة أداء المؤسسة الاستشفائية من حيث عدم توافر أخصائي التغذية ولا سيارة لإسعاف المرضى.

3- تحليل نتائج مؤشرات تقييم الأداء للموارد المادية والمالية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" لسنة 2013

جدول رقم (7): نتائج مؤشرات تقييم الأداء للموارد المادية والمالية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة

"البرتقال" لسنة 2013

مؤشرات الأداء	طريقة الحساب	النتائج	القيم المرجعية
معدل إشغال السرير	$\frac{360 - 5343 \times 22}{3998}$	64%	84%
نسبة الأجهزة الطبية العاطلة	$100 \frac{1}{22}$	4%	انخفاضها يدل على كفاءة تشغيل الأجهزة
معدل حصة المريض من كلفة الأدوية	$\frac{16000000,00}{3998}$	40000 دج	غير محددة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة الإستشفائية

بالنسبة لمعدل إشغال السرير 64% يعتبر أقل من القيمة المرجعية بمقدار 16% و هذا يعكس

ضعف استثمار المؤسسة لأقسامها الطبية مع العلم أن المساحة الإجمالية للاستشفاء هي 302.30م².

وفيما يخص نسبة الأجهزة الطبية العاطلة فهي ضئيلة جدا بالنسبة للعدد الإجمالي للأجهزة، وهذا مؤشر أداء جيد ويدل على حداثة هذه الأجهزة تكنولوجيا كما يدل على دورية نشاط الصيانة.

وعن معدل حصة المريض من كلفة الأدوية فهي عالية إذ تقارب 40000 دج للمريض خصوصا عندما يتعلق الأمر بالعمليات الجراحية المختلفة وبارتفاع عدد الولادات القيصرية ولا غرابة في ذلك، فقطاع الخدمات الصحية يعتبر قطاعا مكلفا جدا، ففي فرنسا وحدها شكل الإنفاق على الخدمات العلاجية ما يعادل 44.4% من المخصصات الإجمالية لعام 2009.²⁶

4- تحليل نتائج مؤشرات تقييم أداء جودة الخدمات الصحية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" لسنة 2013

تشير النتائج في الجدول الموالي، أن معدل المكوث للإستشفاء والمقدر بيوم واحد والذي يقل عن القيمة المرجعية بـ 6 أيام مؤشر أداء جيد ويدل على كفاءة النظم العلاجية والطبية المتاحة للاستشفاء كما يعزى هذا إلى ارتفاع معدل الولادات في هذه المؤسسة (2669 / السنة) ومغادرة الأم لسريها في أجل أقصاه يومين إلا في بعض الحالات المرضية الحرجة.

أما نسبة وفيات الأطفال والمقدرة بـ 0.79%، وكذا نسبة وفيات الأمومة والمقدرة بـ 0.11% هما مؤشران على جودة الخدمات الصحية المقدمة في قسم أمراض النساء والتوليد، حيث يعتبر تسخير كل الامكانيات المادية والبشرية لولادة بأقل خطر ممكن "أو كما يصطلح عليه "الولادة الآمنة" حسب توصيات منظمة الصحة العالمية هي أهم أهداف هذه المؤسسة الاستشفائية منذ نشأتها. ضف إلى ذلك رغبة الأمهات المتزايدة في تفضيل الولادة القيصرية عن الولادة العادية كونها أقل خطورة وأقل ضررا بالنسبة لهن وللمولود.

²⁶ Brigitte Dormont et Carine Milcent, Comment évaluer la productivité et l'efficacité des hôpitaux publics et privés ? Les enjeux de la convergence tarifaire, revue économie et statistiques N° 455-456, Paris, 2012, p148.

جدول رقم (8): نتائج مؤشرات تقييم أداء جودة الخدمات الصحية للمؤسسة الاستشفائية الخاصة

"البرتقال" لسنة 2013

مؤشرات الأداء	طريقة الحساب	النتائج	القيم المرجعية
معدل المكوث للاستشفاء	$\frac{5343}{3998}$	1	أقل من 07 أيام
نسبة وفيات الأطفال	$100 \frac{21}{2648}$	0.79%	2%
نسبة وفيات الأمهات	$100 \frac{1}{2669}$	0.11%	0.25%
معدل الولادات القيصرية	$100 \frac{1553}{2669}$	58%	3-4%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة الإستشفائية

5- تحليل نتائج مؤشرات تقييم أداء الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية للمؤسسة

الاستشفائية الخاصة "البرتقال" لسنة 2013

حسب الجدول رقم 9 تشير النتائج إلى أن نسبة تغطية المواليد بلقاح BCG (ضد السل) هي تغطية شاملة (100%) وهذا ما تضمنه المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" للمواليد في أسبوعهم الأول (في إطار برنامج تلقيح المواليد الجدد بلقاح BCG وكذا المراقبة الطبية الأولى لصحة الأم ومولودها ما بعد مرحلة الولادة).

جدول رقم (9): نتائج مؤشرات تقييم أداء الخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية للمؤسسة

الاستشفائية الخاصة "البرتقال" لسنة 2013

مؤشرات الأداء	طريقة الحساب	النتائج	القيم المرجعية
نسبة الأطفال الملقحين (BCG)	$\frac{2669}{2669}$	100%	95%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة الإستشفائية

خاتمة:

يعد تقديم خدمات صحية جيدة أولى اهتمامات التنمية البشرية حسب ما أقرته اللجنة الدولية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن هنا فإن الارتقاء بمستوى الخدمات للمنظمات الصحية أصبح مطلباً ملحا من خلال تقييم كفاءة أداء هذه المنظمات.

وترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من المؤشرات والمعايير العالمية الكمية منها والوصفية التي أفرقتها المنظمة العالمية للصحة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المستهدفة لفترة زمنية محددة وبالتالي الحكم على مدى نجاح أو فشل هذه المنظمات في تقديم خدماتها الصحية

على أساس ما تقدم في هذا البحث ومن خلال الدراسة التطبيقية نخلص إلى تسجيل جملة النتائج التالية:

- تحتل عملية تقييم الأداء اهتماما كبيرا لدى القائمين على إدارة المنظمات الصحية لما لها من تأثير على النتائج النهائية لأعمالها؛

- تحتاج المنظمات الصحية إلى مؤشرات معينة لقياس وتقييم مستوى الأداء المتحقق بهدف معرف مستوى التقدم الحاصل في أعمالها ويشترط في هذه المؤشرات أن تكون واضحة ودقيقة؛

- هناك كفاءة نسبية في الأداء عموما مع تسجيل بعض أوجه القصور كغياب نظام معلوماتي فاعل يتم تحديثه باستمرار ليتناول جميع المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء وبالتالي فإن:

✓ قرارات المؤسسة الاستشفائية (البرتقال) لا تعتمد على قراءة فعلية لواقع تقييم الأداء فيها بل غالبا ما تتسم بالنظرة التقليدية؛

✓ عدم وجود كوادر طبية وباختصاصات معينة وعلى درجة عالية من الأهمية مثل أخصائي التغذية وكذا الأخصائي النفساني.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات لإدارة المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" ومن خلالها لمختلف المنظمات الصحية بغرض الارتقاء بجودة الخدمات الصحية المقدمة:

- الاهتمام بعملية تقييم الأداء لمعرفة قدرات وإمكانيات المنظمة الصحية والكشف عن مدى تطور الأداء فيها باستمرار؛
 - اعتماد عملية تقييم الأداء كقاعدة تخطيطية وتنفيذية لبرامج المنظمات الصحية بغرض تطوير ودعم الخدمات الصحية المقدمة؛
 - تحديث نظم المعلومات والاتصالات في المنظمة الصحية وكذا تفعيل مهام قسم التخطيط والإحصاء لتتولى القيام بعملية تقييم الأداء بشكل دوري وباستخدام المؤشرات العالمية الواردة في الدراسة؛
 - ضرورة إيجاد نظم حوافز فعالة للموارد البشرية في المنظمة الصحية لرفع كفاءة الأداء الصحي؛
 - اعتماد نتائج عملية تقييم الأداء لسد الثغرات والنقائص المسجلة وليس مجرد بيانات إحصائية ساكنة.
- ومن المقترحات المقدمة لسد النقائص المسجلة على مستوى المؤسسة الاستشفائية الخاصة "البرتقال" ما يلي:
- ضرورة توفير الأخصائيين في مجال التغذية وعلم النفس؛
 - توفير عدد كاف من الممرضين لتخفيف ضغط العمل على المتاح منهم؛
 - ضرورة توفير سيارات لإسعاف المرضى؛
 - الاستغلال الفعلي للمساحة الإجمالية للاستشفاء والمقدرة بـ 30,302² وذلك بزيادة عدد الأسرة وفقا للتقييم المرجعية المقررة من منظمة الصحة العالمية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. البياتي حسين ذنون علي، "المعايير المعتمدة في إقامة وإدارة المستشفيات: وجهة نظر معاصرة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
2. ثامر ياسر البكري، "إدارة المستشفيات"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2005.

3. سليم بطرس جلدة، "إدارة المستشفيات والمراكز الصحية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2007.
4. سيد محمد جاد الرب، "الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية"، مطبعة العشري، بدون بلد نشر، 2008.
5. صلاح الدين حسن السيسي، "نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية"، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
6. صلاح محمود ذياب، "إدارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان-الأردن.
7. فريد توفيق نصيرات، "إدارة المستشفيات"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
8. فوزي مذكور، "تسويق الخدمات الصحية"، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
9. قاسم نايف علوان المحيوي، "إدارة الجودة في الخدمات"، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2006.
10. كيران وولش وجوديت سميث، ترجمة نبيل أبو النجا، الطبعة الأولى، "إدارة الرعاية الصحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009.
11. مضر زهران، "إدارة المستشفيات والرعاية الصحية"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2008.
12. نور الدين حاروش، إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية، دار كتامة للكتاب، الجزائر، 2008.

أطروحات:

13. عدمان مريزق، واقع جودة الخدمات في المؤسسات الصحية: دراسة حالة المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

مقالات:

14. بثينة راشد الكعبي وقاسم علي عمران، دور بطاقة الاداء المتوازنة في تقييم أداء المستشفيات الحكومية غير الهادفة للربح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 87، العراق، 2011.

15. طلال بن عايد الأحمد، تقييم كفاءة الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية من 01 إلى 04 نوفمبر 2009.

المراجع باللغة الفرنسية:

مقالات:

1. Brigitte Dormont et Carine Milcent, **Comment évaluer la productivité et l'efficacité des hôpitaux publics et privés ?** Les enjeux de la convergence tarifaire, revue économie et statistiques N° 455-456 , Paris, 2012.

مصادر أخرى:

2. Les documents internes de l'établissement hospitalier privé « les orangers » à Chlef
3. www.unesco.org

فاعلية جودة تقديم الخدمة في تحقيق ولاء المستهلك لسوق خدمة الهاتف النقال بالجزائر

- حالة مؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر OTA

أ. محمودي قادة مختار

أستاذ مساعد، جامعة د. مولاي طاهر - سعيدة

أ. محمودي أحمد

أستاذ مساعد، المركز الجامعي بتسميلت

ملخص

إن أنظمة إنتاج الخدمة جميعها لديها دور فعال في استمالة سلوك العميل من أجل شراء الخدمة، ويرى الباحثون في تسويق الخدمات بأنه حجر الأساس لتصميم الخدمة ورسم نماذجها وإدارتها يمكن في أسلوب إدارة هذه العلاقات التفاعلية بين طرفي التبادل ومن أجل تحسين نوعية وجودة خدمات مؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر تسعى هذه الأخيرة إلى تصميم نموذج جيد من أجل تقديم خدمة ممتازة للعميل بما يتوافق مع حاجاته ورغباته وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإستراتيجيات التسويقية والتي تتمثل في تقديم مزيج تسويقي خدمي أمثل للمستهلكين و من بين العناصر المهمة التي تعتبر عنصر فعال لجذب العميل هو عنصر عملية تقديم الخدمة و ذلك من أجل تحسين جودة المنتج الخدمي المقدم من خلال تسهيل تقديم الخدمة والكلمة المنقولة الإيجابية التي تعتمد عليها المؤسسة الخدمية.

الكلمات المفتاحية: المزيج التسويقي الخدمي، عملية تقديم الخدمة، ولاء المستهلك.

Abstract:

The service production systems, all of which have been instrumental in winning customer behavior in order to buy the service, researchers in marketing services and believes that the foundation stone for the design of the service and fee models and management can be in the management of this interactive relationship style between the parties to the exchange

and in order to improve the quality of Orascom Telecom Foundation Services Algeria seeks the latter to design a good model in order to provide an excellent service to the customer In accordance with their needs and

desires, based on a set of marketing strategies, which is to provide Marketing mix a service optimized for consumers and one of the important elements which are considered active ingredient to attract the customer is the process of providing the service, and that element in order to improve product service provided quality by facilitating the provision of Service and movable floor on which they depend entirely positive service organization.

Key words: service marketing mix, the process of providing the service, and consumer loyalty

مقدمة:

لا تستطيع المنظمات الخدمية تقديم منتجاتها سواء كانت سلعاً أو خدمات ما لم تمر بعمليات الإنتاج ثم التقديم للسوق، وصولاً إلى المستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو المستفيد النهائي من الخدمة بسلسلة من العمليات وقد تكون هذه العمليات من خلال استخدام الأجهزة والمعدات أو من خلال نشاط الأفراد أو الأعمال التي يقومون بها، إن هذه العمليات تتم في المصنع أو خارج المصنع وتكون هذه العمليات واضحة في مجال السلع الملموسة ويمكن أن تقيس خلال عملية الإنتاج ولكن المشكلة تظهر عند إنتاج وتقديم الخدمات لعدم تقديم شيء ملموس ولكن تقديم الكيان الغير الملموس يتطلب سلسلة من العمليات التي تتم خلف المكتب ولا يشترك المستفيد من الخدمة فيها مع مقدم الخدمة ويلعب دور مهم في إنجاحها، من خلال الطرح السابق يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

كيف يمكن لمؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر كسب ولاء المستهلك بالاعتماد على مدخل

تحسين جودة عملية تقديم الخدمة ؟

فرضيات الدراسة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ولاء المستهلك وعنصر عملية تقديم الخدمة.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ولاء المستهلك وعنصر عملية تقديم الخدمة.

الإطار النظري:

المحور الأول: مفهوم عملية تقديم الخدمة

أولاً: تعريف عملية تقديم الخدمة:

تعد عملية تقديم الخدمة عنصراً أساسياً من عناصر المزيج التسويقي الخدمي وتشمل العملية على كافة الإجراءات التي تضمن تقديم الخدمة للزبائن بصورة فعالة وعرف العملية بأنها الكيفية التي من خلالها يتم تقديم الخدمة للزبائن.¹

ويشير Lovelock And Wirtz 2004 إلى العمليات باعتبارها تمثل طريقة إنشاء الخدمة وتصف الطريقة وتسلسل عمليات النظام، وكيف ترتبط هذه العمليات مع بعضها لخلق الخدمة المطلوبة، والمخرجات تمثل قيمة الخدمة بالنسبة للزبون من خلال الاتصال العالي في الخدمات، مشاركة الزبون بنفسه كعنصر مكمل لإتمام العمليات أو جزء منها لذلك فإن العمليات التي تصمم بشكل جيد سوف تقود إلى تقديم الخدمات ذات جودة وقيمة عالية، والعمليات التي تصمم بشكل سيء سوف تقود إلى عدم إمكانية تقديم الخدمة بالسرعة والجودة المطلوبة وتقود إلى تقديم الخدمات ذات جودة منخفضة والتي سوف تقود إلى عدم رضا الزبون، وفي نفس الوقت تصبح عملية تنفيذ هذه العمليات صعبة على العاملين ويقود إلى التداخل والإزدواج وعدد الوضوح، وفشل الخدمة في إشباع حاجات المستفيدين إنما يميز الخدمة هو طريقة مشاركة الزبون للعاملين في خلق وتسليم الخدمة ولكن إهمال وجهة نظر الزبون في كل خطوات عملية تقديم الخدمة، وعدم إحداث التكامل والتفاعل المطلوب سوف يشكل عنصراً أساسياً في إفشال عملية تقديم الخدمة.²

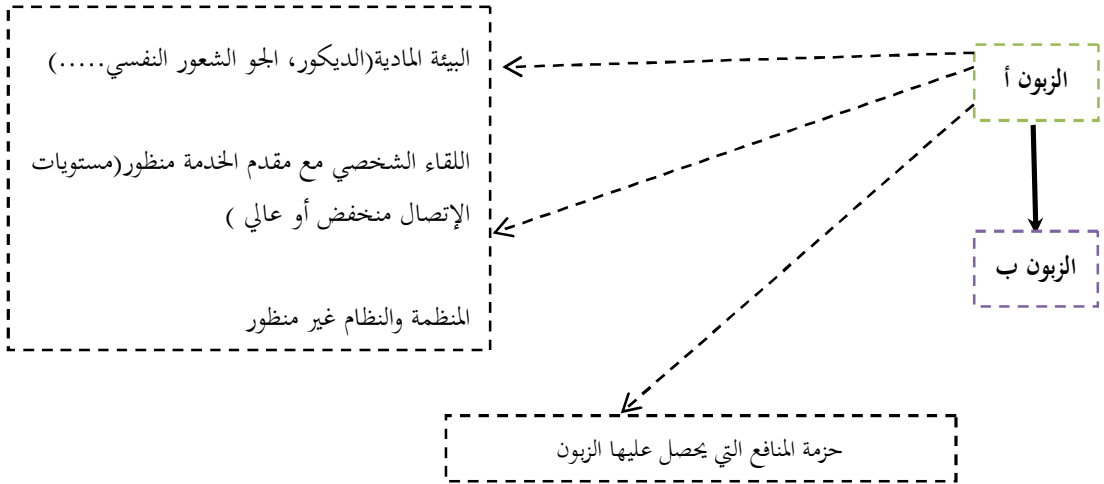
¹ T. Wickman, and Marguess J ,(2000), Marketing your pharmacy services in The New Millennium, USA, p3.

² C. Lovelock et D.Lapert, J Wirtz, (2004) . Marketing des services, Edition Pearson éducation France Paris, p231-232

ثانيا: طبيعة عملية تقديم الخدمة.

تختلف العمليات باختلاف مايقدم للسوق وكيفية تحديدها من قبل الإدارة وبشكل عام هناك بعض الخدمات التي تتطلب من الزبون إتباع سلسلة معقدة وواسعة أو شاملة من الأعمال لإكمال العملية النهائية للوصول إلى الاستفادة من الخدمة، كما أن الخدمات ذات السلسلة الواسعة من العمليات تجعل العميل قد يتعد عن الخدمة، بحيث أن عملية تقديم الخدمة تزود الزبون بالدليل سواء كانت معقدة أو بسيطة وإن مايجصل عليه يجب أن يكون حسب الطلب.³

الشكل رقم 1- : نموذج لعميات الخدمة



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان، تسويق الخدمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2010 ص 338.

إن العمليات تعتمد كأساس لحكم المستفيد على الخدمة على سبيل المثال شركات الطيران الناجحة في تقديم خدماتها وتلاقي إقبال كبير من قبل الزبائن، ولكن كل شركة تتبع عملية تقديم الخدمة تماما مختلفة، بحيث أن الشركة الأولى تحدد الخدمات بشكل عام وتقدمها لكل المسافرين على حد سواء، أما

³ Olivier Netter Nigel Hill, (2000) Satisfaction Client de la Conquête à la Fidélisation , Edition ESKA , Paris .

الشركة الثانية فتقدم خدمات مختلفة ومتنوعة إستنادا إلى طلب المسافر، وعلى الرغم من إختلاف عملية تقديم الخدمة في الشركات ولكن الإثنان ناجحتان في السوق ويحققان التميز فيه.⁴

المحور الثاني: مراحل عملية تقديم الخدمة والعلاقات التفاعلية.

أولا: مراحل عملية تقديم الخدمة لزيادة درجة ولاء العميل

يرى Douglas أن عملية تقديم الخدمة تمر بثلاث مراحل وهي :

1. المرحلة الأولى: ما قبل التفاعل وتشمل كافة النشاطات والأفعال الأولية أو التمهيدية التي تسبقها عملية

التفاعل، والأخذ بعين الاعتبار أن مفتاح اتخاذ القرار يعتمد على مهارات التخطيط قبل النداء، كما يبين لنا مصطلح التخطيط ما قبل النداء فإن هذه المرحلة تظهر عندما يقوم مندوب المبيعات جمع أفكاره، ويرتب وينظم إستراتيجية المبيعات الأولية لغرض اللقاء بالمستفيد بالخدمة وجها لوجه وبناءا على ذلك فإنه يتوجب على مقدم الخدمة أن يسأل نفسه جملة من الأسئلة من بينها : خصائص ومنافع الخدمات التي تقدمها المنظمة، من هم المنافسون وماهي نقاط القوة ونقاط الضعف لديه، المعلومات الواجب معرفتها، ما المطلوب معرفته حول الزبائن.

2. المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل وهي المرحلة التي يتفاعل بها كل من مقدم الخدمة والمستفيد في لحظة

تسمى بلحظات الصدق والمهارات المطلوبة في هذه المرحلة، وتعني أيضا اللقاء المباشر بين مقدم الخدمة والمستفيد في مكان وزمان محددين، وهنا لا بد من ربط الأمور بثلاث مهارات هامة في جميع الأعمال والتفاعلات الاجتماعية وهي:⁵

- ربط الأحداث والأمور أثناء اللقاء بالمستفيد بالخدمة؛

⁴ Gérard Toquer , Michel Zins et Jean Marie Hazebrouck, (1999). "Marketing du Tourisme", 2^{ème} Edition Morin éditeur, Paris

⁵ Pierre Margot, (2001), "Fidéliser vos Clients", Edition d'organisation, Paris, 2^{ème} Edition, p 113.

- إكتشاف الحاجات لدى الزبون ومحاولة إيجاد الحلول الناجحة لها؛
- إحرار وسيلة الوصول إلى المستفيد وإنهاء العملية وتحقيق الهدف الجوهرى لمقدم الخدمة (الاعتماد على الدليل المادي للخدمة)

3. المرحلة الثالثة: مرحلة مابعد التفاعل وهي المرحلة الأخيرة من عملية تقديم الخدمة والتي تشمل على النشاطات التي تلي عملية إتمام الصفقة أو البيع والتي تسمى بخدمات مابعد البيع، أي مرحلة متابعة مقدم الخدمة للخدمات التي يرغب المستفيد الحصول عليها بعد الشراء كالصيانة والدعم، التنفيذ، تعزيز حالة الرضا وكذلك تطوير العلاقات وتكرار الشراء.⁶

ثانيا: العلاقة التفاعلية ومبدأ التفاعل بين مقدم الخدمة والمستفيد

تعرف Shostack العلاقة التفاعلية بين مؤسسة مقدم الخدمة والمستفيد بالقول " هي عبارة عن الفترة الزمنية التي يتم من خلالها تفاعل المستفيد بشكل مباشر مع الخدمة" إن هذا التعريف لا يحدد العلاقة التفاعلية بالتفاعلات الشخصية المتداخلة فحسب، بل يشمل أيضا تفاعل المستفيد مع التسهيلات المادية والعناصر الملموسة الأخرى، أما Baron فيصف هذه العلاقة بأنها العلاقة الشخصية التي تتطورها بين المستفيد من الخدمة والقائمين عليها لبلوغ أهداف ومصالح مشتركة.⁷

يؤدي خلق تفاعلات شخصية مرضية ما بين مقدم الخدمة والمستفيد منها إلى ترك أثر طيب أو تكوين صورة ذهنية جيدة في ذهن المستهلك ويتم ذلك عن طريق تقديم الخدمة متميزة تتوافق مع الاحتياجات الشخصية لدى المستهلك، وهناك أسس لابد أن تكون في التفاعل بين مقدم الخدمة والمستفيد منها وهي:⁸

⁶ حميد الطائي، 2009، البيع الشخصي والتسويق المباشر، دار اليازوري عمان، الأردن 2009، ص 60، 69.

⁷ حميد الطائي، بشير العلاق، إدارة عمليات الخدمة، دار اليازوري، عمان، الأردن 2009، ص 89، 90.

⁸ منى شفيق حداد، 2005، التسويق بالعلاقات، العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 81، 87.

- التحكم في سرعة كلامه مع العميل لضمان وصول الرسالة إليه، التركيز على النهايات وذلك لتوضيح الرسالة.
- استخدام الصوت المناسب من أجل توضيح الرسالة التي يحاول أن يوصلها إلى العميل.
- لا بد على المؤسسة على العمل من أجل خلق روابط نفسية بينها وبين المستهلك وبينت الدراسات الحديثة أن المستهلك يصبح لديه ولاء مرتفع للمنظمة إذا نشأت علاقة بينه وبين موظفي المؤسسة وخاصة مقدم الخدمة.

ثالثا: المداخل الإستراتيجية لعمليات الخدمة لتحقيق ولاء المستفيد

لقد تطورت كثيرا إدارة العمليات في قطاع الخدمات بسبب التطورات الكبيرة التي واكبت التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات. ومن أهم المداخل الإستراتيجية لإدارة العمليات في منظمات الخدمة ما يلي:

عملية تصميم الخدمة

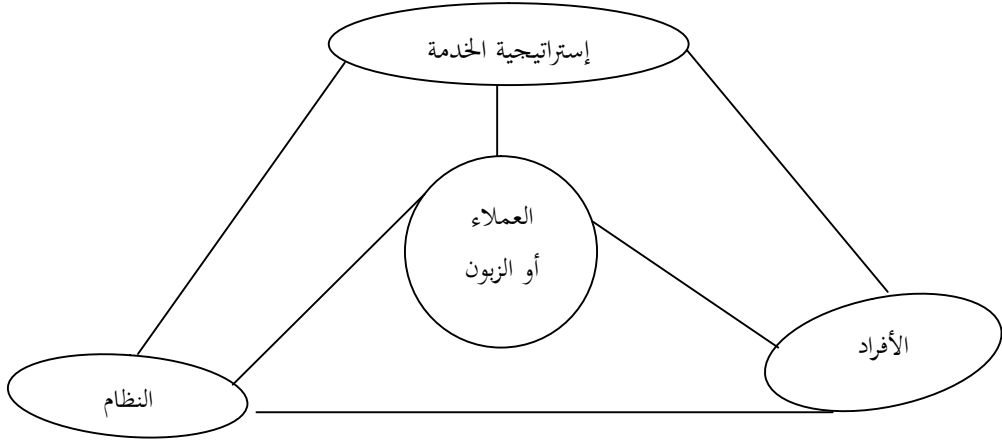
يتحتم على الإدارة أن تهتم بقراءة ما يتوقعه العميل من الخدمة، على سبيل المثال إدارة المطعم تركز جهودها على تقديم أفضل الأطعمة للعملاء، ولكن بما يرغب العميل أو الزبون؟ ربما يرغب أمورا خارج الأصناف المعتادة، لذلك فعلى الإدارة أن تهتم بتصميم الخدمة لمواجهة التوقعات التي يعتاد عليها العميل، ويتكون نظام تصميم الخدمات من العناصر الموضحة في الشكل التالي:⁹

ويشير Schroeder إلى أن هناك ما يعرف بلحظة الصدق وهي اللحظة التي يحصل العميل خلالها على خدمة جيدة أو سيئة والتي تحدد هل سيتم بالتعامل مع المؤسسة أم لا؟ ومن هنا نجد بأن فاعلية الخدمات = دالة لحظة الصدق، وإذا صح هذا القول فإن على منظمات الخدمات أن تبني إستراتيجيات الخدمات بما يؤدي رفع فاعلية الخدمات فيها من خلال الاهتمام بلحظة الصدق التي يبنى

⁹ علي هادي حبرين، إدارة العمليات، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 93.

خلالها استمرارية العميل بالتعامل معها أم الانتقال إلى منظمة خدمية أخرى للحصول على نفس الخدمة.¹⁰

الشكل رقم -2- : عناصر نظام الخدمات الإستراتيجي



المصدر: علي هادي جبرين، نفس المرجع السابق، ص 94

المحور الثالث: الخرائط البيانية والهندسية والنماذج الفعالة لتصميم وتقديم الخدمة العميل.

أولاً: تطوير الخرائط ونماذج التصميم والرسوم البيانية والهندسية.

الشكل الموالي يبين البنية الأساسية للخريطة الخدمية، فهي تظهر العناصر المختلفة من عملية تقديم الخدمة ونقاط التفاعل ويمكن فهم الشكل كمايلي: إن التسلسل الذي يتبعه العميل يتزامن مع خطوات أو المراحل المختلفة التي يمر بها في عملية تقديم الخدمة، كل خطوة تتضمن عناصر ظاهرة وخفية من عمليات تقديم الخدمات وكذلك بالنسبة للتنظيم الداخلي لمقدم الخدمات، هذه العناصر يمكن النظر إليها من وجهة نظر الزبون، إن درجة الرؤية أو الوضوح يمكن أن تتفاوت بدرجات مختلفة في مختلف أجزاء العملية ككل، فمن الممكن بعد عدد من الخطوات الخفية نسبياً، ان يظهر اتصال قوي مع المؤسسة الخدمية،

¹⁰ علي هادي جبرين، إدارة العمليات، مرجع سابق، ص 95.

فمثلا زيارة الطبيب الأخصائي قد تتم بعد إجراء المريض لعدد من التشخيصات والفحوصات الشاملة في عيادات مختلفة، 11 في مثل هذه الحالة يمكن أن تكون نشاطات المكتب الأمامي واضحة فهي معتمدة بشكل قوي على نشاطات المكتب الخلفي

وهذا قد يساعد في تحديد مواطن الضعف في العملية ككل في عملية تقديم الخدمة متميزة النوعية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تحدد مواقع الضعف في سلسلة النشاطات ككل والتي تهدف إلى إيصال جودة الخدمة كذلك تحدد أي جودة خدمة داخلية تؤثر على الجودة الخارجية.

إن هذه الخرائط تكون مفيدة في تحليل الخدمات وعملية تسليم الخدمات لدى المؤسسات المنافسة وبهذه الطريقة فإن الاختلاف على سبيل المثال في الإجراءات والموارد والقدرات مكن أن يتم إستعراضه.

الشكل رقم -3- : البناء العام للخريطة الإدراكية



Source: Kasper, Helsdingan & Wouter de vries, Services Marketing Management, an international Perspective, 2000, p 243.

ثانيا: إعادة تصميم عملية تقديم الخدمة

إن إعادة تصميم عملية تقديم الخدمة تعطيها حياة جديدة بعد أن تصبح هذه العملية عديمة الجدوى أو متقادمة وهذا لا يعني بأنها كانت منذ البداية ضعيفة بل إن التغيير في التكنولوجيا وتجدد حاجات العملاء استوجب متطلبات جديدة جعل من عملية تصميم الخدمة الحالية غير فعال وغير ملائم، وهذا يعني أن المؤسسات الخدمية قابلة للصدام كالحديد وهذا الصدام مؤسسي ويرجع أسبابه إلى سببين:

- الأول: يتعلق بالتغيرات البيئية التي تحدث خارج المؤسسة والتي تجعل من الممارسات الحالية قديمة وتتطلب من المؤسسة مراجعتها وتعديلها أو خلق تصميمات عمل جديدة قادرة على الاستجابة بصورة أفضل لظروف البيئة التي تعمل بها ومن هذه المتغيرات البيئية في النشاط التنافسي والتشريعات التكنولوجية وحاجات العملاء وغيرها.

- أما الثاني: فهو داخلي وعادة يعكس تشوه الإجراءات الداخلية وزيادة الروتين والمعايير الغير الرسمية، هذا الإعراض مثل الحاجة إلى التبادل المكثف لمعلومات وزيادة شكاوي العملاء حول عدم ضرورة بعض الإجراءات تدل على النظام الحالي ما عاد يعمل كما ينبغي له وأنه يحتاج إلى إعادة تصميم.¹¹

وبفحص الخرائط البيانية والتصاميم الإجرائية للخدمات الحالية قد تظهر فرص جديدة لتحسين المنتج من خلال إعادة نظام تسليم الخدمة سواء بإضافة أو حذف عناصر معينة أو إعادة المكانة الذهنية للخدمة لتبدو لقطاعات عملاء آخرين، إن المديرين المسؤولين عن تغيير وإعادة تصميم الخدمة لا يرغبون في العادة الإنفاق أكثر للحصول على جودة أفضل إلا أنهم يسعون إلى تحقيق نوع من التوازن بين الإنتاجية والجودة معا، لإعادة هيكلية أو هندرة الطرق التي تنجز بها المهام لها تأثير كبير في زيادة المخرجات وخصوصا في مهام الوظيفة الخلفية.

¹¹ هاني حامد الظمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن 2012، ص 444-445.

الإطار التطبيقي: إستراتيجية عملية تقديم الخدمة لدى مؤسسة أوراسكوم تليكوم الجزائر (OTA) لكسب ولاء العميل في سوق الخدمات.

لعل السبب الأول الذي جعل مؤسسة جازي رائدة في سوق الهاتف النقال في الجزائر هو الاهتمام بالزبون أولاً وذلك من خلال جعله عنصر أساسيا في عملية تقديم الخدمة، كما تعتبر مؤسسة جازي أن عملية تقديم الخدمة جزء من الخدمة المقدمة ولهذا فهذه المؤسسة تركز بشكل كبير على إدارة عمليات الخدمة، ويعتبر المكتب الأممي لمؤسسة جازي أهم عنصر في عملية تقديم الخدمة إذا كان التعامل مباشرة، كذلك من التفاعل والتداخل في التصرفات والتسلسل والعلاقات بين مقدم الخدمة و المستفيد، وتعمل مؤسسة جازي إلى تقديم العديد من الخدمات وذلك لضمان حياة أفضل للعميل وكان شعار جازي دائما هو اتصل بالعالم ببساطة، ويتمثل مجتمع الدراسة من مجموعة من العملاء في سوق خدمة الهاتف النقال بالجزائر، حيث شملت عينة الدراسة والتي كانت عينة عشوائية 500 عميل وشمل 08 ولايات من الوطن يمثلون تقريبا كافة الاتجاهات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري، وتم الاعتماد على مجموعة من الأبعاد لتحليل عملية تقديم الخدمة من قبل المستهلكين وتم التركيز على 08 عناصر.

أولاً: مراحل التفاعل بين مؤسسة جازي والعميل

قصد تحقيق فاعلية الخدمة تضع مؤسسة جازي مجموعة من الخدمات التي تجعلها متواصلة مع الآخرين بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وتجعل العميل يشارك في إنجاز هذه الخدمات، ويمكن القول أن معظم الخدمات التي نقدمها مؤسسة جازي يشارك فيها العميل بنسبة 40%، مما تزيد من مصداقية ولاء العميل للمؤسسة وكذلك زيادة درجة التعلم لدى المستهلك الجزائري.

- إذا تفحصنا العلاقة بين المؤسسة والعميل وجدنا أن العلاقة عبارة عن تفاعلات إنسانية ومن أبرز هذه الخواص لهذه العلاقة ما يلي:

أ- إن العلاقة بين مؤسسة Djezzy والعميل غالبا ما تكون هادفة فالعميل لما يذهب لمصالح الخدمات التابعة لمؤسسة جازي يهدف لإنجاز هدف معين ولهذا تقوم مؤسسة جازي بتقديم كافة

التسهيلات لحصول العميل على خدماته وهذا ما يجعل العلاقة بين العميل ومؤسسة جازي علاقة طيبة مما ينتج عنه انتقال الكلمة المنقولة الإيجابية وتكوين الولاء لهذا العميل؛

ب- يمكن وصف العلاقة بين مؤسسة جازي والعميل بنوع من علاقة الغرياء، فمؤسسة جازي بالرغم من أنها ليست من جنسية جزائرية إلا أن العملاء يعرفون الكثير عنها وهذا ما يدل على الارتباط القوي بين العميل والمؤسسة وهذا ما تم ملاحظته من خلال الاستبيان حيث نجد أن العميل يعلم جنسية الشركة وكل الخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى موقعها على شبكة الإنترنت؛¹²

ج- يركز مقدمو الخدمات لمؤسسة جازي على ما يعرف بعلاقة بالمهمة/ الخدمة وهذا ما يجعل العلاقة التفاعلية بين المؤسسة والعميل جيدة حيث يقوم العميل الداخلي بالترحيب والمجاملة مع العميل الخارجي، كما تركز مؤسسة جازي على عنصر العلاقات العامة من المزيج الترويجي حيث أصبح هذا العنصر له دور كبير جدا في تحسين صورة المؤسسة والرأي العام لدى المجتمع وذلك ما لوحظ من خلال قيام مؤسسة جازي بتقديم المباريات الرياضية أو عملية التضامن مع الفقراء..... الخ؛

د- العلاقة التفاعلية غالبا ما تكون محدودة الأفق والأبعاد، حيث تكون محدودة وفقا لطبيعة ومحتوى الخدمة المراد تقديمها، ولهذا فمؤسسة جازي تقدم مجموعة من الخدمات كلها تتعلق بالخدمة الجوهر وهي خدمة الإتصال الهاتفي.

ثانيا: العلاقة التفاعلية بين مقدم الخدمة والعميل

تقوم مؤسسة جازي دائما العمل على الفهم المتعمق للجمهور الداخلي للمؤسسة وهذا من اجل ضمان تقديم أفضل الخدمات للمستفيد، ولهذا فهي تقوم بعملية تكون مقدم الخدمة على عملية التقديم الفعال أو التميز في تقديم الخدمة للمستفيد وهذا من اجل تحقيق اعلى درجات الرضا، ويعتبر التدريب

¹² مصادر ووثائق من مؤسسة جازي سنة 2011.

والتحفيز ومكافأة الجمهور الداخلي لدى مؤسسة جازي إلى إنتهاج سلوك إيجابي تجاه المستخدمين ويعد مفتاحا لنجاح العلاقات التفاعلية التبادلية .

تعمل إدارة التسويق لمؤسسة جازي على تشخيص وتحديد تلك العلاقة التفاعلية التي تجعل العميل راضي عن خدماتها، فالسلوك الذي يبيده مقدم الخدمة لدى مؤسسة جازي في هذا المجال يحدد درجة الرضا أو عدم الرضا لدى المستهلك.

يمكن للعميل أن يتعامل مباشرة مع مؤسسة تليكوم الجزائر وذلك من خلال الالتقاء المباشر بين العميل ومقدم الخدمة كما هو الحال مع مصلحة الزبائن حيث يقدم للعميل مجموعة من النصائح أو الإرشادات حول كيفية استخدام هذه الخدمة، ولكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة التفاعل فإن المستهلك يمر على مرحلة ما قبل التفاعل حيث يقوم العميل بشراء شريحة جازي Sim من إحدى نقاط البيع فهنا يكون التعامل مع الموزعين فهم الذين يقومون بعملية تشغيل خدمة الشريحة من خلال مجموعة من الإجراءات، و يمكن أن يكون التفاعل بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق الإنترنت أو ما يعرف بالتسويق الإلكتروني ولهذا تضع مؤسسة Djezzy Gsm مجموعة من الخدمات التي تجعلها على متواصلة مع عملائها وذلك لاستعمال خدمات ما أو للحصول أو الاستفسار عن بعض الخدمات مثل:

FAX FAQ Roaming l'international SOS Flexy

ثالثا: مصلحة خدمة العملاء

تضع مؤسسة جازي مصالح خاصة للاقتراب من المستهلكين وحل مشاكل التي يتعرض إليها العميل أثناء تلقيه الخدمة ووضعت هذه المصالح لخدمة الأفراد ولذلك تصنف مؤسسة جازي عملائها إلى: 1-3 عميل Djezzy أفراد: إذا كان العميل من هذا النوع فمؤسسة جازي خصصت له مركز يهتم بخدمات واستفسارات لمشركي Djezzy أفراد ووضعت له أرقام خاصة به قصد الاتصال بها 7j/7j و 24h/24h

3-2 عميل جازي مؤسسة: إذا كان العميل يحمل شريحة جازي مؤسسة وكبار الشخصيات فهناك فريق خاص ذوي خبرة عالية يعمل لتقديم خدمات وحل لمشاكل جازي مؤسسة وذلك 7j/7j، من الثامنة إلى غاية الواحدة مساءً، وخصصت مؤسسة جازي رقم خاص بهذه الفئة 788 من أجل الحصول على كل المعلومات الخاصة بجازي مؤسسة.

3-3 خدمة الولاء امتياز: من خلال هذه الخدمة يمكن لعملاء جازي الاستفادة من خدمات جازي امتياز وذلك بالإجابة على جميع الأسئلة وبذلك يمكن للعميل من تحويل نقاطه إلى العديد من الهدايا وهذا خلال الفترة ما بين الثامنة صباحا إلى غاية العاشرة ونصف مساءً، وللاستفادة من هذه الخدمة لابد من الاتصال على الرقم 444. أما إذا كان العميل تاجر تجزئة أو نقطة بيع فيمكنه الاستفسار على جميع خدمات جازي وذلك بالاتصال على الرقم 401.

وتضع مؤسسة Djezzy أرقام خاصة بعملائها قصد تواصل والاتصال بعملائها واكتشاف حاجاتهم وحل مشاكلهم مثل: الرقم 777 لخدمة العميل، الرقم 401 لخدمة الموزعين ونقاط البيع، الرقم 788 لمشتري جازي مؤسسة.

مجتمع الدراسة:

أُجريت الدراسة العملية من خلال استخدام استبيان وزع 120 استمارة على مستهلكي خدمات مؤسسة جازي، وقد تم استرجاع 100 استمارة، اعتمدنا على مقياس ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة القياس التي تتمثل في استبانة استخدمت 08 أسئلة المتعلقة بالمتغير المستقل عملية تقديم الخدمة و06 أسئلة متعلقة بالمتغير التابع وهو ولاء العميل، بحيث كان معامل ألفا كرونباخ = 0,76 وهو أكبر من 0,70 وهذا يعد بدوره مؤشرا جيدا لثبات أداة القياس .

ومن خلال تحليل نتائج هذا الاستبيان تم الوصول إلى النتائج التالية:

1. وصف وتشخيص متغيرات الدراسة المتعلقة بعنصر عملية تقديم الخدمة:

الجدول رقم 01

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إجراءات الحصول على شريحة sim	3.99	0.90
2	طريقة التعامل المكتب الأمامي مع العميل	3.67	0.93
3	العلاقة بين مصلحة العملاء والعميل	3.90	0.85
4	إجراءات الحصول على الخدمات الإضافية	3.86	0.91
5	إجراءات اختيار رقم خط الهاتف	3.45	0.99
6	طريقة معالجة خدمة مشاكل الخدمة عن بعد	$\leq$	0.97
7	الوقت اللازم لحل المشاكل	2.45	0.99
8	الموظفون يحسنون الاستقبال	3.86	0.9
	الإجمالي	3,46	0.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ أن إجراءات الحصول على شريحة sim أكثر الخدمات إرضاء للعميل وذلك بمعدل متوسط أكبر 3,99 وذلك لاعتبار أن هذه الخدمة هي الحامل للخدمة الجوهر وبدونها لا يمكن للعميل أن يستفيد من الخدمات الأخرى، أما طريقة التعامل بين العميل ومقدم الخدمة كانت بدرجة عالية من الرضا 3,86 وهو الأمر الذي يجعل العملاء يتوجهون دائما لاختيار شريحة أوراسكوم بدل المتعاملين الآخرين، كما أن الفقرة 6 أي طريقة التعامل مع العميل كانت بدرجة عالية من الرضا وهذا ما جعل مؤسسة أوراسكوم تحتل الريادة لمدة 13 سنة وذلك من خلال إستراتيجيات عملية تقديم الخدمة، أما تقديم الخدمات الإضافية والتي كانت لها أهمية بالغة جدا لدى العميل في تحسين الرضا وذلك راجع لأهمية هذه الخدمات الإضافية في كسب العميل وتسهيل الحصول على الخدمة الجوهر، أما إجراءات اختيار رقم الخط والتي كانت بمتوسط حسابي 3,45 مما يدل على سهولة حصول العميل على رقم الشريحة وذلك

حسب المبلغ المدفوع، والفقرة 8 تدل على أن العملاء راضون بدرجة عالية عن الخدمات المقدمة لهم من قبل المؤسسة.

2. وصف وتشخيص متغيرات الدراسة المتعلقة بولاء المستهلك

الجدول رقم 02

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	سوف أقوم بتكرار شراء خدمات المؤسسة	3.90	0.95
2	ما كنت أتوقعه حول الخدمة أدركته أثناء الاستهلاك	3.72	0.90
3	العلاقة بين مصلحة العملاء والعمل	3.60	0.70
4	بالمقارنة مع العلامات الأخرى تعتبر خدمات مؤسسة جازي هي الأحسن	3.86	0.95
5	بمقارنة الأهمية النسبية للخدمات في سوق خدمة الهاتف النقال أعتقد أن مؤسسة جازي هي الأفضل	3.55	0.99
6	تميز الخدمات التي تقدمها المؤسسة	3.60	0.85
	الإجمالي	3.70	0.89

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS.

يتضمن الجدول 02 الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية حول متغير ولاء المستهلك لخدمات مؤسسة جازي وتحليل هذه المعطيات نجد:

هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الإجمالي لمتغير ولاء المستهلك إذ بلغ (3,70) وانحراف معياري عام قدره (0.89) وهذا ما يدل على أن المستهلكين لديهم ولاء بشكل جيد حول خدمات المؤسسة ولديهم صورة حسنة حول المؤسسة.

فمن خلال الجدول نجد المستهلكين مستعدين لتكرار شراء الخدمات لأكثر من ثلاثة مرات وهذا دليل على ولاء المستهلك إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,90)، كما أن المستهلكين قاموا بتفضيل

العلامة التجارية لمؤسسة جازي على غرار العلامات الأخرى وذلك بإرادة تامة إذ بلغ المتوسط الحسابي (3,86) وهذا ما يدل على أن المستهلكين لديهم ميول كبير نحو هذه العلامة وبانحراف معياري ضئيل، والأمر الآخر الذي جعل المستهلكين يفضلون خدمات مؤسسة جازي هو حصولهم على ما كانوا يتوقعونه أي المدركات أكبر من المتوقعات وهذا ما يجعل المستهلك راضي على خدمات هذه المؤسسة، والعنصر الآخر هو طريقة التعامل بين العميل والموظف إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,60) وهي قيمة إيجابية بالنسبة للمؤسسة وتزيد من ولاء المستهلك للعلامة التجارية للمؤسسة.

3. اختبار الفرضية:

H_0 : لا يمكن تحقيق ولاء المستهلك من خلال عنصر عملية تقديم الخدمة.

H_1 : يمكن تحقيق ولاء المستهلك من خلال عنصر عملية تقديم الخدمة.

الجدول رقم 03

المتغير التابع	المتغير المستقل	ولاء المستهلك	المؤشر الكلي	قيمة t	قيمة t
				المحسوبة	الجدولية
عملية تقديم الخدمة			0.95	25.7	2.158

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين عنصر عملية تقديم الخدمة وولاء المستهلك، إذ بلغ معامل الارتباط 0,95 وهي علاقة قوية جدا كما بلغت قيمة t المحسوبة 25.7 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.158 عند مستوى معنوية 1% أي بدرجة ثقة 99%، وبناء على ما تقدم من نتائج يمكن قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه يمكن تحقيق ولاء المستهلك من خلال عنصر عملية تقديم الخدمة. ونرفض الفرضية H_0 التي تنص على أنه لا يمكن تحقيق ولاء المستهلك من خلال عنصر عملية تقديم الخدمة.

كما تم الوصول إلى بعض النتائج من خلال هذا الاستبيان يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. أكثر من 60% راضون على جودة الاستقبال والترحيب بالمؤسسة من قبل العاملين.

2. أكثر من 50% غير راضين على فترة الانتظار بالمؤسسة والتي تكون طويلة وهذا راجع لغياب إستراتيجية ملائمة لإدارة فترة انتظار العملاء.
3. نسبة 55% من العملاء المستجوبين كانوا راضين على الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.
4. نسبة 45% قاموا بتكرار عملية شراء خدمات المؤسسة دون توقف هذا ما يدل على ولائهم على خدماتها.
5. نسبة 60% يرغبون في البقاء مع خدمات المؤسسة دون تغيير الخط.
6. تمثل خدمة الدفع المسبق 95% الأكثر تداولاً من قبل المستهلك و ذلك لحصوله على الجودة المتوقعة فيها و سهولة استعمالها.
7. تزايد عدد المشتركين في شكل مستمر خلال كل سنة و هذا راجع للخدمات التكميلية المقدمة من قبل المؤسسة.

خاتمة:

- من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
- تعتبر عملية تقديم الخدمة العنصر الأول من حيث الأهمية لضمان جودة الخدمة لأن المستهلك يدرك أنه جزء من هذه العملية وبالتالي نجاح عملية تقديم الخدمة يعني التميز في أداء المستهلك في إنجاح هذه العملية؛
 - أصبحت مشاركة العميل في عملية إنتاج الخدمة من المفاهيم الحديثة لإدارة عمليات تقديم الخدمة وذلك من خلال استبدال وظائف العميل الداخلي بجهد العميل الخارجي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف عملية تقديم الخدمة؛
 - تعتبر الفترة الزمنية التي يكون فيها العميل ومقدم الخدمة بتفاعل مباشر هذا ما ينشأ العلاقة التفاعلية بين المستفيد والمؤسسة الخدمية، كما أن زيادة التفاعل بين مقدم الخدمة والعميل تؤدي إلى ترك أثر طيب أو تكوين صورة ذهنية جيدة في ذهن العميل؛

- يمكن للمؤسسة الخدمية من تحقيق رضا العميل من خلال دالة لحظة الصدق وهذا لديه علاقة مع فاعلية الخدمات، أي زيادة جودة عملية تقديم الخدمة تكون من خلال الاهتمام بلحظات الصدق التي يستمر المستفيد بالتعامل مع المؤسسة؛
- تعتبر الكلمة المنقولة بعدا من أبعاد نجاح عملية تقديم الخدمة فهي ذلك الاتصال المباشر بين مقدم الخدمة والمستفيد كما تعتبر مصدرا لتحقيق الرضا من خلال انتقال الكلمة المنقولة الإيجابية وعدم الرضا ناتج عن الكلمة المنقولة السلبية؛
- إن تحقيق رضا الجمهور الخارجي لا يكون إلا من خلال تحقيق رضا الجمهور الداخلي للمؤسسة أي أن رضا الجمهور الخارجي دالة في رضا الجمهور الداخلي؛
- يمكن للمؤسسات الخدمية من زيادة القوة التفاعلية لعملية تقديم الخدمة من خلال خبرة او الأدوار التي يقوم بها الجمهور الداخلي؛
- تعتبر محددات مساهمة الجمهور الداخلي لزيادة جودة عملية تقديم الخدمة أفضل إستراتيجية لضمان وكسب رضا العميل الخارجي؛
- يمكن التمييز بين نوعين من الإتصال الشخصي للمؤسسة الخدمية فهناك الإتصال الشخصي المرتفع والاتصال الشخصي المنخفض وينسب ذلك إلى درجة الإتصال والوقت اللازم لعملية تقديم الخدمة؛
- أصبح تأثير الدليل المادي في المؤسسات الخدمية الحديثة تأثيرا واضحا وبشكل كبير على قرارات سلوك المستهلك، كما أن الدليل المادي أصبح يضفي صفة اللاملموسية للخدمة ويسهل عملية إدراكها ذهنيا من طرف العميل؛
- نسبة 43% من المستهلكين تعرفوا على مؤسسة جازي من خلال الوسائل المسموعة؛

- تعتبر البيئة المادية للمؤسسات الخدمية إحدى الجوانب التي تعطي صورة إيجابية للمؤسسة التي يتعامل معها العميل، كما تعتبر من العناصر الأساسية التي تزيد من توطيد العلاقة بين العميل والمؤسسة؛
- يمكن للمؤسسة من تطبيق العديد من الطرق والمقترحات التي تستطيع من خلالها المؤسسة الخدمية من الاحتفاظ وتحسين نوع الأفراد وأدائهم كالعناية بالاختيار والتدريب للأفراد العاملين والتسويق الداخلي والتطبيق للحصول على سلوك متجانس؛
- إن الجو والشعور الداخلي الجمالي المتعلق بالتسهيلات المادية للخدمة تؤثر على الصورة الذهنية والانطباع للعميل وعلى العاملين والأشخاص الذين يتواصلون مع المؤسسة؛
- أغلبية المستهلكين سبب اختيارهم لخط جازي كان في ثنائية السعر و الجودة؛
- نسبة 98 % من المستهلكين في تواصل مستمر مع مؤسسة جازي و هذا ما يؤكد جودة عملية تقديم الخدمة من قبل مصلحة الزبائن؛
- نسبة 96% من المستهلكين وجدوا الجودة المتوقعة من قبل خدمات المؤسسة؛
- معظم المستجوبين كان لديهم صورة حسنة عن مصلحة الاستقبال للمؤسسة إلا مستهلكين ولاية الشلف؛
- نسبة 79% من المستهلكين هم راضين بدرجة راضي جدا عن خدمات المؤسسة؛
- 100% من المستهلكين يجدون كل الخدمات التي تقدمها المؤسسة و هذا راجع لعنصر التوزيع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. حميد الطائي، 2009، البيع الشخصي والتسويق المباشر، دار اليازوري عمان، الأردن 2009.
2. حميد الطائي، بشير العلاق، إدارة عمليات الخدمة، دار اليازوري، عمان، الأردن 2009.

3. منى شفيق حداد، 2005، التسويق بالعلاقات، العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

4. علي هادي حبرين، إدارة العمليات، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.

5. هاني حامد الظمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن 2012.

6. مصادر ووثائق من مؤسسة جازي سنة 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. T. Wickman, and Marguess J, (2000), Marketing your pharmacy services in The New Millennium, USA.
2. C. Lovelock et D. Lapert, J Wirtz, (2004), Marketing des services, Edition Pearson éducation France, Paris.
3. Olivier Netter Nigel Hill, (2000) Satisfaction Client de la Conquête à la Fidélisation, Edition ESKA ,Paris.
4. Gérard Toquer, Michel Zins et Jean Marie Hazebrouck, (1999). "Marketing du Tourisme", 2^{ème} éd Morin éditeur, Paris.
5. Pierre Margot, (2001), "Fidéliser vos Clients", Edition d'organisation, Paris, 2^{ème} édition.

أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر - مقارنة تحليلية وقياسية

أ. موري سمية

أستاذة مساعدة (أ) بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة بشار (الجزائر)

د. بلحاج فراحي

أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة بشار (الجزائر)

ملخص:

لعل توفر العامل المالي يساعد الجزائر في الارتقاء بالاقتصاد الوطني من خلال احتلاله لمراتب متقدمة في التصنيفات العالمية لمختلف المؤشرات التي تعكس تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتبحث في قدرة الأموال الضخمة المحققة من ارتفاع قياسي في أسعار النفط في السوق العالمية على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وقد حاولت الدراسة القياسية الكشف عن وجود علاقة توازنية بين سعر النفط وبعض المؤشرات التي تمكن من قياس التنمية الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام، متوسط الدخل الفردي، مؤشر التنمية البشرية).

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، سعر النفط، متوسط الدخل الفردي، الناتج المحلي الإجمالي.

Résumé :

La disponibilité du facteur financier en Algérie contribue à l'amélioration de l'économie nationale à travers l'occupation de haut rang dans les classements mondiaux pour les différents indicateurs qui reflètent la réalisation du développement économique.

Cette étude est venue examiner la capacité financière pour améliorer le niveau du bien-être économique, social, politique et ainsi accéder à réaliser le développement économique souhaité.

L'étude économétrique essaye de trouver une relation d'équilibre entre le prix du pétrole et certains des indicateurs qui permettent la mesure du développement économique (PIB, revenu par habitant, l'indice de développement humain DHI).

Mots clés: développement économique, le prix du pétrole, le revenu moyen par habitant, le produit intérieur brut (PIB).

مقدمة:

تسعى الدول النامية إلى الخروج من حالة التخلف التي تميز مجتمعاتها إلى حالة التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق كسر مختلف الحواجز والعوائق التي تعيق مسيرتها التنموية. وتعد الدول المصدرة للنفط إحدى الدول التي ما فتأت تحلم بالوصول إلى تحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادية في جميع المجالات مستغلة بذلك تلك الإيرادات المالية التي تجنيها من تصديرها لثرواتها الطبيعية (النفط) هاته الأخيرة التي عرفت مستويات قياسية في أسعارها منذ سنة 2001 والتي فاقت 120 دولار للبرميل مما سمح بخلق إيرادات ضخمة تفوق الطاقة الاستيعابية لدولها. والجزائر كغيرها من البلدان النفطية استطاعت في السنوات الأخيرة تكوين احتياطات صرف ضخمة فاقت 110 مليار دولار، حيث تبنت الجزائر منذ 2001 التوسع في الإنفاق الحكومي بغية إنعاش الاقتصاد الوطني لكن في المقابل نلاحظ أن الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. الإشكالية: مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل ارتفاع أسعار النفط من خلال توضيح العلاقة التي تربط بين الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى قياس الأثر الناجم عن زيادة أو نقصان سعر النفط على مستويات التنمية من خلال استخدام القياس الاقتصادي.

أما عن أهمية الدراسة فهي تكمن في كون الجزائر بلد يتمتع بموارد مالية، طبيعية وبشرية ضخمة لكنه لم يستطع أن يرتق باقتصاده بدليل ترتيب الجزائر في المرتبة 93 حسب مؤشر الحرية الاقتصادية إذ أنه من الملاحظ أن الجزائر تعيش في مجبوحة مالية أدى ذلك في المقابل إلى ظهور الرشوة والفساد الاقتصادي وغياب الشفافية.

هيكل البحث: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة يمكن تناول المحاور التالية بالدراسة:

— المحور الأول: تحليل تطور أسعار النفط في السوق العالمية؛

— المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر وأسعار النفط: مقارنة تحليلية؛

— المحور الثالث: أثر سعر النفط على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر: مقارنة قياسية.

المحور الأول: تحليل تطور أسعار النفط في السوق العالمية.

1-أسعار البترول في ظل سيطرة الشركات النفطية.

بداية القرن العشرين سيطرت الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sisters على السوق النفطية كأكبر تنظيم احتكاري كارتل CARTAL على المستوى العالمي، وجاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكناكاري ACHANANCARY باسكتلندا، وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، وتركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفوط وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم، وبذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية، وتتمثل هذه الطرق في:¹

— نظام نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك.

— التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في ميناء نابولي بإيطاليا.

— التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF) في ساوثمبتون في إنجلترا.

2-تطور أسعار النفط(1970-2012): في سبتمبر 1960 في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول

المصدرة للبترول(أوبك)، وتسعى الأوبك لتنسيق وتوحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.

وخلال الفترة (1960-1970) استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط واتفاقية لاجوس، أدت هذه الاتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين 35 و52 سنتا للبرميل وزيادة في نسبة الضريبة

¹ - انظر:

-كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986 ص184.

-سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999 ص 194.

- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 204.

- أحمد رمضان شقيلية، "النفط العربي وصناعة تكريره"، دار تامة للنشر، جدة ط 1980 ص 31.

على الأرباح من 50 % إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة بـ 2.5% لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.

وفي سنة 1973 عرف العالم أزمة طاقوية نتيجة لحرب أكتوبر 1973 حيث اجتمع ممثلو أعضاء أوبك وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاذ هذا القرار لحق الشعوب في السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار، وفي سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب إضراب العمال الإيرانيين والثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

وبداية من عام 1986 اتخارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يوميا إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل، وقد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998.

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل، وفي عام 2002 شهدت السوق النفطية العديد من العوامل والتي كان لها

الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار التي بلغت 24.3 دولار للبرميل ليتخطى حدود 50 دولار سنة 2004.²

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006، بسبب ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة .

وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الاول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط .

واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008، أما في سنة 2010 فقد بلغ 77.45 دولار للبرميل وفي سنة 2011 فقد بلغ 107.46 دولار للبرميل، وعرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.

² - انظر :

تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك 2000-2004 متوفر على الموقع التالي: www.opec.org

ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية ط 1 سنة 2004 ص 17

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر وأسعار النفط: مقارنة تحليلية

1- النمو والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوماً أضيق بكثير من التنمية الاقتصادية وهو يعني الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلاً والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة السلع والخدمات التي يتم انتاجها في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في أي بلد، ويمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، وقد يكون النمو الاقتصادي موسعاً (Extensive) أو قد يكون النمو مكثفاً (Intensive)، ويحسب معدل النمو الاقتصادي وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} \times 100 \quad 3$$

ويتعين الإشارة حسب هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.⁴

أما التنمية الاقتصادية فيتفق غالبية الاقتصاديين ومخططي التنمية في تعريفهم للتنمية الاقتصادية على قدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 و 7% أو أكثر ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل السكان كمؤشر على التنمية، إذ تنطوي هذه العملية على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة وزيادة مساحة الصناعة وقطاع الخدمات⁵، ولعل التنمية الاقتصادية

³ - علي جدوع الشرقات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق وسبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ص 40.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بتن النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية الاسكندرية، ط 2007، ص 73.

⁵ - محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوقاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2008، ص 63-66.

هي تلك العملية التي بمقتضاها يجرى الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، كما أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع ويجب أن تتم بالشكل المطلوب بمجهودات جميع أفراد المجتمع وتفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها، وهنا يأتي دور وأهمية الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والإحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها.⁶

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسيات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي:

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل.
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.⁷
- زيادة الدخل القومي الحقيقي ورفع مستوى المعيشة للسكان.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر: (مقاربة تحليلية).

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية وذلك من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والرشد للأموال المالية الضخمة المتوفرة حالياً والتي تعد عاملاً مهماً ومحفزاً لتحريك ودعم عجلة التنمية، ولعل أبرز المؤشرات التي تعكس ملامح التنمية لأي دولة نجد مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية... إلخ، وتقتصر هذه الدراسة على المؤشرات التالية:

⁶ - مدحت الفريشي، "التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 122-123

⁷ - علي جدوع الشرقات، مرجع سابق، ص 11

1- الناتج المحلي الإجمالي (المقياس التقليدي للتنمية): يركز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشترك منه مؤشرات للتنمية كمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.⁸

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي الى مفهومين:

- **الناتج الداخلي الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

- **الناتج الوطني الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي والموجودة في الخارج.

الجدول رقم (1): تطور معدلات الناتج الداخلي الخام في الجزائر

الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)
1990	554.338
1995	2004.990
2000	4123.510
2007	9306.240
2011	14481.00
2012	15915.36
2013	16357.00

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي www.ifs.org

⁸ . حاول HIKS AND STREETEN سنة 1979 تصحيح العيوب التي تشوب هذا المؤشر كمعدلات الصرف

2- متوسط الدخل الفردي (المقياس التقليدي للتنمية): يعتبر مؤشر متوسط الدخل الفردي⁹ من بين المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية الاقتصادية والوصول إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع، ويمثل حاصل قسمة الناتج المحلي أو القومي الإجمالي على عدد السكان، ويعكس هذا المؤشر نوعية الحياة التي يحصل عليها الفرد وذلك من خلال تحديد حصته ومدى مساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا للرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، فدالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل.¹

وقد احتلت الجزائر سنة 2011 المرتبة 98 في ترتيب الدول من حيث نصيب الفرد ودخله السنوي، وقد شهد الدخل الفردي ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2007 إذ بلغ ما قيمته 4400 دولار سنويا سنة 2011.

ولعل ارتفاع الدخل المتوسط في الجزائر راجع حقيقة إلى ارتفاع العائدات من المحروقات التي كان لها أثر إيجابي على ارتفاع الناتج المحلي الخام، وحسب البنك الدولي لتحل الجزائر بذلك الرتبة الخامسة عربيا والأولى على مستوى الدول المغاربية تليها تونس ثم المغرب.

الجدول رقم (2): تطور متوسط الدخل الفردي حسب تعادل القوة الشرائية في الجزائر

الوحدة: ألف دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)
1990	5998.7
1995	5429.42
2000	5859.1
2007	7056.36
2010	7259.96
2011	7296.37
2012	7339.09

المصدر: www.un.org

⁹ - من بين المؤشرات التي تم الاعتماد عليها بدل متوسط الدخل الفردي نجد معامل جيني الذي يقيس عدالة توزيع الدخل ومعدل الفرد تنحصر قيمته بين 0-1.

¹ - يونس على أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83 سنة 2010، ص 282.

3- مؤشر التنمية البشرية¹⁰ (مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): هو مؤشر تصدره الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب وتصدر له تقرير سنوي منذ سنة 1990¹¹، ويشير مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، و تدل الخيارات عن حق البشر الجوهري في:¹²

– أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية؛

– أن يكتسب المعرفة؛

– أن يحصل على المواد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

ولعل مفهوم التنمية البشرية يطرح استراتيجيات تنموية تبدأ وتنتهي بالناس حيث تقوم على أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية والمشاركة، وهناك ثلاث مستويات من التنمية البشرية هي:¹³

– ضعيف إذا كان مؤشر التنمية البشرية أقل من 0.50.

– متوسط إذا كان مؤشر التنمية البشرية بين 0.50 و 0.79.

– عالي إذا كان مؤشر التنمية البشرية أكثر من 0.80.

3-1- مؤشر التنمية البشرية في الجزائر: صنف الجزائر في المرتبة 93 من أصل 187 بلد حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2012، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة أن الجزائر من بين البلدان التي عرفت تطورا هاما في مستويات التنمية البشرية خلال الفترة 1980 و 2010 بنسبة 53%،¹⁴ وتأتي الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة 64، ثم تونس المرتبة 94 وبعدها المغرب في المرتبة 130 حيث صنف الجزائر في الدول التي لها مستوى تنمية بشرية متوسط، إذ أشار التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة أن الجزائر

¹⁰ – قام بابتكاره عالم الاقتصاد الباكستاني حبوب الحق وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا سين والاقتصادي الانجليزي ماغاند ديساي.

¹¹ -consultez www.wikipedia.org

¹² – قوريش نصيرة، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس 2011، ص 33.

¹³ - consultez www.un.org

¹⁴ - www.raj3elasada.com/vb

خصصت 4% من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية، 3% لقطاع الصحة، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية بالجزائر (2000-2013).

الجدول رقم (3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1990-2013)

السنوات	1990	1995	2004	20007	2010	2011	2012	2013
مؤشر التنمية البشرية	0.49	0.74	0.70	0.76	0.71	0.71	0.71	0.71

المصدر: تقارير مختلفة للتنمية البشرية متوفرة على الموقع: www.un.org

المحور الثالث: أثر سعر النفط على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر: مقارنة قياسية.
من خلال هذه الدراسة القياسية نحاول اختبار صحة الطرح النظري السابق من خلال دراسة درجة الارتباط بين أسعار البترول من جهة واتجاه متغيرات التنمية الاقتصادية للفترة 1990 إلى غاية 2013 وتمت المعالجة بالبرنامج الإحصائي Eviews.6.
3-1- دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الدخل الفردي، مؤشر التنمية البشرية).

نفترض أن دالة التنمية الاقتصادية بدلالة أسعار البترول تأخذ الشكل الخطي التالي:

$$MV = \alpha + \beta \cdot PP$$

حيث:

PP : أسعار البترول.

MV: هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات (Multi variables) (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الدخل الفردي، مؤشر التنمية البشرية) والتي تمثل مجموعة مختارة ومحددة من المؤشرات التي تعكس التنمية الاقتصادية.

α : يعبر عن متغيرات التنمية الاقتصادية في ظل غياب أسعار البترول.

β : ميل الدالة أو درجة الانحدار.

1 - طريقة التقدير : حيث أن الدالة التي افترضناها لبيان العلاقة بين أسعار البترول ومتغيرات التنمية الاقتصادية تأخذ الشكل الخطي البسيط، وبالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews.6

2 - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: كما درجت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، حيث أن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية يعتمد على اختبار الجذور الوحيدة unit root test وهناك عدة اختبارات لاكتشافه، منها اختبار ديكي فولار المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller واختبار فيليب بيرن Phillip-Perron (PP) ومن خلال استخدام برنامج Eviews6 وقبل إجراء الاختبارات نعرف بمتغيرات الدراسة:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي، PIN متوسط الدخل الفردي (حسب تعادل القوة الشرائية)، DHI مؤشر التنمية البشرية، و قد استخرجت هذه المعطيات من التقارير الخاصة بالبنك العالمي، وبعد معالجة البيانات احصائيا تحصلنا على نتائج اختبار الاستقرارية لجميع متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم(4): نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات.

<i>Phillip-Perron (PP) unit root test</i>		<i>Augmented Dickey-Fuller (ADF) and (DF) unit root tests</i>		المتغيرات
<i>الفروق الأولى 1ST</i>	<i>المستوى Level</i>	<i>الفروق الأولى 1ST</i>	<i>المستوى Level</i>	
t المحسوبة	t المحسوبة	t المحسوبة	t المحسوبة	
-3.102276	-1.036514	-4.965507	-0.445544	PP
-3.982236	7.292997	-3.986237	2.171145	GDP
-5.502566	-5.451838	-5.523279	-4.336780	DHI
-2.846326	0.220683	-2.893669	0.708600	PIN

مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار آكايك المعدل (modified Akiake).

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن t المحسوبة لمتغيرات الناتج الداخلي الخام ومتوسط الدخل الفردي وأسعار البترول أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10% عند مستوياتها الأصلي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية، وقد حدا بنا هذا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى، وقد تبين أن هذه المتغيرات مستقرة وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك القيم الحرجة عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة بعدم وجود الجذور الوحيدة.

وحسب نتائج المعالجة الإحصائية أظهرت أن سلسلة التي تضم مؤشر التنمية البشرية مستقرة في المستوى الأصلي وحسب النظرية القياسية والتي تنص على إمكانية إجراء علاقة تكامل متزامن لمتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، لذلك فإن دراستنا القياسية توضح أن هناك علاقة طويلة المدى بين متغير سعر البترول، متوسط الدخل الفردي والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل لذلك فإن دالة متغيرات التنمية الاقتصادية سوف تقتصر على متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل الفردي فقط وتأخذ الشكل الخطي التالي:

$$MV = \alpha + \beta \cdot DP$$

حيث:

MV : متغيرات التنمية الاقتصادية GDP, PIN

PP : أسعار البترول .

α : يعبر عن حجم متغيرات التنمية الاقتصادية في ظل غياب أسعار البترول.

β : ميل الدالة أو درجة الانحدار.

3 - **طريقة التقدير النموذج**: حيث أن الدالة التي افترضناها لتبيان العلاقة تأخذ الشكل الخطي

البسيط، وبالاستعانة بلبر نامج الاحصائي 6. Eviews أجرينا اختبار التكامل المتزامن للبحث عن إمكانية وجود علاقات للتكامل متزامن لمتغيرات الدراسة، ويقوم هذا الاختبار بتقدير المعادلة ثم تشكيل سلسلة البواقي ودراسة استقراريتها، حيث قمنا بتقدير أربع نماذج بسيطة تربط بين كل من متغير النفقات العامة ومتغيرات أداء الاقتصاد الجزائري كل واحدة على حدى، أي:

$$PIN = \alpha + \beta \cdot PP$$

$$GDP = \alpha + \beta \cdot PP$$

الجدول رقم (5): اختبار التكامل المتزامن لـ GRANGER

Hypothesized No. of CE(s)	EQUATION	RESUDUEL TEST(level)
1	$GDP = -154.980 + 119.8191PP$	0.000
2	$PIN = 5141.130 + 18.29863PP$	0.000

من الجدول أعلاه يتضح أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط ومتغيرات التنمية الاقتصادية محل الدراسة مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

4 - تقييم النموذج.

4-1- التحليل الاقتصادي للنموذج :

بالنظر إلى إشارة المعلمة β في النموذج الأول نستنتج أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن المعلمة المفسرة لها موجبة، وبالتالي فإننا نقبل بإشارة المعلمة β اقتصاديا، ففي النموذج الأول والذي يربط بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن زيادة سعر النفط يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير النظرية الاقتصادية الكلية أن العلاقة بين التغير بالإنفاق العام والتغير في الناتج هي علاقة إيجابية، إذ أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار الزيادة مضروبة بالمضاعف حسب كينز وهذا له أثره على مجمل النشاط الاقتصادي وبشكل خاص عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل ووجود موارد إنتاجية معطلة، فتؤدي السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق العام) على امتصاص قدر معين من العمالة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وبالنسبة لحالة الجزائر فإن قيمة β تعني أن زيادة سعر النفط بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة

الناتج المحلي الإجمالي ب 119 وحدة، وهذا ما يؤكد الطرح النظري السابق، و عليه يمكن قبول إشارة المعلمة β اقتصاديا.

4-2- التقييم الإحصائي للنموذج:

حسب قيمة معامل التحديد في النموذج الأول والذي يقدر ب 0.72 فإن هذا يعني أن المتغيرات المفسرة تشرح النموذج بنسبة 72 % كما أن قيمة معامل التحديد المصحح تقدر ب 0.69 مما يدل على أن المتغيرات المفسرة مازالت تفسر النموذج بحوالي 69 % الأمر الذي يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

وكانت قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني والذي يقدر ب 0.77 مما يعني أن المتغيرات المفسرة تشرح النموذج بنسبة 77 % كما أن قيمة معامل التحديد المصحح تقدر ب 0.76 مما يدل على أن المتغيرات المفسرة مازالت تفسر النموذج بحوالي 76 % الأمر الذي يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

خاتمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، فهي في نهاية الأمر هي تخطيط التخلف والقضاء عليه من أجل توفير الحياة الأفضل للمجتمع والقدرة للاقتصاد بما يضمن استمراره في التطور وبشكل يتسارع ويزيد عبر الزمن.

ولعل دراسة أبعاد التنمية الاقتصادية ومعرفة المعوقات التي تقف في طريق الوصول إلى تحقيقها، كما أن حسن اختيار استراتيجيات تنمية تتوافق مع إمكانيات وموارد الاقتصاد وفعالية تطبيقها أصبح أمرا يشغل أصحاب القرار في مختلف دول العالم.

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نشير إلى النقاط التالية:

— ضرورة القضاء على التبعية النفطية من خلال تجهيز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني للقيام بدورها الفعال؛

— الاتجاه نحو تبني استراتيجيات متنوعة تركز على خلق ثروة غير نافذة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره؛

- إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرتبط بمدى شعور المواطن البسيط بمستويات الرضا عن مختلف الخدمات المقدمة له لذلك وجب لإصلاح المنظومة التعليمية والاهتمام بأداء الخدمات الصحية؛
- ضرورة التوجه نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني؛
- التوجه نحو السياحة وتشجيعها واستغلال الثروات والمناطق السياحية التي تزخر بها الجزائر وتفعيل أداة التسويق السياحي؛
- التوجه نحو الطاقات المتجددة لما لها من أهمية بالغة خاصة في ظل الأصوات الصديقة للبيئة والتي تنادي اليوم بتحقيق تنمية تتوافق مع الاستدامة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. محمد صفوت قابل، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوقاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2008.
2. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007 .
3. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية الاسكندرية، ط 2007 .
4. ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1 سنة 2004 .
5. سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999.
6. كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986.
7. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
8. أحمد رمضان شقلية، "النفط العربي وصناعة تكريره"، دار تهمامة للنشر، جدة، ط 1980.

9. علي جدوع الشرقات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق وسبل النهوض"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان.

مقالات وتقارير:

10. قوريش نصيرة، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس 2011 .

11. يونس على أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83 سنة 2010 .

12. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك (2000-2004) متوفر على الموقع التالي:

www.opec.org

مواقع إلكترونية:

13. www.wikipedia.org

14. www.un.org

15. www.raj3elasada.com/vb

المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي

أ. سالمى ياسين

طالب دكتوراه - جامعة الجزائر 3

البريد الإلكتروني: yassine_salmi@hotmail.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية على إبراز دور المراجعة والرقابة على الأموال العمومية كآلية لعملية ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث أصبحت مظاهر الفساد الإداري المتمثلة في الرشوة والمحسوبية والمحاباة والوساطة وإهدار ونهب المال العام وغيرها تشكل هاجسا يهدد نشاط المؤسسات الإدارية الحكومية، لذلك تم اللجوء إلى اعتماد بعض النماذج الحديثة للإدارة العامة التي تساعد على الاستغلال الأمثل للإنفاق العام، وإتباع سياسة الإصلاح الإداري.

وقد خلصت الدراسة أيضا إلى دور الرقابة في ضبط العمل الإداري واكتشاف الأخطاء، باعتبارها حاجز أمان ضد الفساد الإداري، كما يجب دعم الأجهزة الرقابية بكل الوسائل للتعرف على مواضع الفساد الحديثة وإصلاحها، والعمل على ترشيد الإنفاق العام، وكل هذا لا يتم إلا بالإخلاص في العمل ونبذ الفساد والتربية الصالحة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العمومية، الفساد الإداري، الإصلاح الإداري، المراجعة والرقابة على المال العام، ترشيد الإنفاق الحكومي.

Résumé :

Cet article vise à mettre en évidence le rôle de l'audit et du contrôle des fonds publics comme mécanismes pour le processus de rationalisation des dépenses publiques, au moment où la corruption administrative sous forme de subornation, de favoritisme, de médiation, de gaspillage et de pillage des fonds publics, constitue une obsession qui menace l'activité des institutions administratives de l'État, ce qui a poussé à l'adoption de nouveaux modèles modernes de l'administration publique qui aideront à faire le meilleur usage des dépenses publiques, et à suivre la politique de réforme administrative.

L'étude a abouti également au rôle du contrôle pour régulariser le travail administratif et découvrir les erreurs comme une barrière de sécurité contre la corruption administrative, comme il faut soutenir les appareils de contrôle par tous les moyens pour connaître et réformer les endroits de la corruption moderne, et travailler pour rationaliser les dépenses publiques, tout cela ne peut se réaliser que par le dévouement au travail et le refus de la corruption et une bonne éducation.

Mots clés: l'administration publique, la corruption administrative, la réforme administrative, audit et de contrôle des fonds publics, la rationalisation des dépenses publiques.

مقدمة:

تعد الرقابة على المال العام أحد الأدوار الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة، فمن هنا كان من الضروري العمل على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام أو إهداره. ولهذا شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على كافة المستويات النظرية والعملية، وكذلك في مختلف الدول المتقدمة والنامية، بعملية صنع الموازنة ومدى الشفافية التي تتمتع بها من جهة، وبكفاءة إدارة المالية العامة وبصفة خاصة إدارة الإنفاق العام والدين العام من جهة أخرى.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة المؤسسات الجامعية على عملية الإصلاح والحد من الفساد الإداري، وهذا من أجل عقلنة وترشيد الإنفاق العام. وللوصول للهدف السابق تم القيام بدراسة تطبيقية حول الجامعة الجزائرية، لذلك نلجأ إلى طرح الإشكال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير عملية المراجعة والرقابة في الجامعات الجزائرية على ترشيد عمليات الإنفاق

الحكومي والحد من الفساد الإداري؟

ومن خلال السؤال الرئيسي ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

— هل تساعد الأنظمة الحديثة للإدارة في تحديد مواطن الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية؟

— ما مدى فاعلية أجهزة الرقابة على عملية إصلاح المؤسسة الجامعية في الجزائر؟

— كيف يمكن للرقابة على الإنفاق العام أن تحسن من صورة المؤسسة الجامعية الجزائرية؟

الفرضيات: بغية الإجابة المؤقتة على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- للإدارة الإلكترونية دور في تحديث نشاط الجامعة والتقليل من حدة الفساد الإداري؛
 - تعتبر وزارة التعليم العالي الهيئة الرقابية الأولى على أعمال الإنفاق والتدريس في الجامعة؛
 - تقوم الجامعة بعملية الإنفاق على المرافق الهيكلية ورقابتها لتحسين صورة الجامعة.
- المنهج المتبع:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لتحليل أثر نظام الرقابة على المال العام وإتباع سياسة الإصلاح الإداري كسبيل للقضاء على الفساد الإداري وترشيد عمليات الإنفاق العام.
- أهمية الدراسة:** يمكن أن تستفيد من هذه الدراسة كل الهيئات الإدارية الحكومية بما في الجامعات للوصول إلى إستراتيجيات وحلول وتوصيات لمحاربة الفساد وتبني الإصلاح والترشيد للإنفاق العام.
- خطة البحث:** تم تقسيم الدراسة إلى ستة محاور فيها جانب نظري وآخر تطبيقي.

أولاً: المفهوم الحديث لعصرنة الإدارة العمومية:

1. **مفهوم الإدارة العامة:** الإدارة هي تنفيذ الأعمال عن طريق تنسيق جهود الآخرين وتنظيمها، وإرشادهم، ورقابتهم، حيث أنها مجموعة من المعرفة المنظمة المتصلة بنشاطات الناس.¹
- وكما هو واضح أن وجهة النظر الحديثة في تعريف الإدارة تركز على الجوانب الرئيسية التالية:

 - الإدارة هي عملية متكاملة تنطوي على التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة؛
 - الإدارة يمكن تطبيقها على أي نوع من المنظمات أو البيئات التنظيمية؛
 - الإدارة تنصب على كافة الموارد في المؤسسة سواء كانت بشرية أو مادية أو معلوماتية؛
 - الإدارة لازمة لتحقيق الغايات والأهداف التي تسعى إليها المنظمة.²

¹ -عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص43.

² -محمد بكري عبد العليم، مبادئ إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2008، ص ص13-14.

وتعتبر الإدارة العامة الأداة التي بواسطتها تستطيع الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق متطلبات المجتمع التي تعجز عن تحقيقها المؤسسات الخاصة أو القطاع الخاص.³

وتشتمل الإدارة العامة على جميع الأنشطة التي يؤديها العاملون في الجهاز الحكومي من تخطيط، وتنظيم وتوجيه، وتنسيق ورقابة، تتعلق بصنع السياسة العامة وتنفيذها لأجل أداء الخدمات وإنتاج السلع التي تساهم في إشباع الحاجات العامة، وتحقيق المصلحة، إضافة لتعزيزها دور مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة بإقامة دولة العدالة والرفاهية الاجتماعية.⁴ ويرى بعض الباحثين أن صعوبة تقديم تعريف مختصر وشامل للإدارة العامة دفع بعض المفكرين إلى تقديم تعريف مفصل يشمل الخصائص ومنها:

- الإدارة العامة هي عمل جماعي تعاوني في إطار عام؛
- الإدارة العامة تتضمن نشاطات السلطات الحكومية الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية؛
- الإدارة العامة تلعب دوراً مؤثراً في مجال رسم السياسات العامة؛
- للإدارة العامة خصائص مميزة عن إدارة الأعمال بالرغم من اشتراكهما في أساسيات وأصول الإدارة بشكل عام؛

- تتفاعل الإدارة العامة مع فعاليات مجتمعية عديدة في إطار الصالح العام للدولة والمجتمع.⁵
- لذلك يجب على الحكومات التحول من نظام الإدارة العامة إلى نظام الإدارة العامة الجديدة بحيث يتم التركيز في الإدارة العامة الجديدة على النتائج بدلاً من التركيز على المدخلات (البُنى)، وزيادة

³ - موفق حديد محمد، الإدارة العامة-هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية-، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص17.

⁴ - صلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة-منظور معاصر-، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص23.

⁵ - أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص23.

المسؤوليات الفردية، وإعطاء المديرين سلطات تقديرية واسعة في استخدام الموارد، وقياس الأداء وفقا لمعياري الكفاءة والفعالية، وتقييم المديرين على أساس النتائج، واللامركزية في الإدارة.⁶

2. المسؤولية الإدارية في الفكر الإداري المعاصر: تعني الموجب أو الضرورة المعنية والعقلية للتعويض عن الخطأ والقيام بواجب أو مهمة أو تعهد. كما تعني تعيين الفرد في وظيفة ما يفرض عليه التزاما معيناً ليسلك سلوكاً يتفق مع قواعد أخلاقية وقيم حضارية معينة في تنفيذ هذه الوظيفة بالشكل الذي يساهم في تحقيق أهداف المنظمة. وأن المسؤولية تتضمن مفاهيم وقيم أخلاقية فردية ذاتية.⁷

ويمكن حصر مفهوم المسؤولية الإدارية بمعنيين رئيسيين هما:

- المسؤولية الموضوعية: تعني محاسبة الموظف المقصر من قبل رؤسائه الإداريين أو السياسيين وقدرتهم على فرض عقوبات عليه في حالة مخالفة الأوامر؛
 - المسؤولية الشخصية أو النفسية: فتتصل بالولاء والانتماء وبقطة الضمير من قبل الموظف تجاه
- الفعاليات الإدارية التي يتصل عمله به.⁸

3. إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام: لعل من أبرز هذه الأساليب إدارة الجودة الشاملة الذي طبق في منظمات القطاع العام في منتصف الثمانينات من القرن العشرين لمعالجة أوجه القصور في إمكاناتها المالية والتخلص من بعض الممارسات السلبية المتمثلة في سوء الإدارة وتبذير الموارد وهدر الإمكانيات والفساد الإداري وغيرها. حيث تحقق لأجهزة القطاع العام العديد من الفوائد أهمها:

- أ. السرعة في إنجاز الخدمات، والتوسع في استخدام التقنية الحديثة في أجهزة القطاع العام؛
- ب. انخفاض شكاوى المراجعين من عدم جودة الخدمة المقدمة إليهم؛
- ج. تحسين العلاقات الإنسانية في التنظيم؛

⁶ - غادة شهير الشمراي، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة (شفافية الموازنة-إصلاح النظام المحاسبي-الإصلاح الاقتصادي-الإصلاح الإداري)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، بدون سنة، صص 44-45.

⁷ - زيد منير عبوي، سامي(محمد هشام) حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 29.

⁸ - محمد عبد الفتاح ياغي، الرقابة في الإدارة العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص 207.

- د. تحسين الاتصال والتعاون والتنسيق بين الوحدات التنظيمية في المنظمات العامة؛
- هـ. تحديد وتقليص وقت الموظفين وجهدهم؛
- و. تقليل كلفة التشغيل وهدر الموارد نتيجة التزام الإدارات العليا في المنظمات العامة؛
- ز. اكتساب العاملين قدرات ومهارات عالية عن طريق التعليم والتدريب المستمر؛
- ح. مأسسة العامل الحكومي والبعد عن الشخصية وتفعيل دور التحليل والتخطيط للإدارة؛
- ط. الحد من ممارسات الفساد الإداري⁹.

4. **الحكامة:** شاع مصطلح الحكامة* "Gouvernance" مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين من قبل المنظمات الدولية** كمنهج لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية بسبب قصور الإدارات الحكومية عن تحقيق الطموحات الشمولية للتنمية وإدامتها بكفاية وفاعلية.

كما يمكن تعريفها بأنها: "فلسفة جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي ومالي واجتماعي وسياسي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتسيير الشأن العام". كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للتطوير والتنمية (UNDP) الحاكمية على أنها: "لممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على كافة المستويات". أما البنك الدولي (BM) فيعرف الحاكمية بأنها: "الأسلوب الذي تمارس فيه السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية"¹⁰.

5. **الإدارة الإلكترونية كمدخل جديد للإدارة العامة:** تمثل الإدارة الإلكترونية عماد الحكومة الإلكترونية، وهي تشكل العمليات الداخلية والتي لا تظهر للمواطن أو المؤسسة بشكل مباشر بل عبر نتائجها من قبيل إدارة علاقات المواطنين والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر أنظمة التكامل

⁹ -أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص 157-160.

* ويدعى كذلك: الحوكمة، الحاكمية، إدارة الدولة والمجتمع، الإدارة العامة المتحددة، الإدارة المجتمعية، الحكم الصالح، إدارة الحكم، الحاكامة، الحكم الرشيد.

** استخدم مصطلح الحاكامة لأول مرة من قبل البنك الدولي عام 1989.

¹⁰ -محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 571.

ووصولاً إلى مكننة كامل الوظائف الأساسية للحكومة الكلاسيكية.¹¹ كما تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري، والإدارة القائمة على الفريق، وبالتالي فإن الإدارة ووظائفها رغم التأثير، إلا أنها ستظل تمثل القلب النابض للمؤسسات، وإن تخطيط وتنظيم وتوجيه الأعمال الإلكترونية والرقابة عليها ستبقى هي وظائف الإدارة الإلكترونية.¹²

ثانياً: الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية العمومية:

أصبح الفساد الإداري آفة إدارية متفشية في المؤسسات الإدارية العمومية تواجه السياسة العامة للدول، لذلك سوف نقوم بتشخيص هذه الظاهرة كما يلي:

1. **تعريف الفساد الإداري:** "الفساد يمثل تهديداً كبيراً للديمقراطية، وسيادة القانون، والحياة الاجتماعية والتقدم والأمن الوطني".¹³

وإذا ما أردنا تعريف الفساد الإداري في أبسط معانيه نستطيع القول بأنه: "سوء استعمال الوظيفة في سبيل تحقيق مآرب خاصة".¹⁴

كما يعرف الفساد الإداري بأنه: "استخدام المنصب العمومي لتقنين مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على الأقل، ويشمل أيضاً أنواعاً أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع المسئول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس".

¹¹ - محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 98-99.

¹² - خليفه مصطفى أبو عاشور، ديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، الأردن، مجلد 9، عدد 2، 2013، ص 200.

¹³ Ihor Koliushko And Others, **Corruption Risks In The Fields Of Administrative Services And Control-Supervision Activities Of Public Administration In Ukraine**, Support to Good Governance: Project Against Corruption in Ukraine (Upac), Corruption and Fraud Unit Department of Information Society and Action Against Crime Directorate of Co-Operation Directorate General of Human Rights and Legal Affairs, Council of Europe, April 2009, p8.

¹⁴ - أحمد عمي بالتمر، عمر موسى هبري، الفساد الإداري مظاهره وآليات إصلاحه، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، ليبيا، 15-17 مارس 2014، ص 2.

كما يعرف أيضا بأنه: "سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق".¹⁵ وإن الفساد يعرف غالبا بنقاط الضعف التي تتيحها الهياكل وإجراءات التنظيم الإداري ونظم الخدمة المدنية. لكن من الضروري بنفس القدر من أجل القضاء على هذه النقاط الضعيفة هو الإرادة السياسية على مستوى الإدارة لتنفيذ الإصلاح الإداري ومنع الفساد.¹⁶

2. مظاهر الفساد الإداري والمالي:

- أ. **المحسوبية:** أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات النافذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا؛
- ب. **المحاباة:** أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق؛
- ج. **الوساطة:** أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو العطاء؛
- د. **الابتزاز والتزوير:** لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود؛
- هـ. **نهب المال العام:** وكذلك السوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية؛
- و. **فساد يتقاطع مع:** الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي؛

¹⁵ - نوري منير، بارك نعيمة، الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسبب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة في ملتقى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الجزائر، بدون سنة، ص3.

¹⁶ Birgit Pech, Preventing, **Corruption In Public Administration At The National And Local Level**, A Practical Guide, Publisher: Deutsche Gesellschaft Für Technische Zusammenarbeit (Gtz) GmbH, Eschborn, 2005, p10-11.

ز. الفساد في بيئة المجتمع: التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الكبير

في ظاهرة الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً؛

ح. التباطؤ: في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر

ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية؛

ط. الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف

التشريع أو أصول المهنة¹⁷.

ولعل من أهم مظاهر الفساد الإداري شيوعاً: النفاق الوظيفي، وعلاقة الريبة، والشك، وعدم الثقة

بين الرؤساء والمرؤوسين، والتسبب والإهمال الوظيفي، وتفشي روح اللامبالاة، وانعدام الدافع للعمل،

والاستهانة بالملكية العامة واستباحتها، وإهدار الوقت، وتصنع العمل أمام الرؤساء، وغياب المسؤولية

والالتزام الذاتي في المناخ التنظيمي، واستغلال المنصب الحكومي وسوء استعمال السلطة، وانتشار الرشوة

والاختلاس والتزوير.¹⁸

3. أنواع الفساد:

أ. الفساد حسب درجة التنظيم:

- الفساد العرضي: يشير على كافة أشكال الفساد الصغيرة والعرضية، التي تعبر عن سلوك شخصي

أكثر مما تعبر عن نظام عام بالإدارة، وهذا مثل الاختلاس والمحسوبية والمحابة، السرقة الصغيرة؛

- الفساد المنظم: بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد، يستفيد ويعتمد كل عنصر منها

على الآخر من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة؛

- الفساد الشامل: وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات العمومية عن طريق صفقات وهمية،

أو تسديد أثمان سلع صورية، تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة، الرشاوى....

¹⁷ - محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 215-216.

¹⁸ - محمود محمد عطية معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي، -دراسة مقارنة بالقانون الإداري الأردني-،

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص 87.

ب. الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:

- فساد القطاع العام: وهو الفساد المستشري في الإدارات الحكومية و الهيئات العمومية؛
- فساد القطاع الخاص: ويعني استعمال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة على سبيل المثال.

ج. الفساد من حيث الحجم (من حيث المستوى أو النطاق):

- الفساد الكبير: وهو فساد ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة، ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو من أخطر أنواع الفساد؛
- الفساد الصغير: ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا والمنخفضة ويرتكب من قبل صغار الموظفين، من أجل تحقيق منافع وعوائد محدودة في قيمتها.

د. الفساد من ناحية الانتشار (المدى والنطاق الجغرافي):

- الفساد الدولي: يتجاوز هذا الفساد الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات؛
 - الفساد المحلي: وهو ذلك الفساد الذي ينتشر داخل الدولة ولا يتجاوز حدودها الإقليمية.
- هـ. الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه (المجال الذي ينتشر فيه أو نشاطه):**
- الفساد الأخلاقي: هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله مما ينتج عنه انتشار الرذيلة والفاحشة والسلوكيات المخالفة للآداب؛
 - الفساد الثقافي: ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، حيث يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع؛
 - الفساد الاجتماعي: خلل يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أُوكل لها تربية الفرد وتنشئته، كالأ أسرة والمدرسة ومؤسسات العمل، لأن التنشئة الفاسدة تؤدي إلى فساد اجتماعي مستقبلي؛

- الفساد القضائي: هو الانحراف الذي يصيب الهيآت القضائية مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والوساطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور؛
- الفساد السياسي: استغلال السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة وتحقيق مكاسب خاصة، أو تغليب مصلحة القرار على مصالح الآخرين؛
- الفساد الاقتصادي: الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهريب الجمركي....؛
- الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، مثل غسيل الأموال، التهريب الضريبي، تزيف العملة النقدية...؛
- الفساد الإداري: ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.¹⁹

ثالثا: الإصلاح الإداري كسبيل للقضاء على الفساد الإداري في الإدارة العامة:

1. تعريف الإصلاح الإداري: "الإصلاح الإداري في حقيقة الأمر هو ذلك التغيير الذي يشمل العمل والتنظيم والأشخاص العاملين ضمن الجهاز الإداري الحكومي والعمل على تغيير وجهة نظر الجماهير تجاه الإدارة وعملها، ولا نقصد هنا بالإصلاح الإداري الاعتيادي والإصلاحات الآنية التي تمس جانبا من

¹⁹ -حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 26-30.

جوانب الإدارة بل نقصد به تحقيق تحول كامل في الخطط وتغيير جوهر في الروح والفكر وفي تنظيم العمل وسلوك العنصر البشري الذي يعمل ضمن هذا الجهاز وأسلوب أدائه".²⁰

2. أهم أساليب مكافحة الفساد:

- وضع وتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد؛
- ملاحقة كل من يسعى إلى الفساد والإفساد أو الانخراط في منزلقاته؛
- الكشف عن مواطن الفساد وتوعية المواطنين بآثاره الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- اعتبار مبدأ تأثيم الواسطة والمحسوبية التي تهضم حقوق المواطنين وتضر بالمال العام قيمة من قيم المجتمع ومخالفة صريحة لأسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التي يعاقب القانون كل من يرتكبها.

ولا بد من وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد الإداري بجميع مؤسسات الدولة تشتمل على:

- وضع أنظمة وقوانين صارمة لمعاقبة المتورطين في قضايا الفساد؛
- إنشاء لجنة عليا مستقلة للتحقيق في التجاوزات والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد؛
- إتباع سياسة المصلحة العامة والكفاءة في تولي المناصب الإدارية وغيرها؛
- إشراك الجمهور في تشخيص الظواهر الفاسدة (فالجمهور هو الأكثر معرفة بمواقع حدوث الفساد وشكل الفساد، وهم بذلك مصدر للمعلومات عن موقع حدوث الفساد، وشكل الفساد المنتشر، وتشكل استشارة الجمهور جزء مهما لمعرفة الخلل في أنظمة الدولة)؛
- التركيز على الوقاية عن طريق إصلاح الأنظمة الفاسدة؛
- تحسين مستوى المعيشة للعاملين.²¹

²⁰ - نور الدين محمد حاروش، رفيقة أحمد حروش، علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص150.

3. النقاط الرئيسية لمشروع الإصلاح:

- التطوير والاستفادة من الموارد البشرية للخدمة العامة؛
- تحديد الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة الدولة المركزية؛
- اللا تركز من خدمات الدولة وبناء القدرات والوفود؛
- تسريع عملية تنفيذ اللامركزية؛
- تحسين ظروف العمل واستقبال شعبي من قبل تطوير البيئة المادية والتسهيلات المادية؛
- استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات لتحسين الحوكمة والعلاقات مع المستخدمين.²²

رابعا: المراجعة والرقابة على الأموال العمومية:

1. مفاهيم عامة حول الرقابة:

أ. تعريف الرقابة: هناك عدة تعاريف نذكرها في ما يلي:

- "الرقابة هي قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين للتأكد من أن أهداف المؤسسة والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت"²³؛
- "الرقابة تمثل عمليات السيطرة التنظيمية المستمرة على تطبيق خطط المنظمة بصورة كفئة وفعالة بما يضمن تحقيق أهدافها دون هدر في الموارد والقدرات المادية والمالية والبشرية"²⁴؛

²¹ - صبحي منصور، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، ورقة عمل مقدم في كتاب الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 199-200.

22 - Laurent Salvador Lamothe, **Réforme Administrative Et Décentralisation**, Octobre 2012-Septembre 2017, Programme -Cadre De Réforme De l'État, République d'Haïti, Février 2013, p6.

²³ - المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مبادئ إدارة الأعمال، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، السعودية، بدون سنة، ص 82.

²⁴ - محمد حسين مهدي سعيد، أحمد هاشم الصقال، دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد، مكتب المفتش العام، وزارة التجارة، بدون سنة، ص 6.

- " الرقابة هي جزء من العمل الإداري بحيث تهدف إلى التحقق من صحة الأداء وتقويمه في حالة اعوجاجه وهو المفهوم الإيجابي للرقابة وليس تلك التي تفرض العقاب في حالة حدوث الأخطاء وهو المفهوم السلبي".²⁵

ب. **تعريف الرقابة على المال العام:** "تعني التفتيش والملاحظة والمتابعة والتحقيق من الاستعمال الحسن للإمكانات البشرية والمادية والمالية، وكذلك الوثائق والحسابات، واحترام القوانين والمراسيم والتعليمات الموضوعة كمقاييس لعمل المسيرين ومعاقبة المخالفين".²⁶

الرقابة الداخلية للنفقات: الرقابة المالية الداخلية تعرف كالاتي: "نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الخطط الإدارية، والآليات الرقابية لهيكل الإدارة بصورة تضمن تحقيق أهدافها من أجل تأمين وتنظيم القيادة المثالية لأعمال المؤسسة".²⁷

وذلك حسب محمل الأحكام المنظمة، المشكلة والدائمة والمحددة من قبل الإدارة والتي نفذها المسيرون على جميع المستويات لمراقبة أعمالهم، وتمثل أحكام هذا النوع من الرقابة في:

- إعادة تنظيم وبناء الرقابة الداخلية حول وظيفة محاسبة الدولة؛

- تحديد المعايير النوعية للمحاسب بصفة دقيقة وملموسة، ويقابله أداء جهاز الرقابة المحاسبية الداخلية لكل عون في وظيفته المحاسبية للدولة؛

- توثيق الرقابة وما وراءها من الإجراءات؛

- تتبع العمليات الرقابية اللازمة لضمان أفضلية المراجعة.²⁸

²⁵- صرامة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير العمومي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005، ص135.

²⁶- صرامة عبد الوحيد، مرجع وصفحة نفسها.

²⁷ Jacques Villeneuve, **Le Controle Interne Guide de Procedures**, Développement Economique et Régional et Recherche Québec, Canada, 2004, p5.

²⁸- حنيش أحمد، آفاق نظام الرقابة في ضل عصرنة الموازنة العامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص163-164.

وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر مستقلة متمثلة في بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، القيادة.²⁹

وهي تهدف إلى تدارك الأخطاء والغش والتلاعبات، وحماية كامل أموال وموارد المؤسسة، والتسيير العقلاني لأموال المؤسسة، وتأمين وتسجيل التصحيح المحاسبي لمختلف العمليات.³⁰

ج. تعريف الرقابة الإدارية:

التعريف الأول: "تعتبر الرقابة الإدارية الأداة الأساسية للتأكد من حسن سير العمل في أجهزة الدولة وتحقيق أفضل مستوى من الكفاءة والفعالية، وتمارس أجهزة المركزية أعمال الرقابة على أجهزة الإدارة العامة من خلال عمليات الإشراف، والتفتيش، والمتابعة، وفحص الشكاوى، والتحريات الإدارية، ورفع التقارير الإدارية"؛³¹

التعريف الثاني: "وهي رقابة تركز مهمتها على جمع البيانات وتحليلها للوصول لنتائج معينة تهدف في مجملها للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات بالإضافة لتحقيق الأهداف المخططة، وتعمل على كشف الأخطاء والمخالفات والتنبه إليها وإحالتها للسلطات وعندها ينتهي عملها"؛³²

التعريف الثالث: "الرقابة الإدارية تشمل الخطة التنظيمية والمقاييس المتبعة في المؤسسة لتحسين كفاءة التشغيل، وتطبيق السياسات الإدارية المرسومة".³³

²⁹ -Élisabeth Bertin, **Audit interne**, édition Eyrolles, Saint-Germain, Paris, 2007, p62.

³⁰ -Henri-Pierre MADERS et Jean-Luc MASSELIN, **Contrôle interne des risques**, édition Eyrolles, Saint-Germain, Paris, 2006, p113.

³¹ -فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإدارية، تخصص الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص49.

³² -رامي أحمد فروانة، تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص74.

³³ -كمال عبد السلام على، خالد المعتمصم، أصول علم المراجعة، جامعة المنصورة، 2003، ص183.

وتتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيههم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق المراقبين الماليين ومديري الحسابات على عمليات المصروفات. وتتم الرقابة الإدارية من الناحية العلمية في طريقتين أساسيتين:

- الرقابة الموضوعية: تعني انتقال الرئيس إلى مكان عمل المرؤوس للتأكد من دقة العمل؛
- الرقابة على أساس الوثائق: يقوم بفحص الأعمال من خلال التقارير والوثائق والملفات.

وتنقسم الرقابة الإدارية من حيث توقيتها إلى الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة.³⁴

د. الرقابة الإلكترونية: إن من آثار التكنولوجيا على الإدارة، المساهمة في تخفيض حجم الجهاز الإداري واختصار نفقاته وتوزيع قدرة الإدارة العليا على التخطيط والرقابة، والسماح بدرجة أكبر من اللامركزية وتفويض السلطة المساعدة على تركيز الإدارة في المهام الإستراتيجية والتخفيف من الأعباء الروتينية، وزيادة فاعلية القوى المهنية والإدارية وترشيد عملية اتخاذ القرارات، والتحول من الهياكل التنظيمية الهرمية، إلى الهياكل المرنة الشبكية والافتراضية المعتمدة على تقنيات المعلومات.³⁵

هـ. الرقابة المالية: بمعنى أدق مطابقة لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه سواء ما كان منها داخلا في إطار الشكل القانوني، أي أن يكون العمل المالي مطابقا للتصرف القانوني، وهي التي تنظر في طبيعة التصرف وفحواه ومكوناته ويتم بموجب هذا النوع من الرقابة رقابة التصرف المالي من حيث النفقات أو الإيرادات العامة.³⁶ ويوجد مدخلين للرقابة المالية:

- الرقابة المباشرة: وتنطوي عملية الرقابة المباشرة على تنمية طبقة من الإداريين الذين يتبعون المبادئ السليمة ومن ثمة يمكن تجنب سبب الأحداث غير المرغوبة التي يمكن السيطرة عليها؛

³⁴- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة 3، 2008، ص 373-374.

³⁵ عبد النور ناجي، الإصلاح الإداري كآلية لمواجهة تحديات العولمة في العالم العربي، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنا، طرابلس، لبنان، 2012، ص 10.

³⁶- حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 51.

— الرقابة غير المباشرة: المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط مع تصحيح الانحرافات.³⁷

و. **الرقابة المستقلة:** يختلف معنى الرقابة من حيث المقاييس والأساليب المستعملة، فالرقابة على القضاء تختلف على الرقابة على الأموال العمومية وغيرها من الرقابة الأخرى، لكن يمكن التوصل إلى استخلاص المبادئ الأساسية للرقابة وتقديمها في شكل تعريف متضمنا النقاط المشتركة لمختلف أنواعها فهي جزء من العمل الإداري بحيث تهدف إلى التحقق من صحة الأداء وتقويمه في حالة اعوجاجه.³⁸

ز. **الرقابة المحاسبية:** تمثل الرقابة المحاسبية جانبا من جوانب الرقابة الداخلية وعنصرا رئيسيا من عناصرها في المؤسسة وتهتم هذه الرقابة بالإجراءات اللازمة لحماية موارد المؤسسة من أي تصرفات غير مشروعة، وتحقق دقة العمليات والبيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.³⁹

2. مفاهيم عامة حول المراجعة:

أ. **تعريف المراجعة:** المراجعة تكمن في التأكد من تطابق العمليات والأحداث الاقتصادية محل الدراسة وتقييمها من طرف المراجع مع المعايير الموضوعية، وضرورة وجود هذه المعايير حتى يتمكن المراجع من إبداء الرأي وإصدار حكم موضوعي حول البيانات والمعلومات التي يقوم بدراستها، وتوصيل نتائج هذا التقييم إلى الأطراف المعنية.⁴⁰

³⁷— عبد المعطي أرشيد، حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص17.

³⁸— صرامة عبد الوحيد، مرجع سابق، ص135.

³⁹— عيادي محمد لين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2007/2008، ص135.

⁴⁰— عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2008/2009، ص42.

ب. **المراجعة الداخلية:** تعني تلك الإجراءات والسياسات والبرامج التي يتم تبنيها لضمان البرامج الحكومية تحقق الأهداف التي من أجلها تم التخطيط لها كما أن الموارد المستخدمة لتقديم هذه البرامج تتوافق مع الأغراض والأهداف الموضوعية للمنظمات المعنية، بحيث يتم حماية تلك الموارد من الضياع والغش وسوء الإدارة، كما أنها يجب أن تكون المعلومات موثقة بها ويتم الحصول عليها وحفظها في وقتها للتقرير عنها من أجل استخدامها في اتخاذ القرار.⁴¹

ج. **أنواع المراجعة الداخلية:** يمكن تقسيمها إلى قسمين مراجعة إدارية ومراجعة مالية:

- المراجعة الإدارية: تشمل على فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذلك تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة؛
- المراجعة المالية: وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب.⁴²

د. **جودة عملية المراجعة والتدقيق:** يمكن تعريف جودة عملية المراجعة والتدقيق على أنها: "أداء عملية المراجعة والتدقيق بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة، مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة، والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية".⁴³

⁴¹ -مصطفى نجم البشارى، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان، الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة، وزارة المالية والاقتصاد، السودان، 20-21 يناير 2008، ص8.

⁴² - مصطفى نجم البشارى، مرجع نفسه، ص12.

⁴³ -محمد محمد مظهر أحمد، تقييم جودة أعمال المراجعة والتدقيق في دولة قطر -دراسة نظرية مقارنة-، قطر، 2009، ص19.

خامسا: ترشيد الإنفاق الحكومي للمال العام:

من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة، ظاهرة "تزايد النفقات العامة" مع تزايد الدخل الوطني فالعلاقة بين الاثنين طردية. ولأن أسباب هذه الظاهرة متعددة ومتغيرة، إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.⁴⁴

1. المفهوم المعاصر للمال العام: يقصد بالمال العام مجموعة الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية التي يتم تخصيصها للوحدات العاملة في القطاع الحكومي للإنفاق على أنشطتها المختلفة والتي يمكن عن طريقها قياس صافي أرصدة التشغيل بكل وحدة منها. ويعتمد المفهوم الحديث للمال العام على الطبيعة المعاصرة لكل من الوحدات الإدارية والمحاسبية ومنهجية تحقيق التوازن التشغيلي وراء تخصيص واستخدام المال العام.⁴⁵

2. الضوابط والآليات لحماية المال العام: للتغلب على صور إهدار المال العام عند تخصيصه وأيضا عند استخدامه فقد انتهكت الكثير من التجارب الدولية إلى مجموعة من الضوابط والآليات والصيغ العملية والتي من أهمها:

- تقدير الإيرادات والمصروفات في إطار التوازن النقدي للموازنة الحكومية؛
- مراجعة موقف المخزون السلعي ورفع كفاءة استخدامه وتصريفه؛
- تعميق اللامركزية وتعظيم دور المحليات؛
- البعد الاجتماعي ركيزة أساسية من ركائز الموازنة العامة؛
- زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار؛

⁴⁴ - بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي- تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص5.

⁴⁵ - محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص267.

- الاستثمارات العامة قاعدة لبناء أصول المجتمع.⁴⁶

3. **ترشيد الإنفاق الحكومي:** يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح "الرشد" بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الإنفاق، ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.⁴⁷

سادسا: دراسة عملية حول المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الجامعية الجزائرية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي.

1- **تحديد نموذج الدراسة:** سنعتمد في دراستنا على أداة الاستبيان ذات بعدين على سلم ليكرت، وهو مقسم على أربعة مجموعات من الأسئلة موزعة على عينة عشوائية مكونة من 100 مفردة إحصائية مأخوذة من مجتمع إحصائي يخص أساتذة وطلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية. عند تحديد متغيرات النموذج تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة (أنظر الشكل رقم 1)، وفيما يلي نعرف بمتغيرات النموذج:

- المتغير الأول: الرقابة في الجامعات الجزائرية؛ والعوامل المؤثرة فيه النفقات (س1)، متابعة التدريس (س2، س3، س4، س5)؛⁴⁸

- المتغير الثاني: الفساد الإداري في المؤسسات الجامعية، والعوامل المؤثرة فيه التلاعب (س3)، الرقابة الإدارية (س1)، والمستوى العلمي والأخلاقي (س2، س4، س5).⁴⁹

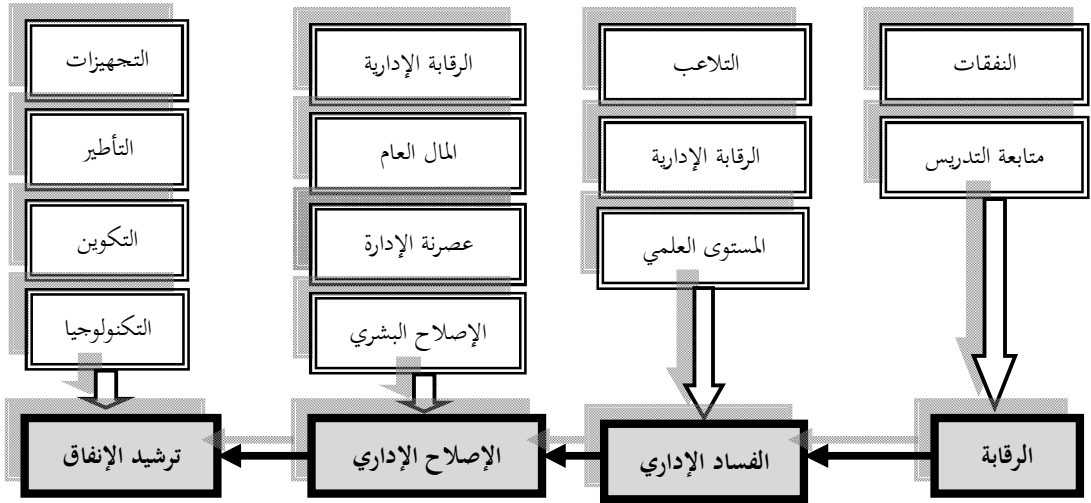
⁴⁶- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 269-274.

⁴⁷- محمد عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2013، ص 367.

⁴⁸ تم الاعتماد على دراسة (صرامة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، 09/08 مارس 2005)، ودراسة (إنصاف محمود رشيد، رافعة إبراهيم الحمداني، عدنان سالم الأعرجي، فعالية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق-دراسة تطبيقية على جامعة الموصل-، 2012).

- المتغير الثالث: الإصلاح الإداري في المؤسسات الجامعية؛ والعوامل المؤثرة فيه الرقابة الإدارية (س2، س4)، تخصيص المال العام (س5)، عصنة الإدارة (س3)، الإصلاح البشري (س1).⁵⁰
- أما المتغير الرابع: الإنفاق العمومي في المؤسسات الجامعية والعوامل المؤثرة فيه: التجهيزات (س1، س5)، التأطير (س3)، التكوين (س4)، التكنولوجيا (س2).⁵¹

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة المقترح



المصدر: من إعداد الباحث

⁴⁹ تم الاعتماد على دراسة (عبد القادر جبريل فرج جبريل، الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية الديمقراطية، 2010) ودراسة (عبد الغفار عفيفي الدويك، الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، 2013).

⁵⁰ فقد تم الاعتماد على: (دراسات لعدة باحثين منظمة في اليوم الدراسي تحت عنوان: إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق المنظم يوم 22 أبريل 2013 بجامعة البويرة)، ودراسة (مخلوفي عابد، دور المكتبة الجامعية في ضوء إصلاح نمط التكوين في التعليم العالي، 2010).

⁵¹ تم الاعتماد على دراسة (تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية -دراسة حالة جامعة معسكر-، 2012)، ودراسة (بلعاطل عياش ونوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر-2001-2014، 12/11 مارس 2013)، ودراسة (نذير بو سهوة وعبد الحق بوقفة، أهمية الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تراكم الرأس المال البشري، 2010).

2- تحليل النموذج: إن نظام الرقابة يعمل على مكافحة كل أشكال الفساد الإداري لأجل إصلاح الإدارة العمومية للتوصل إلى عملية ترشيد الإنفاق العمومي في المؤسسات الجامعية.

2-1- أسئلة المحور الأول: الرقابة في المؤسسات الجامعية الجزائرية

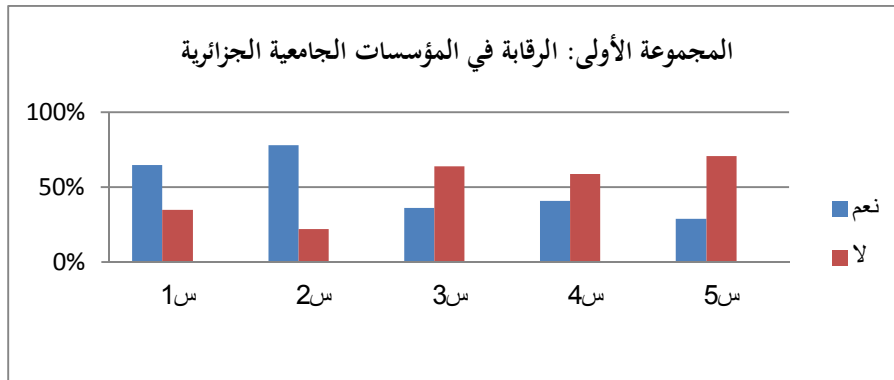
عبارة عن أسئلة حول الرقابة على سير النفقات، ومتابعة عملية التدريس والطلبة الجامعيين، والقيام بتحليل للمستوى العلمي والأخلاقي لهم.

الجدول رقم (01): الرقابة في المؤسسات الجامعية الجزائرية

لا	نعم	المحور الأول: الرقابة في المؤسسات الجامعية الجزائرية	
%35	%65	الرقابة في الجامعات الجزائرية يجب أن تكون قائمة مراجعة سير نفقات التسيير والتجهيز	س1
%22	%78	الرقابة في الجامعات الجزائرية يجب أن تكون قائمة على المتابعة المستمرة لعملية التدريس	س2
%64	%36	الرقابة في الجامعات الجزائرية يجب أن تكون قائمة على متابعة الانحراف الأخلاقي	س3
%59	%41	الرقابة في الجامعات الجزائرية يجب أن تكون قائمة على متابعة الطلبة المتمردين	س4
%71	%29	الرقابة في الجامعات الجزائرية يجب أن تكون قائمة على متابعة مقررات تدريس الأساتذة	س5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الشكل رقم (02): الرقابة في المؤسسات الجامعية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 1

من خلال التحليل تبين بأنه على المؤسسات الجامعية الجزائرية أن تقوم بعملية:

- رقابة إدارية داخلية دورية بالنسبة لعملية سير نفقات التسيير والتجهيز ومحاولة التخفيف من التلاعب والاختلاس في عملية تسيير النفقات العامة للجامعة؛
- متابعة مستمرة للتدريس وذلك من خلال تتبع لكل انشغالات الطلبة والأساتذة ومحاولة الرفع من المستوى التكويني للطلبة والأساتذة داخل الجامعة، ومراجعة كل مقررات التدريس والمقاييس الواجب تدريسها حسب كل تخصص.

2-2- أسئلة المحور الثاني: الفساد الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية:

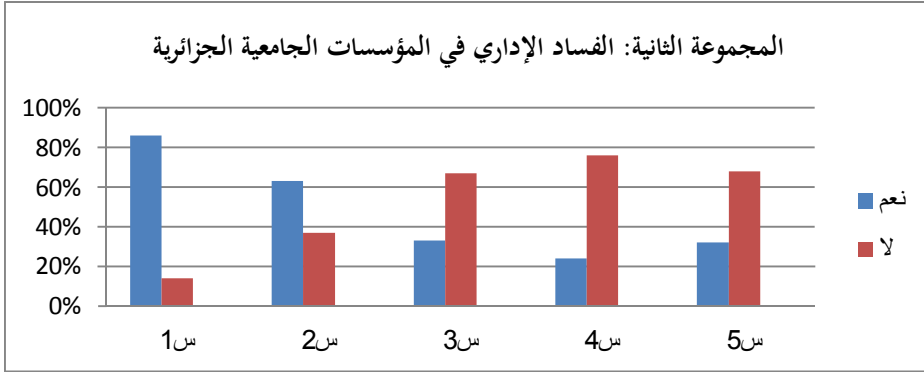
عبارة عن أسئلة حول أسباب الفساد في المؤسسات الجامعية الناجمة عن التلاعب وضعف الرقابة الإدارية ونقص العقوبات وتدني المستوى.

الجدول رقم (02): الفساد الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية

لا	نعم	المجموعة الثانية: الفساد الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية	
14%	86%	الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية نتيجة ضعف الرقابة الإدارية الداخلية للعمال الإداريين	س1
37%	63%	الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية نتيجة عدم وجود عقوبات صارمة للمتحرفين	س2
67%	33%	الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية نتيجة التلاعب بنقاط الطلبة	س3
76%	24%	الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية نتيجة تدني مستوى كفاءة الأستاذ الجامعي	س4
68%	32%	الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية نتيجة تدني المستوى العلمي والأخلاقي للطلبة	س5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الشكل رقم (03): الفساد الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 2

بينت نتائج دراسة المحور الثاني من أسئلة الاستبيان بأن:

- الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية راجع إلى ضعف الرقابة الإدارية الداخلية للعمال الإداريين وهذا ناتج عن التحلي عن مسؤولية الرقابة الداخلية والبعد عن التدخل في شؤون الآخرين لعد الوقوع في المشاكل مع الطلبة والأساتذة والإداريين في حد ذاتهم؛
- الفساد الإداري في الجامعات الجزائرية المتمثل في الانحراف الأخلاقي والغش والتغيب الكثير بدون سبب وتأخر التسجيل والتحويلات غير القانونية نتيجة عدم وجود عقوبات صارمة للمنحرفين، بل نجد إنذارات شفوية وإنذارات كتابية وتحويل من الجامعة ولا نجد عقوبة الطرد من الجامعة أو الإقصاء لمدة خمس سنوات، أو تجميد السنة الدراسية.

2-3- أسئلة المحور الثالث: الإصلاح الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية

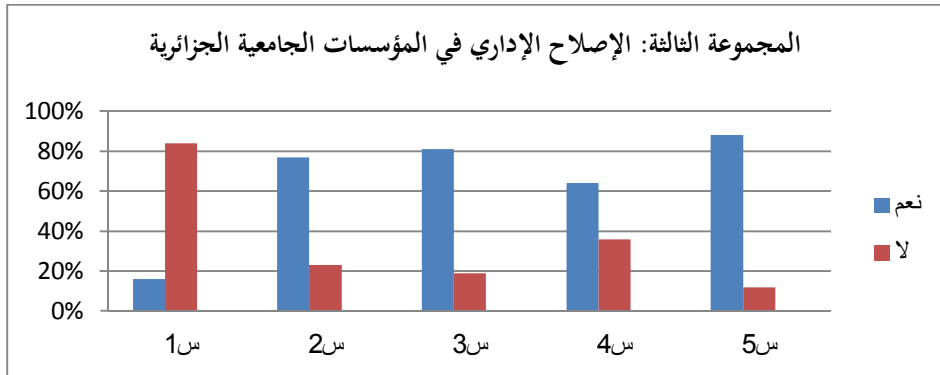
في هذه المرحلة ندرس مجموعة الأسئلة التي تخص الأمور المساعدة في عملية الإصلاح الإداري في المؤسسات الجامعية باستعمال الرقابة والمال العام وعصرنة الإدارة والتربية والإصلاح البشري (أنظر الجدول 3).

الجدول رقم (03): الإصلاح الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية

لا	نعم	المجموعة الثالثة: الإصلاح الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية
%84	%16	1س الإصلاح الإداري في الجامعات الجزائرية يبدأ من تربية وتعليم الطلبة
%23	%77	2س الإصلاح الإداري في الجامعات الجزائرية يبدأ من الرقابة على الأستاذة
%19	%81	3س الإصلاح الإداري في الجامعات الجزائرية يبدأ من تطبيق النماذج الحديثة للإدارة العامة
%36	%64	4س الإصلاح الإداري في الجامعات الجزائرية يبدأ من تفعيل دور الرقابة الإدارية من وزارة التعليم العالي
%12	%88	5س الإصلاح الإداري في الجامعات الجزائرية يبدأ من تخصيص مبالغ مالية كبيرة لعملية التكوين الجامعي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الشكل رقم (04): الإصلاح الإداري في المؤسسات الجامعية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 3

من خلال تحليل مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS نستنتج النقاط التالية:

- نجد أن الإصلاح الإداري نتيجة الرقابة على كفاءة الأستاذة وتنمية معارفهم العلمية ومتابعة مقرراتهم التدريسية وإعطائهم منحة الدراسة في الخارج وترقيتهم في المنصب والدرجة؛
- كما نجد أن الإصلاح الإداري يبدأ من الرقابة الإدارية لوزارة التعليم العالي والتي بدورها تعتبر الإدارة الوصية على التأهيل العلمي وتنظيم وتسيير الجامعة، والقضاء على الإضرابات؛

- الإصلاح يبدأ من تخصيص مبالغ مالية كبيرة لعملية التكوين الجامعي من خلال الدخول الجامعي المبكر وتوفير أساتذة أكفاء ومراكز البحث للطلبة والأساتذة وشراء كتب والبحوث العلمية.

2-4- أسئلة المحور الرابع: الإنفاق العمومي في المؤسسات الجامعية الجزائرية

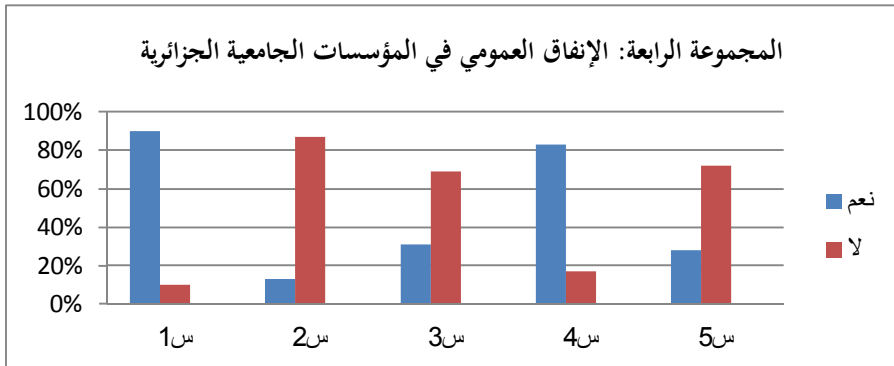
تخص المجموعة الرابعة أسئلة حول تخصيص الإنفاق العمومي للهياكل والتجهيزات والتأطير والتكوين والتكنولوجيا، وتحليل الجانب المستفيد بكثرة من الإنفاق العمومي داخل الجامعة، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): الإنفاق العمومي في المؤسسات الجامعية الجزائرية

لا	نعم	المجموعة الرابعة: الإنفاق العمومي في المؤسسات الجامعية الجزائرية	
%10	%90	الإنفاق العمومي في الجامعات الجزائرية مخصص للهياكل والبنيات والتجهيزات	س1
%87	%13	الإنفاق العمومي في الجامعات الجزائرية مخصص لتطوير النظام الآلي للجامعة	س2
%69	%31	الإنفاق العمومي في الجامعات الجزائرية مخصص لتأطير الطلبة وتحسين مستواهم الدراسي	س3
%17	%83	الإنفاق العمومي في الجامعات الجزائرية مخصص للمنح الدراسية والعطل العلمية للأساتذة والإداريين	س4
%72	%28	الإنفاق العمومي في الجامعات الجزائرية مبني على مشاريع وهمية	س5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الشكل رقم (05): الإنفاق العمومي في المؤسسات الجامعية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 4

من خلال تحليل الشكل السابق يمكن استنتاج بعض النقاط التالية:

- لوحظ في الإدارات العامة عامة وفي الجامعات الجزائرية خاصة أن الإنفاق العمومي مخصص للهيكل الإدارية وبناء القاعات والمدرجات وتجهيز المكتبات وتعبيد الطرقات وتنظيف الساحات الخضراء وأماكن الجلوس وغيرها، هذا الإنفاق يعتبر الجزء الأكبر من ميزانية التجهيز للجامعة؛
- كما نرى أن الإنفاق العمومي مخصص أيضا للمنح الدراسية والعطل العلمية للأساتذة والإداريين وذلك من أجل تأهيل الأساتذة والإداريين ورفع مستواهم التكويني وذلك من خلال إرسالهم لمختلف دول العالم لتنمية قدراتهم العلمية والمعرفية وتعلم اللغات الأجنبية وتبادل الخبرات بين الدول.

3- نتائج اختبار الفرضيات: عند التحليل لنتائج الاستبيان تبين أن:

- **الفرضية 1:** تطبيق النماذج الحديثة للإدارة العامة بما فيها الإدارة الإلكترونية لها دور في إصلاح وتحديث نشاط الجامعات الجزائرية وكانت الإجابة نعم بنسبة 81%، وهذا ما يدل على صحة الفرضية الأولى؛
- **الفرضية 2:** الإصلاح الإداري في الجامعات الجزائرية يبدأ من تفعيل دور الرقابة الإدارية من وزارة التعليم العالي بنسبة 64% ومتابعة التدريس بنسبة 78% وهذا ما يدل على صحة الفرضية الثانية؛
- **الفرضية 3:** الإنفاق على المرافق الهيكلية كان بنسبة 90% لكنه لا يكفي لوحدة لتحديث صورة الجامعة، بل يلزم الإنفاق على الجانب العلمي حيث كان بنسبة 83% وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الثالثة.

خاتمة:

اشتملت دراستنا لموضوع المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي على المفاهيم الحديثة للإدارة العامة ودورها في عملية الإصلاح الإداري للمؤسسات الإدارية الحكومية وذلك بتطبيق الحكامة ونظام إدارة الجودة الشاملة والإدارة

الإلكترونية والتي تقلل بدورها من حالات الغش والاختلاس والتلاعب بالمال العام، وتم استنتاج أنه لا بد من وجود نظام رقابي سليم يساهم في ترشيد عمليات الإنفاق العمومي ومحاربة مظاهر الفساد الإداري. ومع هذا الاتجاه قامت الدولة الجزائرية بالإعلان عن برامج إصلاحات فيما يخص نظام الموازنة العامة ونظام المحاسبة العمومية للسير نحو انتهاج إجراءات رقابية حديثة في تفعيل نظام رقابي مبني على الشفافية والمصادقية وآفاق تطبيقه في ظل الإصلاحات للحفاظ على المال العام.

وقد بينت نتائج الدراسة بأن:

- إدخال المفاهيم الجديدة للإدارة العامة كمفهوم إدارة الجودة الشاملة ومفهوم الحكمانية في تطوير مجال عمل الإدارة وتقريبها من المواطن لتحقيق أكبر منفعة إدارية؛
- تعدد الرقابة والمراجعة في المؤسسات الإدارية الحكومية حاجز أمان ضد الفساد الإداري، وهما السبيل الأول لإتباع سياسة الإصلاح الإداري؛
- إن الرقابة الإدارية تعمل على وضع الإجراءات التي تقوم على ضبط العمل داخل الإدارة واكتشاف الأخطاء والخلل الإداري وكيفية معالجته من خلال إتباع خطوات الإصلاح الإداري؛
- دعم الأجهزة الرقابية بكل الإمكانيات سواء مادية أو بشرية أو مالية أو تقنية، بالإضافة إلى مجال الخبرة العلمية والتدريب والتطوير في مجال الإدارة؛
- التعرف على أشكال وأنواع الفساد الجديدة والعمل على تجنبها؛
- نشر عقيدة إتقان العمل ونبذ الفساد والبعد عن الغش والاختلاس وتربية النفوس البشرية منذ الصغر على النشء الصالح وتربيتهم على الكتاب والسنة، وبيان الجزاء والعقاب في حق كل مخالف؛
- إتباع سياسة ترشيد عمليات الإنفاق الحكومي لتسهيل عملية الرقابة عليها؛
- الأمر الأساسي لمحاربة الفساد الإداري هو الإخلاص في العمل واستشعار مراقبة الله عز وجل وأن مسؤولية الإدارة أمر عظيم عند الله والفرد مسئول عما استرعاه الله عز وجل يوم القيامة.

قائمة المراجع:المراجع باللغة العربية:المؤلفات:

1. أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
2. زيد منير عبوي، سامي (محمد هشام) حريز، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
3. صبحي منصور، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، ورقة عمل مقدم في كتاب الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2008.
4. صلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة-منظور معاصر-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
6. عبد المعطي أرشيد، حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
7. كمال عبد السلام على، خالد المعتصم، أصول علم المراجعة، جامعة المنصورة، 2003.
8. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
9. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، 2013.

10. محمد عبد الفتاح ياغي، الرقابة في الإدارة العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013.
11. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
12. محمد محمد مظهر أحمد، تقييم جودة أعمال المراجعة والتدقيق في دولة قطر -دراسة نظرية مقارنة-، قطر، 2009.
13. محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
14. محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
15. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، مبادئ إدارة الأعمال، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية، بدون سنة.
16. موفق حديد محمد، الإدارة العامة-هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية-، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
17. نور الدين محمد حاروش، رقيقة أحمد حروش، علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2015.

أطروحات:

18. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

19. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإدارية، تخصص الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

20. محمود محمد عطية معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي، -دراسة مقارنة بالقانون الإداري الأردني-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.

مقالات:

21. خليفه مصطفى أبو عاشور، ديانا جميل النمري، مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، الأردن، مجلد 9، عدد 2، 2013.

22. غادة شهير الشمراي، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة (شفافية الموازنة-إصلاح النظام المحاسبي-الإصلاح الاقتصادي-الإصلاح الإداري)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، بدون سنة.

23. محمد بكري عبد العليم، مبادئ إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2008.

24. محمد حسين مهدي سعيد، أحمد هاشم الصقال، دور الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد، مكتب المفتش العام، وزارة التجارة، بدون سنة.

مذكرات:

25. حنيش أحمد، آفاق نظام الرقابة في ضل عصرنة الموازنة العامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

26. رامي أحمد فروانة، تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.
27. عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009/2008.
28. عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008/2007.

مداخلات:

29. أحمد عمي بالتمر، عمر موسى هبري، الفساد الإداري: مظاهره وآليات إصلاحه، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، ليبيا، 15-17 مارس 2014.
30. بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي - تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
31. صرامة عبد الوحيد، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير العمومي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005.
32. عبد النور ناجي، الإصلاح الإداري كآلية لمواجهة تحديات العولمة في العالم العربي، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012.

33. مصطفى نجم البشارى، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان، الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، 20-21 يناير 2008.
34. نوري منير، برك نعيمة، الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسبب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة في ملتقى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، بدون سنة.

المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية:

35. Laurent Salvador Lamothe, **Réforme Administrative Et Décentralisation**, Octobre 2012-Septembre 2017, Programme -Cadre De Réforme De l'État, République d'Haïti, Février 2013.
36. Jacques Villeneuve, **Le Contrôle Interne Guide De Procedures**, Développement Economique Et Régional Et Recherche Québec, Canada, 2004.
37. Élisabeth Bertin, **Audit interne**, édition Eyrolles, Saint-Germain, Paris, 2007.
38. Henri-Pierre MADERS et Jean-Luc MASSELIN , **Contrôle interne des risques**, édition Eyrolles, Saint-Germain, Paris, 2006.

باللغة الإنجليزية:

39. Ihor Koliushko And Others, **Corruption Risks In The Fields Of Administrative Services And Control-Supervision Activities Of Public Administration In Ukraine**, Support To Good Governance: Project Against Corruption In Ukraine (Upac), Corruption And Fraud Unit Department Of Information Society And Action Against Crime Directorate Of Co-Operation Directorate General Of Human Rights And Legal Affairs, Council Of Europe Conseil De L'europe, April 2009.

40. Birgit Pech, Preventing **Corruption In Public Administration At The National And Local Level**, A Practical Guide, Publisher:Deutsche Gesellschaft Für Technische Zusammenarbeit (Gtz) Gmbh, Eschborn, 2005.

دور الموارد البشرية في إدارة التغيير - دراسة حالة مؤسسة ألدان بولاية معسكر

أ. لعلی نوریه

طالبة دكتوراه - جامعة معسكر

البريد الإلكتروني: n_laala@yahoo.fr

ملخص:

إن لإدارة الموارد البشرية دور كبير في تفعيل وتجسيد عملية التغيير في المؤسسة، فعملية التغيير دور في غرس روح الابتكار والإبداع والتنمية بين الأفراد مما يحمل للجهاز التنظيمي المرن دور في مواكبة ومسايرة مختلف التغييرات الحاصلة بانتهاج سياسة تغيير تدعو من خلالها الأفراد العاملين إلى تقبل التغيير والتقليل من حدة مقاومته مع البحث في أهدافه ونتائجه. الأمر الذي يجعل من تحقيق هذه المعادلة درجة من التعقيد تختلف باختلاف قدرة المورد البشري على قيادة التغيير. الأمر الذي لمسنا افتقاره في مؤسسة ألدان محل الدراسة الميدانية.

فهدفنا من تقديم هذه الورقة البحثية ضبط لدور الموارد البشرية في عملية التغيير من خلال أربعة أبعاد أساسية: مبررات التغيير المقترح، أهمية التغيير، قدرة التغيير للوصول إلى الأهداف إضافة للخطر المرتبط بالتغيير.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية فقد توصلنا إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة (للجنس، المستوى الدراسي والأقدمية) على تبرير التغيير المقترح وأهميته مع إيجابية موقف غالبية العمال اتجاه التغيير، فتزايد الخطر أثناء وبعد عملية التغيير عامل أساسي للرفع من مستويات المقاومة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية، التغيير، إدارة التغيير، مؤسسة ألدان

Résumé

La GRH tient actuellement un rôle déterminant quand à l'actualisation et personification du changement au sein de l'entreprise, ainsi le changement permet de développer chez l'individu l'esprit créatif et innovateur et le développement entre les individus, par conséquent le

changement assigne au système organisationnel flexible un rôle crucial pour faire face aux divers variations qui en résultent tout en adaptant une politique de changement qui incite les individus actifs à intégrer cette notion de changement et réduire, par ailleurs sa répugnance de même, il est très important de chercher ses objectifs et ses résultats . C'est ainsi qu'il est difficile résoudre cette équation très complexe qui se différencie selon la capacité des ressources humaines à savoir conduire ce changement ; question dont nous avons constaté les insuffisances au niveau de l'entreprise ALDAR.

L'objectif de cet article est de mettre au point le rôle des RH dans le changement par quatre dimensions principales: justifications du changement proposé ; l'importance du changement ; les objectifs à atteindre par le changement et les risques liés au changement.

Résultats de l'étude empirique : Il n y a aucune influence des variables indépendantes (sexe, niveau d'éducation et ancienneté) sur la justification du changement proposé et leur importance, avec un avis positif du personnel vis-à-vis du changement. La majoration des risques pendant et après le changement est un facteur clé de l'augmentation de niveau de résistance.

Mots clés : GRH ; Changement ; conduite de changement ; ALDAR

مقدمة:

إن الإدارة من أعظم القوى المؤثرة في عالمنا اليوم لما لها من دور حيوي وفعال في كل المجالات، الأمر الذي تجلّى مع مدخل القرن الواحد والعشرين حيث أصبح التغيير وكيفية قيادته من أهم المواضيع التي تشغل اهتمامات القيادات الإدارية وذلك لاعتماد نجاح المنظمات على كيفية قدرة القادة على قيادة التغيير، ، حيث أن إدارة اليوم هي إدارة التغيير ترتبط بالماضي لمعرفة الاتجاهات والدروس المستفادة، وكذا بالحاضر وتحدياته وما يطرأ عليه من نجاح وإخفاق بسبب الضغوط التي يعكسها التغيير كنتيجة لاستمرارية المزاولة.

فإدارة التغيير علم، له أصوله وقواعده الفكرية، بما تتضمنه من عملية البحث عن الأفضل في الخيارات والنتائج باعتبار أن العملية التعليمية يجب أن تظل في قلب التغيير الإداري، وذلك لما تتطلبه من ممارسة وظائف معينة لتحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه باستخدام الموارد البشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة، فالقناعة الأساسية للإدارة الجديدة في العالم كله تعتمد على اعتبار المورد البشري دعامة إنتاج وتطوير في عصر المعلومات، وأن الإنسان مصدر للابتكار، الإبداع وأصل التطوير، من أجل ذلك يتعاضم الاهتمام في تطوير قدرات إدارة الموارد البشرية لإدارة تغيير فعالة في المؤسسات، مما حملنا على طرح إشكالية إسهام المورد البشري في مساهمة التغيير وإدارته داخل المؤسسة، والبحث عن مدى تجسيد ذلك في مؤسسة ألدار بولاية معسكر.

1. الموارد البشرية مكانة وتحدي

يعتبر الإنسان المحرك الأساسي لكل عملية إدارية وعماد نجاح أو فشل كل مؤسسة، إذن فهو المحرك الأساسي وشريانها لضمان السير الفاعل لإدارتها، بل العنصر الأهم للمؤسسة لذلك كان لزوما وجود إدارة تهتم بسيورة هذا العنصر البشري، فظهر ما يسمى بإدارة الأفراد إلى إدارة الموارد البشرية.¹

1.1 الأسس والمكانة التنظيمية لإدارة الموارد البشرية

لإدارة الموارد البشرية دور وأهمية أكسبتها مكانة مميزة في الهياكل التنظيمية للمؤسسة لتمنحها بعدا استراتيجيا، من خلال تجسيدها لميزة تنافسية حقيقية دائمة مع خلق تكامل واندماج بين أهداف المنظمة من جهة وأهداف مواردها البشرية من جهة أخرى.²

فتصميم التنظيم هو عملية تحقيق الجهد المنسق من خلال رسم وتحديد المهام، السلطة وانسياب العمل، بالارتكاز على المحاور الأساسية الممثلة في إستراتيجية الموارد البشرية والتي يمكن أن نذكر منها:

¹ Defélix C., Martin D., Retour D, « La gestion des compétences entre concepts et application », Revue de gestion des ressources humaines, Eska 2001, n° 39, p 73-74

² كامل بربر، إدارة الموارد البشرية اتجاهات وممارسات، دار المنهل اللبناني للنشر، طبعة 2008، ص-46.

- تضمن التصميم إدراك المؤسسة وقيادة إدارة الموارد البشرية لأهمية التفاعلات بين العلاقات مع بذل الجهد لتنميتها داخل التنظيم.
- أخذ عملية التصميم بالاعتبار العوامل التنظيمية المؤثرة كالقوى الداخلية والخارجية.
- تجميع المهام عن طريق التخصص الوظيفي وتقسيم الوحدات التنظيمية الداخلية
- إحداث وسائل الفعالية والكفاءة في تنسيق الجهود لكافة وحدات الهيكل التنظيمي.³

1.2 بيئة الموارد البشرية والتحديات التي تواجهها

- يسمح تحليل بيئة الموارد البشرية بصياغة رؤية واقعية لكيفية التعاطي مع هذا المورد باعتباره حجر الزاوية لنمو المنظمة وتطورها، حيث تعتبر نتائج هذا التحليل كمدخل لصياغة أهداف واستراتيجيات الموارد البشرية⁴ لتضمنها عناصر ومكونات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة. فالبيئة الخارجية ما هي إلا مجموعة العوامل الخارجية المؤثرة بشكل مباشر على الأهداف وإدارة الموارد البشرية من عوامل:
- ❖ اقتصادية: كالقدرة الشرائية، معدلات الاستهلاك، البطالة والانفتاح على الأسواق العالمية، هذه العوامل وأخرى تؤثر على حاضر ومستقبل إدارة الموارد البشرية لما لها من انعكاسات.
 - ❖ اجتماعية: والمتمثلة في سلوكيات وعادات المجتمعات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة أهداف واستراتيجيات الموارد البشرية.
 - ❖ تكنولوجية: وهي كل النظم المتقدمة والتطورات الحاصلة في مجال العلم والمعرفة والتي تنعكس على النظم والمفاهيم الإدارية وبالتحديد تلك المتعلقة بالموارد البشرية.⁵

³ - M. BAYAD, C. SCHMITT, « GRH et changement organisationnel : quelle relation à travers les théories des organisations ; cahier de Recherche sur les Processus Innovatifs, Nancy 2005, p 222-224

⁴ B. HENRIET (1999), « La gestion des ressources humaines face aux transformations organisationnelles », Revue Française de Gestion, T 3, 1999 ; p.82-93.

⁵ P. LOUART, Succès de l'Intervention en Gestion des Ressources Humaines, Editions Liaisons France 1995, p. 38-39

أما فيما يخص البيئة الداخلية فهي الفلسفة التي تقوم على العلاقة بين المؤسسة ومواردها البشرية، والمتمثلة في ثلاث ركائز:

— طبيعة الهيكل التنظيمي: وهو الإطار الذي تحدد بموجبه مواقع كافة الموارد البشرية والتي يجب أن تتسم بالوضوح في تصميم الهياكل التنظيمية مع تحديد نطاق القوة والضعف أثناء تحديد أهداف إدارة الموارد البشرية.

— الثقافة المؤسسية: والمتمثلة في مجموعة المعتقدات والقيم التي تحدد سلوكا عاما يهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة واستراتيجياتها مع فهم ثقافة العمل.⁶

— نظم الموارد البشرية: هذه النظم التي لا بد أن تعكس احتياجات وأهداف الموارد البشرية لما لها من تأثير مباشر على إنتاجية المؤسسات.⁷

2. أسس عملية التغيير ودور الموارد البشرية فيها

يعيش العالم اليوم موجة تغيير مستمرة، تختلف درجتها وحدتها باختلاف البيئة ومدى تأثيرها وتأثرها، الأمر الذي صار لزاما على مختلف المنظمات أن تسايره وتتداركه. فجوهر عملية التغيير مهما كان نوعه عشوائيا أو مخطط له، استراتيجيا أو وظيفيا، على مستوى المنظمة أو التفاعل بين الفرد والتنظيم، كان يمس نمط العمل الفردي أو العلاقات الشخصية فإنه مرتبط بالدرجة الأولى بسلوك الأفراد وجماعات العمل، لتكون أداة تنفيذ التغيير تطوير القدرات والمهارات الإنسانية، وحل مشكلتها باستمرار وفقا لمتغيرات المحيط الاقتصادية الفنية أو التقنية والتي تهدف إلى اكتساب ميزة تنافسية وبالتالي الريادة في السوق.⁸

⁶ H. AMBLARD et al, Les nouvelles approches sociologiques des organisations, Paris, Seuil, 1997, p. 179-181

⁷ I. HUAULT, « Les nouvelles dimensions du management. La gestion des ressources humaines dans les nouvelles organisations », Cahiers Français, Management et organisation des entreprises, n°287, 1998 ; p.75-76.

⁸ D. AUTISSIER , Wacheux F. Structuration et management des organisations,, L'Harmattan; Paris (2000). p 69.

1.2 أسس وخطوات عملية التغيير وإدارته

تعتمد عملية إدارة التغيير على صفات قائد التغيير بالدرجة الأولى والمتمثلة على سبيل المثال في الشجاعة (الجرأة على التغيير)، مواجهة الموظفين غير الأكفاء إضافة إلى القدرة على ممارسة مستويات التفكير العليا (التفكير الناقد، التفكير الإبداعي، التفكير التأملي، التفكير ما وراء المعرفي).⁹

وعليه فإن التغيير هو عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل وتشمل التحرك من حالة حاضرة إلى انتقالية للوصول إلى الحالة المنشودة في المستقبل، تبدأ العملية بإدراك الحاجة إلى التغيير وتحليل الحالة والعوامل التي أوجدتها إلى تشخيص الصفات المميزة لها ومنه التعرف على الطرق الممكنة للتصرفات وتقييمها واختيار التصرف الأمثل منها. مع بيان كيفية الانتقال من حالة إلى أخرى.

ومنه ستكون هناك مقاومة لعملية التغيير، والتي يجب بذل الجهد لمقاومة ردود الأفعال والمعوقات لإدخال وظائف إدارة التغيير من إدارة الواقع إلى إدارة المتوقع ومنه مرحلة التطبيق للمنهجية الإدارية وما تتضمنه من سياسات علمية، إنسانية وتقنية ذات قيم عليا، والتي قد تتطلب أشواطاً طويلة وتصميم وإرادة صلبه.¹⁰

فتنفيذ التغيير هو عملية تنموية، تكرارية وتراكمية على مستوى القيم الروحية، المادية والموارد البشرية وإعادة هندستها وهيكلتها مع ما يتلاءم مع التطور الحديث وصياغة استخداماته في الحاضر والمستقبل وهذا مع الالتزام بالخطوات التالية وهي تهيئة الالتزام بالتغيير عن طريق التحليل المشترك للمشاكل وإيجاد الرؤية المشتركة للتنظيم مثل خلق روح المنافسة، توفير الإجماع على النظرة الجديدة، نشر الحيوية والعزم

⁹ - W. DIMITRI , « Ressources humaines » 2° édition, éditions d'Organisation, 2003, p543-545

¹⁰ M. BAYAD, DELOBEL B., «GRH et changement organisationnel discours et réalités», Colloque La métamorphose des organisations, Design organisationnel: créer, innover, relire, 23, 24, 25 octobre, Vittel.(2002), p8

الجديد وتأسيسها عن طريق السياسات والهياكل الرسمية الصحيحة مع مراجعة وتعديل الاستراتيجيات وفقا للمشاكل الناجمة عن التغيير.¹¹

2.2 دور الموارد البشرية في عملية التغيير

إن عملية التغيير تتأثر بمستوى الموارد البشرية ومدى قناعتها بعملية التغيير واستعدادها، كما أنها في نفس الوقت تؤثر هي الأخرى على تطوير مهارات المورد البشري كجزء من عملية التغيير ذاتها، فنجاح عملية التغيير لا يعتمد فقط على التصميم والتخطيط وإنما على الإسهام الفعال الجاد والمتقن للموارد البشرية القادرة على إدارة العملية بفعالية ومقدرة.¹²

فعندما تكون الأعمال والأنشطة الخاصة بإدارة الموارد البشرية محددة ومفصلة وكل نشاط يقوم بالإجراءات المنوط إليه فهذا من شأنه أن يزيد ويرقي الكفاءات الجديدة، فمثلا النشاطات الخاصة بالتدريب والتنمية الإدارية من شأنها الرفع من الأداء ومنحه التمييز مما يسهل من عملية تجسيد التغيير، إضافة للدور الفعال الذي يجب أن تلعبه الأسس والمكانة التنظيمية لإدارة الموارد البشرية في نجاح عملية التغيير عن طريق تسهيل عمليات إحداثه بواسطة الإرشاد، النصيح، الاستشارة، الإشراف والحرص على فعالية الأداء.¹³

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إشراك الموارد البشرية في عملية التغيير ومنحها صلاحيات واسعة لإدارة التغيير والتعامل معه وكذا التواصل مع الموظفين وتجهيزهم للتغيير وإطلاق المبادرات الملائمة (تدريب، حوافز، فعاليات اجتماعية)، التي تتيح للعاملين استيعاب المتغيرات والتأقلم مع الأوضاع الجديدة داخل المؤسسة. فإدارة الموارد البشرية شريك استراتيجي في اتخاذ القرار وإدارة التغيير وكل هذا سوف يكسبها مكانة مميزة في الهيكل التنظيمي لتجسيد البعد الاستراتيجي للموارد البشرية ومنه اكتسابها لميزة الشريك الاستراتيجي

¹¹ - سلمان زيدان، إستراتيجية إدارة الوقت والتغيير، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة 2010، بالتصرف، ص182-185.

¹² T. WILS, C. LABELLE, G. GUERIN, « Le repositionnement des professionnels en ressources humaines : impacts sur les compétences et la mobilisation », Gestion, Volume 24, numéro 4, 2000 ; p 21-23.

¹³ M. BAYAD, B. DELOBEL, op. cit, p 9-11

لإدارة المؤسسة في إحداث التغيير الفعال الذي يقود إلى تطور المؤسسة وإكسابها مكانة تعزيزيه وقوية في السوق والذي من شأنه تعزيز المكانة التأثيرية للموارد البشرية داخل المؤسسة.¹⁴

3.2 مقومات تعزيز دور الموارد البشرية لإنجاح عملية التغيير

إن الموارد البشرية من أكثر المجالات تأثرا وتأثرا ومن بين أهم الأمور هو تحليل البيئة الذي ينشط فيها هذا المورد، فنتائج التحليل تعتبر مفتاحا لصياغة أهداف واستراتيجيات الموارد البشرية التي تساعد على إدارة عملية التغيير فالوضوح في تصميم الهياكل لتنظيمية سوف يؤدي إلى تحديد أهداف المواد البشرية بصورة واضحة والذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وتحقيق الأهداف والسلاح القوي لتنفيذ التغيير.¹⁵

فالعامل في ظل وجود وتشجيع بناء للمسؤولية في تحليل المشكلات واتخاذ القرار من شأنه أن يزيد من إنجاح عملية التغيير كما أن قناعة واستعداد القيادة يعتبر خطوة مهمة نحو عملية التغيير، لذلك لا بد من تعزيز القيادة عن طريق التحلي بصفات قائد التغيير من مسؤوليات ومهارات تقاس عن طريق إدارة تقييم الأداء بحيث يقوم العاملون بالعمل مع مختلف المتخصصين داخل وخارج المؤسسة مع وجود فهم وممارسة لماهية تقييم الأداء،¹⁶ بحيث أن المورد البشري سيلعب دورا محورا في إنجاح عملية الانتقال من مرحلة سابقة التغيير مروراً بمرحلة حدوث التغيير وصولاً إلى المرحلة تالية التغيير.¹⁷

3. الدراسة الميدانية

لقد قمنا بتوزيع 40 نسخة من استمارة استبيان على مستوى مؤسسة ألدار ALDAR مع استرجاعنا لنفس العدد ، حيث تعتبر هذه المؤسسة الانتاجية الوحيدة من نوعها على مستوى الولاية حيث تقوم بإنتاج البخاخات العطرية والمبيدات دون التسويق على كامل الولاية.

¹⁴ W. DIMITRI , op.cit., p549-553

¹⁵ F. PICHAULT, G. NIZET, Les pratiques de gestion des ressources humaines, Paris, Seuil, 2000, p 26

¹⁶ LÉVY-LEBOYER CL., LOUCHE CL. et alii (Dir.) RH : les apports de la psychologie du travail, Paris, éd. d'Organisation, 2001.

¹⁷ D. AUTISSIER: « Méthodes de conduite du changement: diagnostic, accompagnement, pilotage » éd. Dunod, 200, p 111- 113

1.3 تقديم الدراسة الميدانية

أ. التعريف بمؤسسة ألدار

فمؤسسة ألدار مؤسسة عمومية اقتصادية، تم إطلاق مشروع إنجازها سنة 1977 لتكون سنة 1978 بداية الإنتاج تحت تسمية صونطراك (وحدة بخاخات معسكر) كان النشاط الرئيسي لها آنذاك هو إنتاج المبيد.

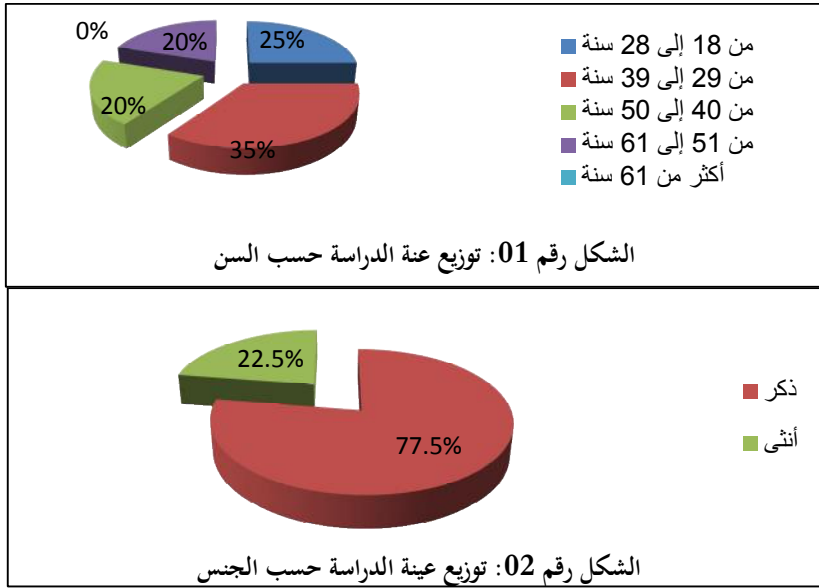
من المؤسسة الأم صونطراك تفرعت وأنشأت مؤسسة أسمدال، هاته الأخيرة التي كان لديها فرع تحت تسمية موبيدال والذي يملك فرعين فرع "ألفيت" الذي يقوم بإنتاج الأسمدة الفلاحية أما الفرع الثاني والذي نحن بصدد الدراسة عنه فهو فرع "ألدار" (ALDAR)

ب . تقديم خصائص العينة

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن الفئة العمرية الغالبة في عينة الدراسة هي ما بين (29 و 39 سنة) أي بنسبة 35% وفي المرتبة الثانية مباشرة نجد الفئة العمرية ما بين (18 و 28 سنة) بنسبة 25 % فغالبية العمال هم من الشباب ويتقلدون وظائف ورتب مختلفة ما بين الوسطى والتنفيذية، مع وجود إطار أو إطارين فيما يخص رؤساء المصالح أي أن مازال لديهم طريق واعد نحو المستقبل من شأنهم أن يحققوا فيه طموحاتهم ويحسنوا فيه من كفاءاتهم وأدائهم العام على مستوى المؤسسة بإتباع أساليب إدارية حديثة والتقلد بمهارات التغيير وكيفية تجسيده في الواقع لا بل إلى خلق التغيير .

في حين أن أغلبها من الذكور بنسبة بلغت 77.5%، فالتواجد الضعيف للمرأة في المؤسسة راجع لطبيعته وخصائصه حيث أنها تتقلد مناصب إدارية من السكرتارية وملحقي وأعوان الإدارة على مستوى المصالح مع تواجد مهندسين على مستوى مصلحة المخبر .

أما المستوى الدراسي الغالب في عينة الدراسة هو أقل من الثالثة الثانوي حيث بلغت نسبة حامليه 47.5 %، تليه شهادة اليسانس أو الشهادات المعادلة لها بنسبة 27.5% وفي المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، التأهيل المهني ما نسبته 15% و شهادة البكالوريا بنسبة 10%.



المصدر: مستخرج من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 19

وقد مثلت نسبة الأقدمية في العينة للفئة ما بين 06 سنوات إلى 10 بنسبة 37.5% ، تليها فئة من سنة إلى 05 سنوات بنسبة 27.5% ، في حين مثلت فئة (أقل من سنة) و(من 11 إلى 15 سنة) بنسبة 12.5% ، أما المرتبة الأخيرة فكانت للفئة أكثر من 15 سنة بنسبة 10%.

2.3 تحليل نتائج الدراسة

أ. تحليل أبعاد قابلية التغيير

نهدف من خلال هذا إلى إعطاء تصور عام عن رؤية موظفي مؤسسة ألدار لقابلية التغيير من خلال أربعة أبعاد أساسية: مبررات التغيير المقترح، أهمية التغيير، قدرة التغيير للوصول إلى الهدف والاستفادة أو عدم الاستفادة منه، وهذا من أجل معرفة ماذا تمثل عملية إدارة التغيير بالنسبة إلى المورد البشري على مستوى العينة المدروسة.

1/ تبرير التغيير المقترح وأهميته:

الجدول رقم 01: اختبار التجانس بتحليل التباين لتبرير التغيير المقترح وأهميته

الاختبار الإحصائي	درجات الحرية 01	درجات الحرية 02	الاحتمال SIG
1.164	03	36	0.337

المصدر: مستخرج من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 19

بدراسة شرط الاختبار المعلمي المتمثل في اختبار التجانس بتحليل التباين نلاحظ أن قيمة الاحتمال SIG تساوي 0.337 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي القائل بأنه يرى العمال أن التغيير المقترح مهم وبالتالي يكون مبرر أي هناك تجانس، وهذا راجع إلى أن العمال فعلا على مستوى مؤسسة ألدان بحاجة إلى تغيير نظرا للحالة التي تعيشها المؤسسة، فأنشاء المقابلات التي قمنا بها لاحظنا رغبة كبيرة اتجاه التغيير ولم يكن هناك أي عزوف في ذلك أو مقاومة أو تحرب من التغيير .

فمن خلال قيمة الاحتمال SIG بالنسبة لمدى تأثير تبرير التغيير المقترح بالجنس والمستوى الدراسي هي على التوالي (0.648، 0.175) أي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم، ومنه فإنه لا يوجد أي تأثير لا للجنس ولا للمستوى الدراسي على تبرير التغيير المقترح، ونفس الشيء بالنسبة لتأثير الجنس والمستوى الدراسي على أهمية التغيير بحيث النتائج الخاصة بقيمة SIG هي على الترتيب (0.403، 0.558)، أي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي لا وجود لأي تأثير لا للجنس ولا للمستوى الدراسي على أهمية التغيير، استنادا إلى القاعدة القائلة في حالة الدلالة المعنوية أي حالة قيمة الاحتمال SIG أقل أو مساوية ل 0.05 لأي متغير من المتغيرات المستقلة فهذا يعني أن هذا المتغير المستقل لا بد وأن يكون له تأثير معنوي في واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة وهذه القاعدة التي لم تنطبق على النموذج الذي نحن بصدد دراسته، تأثير الجنس والمستوى الدراسي (متغيرين مستقلين) على تبرير التغيير المقترح

وأهمية التغيير (متغيرين تابعين). أي العينة محل الدراسة عند الإجابة على الاقتراحات لم تتأثر ولم تأخذ بعين الاعتبار لا الجنس ولا المستوى الدراسي الذي تملكه.

* تأثير الأقدمية والمستوى الدراسي على التغيير:

باستخدام تحليل التباين المتعدد أي متغيرين مستقلين (الأقدمية والمستوى الدراسي) ومتغيرين تابعين (تبرير التغيير المقترح وأهمية التغيير)، نود معرفة تأثير كل من المتغيرين المستقلين على المتغيرين التابعين.

الجدول رقم 02: نتائج اختبارات المعنوية عن طريق اختبار wilks lambda تأثير الأقدمية

والمستوى الدراسي على تبرير التغيير المقترح وأهمية التغيير

المتغيرات التابعة	إحصائي الاختبار wilks lambda	قيمة ف المحسوبة	الاحتمال SIG
تبرير التغيير المقترح	0.780	1.024	0.428
أهمية التغيير	0.797	1.240	0.298

المصدر: مستخرج من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 19

من خلال الجدول يتبين لنا أنه لا تأثير لا للأقدمية ولا للمستوى الدراسي على تبرير التغيير المقترح وأهمية التغيير نظرا لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 بحيث أن تأثير الأقدمية والمستوى الدراسي على تبرير التغيير المقترح بقيمة 0.428 أي قيمة غير معنوية، وأيضا مستوى المعنوية لتأثير الأقدمية والمستوى الدراسي على أهمية التغيير مساوية ل 0.298 أي غير معنوية.

* تحليل الارتباط ما بين تبرير التغيير المقترح وموقع العمال اتجاه التغيير:

هناك ارتباط طردي ما بين تبرير التغيير المقترح والموقع اتجاه التغيير، أي موقع العمال يكون إيجابيا كلما كان التغيير المقترح مبرر مع مستوى معنوية 0.043 أي أقل من 0.05 هذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية التي تؤكد على أن علاقة الارتباط ما بين المتغيرين هي معنوية بمعنى أنه كلما كان التغيير المقترح مبرر هناك موافقة اتجاه التغيير، فلمبررات تدعم قرارات مجلس الإدارة لكسب رضا العمال.

أما فيما يخص تحليل الارتباط ما بين تبرير التغيير المقترح وباقي المتغيرات فبالرجوع إلى الجدول نلاحظ قيمة الاحتمال **SIG** أكبر من مستوى المعنوية **0.05** مع معاملات ارتباط سالبة وأخرى تؤول إلى الصفر ، إذن فمعامل الارتباط الخطي ما بين تبرير التغيير المقترح وباقي المتغيرات غير معنوية، أي لا يوجد أي تأثير أو تأثير ما بين تبرير التغيير المقترح وباقي المتغيرات.

2/ قدرة التغيير إلى الوصول إلى الهدف والاستفادة أو عدم الاستفادة منه:

من خلال الجدول الموالي يتضح لنا أن قيمة **SIG** أكبر من مستوى المعنوية **0.05** وبالتالي نقبل فرضية العدم ومنه فإنه فعلا يرى العمال أن التغيير يحقق هدف وبالتالي فهم يستفيدون منه.

الجدول رقم 03: اختبار التجانس بتحليل التباين لقدرة التغيير إلى الوصول إلى الهدف والاستفادة منه

إحصائي الاختبار	درجات الحرية 01	درجات الحرية 02	الاحتمال SIG
0.983	3	35	0.412

المصدر: مستخرج من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 19

تحليل الارتباط ما بين الاستفادة من التغيير وقدرته للوصول إلى الهدف وموقع العمال اتجاه التغيير:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاحتمال **SIG** بتقريب مستوى المعنوية **0.05** فنقبل الفرض البديل المتمثل في أن علاقة الارتباط ما بين الاستفادة من التغيير وقدرته للوصول إلى الهدف معنوية، أي أن العمال يرون أن التغيير قادر إلى الوصول إلى الهدف وبالتالي فهم لديهم موافقة تامة إلى غالبية العمال اتجاه التغيير، فأكثر من **50%** من العمال كان لديهم موقع اتجاه التغيير بالموافقة مع قدرة التغيير إلى الوصول إلى الهدف وبما أن الارتباط موجب فهذا يعني أنه كلما كان هناك موقع اتجاه التغيير بالموافقة كلما كان هناك يقين بقدرة التغيير إلى الوصول إلى الهدف، وهذا راجع إلى المبادرة التي يبديها العمال بإحداث التغيير على مستوى مؤسساتهم.

تحليل الارتباط ما بين الاستفادة من التغيير وقدرته للوصول إلى الهدف وما يجعله التغيير:

إن قيمة الاحتمال **SIG 0.056** مساوية بالتقريب لمستوى المعنوية **0.05**، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة على أن العلاقة خطية معنوية ما بين قدرة التغيير إلى الوصول إلى الهدف والاستفادة منه وما يجعله التغيير، أي أن يقين العمال بقدرة التغيير إلى الوصول إلى الهدف أدى بهم إلى تصور أن ما يجعله من وراء وصوله إلى الهدف هو الدعم لهم، ومنه فإن العمال متفائلين من ما يمكن أن يجعله التغيير في حالة وصوله إلى الهدف المسطر.

ب. تحليل أبعاد القدرة على تجسيد التغيير

نهدف من خلال هذا إلى معرفة ما مدى قدرة العمال على تجسيد التغيير وتنفيذه من خلال الأبعاد الأساسية التالية: القدرة على تنفيذ التغيير، الجهد الذي يبذل في تحقيقه وموقع العمال اتجاه التغيير. كانت قيمة الاحتمال **SIG** تؤول إلى الصفر أي أقل من **0.05** مستوى المعنوية ومنه فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن العمال لا يرون على أنهم يمتلكون قدرة كبيرة على تنفيذ التغيير بنسبة **50%** من مجمل العينة، أما النسبة الأخرى فهم يمتلكون قدرة نوعا ما على تنفيذ التغيير، وهذا ما تؤكده نتائج اختبار تحليل التباين **ANOVA**.

يتضح من خلال الجدول الموالي أن قيمة الاحتمال **SIG 0.037** أي أقل من مستوى المعنوية **0.05** ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة على أن العمال لا يمتلكون قدرة كبيرة على تنفيذ التغيير وبالتالي فقدرتهم قد تكون متوسطة أو دون ذلك، وهذا راجع إلى المستوى الدراسي فأكثر من **50%** من مجموع العينة يمتلكون مستوى أقل من الثالثة ثانوي إلى تأهيل مهني هذا ما يؤكد عدم ثقتهم في قدرتهم على تنفيذ التغيير.

فمن خلال مصفوفة الارتباط وجدنا أن قيمة الاحتمال مساوي ل **0.044** أي أقل من مستوى المعنوية ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن العلاقة الخطية ما بين المستوى

الدراسي وقدرة العمال على تنفيذ التغيير معنوية إذن للمستوى الدراسي تأثير على قدرة العمال على تنفيذ التغيير.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار تحليل التباين لقدرة العمال على تنفيذ التغيير

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الاحتمال SIG
بين المجموعات	22.183	4	5.546	2.863	0.037
داخل المجموعات	67.792	35	1.937		
الإجمالي	89.975	39			

المصدر: مستخرج من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية نسخة 19

تحليل الارتباط ما بين قدرة العمال على تنفيذ التغيير والمخاطر التي تواجه إن لم ينجح التغيير:

من خلال الدراسة وجدنا أن قيمة الاحتمال تساوي 0.032 أي أقل من مستوى المعنوي 0.05

ومنه فإن العلاقة معنوية بين المتغيرين، مع معامل ارتباط موجب أي العلاقة طردية، فكلما كانت هناك قدرة على تنفيذ التغيير كانت هناك قدرة على مواجهة المخاطر في حالة عدم نجاحه.

ج. تحليل أبعاد نتائج التغيير

مخاطر أثناء وبعد التغيير: باستخدام اختبارات (ت) توصلنا إلى نتيجة أنه فعلاً للتغيير مخاطر أثناءه وبعده، ويمكن القول أن الخطر الكبير هو في حالة عدم نجاحه فهذا ما سوف يؤدي إلى تهديد مصالحهم داخل المؤسسة.

* تم التوصل أيضاً إلى معنوية العلاقة ما بين ما يمكن أن يجلبه التغيير من دعم وقدرته إلى الوصول إلى الهدف والاستفادة منه، وهذا يعود إلى يقين العمال بذلك، وأيضاً إلى العلاقة المعنوية ما بين ما يجلبه التغيير وموقع العمال اتجاه هذا التغيير.

فيما يخص تحليل الارتباط ما بين المخاطر التي يمكن مواجهتها في حالة عدم نجاح التغيير وتبرير التغيير المقترح استنادا إلى ارتباط **PEARSON**، كانت النتيجة هي معنوية العلاقة الخطية بين هذين الأخيرين.

* كذلك إلى معنوية العلاقة الخطية بين المخاطر التي يمكن مواجهتها في حالة عدم نجاح التغيير وقدرة العمال على تنفيذ التغيير، بحيث قدرة العمال على تنفيذ التغيير تؤدي بهم إلى مواجهة المخاطر في حالة عدم نجاح التغيير.

خاتمة:

يعتبر موضوع إدارة التغيير وإدارة الموارد البشرية من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والمسيرين على حد سواء، لما له من تأثير مهم على الأفراد والهيكل والاستراتيجيات والأنظمة الداخلية للمنظمات، فالتحولات الحالية المعاصرة التي حدثت على المستوى العالمي، تفرض على المؤسسات الجزائرية مثلها مثل الدول الأخرى تبني إجراءات جديدة للارتقاء بمستوى مؤسساتها، وهذا من خلال تبني إستراتيجية متميزة لإدارة الموارد البشرية، كون هذا الأخير هو الذي يقود عملية التغيير في المؤسسة، والمحور والحجر الأساس الذي تدور حوله مستقبل المؤسسة.

من خلال الدراسة أيضا يمكن القول أن الأسباب التي أدت إلى تخلف إدارة المؤسسات وعدم قدرتها على الالتحاق بركب المؤسسات العصرية، رغم امتلاكها لكل أسباب النجاح وتوفير العقول والثروة المادية، الأساليب التي تعالج بها مشاكلها بالإضافة إلى سيطرة العقل الفردي وافتقادها لروح التغيير والمغامرة رغم ما تراه من تحولات في الظروف والأحوال من حولها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. كامل بربر، إدارة الموارد البشرية اتجاهات وممارسات، دار المنهل اللبناني للنشر، طبعة 2008.

2. سلمان زيدان، إستراتيجية إدارة الوقت والتغيير، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. AMBLARD H., BERNOUX PH., HERREROS G., LIVIAN Y. Les nouvelles approches sociologiques des organisations, Paris, Seuil, 1997.
2. AUTISSIER D., WACHEUX F. Structuration et management des organisations,, L'Harmattan; Paris, 2000.
3. BAYAD Mohamed, SCHMITT CHRISTOPHE, « GRH et changement organisationnel : quelle relation à travers les théories des organisations ; cahier de Recherche sur les Processus Innovatifs, Nancy, 2005.
4. DAVID Autissier : « **Méthodes de conduite du changement: diagnostic, accompagnement, pilotage** » Editions Dunod, 2007.
5. DEFELIX C., Martin D., Retour D, « La gestion des compétences entre concepts et application », Revue de gestion des ressources humaines, Eska 2001, n° 39.
6. DIMITRI W, « Ressources humaines » 2° édition, éditions d'Organisation, 2003.
7. HENRIET B. (1999), « La gestion des ressources humaines face aux transformations organisationnelles », Revue Française de Gestion, T 3, 1999.
8. HUAULT I, « Les nouvelles dimensions du management. La gestion des ressources humaines dans les nouvelles organisations », Cahiers Français, Management et organisation des entreprises, n°287, 1998.
9. LÉVY-LEBOYER CL., LOUCHE CL. et Ali (Dir.) RH : les apports de la psychologie du travail, Paris, éd. d'Organisation, 2001.
10. LOUART P, Succès de l'Intervention en Gestion des Ressources Humaines, Editions Liaisons France 1995.
11. PICHAULT F., NIZET G. Les pratiques de gestion des ressources humaines, Paris, Seuil, 2000.

12. WILS T., LABELLE C. et GUERIN G., « Le repositionnement des professionnels en ressources humaines : impacts sur les compétences et la mobilisation », Gestion, Volume 24, numéro 4, 2000.

محددات وأسباب الفقر في الجزائر

أ. عريس مختار

طالب دكتوراه بجامعة تلمسان

أ.د. بابا عبد القادر

أستاذ تعليم عالي، جامعة مستغانم

ملخص:

ما زال انتشار الفقر على نطاق واسع يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية. ويكون الفقر مصحوبا في أحيان كثيرة، بالبطالة وسوء التغذية والأمية وتدني مركز المرأة، والتعرض للمخاطر البيئية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية. وهذه العوامل جميعها تساهم في ارتفاع مستويات الخصوبة والوفيات. فضلا عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية. ويتصل الفقر أيضا اتصالا وثيقا، بالتوزيع السكاني والمكاني الغير ملائم، وبالأستخدام الغير مستدام، والتوزيع الغير منصف للموارد الطبيعية. مثل الأراضي والمياه والتدهور البيئي الخطير.

ومن هنا، ارتأينا أن نقدم هذا العمل الذي سنتعرض فيه إلى مختلف محددات الفقر وأسبابه في الجزائر. حيث نستعمله بعرض بعض التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالظاهرة، ثم التطرق إلى أهم المحددات التي تساعدنا على تحديد ظاهرة الفقر، وحصرها من جميع جوانبها الرئيسية، وكذا الأسباب الحقيقية والموضوعية المسببة لها. وسنركز في الأخير على علاقة ظاهرة الفقر بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، محددات الفقر، أسباب الفقر، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

Résumé :

Plus que jamais auparavant, la pauvreté continue de s'étendre et constitue un frein et une contrainte aux efforts de développement. Il s'agit là d'un enjeu majeur auquel doit faire face l'humanité, surtout que ce phénomène (la pauvreté) s'accompagne généralement de chômage, de la malnutrition, de l'analphabétisme et du recul du statut de la femme dans les sociétés en plus des catastrophes sanitaires et écologiques qui font du bénéfice des services sociaux et sanitaires un luxe.

Ce sont là les ingrédients qui influent directement sur le taux de la fécondité et de la mortalité, freinent l'appareil de la production économique et agissent négativement sur la répartition spatiale de la population ; ce qui pousse à la répartition non équitable des richesses telles que la terre, l'eau...

C'est dans ce cadre que nous proposons ce travail dans lequel nous délimitons les indicateurs et les causes de la pauvreté en Algérie. Nous insisterons notamment sur la relation entre la pauvreté et les indicateurs socio-économiques.

1 . مقدمة:

إن تعدد تفسيرات الفقر يجعل من محدداته متعددة، وما من شك في أن لهذه المحددات تأويلا في المجال الاقتصادي، وهي تفسر لحد ما واقع الفقر في الجزائر. إذ أن السياسات الاقتصادية التنموية متعثرة، مما يجعل مشكلة الفقر حادة. ولكون الفقر مشكلة ليست فردية فحسب، وإنما هو وضع اجتماعي. فإن البحث عن أسبابه يجب أن يتم في أماكن أخرى، داخل وخارج دائرة الفقر، فالمؤشرات والعوامل التي ينظر إليها على أنها محددات الفقر ويطلق عليها أحيانا: (الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء)، يمكن حضرها فيما يلي:¹

— إن نسبة الفقراء في الجزائر في الريف أكبر من فقراء المدينة، وهذا التفاوت الكبير بين الريف والمدينة يؤدي إلى زيادة الهجرة الريفية، بازدياد مضطرب مادامت عوامله مستمرة، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الثنائية في المجتمع؛

— انتشار البطالة بسبب أن الغالبية العظمى من الفقراء ذوي المداخل المتدنية التي لا تمتلك مصادر دخل أخرى سوى العمل. إضافة إلى عدم وجود برامج لرفاه العاطلين كما هو الحال في الدول الغربية. وفقراء الجزائر يعانون من البطالة كنتاج لثقافة الفقر، والتي تعود لأنماط سلوكية وعادات سلبية في المجتمع. وبالتالي تؤدي إلى زيادة الفقر لدى الفئات ذات الدخل المنخفض.

¹ محمد الصقور، السياسات الاجتماعية الفقر في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الفقراء عن القضاء عن ظاهرة الفقر، دمشق، 1996، ص 88-89.

2 . مفاهيم الفقر:

يرى الخبراء أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الاجتماعية الأساسية. حتى ولو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر، إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه؛ فمنهم من يربطها بمعدل المواليد الذي يقابله النقص في معدلات إنتاج العالم الثالث مما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.

ومنهم من يرجعها إلى الطبيعة، وعدم قدرتها على توفير الطعام للأفواه المتزايدة سنويا. وبالنظر إلى ما وفرته الطبيعة من موارد اقتصادية؛ فلا يمكن اعتبارها سببا في الفقر. ومن هنا يتضح أن الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية هي المسؤولة عن تلك المشاكل التي تقف وراء التدهور التنموي.

أما بالنسبة لجمهور الاقتصاديين، فنقول أنهم يركزون على الجانب الذي يربط الفقر بانخفاض الدخل الذي يصعب معه عملية إشباع الحاجات الأساسية التي تضمن بقاء الإنسان وتنميته. كما يرون في مجموعة الفقراء، المجموعة غير القادرة على توفير حاجياتها الأساسية التي تمكنها من العيش في حياة كريمة. مما يؤدي إلى كثير من المشاكل الاجتماعية، وهذا ما يكون سببا في انخفاض المستويات الصحية والتعليمية... إلخ.

مما سبق نستطيع الخروج بمفهومين للفقر؛ أولهما يتعلق بحد الكفاف، والثاني بالحرمان.

1.2. مفهوم الفقر باعتباره حد الكفاف:

يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضرورية من مسكن وملبس...؛ ويلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم بالتركيب النوعي، ولا العمر لأفراد الأسرة. كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي بإمكانها أن تلعب دورا أساسيا في تحديد أساسيات الفرد من جهة، وأن هذا المفهوم يتجاهل أسعار المواد وقيمتها ونوعيتها. كما لا يراعي الظروف الاجتماعية، النفسية والصحية للإنسان.

2.2. الفقر والحرمان النسبي:

يقوم هذا المفهوم على المعرفة الدقيقة لكل الاحتياجات الضرورية حسب تصور المجتمع، وأسلوب حياته مع مراعاة اختلافات الأجيال ومشاركة أفراد المجتمع في المناسبات المختلفة مثل الأعياد، الأفراح والأقراح.

وجوهر المفهوم أن الفرد يدخل في حلقة الحرمان النسبي بمجرد أن تبدأ استجاباته لهذه المناسبات، تقل بسبب النقصان أو قلة دخله.

ويعاب على هذا المفهوم كون أنه يعتمد على عامل الدخل، في تفسيره للحرمان النسبي كون أن هناك ظروف أخرى إلى جانب الدخل قد تحول ما بين الفرد وحضوره، أو مشاركته الاجتماعية في المناسبات المختلفة.

3. أنواع الفقر: الفقر قد يكون مطلقا أو نسبيا:

1.3. الفقر المطلق:

هناك معيارا نقديا محددا، متى توفر أصبح الفرد قادرا على تحقيق الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية من الغذاء، الملبس، المسكن والتعليم والصحة، ومتى عجز الفرد على تحقيق هذا المستوى لأصبح فقيرا بشكل مطلق، بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر²، ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد في الدول النامية بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان؛ الغذائية وغير الغذائية³، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في الأدبيات الحديثة عن التنمية الاقتصادية، أنه بالامكان التخفيف من حدة الفقر المطلق في حالة ما إذا تم توفير شرطين على الأقل:

- يشترط حدوث نمو اقتصادي؛ أي بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر؛

² CHATE Lus Michel et Jacques FONTANEL – dix problèmes économiques contemporains. OPU édition, 1993, p140.

³ UNDP, technical- support document. Pauvreté indicators -1995, The internet: www.undp.org/pauvreté/publications.

- أما ثانيهما: فهو يستدعي العدالة في توزيع المداخل.⁴

2.3. الفقر النسبي:

وهو يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط. كما يتغير بتغير هذا الدخل، وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة. لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تتحصل على أقل دخل في المجتمع. كأن يكون أفقر من 10 % أو 20% في المجتمع، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقيرا بالمفهوم المطلق.

3.3. الفقر المدقع:

وهو العجز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية من الحريات، والمقدرة بـ 2200 حريرة/يوم للفرد العادي. وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع.

4.3. الفقر المؤقت – الاجتهادي:

وهو فقر جزئي قصير الأجل، إذا ما قورن بالفقر المدقع، وتكون العائلة فقيرة مؤقتا. إذا تدهورت قدرتها الشرائية وتراجع مستواها المعيشي، ونمطها الاستهلاكي؛ بحيث تصبح تحت خط الفقر، أو قد يتعلق الأمر بوضعية الفقر المتوارث من جيل إلى آخر. وهذا ما يجعلنا نتكلم عن الفقر الدائم؛ فالأشخاص المعينين يعيشون في مناطق منخفضة المستوى، وعليه فقد يتعلق الأمر بالفقر المؤهل الذي ترجع جذوره إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كالبطالة وازدياد عدد أفراد الأسرة والمديونية...

عموما فإن مدة الفقر قد تطول وتدوم، أو تقصر حسب ما يجتهد به الفرد أو الأسرة في مواجهته.

5.3. الفقر متعدد الأبعاد:

أين يكون الفقر موافقا إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية؛ بحيث أنه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب، وإنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف، التكوين،

⁴ د. محمود حسن خان، مجلة تمويل التنمية، كيف يمكننا مساعدة الفقراء – ديسمبر 2000، ص 25.

الصحة، السكن والوضعية الاجتماعية ككل. فعادة ما يكون الفقر في حالة عدم المعرفة وعدم القدرة، مما يجعل حالته تستاء وتدهور أكثر فأكثر.

6.3. الفقر ظاهرة متصاعدة:

فبمجرد أن تكون البطالة مكثفة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية خاصة عندما يكون الفقر مؤقتا؛ يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها. وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات ونسب، وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء؛ بمعنى حساب درجة الانحراف "Pauvreté gap" ما بين الدخل المحقق والفقر المحصل عليه، هذا الانحراف يسمى بعجز الدخل "Déficit revenu".

7.3. الفقر ظاهرة ريفية:

على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقلية الدينية أو العرقية أكثر؛ وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، ومعاناة الطفل هي أكثر. كما أن معاناة البدويين هي أكثر من معاناة الحضر. خاصة بعد ما اعتبرت الإحصائيات والدراسات أن الفقر ظاهرة ريفية أكثر منه حضرية. فهو يمثل 63 % في العالم وتبلغ نسبته 90 % في كل من إفريقيا والصين. أما في المغرب العربي فإن إحصائيات 2002 تقر أن نسبة الفقر في المغرب العربي تقدر بـ: 19 % ، 22 % في الحضر و 33 % في الريف.

4 . محددات الفقر:

وإن التشخيص الصحيح للمحددات هو الشرط الضروري لوضع سياسات تنموية صحيحة للحد من الفقر. وإن باب الاجتهاد يجب أن يظل مفتوحا لتشخيص المحددات في المجال الاقتصادي. إلا أن الأمر لا يجب أن يقف إلى هذا الحد، إذ تجدر الإشارة إلى أن المحددات في الجزائر تنحصر في الإطار السياسي أولا ثم إطار التنمية ثانيا. لذلك فإن مسألة تشخيص المحددات الرئيسية تكتسب أهمية بالغة، حيث أنها تمثل الشرط الضروري لرسم السياسات الصحيحة، فإذا كانت المحددات في غير موضعها، تكون

حصيلة السياسات المنتهجة للحد من الفقر ضعيفة إن لم تكن معدومة.⁵ وكما أسلفنا، إن الفقر هو ظاهرة معقدة ومتشابكة، وذات أبعاد متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن حصرها في أي بعد منها فقط، بل تلك المحددات لها تأثيراتها المختلفة، ولهذا فإن المحددات يمكن حصرها فيما يلي:

4. 1. العوامل السكانية:

يعد النمو السكاني محددًا أساسيًا في هذه العوامل وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة. إذ أن النمو السكاني يعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية.⁶ مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين، فزيادة النمو السكاني تؤدي إلى زيادة نمو الفقر، ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي، ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني. مما يساعد في زيادة عوامل الفقر، وبالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة لتحسين مستوى المعيشة ودعم برامج الحد من الفقر والبطالة. ويعد النمو السكاني. وهناك أسباب عديدة لارتفاع المعدل السنوي للنمو السكاني، ومنها فشل سياسة تحديد النسل وكذا الارتفاع المتزايد لمتوسط العمر. إذ أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين التغذية ودرجة الخصوبة.

4. 2. العوامل الاقتصادية:

تتمثل العوامل الاقتصادية في المحددات الرئيسية التالية:

أ . انحياز نمط النمو المحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، ويمكن تبين ذلك من خلال:⁷

- التباينات الواسعة في توزيع الدخل؛
- تفاوت الإنفاق لصالح المدن على حساب الريف؛

⁵ جورج فارس القصيفي، الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 198-205.

⁶ عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة، القاهرة، 1971، ص 244.

⁷ جورج فارس القصيفي، مرجع نفسه، ص 199.

- العجز في تأمين فرص العمل المنتج للفقر.

ب. ترييع الاقتصاد وتدهور أسعار النفط والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع بسبب ضعف الهياكل الارتكازية ، وضعف المنافذ العالمية للسوق، نتيجة ارتباط أسواق السلع والخدمات بمؤسسات وشركات عالمية. مما تسبب بخلل في الهياكل الاقتصادية، ولجأت الدولة إلى صندوق النقد الدولي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي لتحسين التدهور الحاصل في نسب التبادل التجاري والدين الخارجي. فضلا عن عوامل أخرى جعلت هذه الإجراءات تزيد من شدة الفقر.

4. 3. العوامل الاجتماعية:

إن هذه العوامل تشارك العوامل الأخرى دورها في زيادة الفقر وانتشاره، وبالرغم من عدم محدوديتها، إلا أنه يمكن القول أن النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أول المنظمات الغير حكومية، وتزايد الأمية وانخفاض التعليم والتكوين المهني الملائم مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي تناقص اليد العاملة المؤهلة والماهرة على إدارة الإنتاج. مما أدى إلى تزايد البطالة، وبالتالي انعدام الاستقرار الاجتماعي وكذا تحييد دور المرأة، مما أدى إلى زيادة قدرة هذه العوامل في زيادة الفقر، ونقص وضعف الخدمات الصحية، في المجتمع.

ومن هنا، فالفقر لا يحدث بين عشية وضحاها، بل هو ناتج عملية طويلة تتضافر فيها عوامل عدة، التي تصب في النهاية إلى حرمان المجتمع، أو على الأقل حرمان بعض الشرائح فيه. لهذا فإن معالجة الفقر تكون بمواجهة أسبابه الجذرية بإجراءات مانعة، أفضل بكثير من مواجهة اتجاهاته التي قد تؤدي إلى حدوث خسائر اقتصادية واجتماعية لا يمكن حصرها، وبالتالي تسبب في مضاعفة الفقر وزيادة حدته، وقد اتخذت الجزائر تدابير وقائية للحد من هذه المشكلة. كتنفيض النمو السكاني، وزيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم. وخاصة الاتجاه نحو سياسات التصحيح الهيكلي، إلا أنها لم تكن كافية للتخفيف من حدة الفقر. وأن أغلب محاولات قياس الفقر تعتمد أساسا على خصائص هذه الظاهرة وليس على

العوامل المولدة لها. وبالرغم من أهمية محاولات قياس الفقر بغية تحديد مستواه، وتحليل خصائصه، إلا أنه يبقى من المهم تحديد الأسباب المولدة له، بهدف صياغة السياسات المواجهة له.⁸

وهذا لا يعني أن تشخيص الأسباب بمعزل عن رؤية حقيقية لحجم الظاهرة وخصائصها، وذلك لضمان نجاح الحلول والمعالجات المقترحة. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات الإحصائية المتوفرة لا تسمح بتشخيص حالة الفقر في الجزائر، بل إن أحد أوجه الفقر هو فقر المعلومات الدقيقة حول هذه الظاهرة. وإن ما يجب إدراكه دائما عند تحديد أسباب الفقر، أنه ليس نتاج عوامل محلية فحسب، بل أيضا نتاج التقسيم الدولي للعمل. وأن تيار العولمة ليس آنيا، بل تيارا مستمرا مهيمنا من خلال مؤسساته الدولية، حيث لا تظم السياسة والأسواق، بل تهدف إلى السيطرة على المجتمعات نفسها.⁹

5. الأسباب الداخلية والخارجية للفقر:

ومما سبق، فإن تحديد أسباب الفقر يرجع إلى أسباب داخلية وخارجية. ولكي نفهم هذه الحقيقة، فالنقاط التالية تبين تلك الأسباب:¹⁰

1.5. الأسباب الداخلية:

أ. اقتصاديا:

- السياسات الإنمائية الحكومية الغير مناسبة.
- قلة فرص العمل.
- البيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي مناسب.
- قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.
- النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق).

⁸ كمال حمدان. الفقر في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 220.

⁹ عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 162.

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهضة وإزالة الفقر، بنيويورك، 2000، ص 23-28.

- انخفاض الأجور تحت خط الفقر.
- قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية).
- التحكم المحدود بالموارد.

ب . سياسيا:

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر؛
- ضعف المشاركة الشعبية؛
- حالات انهيار الاستقرار الداخلي والحروب؛
- انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر؛
- البيئة الغير ملائمة لمشاركة المنظمات الغير حكومية والجماعات المحلية في التنمية بمشاركة فاعلة؛
- الفساد.

ج . ديمغرافيا:

- ارتفاع معدل نمو السكان؛
- ارتفاع معدل الإعالة.

د . اجتماعيا:

- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية (الحكومية والغير حكومية)؛
- قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن، التدريب المهني)؛
- الأمية والتعليم والتدريب المهني، الغير ملائم لمتطلبات السوق؛
- التمييز ضد المرأة؛
- العزلة الاجتماعية؛
- التهميش الاجتماعي؛

- انعدام الاستقرار الاجتماعي؛

- دائرة الفقر المفرغى.

2.5 . الأسباب الخارجية:

- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية؛

- تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية؛

- عبء الديون؛

- الحروب؛

- تدهور نسب التبادل التجاري؛

- عولمة أسواق السلع والخدمات؛

- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

6 . السياسات الاقتصادية وأثرها على الفقر:

بإمكان السياسات الاقتصادية أن تكون فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب، وإنما في اجتنابه ومنع فرص نشوئه. ففي جميع أسباب الفقر المتفق عليها من طرف الباحثين، يتبين الدور الممكن للسياسة العامة التي تنتهجها الحكومات لتوجه نشاطها أو نشاط الأفراد، التي نعني بها الأسباب المؤسسة للفقر وتضم: توزيع الدخل والثروات، سوء إدارة الموارد، السكان والبيئة، الفئات الاجتماعية المهمشة، والنزاعات والحروب. وهذا يعني تزايد احتمالات الفقر في نظام اقتصادي ضعيف، تتفاقم فيه مشكلات وظائف التشغيل، أو الدعم أو الإنفاق الاستثماري. لذا فالفقر يعد مؤشرا يدل على خيبة الحكومات في خياراتها وتطبيقاتها للسياسات الاقتصادية.¹¹ وما زاد الطين بلة، هو تقلص ظل دولة الرفاه، واستبدالها بالدولة

¹¹ آمال شلاش، دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 123-133.

المنحازة للسوق. وهذا أدى إلى ضمور الموارد العمومية المتاحة للإنفاق، لضمان الأمن الاجتماعي، مما يترتب عليه تفاقم البطالة والفقر والعوز والمرض والجهل والتهميش.

وبما أن الدول التي تشهد ظاهرة الفقر ليست متجانسة في بنيتها الاقتصادية، فإن هذا يؤدي إلى اختلاف السياسات الاقتصادية، واختلاف مضامينها وتطبيقاتها. والجزائر من بين الدول المصدرة للنفط، المصنفة في مجموعة الدول النفطية حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر عن الجامعة العربية لعام 1994. وقد اتخذت الدولة في السنوات الأخيرة سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز اقتصادها، إذ قلصت إنفاقها الحكومي في موازنتها، وفرض ضرائب وبعض الرسوم على بعض الخدمات لزيادة عوائد الحكومة.

واتخذت إضافة إلى ذلك، سياسات التنوع الاقتصادي وتشجيع الصناعات الأخرى، لتقليل الاعتماد على موارد النفط التي تشكل النسبة الأكبر من مجمل المداخيل للدولة. ونظرا لانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الموارد المالية، أدى إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية ترتب عليها خفض العجز في الميزانية، واتخاذ إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي¹². هذا بالإضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في سنة 1994.

ويمكن القول أن الدولة اعتمدت على اتجاهين رئيسيين في سياستها الاقتصادية للتأثير على الفقر، الاتجاه الأول يسعى نحو استخدامات محدودة للوصول إلى دولة الرفاهية، والمعتمدة على استراتيجيات الحاجات الأساسية التي تحاول تحقيق أمرين هما:

أ . معالجة الفقر المطلق.

ب . سد الحاجات الأساسية المادية والاجتماعية. وتحديد مستوى عوائد عناصر الإنتاج، والهدف من هذه السياسة تدنية مستوى الفقر.

¹² كريمة كريمة، الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 128.

أما الاتجاه الثاني للسياسة الاقتصادية، فهو السائد والمتمثل في التصحيح الهيكلي. أو برامج التكيف الهيكلي. وعليه يمكن دراسة السياستين المتمثلتين في سياسة النمو الاقتصادي، وسياسة الإصلاح الاقتصادي. وآثارها، لما لهما من تأثير على الفقر في الجزائر.

1.6 . الفقر والنمو الاقتصادي:

إن واحدا من أهم مسلمات الليبرالية، ما يسمى مفعول التساقط، وهو ثراء الأغنياء الذي سيفضي تلقائيا وتدرجيا ظاهرة الفقر، لأن الغنى سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل أكبر، وبالتالي تدني نسب البطالة. والدولة هنا ليست راعية لكل ما سبق، وإنما دورها ينحصر في حفظ النظام.¹³ ومن الملاحظ في هذا أن مستوى معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا من خلال رفع مستوى معيشة الأغنياء. ولكن الأسوأ من هذا، أن قضية التوزيع كثيرا ما يجري استبعادها من النقاش باعتبارها أقل أهمية بكثير من قضية رفع متوسط الدخل للدولة ككل، وقد ببر هذا الاستبعاد (نظرية التساقط إلى الأسفل)¹⁴. ومن المعروف أننا نعرف بالفعل أن معجل النمو مقاسا بالزيادة في الناتج القومي الإجمالي، ونعرف أيضا أن بعض البلدان النامية قد حققت معدلا عاليا للنمو عبر فترة طويلة، ولكن هل أحدث هذا المعدل أثرا عميقا في مشكلة الفقر الجماهيري؟ وهل أسفر عن انخفاض في أكثر أشكال الفقر سوءا - سوء التغذية، المرض، الأمية، السكان الذين لا مأوى لهم - ؟ هل كان يعني عمالة أكثر ومساواة أكبر في الفرص؟ ...، إن النمو في الناتج القومي لا يتساقط رذاذا على قاعدة المجتمع، لهذا فإن إعطاء الأولوية للنمو التدريجي الذي يقاس طبقا إلى الناتج القومي الإجمالي، والذي قد يترك في أعقابه عديد الكوارث الاجتماعية.

فمعدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي لا تكفي للقضاء أو التخفيف من ظاهرة الفقر. فالأمر يرتبط بالسياسات الاقتصادية المنتهجة، فعندما تكون هذه المعدلات المرتفعة في النمو، لا يستفيد منها سوى الأغنياء في اتجاه تزايد الاستهلاك التفاخري، والسعي للدخار خارج نشاط الاقتصاد الوطني.

¹³ اسماعيل صبري عبد الله، العرب والكوكبة، بحث مقدم في الندوة الفكرية: العرب والعملة، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2002، ص 366.

¹⁴ جلال أمين. نظريات التنمية، علم أم مذهب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2001، ص 47.

وبالتالي، فالأمر لا يؤدي سوى إلى زيادة ثراء الأغنياء وزيادة الفقراء فقرا، وبذلك نقل المنافع المتوقعة من النمو الاقتصادي الموجه لمعالجة الفقر.

وفي تقرير صدر في عام 2000 وهو أول تقرير مشترك بين هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية، تحت عنوان "عالم أفضل للجميع"¹⁵. والذي يسلط الضوء على موضوع الفقر على اعتباره أكبر تحد يواجهه العالم.

وتقرير آخر صادر عن البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 2000-2001. لموضوع مهاجمة الفقر "Attacking Poverty"¹⁶، حيث تشير بيانات هذين التقريرين إلى أن حوالي 208 مليار شخص يعيشون في الوقت الحالي على أقل من دولارين في اليوم.

وبالرغم من معدلات النمو العالية التي حققتها الدول النامية في التسعينات¹⁷، فالدول العربية وخاصة الجزائر، شهدت انخفاضا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت نمو اقتصاديا سلبا كان مرده إلى هبوط أسعار النفط وإلى التدهور الأمني في تلك الفترة. وقد ساهم هبوط مستويات الدخل والركود الاقتصادي وتقليص الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والنمو السكاني، مجتمعة في تزايد الفقر. وينبغي الإقرار بأن الإنفاق الاجتماعي هو المؤشر الأكبر في توزيع الدخل من بين مكونات الإنفاق الحكومي، فالإنفاق على التعليم والصحة هو الحجر الأساس في السياسات الاجتماعية الهادفة للحد من الفقر. ومن الممكن أن نأخذ العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الفقراء، من خلال ثلاثة نواحي، وهي:

- أولا: إن ارتفاع معدلات النمو قد لا يكون شرطا ضروريا لتحسين أحوال الفقراء، إذ أن نمط النمو هو أيضا عامل مهم في تحديد النتيجة. فتوقف النمو الاقتصادي يجعل كل من شرائح المجتمع تعاني

¹⁵ IMF, OECD, UN and World Bank, 2000, 'A batter World for ALL', www.Paris21.org/batter.world

¹⁶ World Bank, World development, report 2000/2001, 'Attacking Poverty'. New Yourk, N. Y. Oxford University Press.
(www.worldbank.org/poverty/wdr.poverty/report

¹⁷ التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سبتمبر 2001، ص 4.

الأمر، سواء من الفقراء أو الأغنياء على المدى الطويل. أما إذا كان معدل النمو معتدلاً، أي يتراوح بين مرتفع بمستوى 10% إلى منخفض بمستوى 4%، وبدون تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي، فإن مثل هذا المعدل يمكننا توقع تحسناً في أحوال الفقراء في المدى القصير والطويل.

- ثانياً: على الرغم من اعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التقارير، أن النمو ليس شرطاً كافياً لتحسين أحوال الفقراء، إلا أنه عامل مهم في الوصول إلى هذا الهدف. وكثيراً ما تشير التقارير إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق بمفرده هذا التحسن في أحوال الفقراء ولو على المدى الطويل. وتعتمد هذه الفكرة في الأساس إلى تجربة الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر، والجزء الأكبر من القرن العشرين. وقد دعم هذا الاعتقاد استنتاجات "سيمون كوزنيتس" "Kuznets"¹⁸، والتي يبين فيها أن تجارب التنمية في الغرب في توزيع الدخل يميل إلى الابتعاد عن المساواة في مراحل النمو الأولى، ولكنه بعد مرحلة معينة يميل إلى المزيد من المساواة، مما ساعد في زيادة الاعتقاد بنظرية (التساقط إلى الأسفل)، ولكن هذه الاستنتاجات، حتى ولو كانت وصفاً صحيحاً لتجارب النمو في الغرب، فإن الدول الأقل نمواً لا يمكن لها أن تأخذ بهذه الاستنتاجات المبنية على بيانات "Kuznets" التاريخية والإحصائية على أنها مؤشر موثوق لما سيأتي في المستقبل، حتى للدول الغربية نفسها. حيث أن هناك أشياء كثيرة كانت تحدث في الوقت نفسه، الذي جرى فيه النمو الاقتصادي نفسه، وقد يكون لها الفضل في تساقط ثمار النمو في أيدي الفقراء، وليس نتيجة للنمو الاقتصادي نفسه. وقد لا يمكن تكرار هذه الأشياء نفسها في المستقبل بنفس النحو، أو بالقوة نفسها، فقد يكون نمو الحركات العمالية أو الاستعمار هو المسؤول أكثر من النمو الاقتصادي. ومنه كان على الدول النامية التي لا تتمتع بحركات عمالية بهذه الدرجة من القوة، ولا تمتلك مستعمرات، أن تنتظر مدة أطول بكثير مما انتظرته الدول الغربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. وإن الذي يدفع إلى تساقط ثمرات النمو إلى أسفل، قد يتوقف تماماً. بل، ينعكس. فإذا بالنمو الاقتصادي إذا

¹⁸ Simon KUZNETS, "Economic Growth and Income Inequality", American Review. Vol 45. N°1.

اقتزن بالسياسات الليبرالية الجديدة، يصحبه تدهور في توزيع الدخل، وزيادة حدة الفقر لمدى شرائح مهمة من المجتمع بدلا من العكس.

- ثالثا: دائما ما يتم التركيز في الكتابات والدراسات على الأثر الإيجابي للنمو في أحوال الفقر، ونادرا ما يذكر العكس. أي أثر تحسن أحوال الفقراء في معدلات النمو، وحتى لو ذكرت، فلا تحظى بالقدر الذي تستحقه. وإن ارتفاع مستوى الصحة والتعليم، يمكن أن يكون له أثر ملحوظ في معدل النمو نتيجة إلى رفع مستوى إنتاجية العمل. كذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتحسين أحوالهم، قد يؤدي إلى رفع معدل النمو بصفة أخرى غير رفع مستوى الإنتاجية. فمعدل نمو متوسط الدخل يتوقف بالطبع على كل من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو السكان. وهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن معدل المواليد أكثر استجابة للارتفاع في مستوى المعيشة من استجابته للارتفاع في مستوى الدخل في الدولة ككل، فزيادة الشعور بالاطمئنان مثلا، لدى أصحاب المداخل المنخفضة في توفر دخل معقول لهم في الشيخوخة، يمكن أن يساهم في تخفيض معدل المواليد لديهم أكثر مما يمكن أن يساهم فيه ارتفاع في متوسط دخل الدولة ككل، مما قد لا يحقق منه الفقراء أي نفع. لهذا فإن تحسين أحوال الفقراء يمكن أن يكون له الأثر في تحقيق معدلات نمو أكبر.

2.6 . الفقر وبرامج التصحيح الهيكلي:

إن سياسة التكيف والتصحيح الهيكلي الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تنتهج نموذجا مختلفا لرسم سياسات الاقتصاد الكلي الذي يراعي فيه تقليص معدلات النمو الاقتصادية، والاستثمار والعمالة، وتقليص دور الدولة وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد، وتحرير الأسواق وزيادة فاعليتها¹⁹. لذا فقد أفضت هذه السياسات إلى انتقال دور الحكومة إلى دور تصحيحي، يركز على التحرير الاقتصادي، وإصلاح القطاع العام، وسياسات اقتصادية كلية استقرارية، ونتيجة لهذه السياسات التي طبقت في عقدي

¹⁹ آمال شلاش، دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 129.

الثمانينيات والتسعينيات، فإن الأوضاع الاقتصادية تدهورت ومعها تباطأت معدلات النمو الاقتصادي. وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، وزاد الفقر في أنحاء كثيرة من العالم. على الرغم من نتائج السياسات التصحيحية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، إلا أن هناك اقتصاديات لازالت تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية على المستوى القطاعي والجزئي، كالعجز المزمن في الميزان التجاري، والفجوة الادخارية، وكذا مشكلة البطالة والفقر. والتبرير لكل هذا، أن نتائج الإصلاح لا تظهر إلا في المدى الطويل، فمنذ بداية الثمانينات، أدت برامج الإصلاح الاقتصادي الكلي وبرامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين على البلدان النامية كشرط لإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي، إلى زيادة أعداد الفقراء في العالم ودول العالم الثالث بالذات، وعلى خلاف اتفاقية "بروتن وودز" التي كانت تهدف إلى إعادة البناء الاقتصادي، وتثبيت أسعار الصرف الأساسية. نجد أن برنامج التكيف الهيكلي يسهم بصورة كبيرة في زعزعة العملات الوطنية، وفي تدمير اقتصاديات البلدان النامية.²⁰ كما أن هذا البرنامج مرتبطا مباشرة بعملية ظهور الجوع في عصر العولمة، لأنه يمنع بصورة منتظمة كل نشاط اقتصادي سواء كان حضريا أو ريفيا، لا يخدم بشكل مباشر مصالح النظام العالمي للسوق والعمل، على تجاوز العوائق السياسية والاقتصادية التي تقف بوجه الإصلاح والتحديث في مساراتها.²¹ ونلاحظ أن انخفاض الدعم من جملة الإنفاق العام في الثمانينات، يعتبر ظاهرة عامة في معظم البلدان العربية، حيث تزامنت مع سياسات التصحيح الهيكلي والإجراءات الخاصة بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

فالدعم للغذاء كان يشكل جزءا مهما من الإنفاق العام خاصة في البلدان ذات الحجم السكاني الكبير، أو التي يوجد بها قطاع ريفي واسع، حيث يعد للدعم أثرا واسعا في وصول الغذاء إلى الفئات

²⁰ ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني. الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 43.

²¹ Heba HANDOUSSA, "Economic Transition in the middle East global challenges and Adjustment strategies", (Cairo American University in Cairo), 1997, pp 111-126.

الفقيرة. وبغض النظر عن هذا الوجه أول ذاك في أثر الإصلاح الاقتصادي أو التغير الهيكلي، نرى آثاره السلبية تظهر من خلال تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل، وتردي إشباع الحاجات الأساسية وزيادة معدلات البطالة.²² وقد أشار تقرير البنك الدولي عام 1990، إلى أن التغيرات الهيكلية المتخذة ذات تأثيرات على الفقر في العديد من بلدان العالم الثالث. وأن ما بين 50 دولة نامية تعرضت لبرامج التكيف، فإن 46 دولة منها شهدت تدهورا في جميع مؤشرات الفقر.

6.3. أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفقر:

إن قضية الآثار التي تحدثها برامج التكيف الهيكلي، وإجراءات التثبيت الاقتصادي في أحوال الفقراء، هي قضية أبعد ما تكون عن الحسم. وهناك خلاف في الرأي حول ما إذا كانت هذه البرامج ذات آثارا سلبية أم إيجابية على الفقراء، سواء على المدى القصير، أو الطويل. وبالتأكيد، فإن الآثار السلبية التي تفرزها هذه السياسات هي أكبر وأهم من إيجابياتها والتي يمكن إيجازها في الآتي²³:

1. إن السياسات المالي التي يطالب بها الصندوق، أدت إلى الإضرار بفئات واسعة من الشعب، ولاسيما تلك الفقيرة أو محدودة الدخل.
2. إن تلك السياسات (سياسات التقشف المالي) حرمت الكثير من فرصة التعلم ومن فرصة التطبيق.
3. إن سياسات رفع الدعم عن قطاعات كاملة، وبيع جزء كبير منها (القطاع العام) إلى القطاع الخاص، وrehن حياة الفقراء إلى الأبد بأيدي هذا القطاع الغير كفؤ في البلدان النامية.

²² مايع شبيب الشعري، تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية المحولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 149.

²³ محمود خالد المسافر. إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقير في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996، ص 308.

4. إن سياسات التحرير من التجارة الخارجية ورفع القيود، أدت إلى تقسيم فئات المجتمع في الدولة إلى قسمين، أولهما مهتم برفاهية تغطي عليه صفة الاستهلاكية بانتمائه إلى مجتمعات خارجية، والثاني واقع في مصيدة الجوع.
5. إن تخفيض سعر الصرف أدى إلى تخفيض سعر درهم الفقراء، وزيادة دولار الأغنياء (التضخم).

6. إن زيادة معدلات الفائدة تؤثر على الاستهلاك والاستثمار المتوقع.
- ومن هنا، يتبين أن الذي يتحمل النتائج السلبية والأثر الضار لتطبيق وصفة صندوق النقد الدولي (FMI)، هم الفقراء، فيزداد الفقير فقرا، والغني غنا.
7. العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاقتصادية:

1.7. الفقر وتوزيع الدخل:

إن التفاوت الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي قد ازداد داخليا من جهة، وخارجيا ما بين الدول من جهة أخرى. ففي الكثير من دول العالم، لا نجد تفاوتاً كبيراً في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما نجد هذا التفاوت متفاقماً في الوطن العربي. إذ أن الخط الأعلى للفقر، يتمثل في حصول الفرد على دولار واحد في اليوم، أي أن دخله السنوي بنحو 370 دولار. ففي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نجد أن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت هذا الخط بدأت تضمحل، ولكن ببطء.

فكما هو معروف، أن نمط توزيع الدخل القومي، لا يمكن تغييره إلا في المدى الطويل، وإذا ما حصل هذا التغير في توزيع الدخل لصالح الفقراء أو أصحاب المداخل المنخفضة، فإن هذا لا يحدث إلا نتيجة تغيرات سياسية واجتماعية جذرية.

فإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل، يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات التنمية وشرطا ضروريا لنجاحها.²⁴ ناهيك عن التخفيف من وطأة الفقر. وتشير البيانات المتوافرة إلى العلاقة الطردية بين النمو واللامساواة في الدخل. مكونا نتيجة حتمية على علاقة طردية بين الفقر والنمو. وإن الفجوة في توزيع الدخل في الجزائر فجوة عميقة، على الرغم من أن التحسن الذي طرأ على المستوى العام لدخل الفرد. إلا أن هذا لا يعكس حقيقة واقع الفرد، إذ أن نصيب الفرد من الناتج يعد متوسطا عاما لكافة أفراد المجتمع، فهو لا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته المختلفة، وحسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر. وبالتالي وقوع شريحة واسعة من الأفراد في المجتمع سواء كان حضريا أو ريفيا تحت طائلة الفقر والعوز. إلا أن وطأة الفقر في الريف أكثر منها في الحضر. ومن هنا، فإن نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر بنحو 23% في الجزائر.

أ. تطور نصيب الفرد من الدخل بالوطن العربي:²⁵ شهد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا إيجابيا في الفترة من 2002م إلى 2011م، وهو ما يوضحه الجدول (1).

جدول (1) تطور متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة 2002-2011م (الأرقام بالدولار الأمريكي).

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2312.2	2528.1	2955.9	3528.6	4098.9	4605.2	5676	6716	7635	8554

المصدر: صندوق النقد العربي (2010) النشرة الإحصائية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

²⁴ سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحليين، القضايا الأساسية للنماذج والحالات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1994، ص 403.

²⁵ تقرير التنمية البشرية (2011) الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. <http://hdrstats.undp.org>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 2312.2 دولار أمريكي في عام 2002م إلى 8554 عام 2011م، وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، إلا أن هذا المتوسط يعد متواضعا إذا ما قورن بالعالم كالولايات المتحدة الأمريكية، التي يبلغ متوسط دخل الفرد بها 46350 دولارا ، واليابان 34129 دولارا، وسويسرا 2415 دولارا.

ب . التوزيع المكاني لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بالدول العربية عام 2010²⁶:

إن توزيع الدخل في أي بلد لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي لهذا البلد، وبدراسة الشكل (1) يمكن تقسيم دول الوطن العربي حسب مستوى الدخل بها إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى: أقل من 5 آلاف دولار أمريكي: توزعت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المنخفض في تسع دول بنسبة 42.9% من جملة عدد الدول بالوطن العربي، يقطنها 157293000 نسمة، بنسبة 46.2 % من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م، وتظهر على شكل ثلاثة نطاقات صغيرة، إضافة إلى السودان وجزر القمر، أما النطاق الأول فيقع بشمال شرق الوطن العربي في دولتي العراق وسوريا، في حين يمتد النطاق الثاني بجنوب غرب الجزيرة العربية باليمن، ومعها جيبوتي بالجانب المقابل، ويتوزع النطاق الثالث والأخير بأقصى غرب الوطن العربي بدولتي المغرب وموريتانيا.

الفئة الثانية: من 5 لأقل من 10 ألف دولار أمريكي: وجدت هذه الفئة والمعبرة عن المرحلة الانتقالية بين الدخل المنخفض والمتوسط ، في أربعة دول بنسبة 19% من جملة عدد دول الوطن العربي، يقطنها 131368000 نسمة بنسبة 38.6% من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م ، وذلك من الشرق بدول الأردن، ومصر، وتونس، والجزائر.

²⁶ صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 العدد الأول، دمشق، 2009، ص 560.

الفئة الثالثة: من 10 لأقل من 15 ألف دولار أمريكي: تبعثرت هذه الفئة المعبرة عن مستوى الدخل المتوسط في دولتين فقط ، هما لبنان في الجناح الآسيوي، وليبيا في الجناح الأفريقي بنسبة 9.5% من جملة عدد الدول العربية، ويسكنهما 12275000 نسمة بنسبة 3.6% من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م.

الفئة الرابعة: من 15 ألف دولار أمريكي فأكثر: شملت هذه الفئة والمعبرة عن مستوى الدخل المرتفع بشرق الوطن العربي في نطاق واحد متصل، وتحديدًا في دول مجلس التعاون الخليجي في السعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، وعمان، بنسبة 28.6% من جملة عدد الدول العربية، ويسكنها 39720000 نسمة، بنسبة 11.6% من جملة السكان بالوطن العربي عام 2010م.

ج . معاميل جيني للدخل لقياس التفاوت في توزيع المداخيل بالوطن العربي:²⁷ إن مستويات عدم المساواة عموماً، تتزايد نتيجة لزيادة التفاوت في مستويات الدخل الفردي، وهناك خمسة أشكال مختلفة من عدم المساواة، وهي التفاوت في الدخل بين المجموعة ممثلة في نسبة متوسط الدخل، وعدم المساواة داخل الإقليم، وعدم المساواة بين الأقاليم، وعدم المساواة الاجتماعية، فالتفاوت في الدخل لا يكون فقط بين منطقة جغرافية وأخرى، بل أيضا داخل المنطقة الجغرافية نفسها.

جدول (2): معاميل جيني للدخل ببعض الدول العربية المختارة عام 2010م.

الدولة	قطر	تونس	الأردن	الجزائر	مصر	فلسطين	سوريا	المغرب	اليمن	موريتانيا	جزر القمر	جيبوتي	السودان
معاميل جيني	41.1	40.8	37.7	35.3	32.1	35.5	35.8	40.9	37.7	39	64.3	39.9	35.3

المصدر: تقرير التنمية البشرية (2011) الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. ص 131 – 134

²⁷ Jackline WAHBA (1995) Earning and Regional Inequality In Egypt, Working Paper 9613, Economic Research Forum Workshop on Labor Markets and Human Resorce Development, Cairo, p 2

ومن المعلوم أنه إذا كان مقياس معامل جيني أقل من 35 ، فيعد ذلك أمرا مقبولا، أما إذا تراوح ما بين 50 إلى 75، فيعد ذلك دليلا على درجة التفاوتات العالية، وبدراسة الجدول (2) السابق يتبين ما يلي:

7 . 2 . الفقر والسكان:

يقدر إجمالي عدد السكان في الجزائر حوالي 38297000 نسمة سنة 2013. ويقدر معدل النمو السكاني بنحو 2.07% سنة 2013، بعد ما كان 1.48% سنة 2000، و 20.3% سنة 2010. وبالرغم من ارتفاع هذا المعدل، إلا أنه قد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع، منذ 1990. حيث أدنى معدل نمو سكاني كان سنة 2000 ب 1.48%، وأعلى معدل كان سنة 1990 ب: 2.49%. والجدول الموالي يبين مختلف المعدلات منذ عام 1990. ونتيجة للزيادات المضطربة في معدلات النمو السكاني، أدت إلى حدوث إخفاقات في مجال تحسين مستوى المعيشة، ودعم برامج تخفيف الفقر، وهذه الإخفاقات لم تقتصر فقط على ذلك، بل ساهمت في توسيع وتعميق الفقر وتقليل فرص العمل، وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

الجدول (3): تطور أهم المؤشرات الديمغرافية في الجزائر.

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان بالآلاف	25 022	30 416	34 591	35 268	35 978	36 717	37 495	38
معدل النمو الطبيعي %	49,2	48,1	92,1	96,1	03,2	04,2	16,2	07,2
عدد الولادات بالآلاف	775	589	817	849	888	910	978	963
المعدل الخام للولادات %	94,30	36,19	62,23	07,24	68,24	78,24	08,26	14,25
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة)	50,4	40,2	81,2	8,52	87,2	87,2	02,3	93,2
متوسط العمر عند الإنجاب (بالسنة)	5,29	0,32	9,31	8,31	7,31	6,31	5,31	4,31
عدد الوفيات بالآلاف	151	140	153	159	157	162	170	168
المعدل الخام للوفيات %	03,6	59,4	42,4	51,4	37,4	41,4	53,4	39,4
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة (بالسنوات)	9,66	5,72	6,75	5,75	3,76	5,76	4,76	0,77

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

ومع أن أفقر السكان يعيشون في المناطق الريفية، فإن أضعف السكان مناعة يعيشون في المناطق الحضرية على حافة الفقر، وذلك نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة. مما أدى إلى تفاقم الوضع

الاقتصادي، وزيادة الضغوط على الموارد المخصصة للتعليم والصحة والإسكان، نتيجة لزيادة النفقات الاجتماعية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان. والتي كان سببا في الهجرة. ونتيجة للزيادة في السكان، فإن التوزيع الهرمي للسكان أخذ شكل قاعدة كبيرة للهرم. وتشير البيانات المتوفرة أنه تواصل الارتفاع في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 05 سنوات والتي انتقلت من 11.2 % إلى 11.4 % ما بين 2012 و 2013. كما عرفت أيضا نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 27.9 % إلى 28.1 % خلال نفس الفترة. وواصلت نسبة الفئة السكانية بين 15 و 59 سنة انخفاضها، حيث انخفضت من 64 % إلى 63.6 % في نفس الفترة. في حين واصلت الفئة التي تجاوز سنها 60 سنة ارتفاعها، حيث انتقلت من 8.1 % إلى 8.3 % أي ما يعادل 3188000 نسمة.

وإن ارتفاع نسبة السكان الأقل من 15 سنة والأكثر من 60 سنة، تعني ارتفاع مستوى الإعالة بالنسبة للفئة العمرية من 15 إلى 59 سنة. ومن المفيد أن نذكر أن ارتفاع معدل الخصوبة يدعم الفقر. أي أن الفقر والخصوبة المرتفعة يدعم لإحدهما الآخر. إذ أن مستويات المداخيل المنخفضة لدى الفقراء من السكان، تزيد في تشجيعهم على رفع معدلات الخصوبة نحو الأعلى. لأن الفقر يعني جعل الأطفال الأكثر عددا ضمنا أكبر في المستقبل، ومصدرا جيدا للحصول على الدخل في الوقت الحاضر²⁸.

3.7 . الفقر والصحة:

إن الصحة والفقر عاملان يرتبط بعضهما ببعض. فالتدهور الصحي الناتج عن سوء التغذية ونقص الخدمات الصحية، التي تعتبر من محددات الفقر الاجتماعية²⁹. وقد ثبت أن الصحة ليست قضية إنسانية ذات أبعاد كبيرة فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من جهود التنمية الاجتماعية الرامية إلى تخفيف الفقر، وتحسين مستويات عيش الفقراء والفئات المهمشة³⁰. مما يشكل حاجزا يعيق تحقيق التنمية المنصفة والنمو.

²⁸ مفيد دنون يونس يونس، محددات النمو السكاني في الدول النامية، مجلة التنمية، الرافدين، المجلد 24/2، العدد 68، جامعة الموصل، 2002، ص 68.

²⁹ IMF, ADB, Asian Development Bank, European Bank for reconstruction and development, Inter American development bank and world bank Global.

³⁰ Poverty Report, Washington D.C. World Bank, July 2000, (www.worldbank.org/wdi)

وبالرغم من المشاريع العديدة التي نفذتها الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة، ويشير الواقع إلى عدم العدالة في توزيع هذه الخدمات وخاصة في الأرياف والمناطق النائية مقارنة بالمدن وخاصة الكبرى منها.

الجدول(4): معدلات الوفيات من 1990 إلى 2013.

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الوفيات بالآلاف	151	140	153	159	157	162	170	168
المعدل الخام للوفيات %	6,03	4,59	4,42	4,51	4,37	4,41	4,53	4,39
عدد وفيات الرضع	270 36	21 072	20 793	21 076	21 046	21 055	22 088	21 586
معدل وفيات الرضع %	46,8	36,9	25,5	24,8	23,7	23,1	22,6	22,4
احتمال وفيات الأطفال أقل من 05 سنوات %	55,7	43,0	29,7	29,0	27,5	26,8	,126	26,1
عدد المواليد أموات	691 16	14 891	16 588	15 937	16 444	15 480	15 795	15 009
معدل المواليد الأموات %	21,4	24,7	19,9	18,4	18,2	16,7	15,9	15,4
احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة	66,9	72,5	75,6	75,5	76,3	76,5	76,4	77,0
المعدل الخام للزواجات %	5,97	5,84	9,58	9,68	9,58	10,05	9,90	10,13

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

وتبين الإحصائيات المتوفرة أن نسبة الوفيات بلغت 4.39% سنة 2013 عما كانت عليه في سنة 1990 بمعدل 6.03%. كما بلغ معدل المواليد الأموات في سنة 2013 بحوالي 15.4%. كما نلاحظ انخفاض معدلات الوفيات الرضع من 46.8% سنة 1990، لتبلغ 22.4% سنة 2013. ونفس الحال بالنسبة لاحتمال وفيات الأطفال الأقل من 05 سنوات حيث انتقل المعدل من 55.7% سنة 1990 إلى 26.1% سنة 2013. كما نلاحظ ارتفاع معدل الزواجات إلى 10.13% سنة 2013، بعد ما كان 5.97 سنة 1990. وبصفة عامة، تبين المؤشرات الصحية في الجزائر أنها مقبولة بالمقارنة مع معدلات المناطق الإقليمية الأخرى من العالم.

7. 4 . الفقر والتعليم:

لا بد من الإشارة إلى علاقة الفقر بالتعليم، إذ أن الدراسات غالبا ما تشير إلى الارتباط بينهما. فانخفاض مستويات التحصيل الدراسي وارتفاع معدلات الأمية، هما سببان لانخفاض الدخل، لذا فهما مظهران من مظاهر الفقر والتخلف.

إن الخروج من حلقة الفقر يكمن في مسألة تدارك الوقت وحسن استثماره. وهذا الأخير يكمن في التعليم والتكوين والتدريب الذي يعطي المهارة، ومن ثم الدخل الأفضل كل بمقدرته. والتعليم هو الأداة الرئيسية لتطوير رأس المال البشري، وزيادة إنتاجيته. مما يعكس زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة،³¹ باعتبار أن التعليم هو الوقاية من الفقر الاقتصادي.

وعليه، فإن ظاهرة التلازم بين الفقر والأمية تكاد تكون عامة، وخاصة الدول التي يشكل فيها القطاع الريفي نسبة عالية. والذي يتسم باستمرار ظاهرة الأمية، مقارنة بالمناطق الحضرية. كما أن هناك مشاكل أخرى، مثل ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وانخفاض معدل التحاق الفتيات بمقاعد الدراسة وعدم الملائمة بين التعليم ومتطلبات السوق. ويلاحظ انخفاض نسبة الالتحاق في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وارتفاعها في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. فعلى الرغم من ضخامة الإنفاق على التعليم، إلا أنه في المقابل لم تكن المخرجات تلبي احتياجات السوق، من حيث التخصصات والكفاءة العلمية. وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة لخريجي التعليم العالي، بسبب ضعف نوعية التعليم، والتي تزداد حدتها يوما بعد يوم. والجدول "5" يبين نسب التمدرس في الجزائر.

ومن خلال هذه البيانات، نلاحظ تزايد نسبة التمدرس منذ الاستقلال إلى سنة 2009. حيث انتقلت بمعدل إجمالي من 45.4% سنة 1965 إلى 92.05% سنة 2009. وهذا ما يعكس الانخفاض الواضح في معدلات الأمية خلال نفس الفترة.

³¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق الحكومي، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ص 177.

الجدول (5): تطور نسبة التمدرس من 1967 إلى 2008.

السنة	النسبة الحقيقية للتمدرس %		
	المجموع	إناث	ذكور
1966-1965	45.4	32.9	57.7
1971-1970	57.3	43.9	70.4
1981-1980	78.0	67.3	88.4
1991-1990	85.98	77.87	93.65
2001-2000	90.65	88.16	93.04
2007-2006	94.84	93.80	35.84
2008-2007	95.39	94.91	36.43
2009-2008	92.05	91.67	92.42

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

5.7 . الفقر والبطالة:

إن البطالة وعلاقة الفرد بالعمل هما لب التنمية الاقتصادية وجوهرها، وذلك لأنهما يحولان دون الفقر وإن فهم هذه التنمية في إطارها الاجتماعي وضمن المتطلبات الاقتصادية العالمية، يقتضي منا معرفة أفضل للآليات والميكانيزمات التي تعمل بمقتضاها هذه الاقتصاديات. لأن إصلاح سوق العمل أصبح الآن في قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة الاقتصادية، بعد أن أصبح من المتوقع أن تصل البطالة مرتفعة في بلدان عديدة حتى في ظل سياسات اقتصادية ملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

منذ الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في أوضاع اقتصادية متدهورة حيث قدر معدل البطالة بـ 33 %، أما على مستوى الاستثمارات، فكانت منعدمة مما أدى إلى انعدام مناصب الشغل. حيث تم تسجيل حوالي 900 ألف عاطل سنة 1964. والجدول الموالي يبين معدلات البطالة.

الجدول (6): تطور معدل البطالة من 1966 إلى 2011.

السنة	1966	1977	1982	1990	2000	2005	2010	2011
معدل البطالة %	32.9	22.0	16.3	19.7	28.89	15.3	10.0	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2013.

والملاحظ من خلال الجدول السابق، أن معدلات البطالة تناقصت منذ 1966 إلى 1982، حيث بلغت 16.3% من مجموع السكان النشطين. ثم بدأت بالارتفاع، حيث وصلت إلى 19.7% سنة 1990، وإلى 28.89% سنة 2000، وهذا ناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية في الجزائر بسبب انخفاض سعر النفط في منتصف الثمانينات. وبدأت بالتناقص وصولاً إلى معدل 10% سنة 2011، بعد استعادة سعر النفط لارتفاعه، موازنة مع الانتعاش النسبي للاقتصاد الوطني مع بداية الألفية الثالثة.

وهذا الانخفاض يعتبر شكلياً وليس حقيقياً، ويعود هذا إلى ما يلي:

- سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد في غالبيتها على القطاع العمومي. مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي؛
- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل، التي لا تتعدى أربع سنوات على أبعد تقدير، مما يوحي بانخفاض معدل البطالة؛
- التعليم في الجزائر منفصل تماماً عن سوق العمل، ولا يتماشى مع متطلباته.

خاتمة:

إن تقديم أو عرض محددات وأسباب الفقر، ليس بالأمر الهين، لأنه يحتاج إلى دراسات عديدة وإلى مختصين في الميدان ولذلك حاولنا إعطاء فكرة وجيزة لهذه المحددات. من خلال بعض المؤشرات. هذه الأخيرة تلعب دور المعايير العامة لقياس وتحليل الفقر بالجزائر فهي تسهل المهمة على المحلل لدراسة الفقر بالجزائر. فلا بد له من معرفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حتى يتسنى له من فهم ورؤية واضحة

ويمكن له ربط هذه المتغيرات بالفقر والصحة، الفقر والعمل، الفقر والتعليم، الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا نستنتج أنه لا يمكن لنا الاستغناء عن هذه المؤشرات، في تحديد وصياغة وقياس الفقر، مع التحليل المعمق. والمفهوم لدى جميع الباحثين والسياسيين في المجتمع وحتى الفرد في حد ذاته، فهي مؤشرات للتنمية المستدامة. ولا بد من مراعاتها والاهتمام بها في كل الدراسات وخاصة المتعلقة بالتنمية البشرية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. اسماعيل صبري عبد الله، العرب والكوكبة، بحث مقدم في الندوة الفكرية: العرب والعملة، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي، الطبعة الثالثة، بيروت، 2002.
2. آمال شلاش، دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مناهضة وإزالة الفقر، بنيويورك، 2000.
4. تقرير التنمية البشرية (2011)، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، (<http://hdrstats.undp.org>)
5. التقرير العربي الاقتصادي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، سبتمبر 2001.
6. جلال أمين، نظريات التنمية، علم أم مذهب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2001.
7. جورج فارس القصيفي. الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
8. سوسن عثمان عبد اللطيف. التنمية المحليين، القضايا الأساسية للنماذج والحالات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1994.
9. صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الأول، دمشق، 2009.

10. عبد للزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق الحكومي، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.
11. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، بحث مقدم في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
12. عمر محي الدين. التخلف والتنمية، دار النهضة، القاهرة، 1971.
13. كريمة كريم. الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
14. كمال حمدان. الفقر في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر. دمشق، 1996.
15. مايح شبيب الشعري. تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية المحولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
16. محمد الصقور. السياسات الاجتماعية الفقر في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الفقراء عن القضاء عن ظاهرة الفقر، دمشق، 1996.
17. محمود خالد المسافر. إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقير في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء على الفقر، دمشق، 1996.
18. محمود حسن خان، مجلة تمويل التنمية، كيف يمكننا مساعدة الفقراء - ديسمبر 2000.
19. مفيد دنون يونس يونس. محددات النمو السكاني في الدول النامية، مجلة التنمية، الرافدين، المجلد 24/2، العدد 68، جامعة الموصل، 2002.
20. ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني. الطبعة الأولى. بيت الحكمة، بغداد، 2001.

المراجع باللغة الأجنبية:

21. CHATE Lus Michel et Jacques FONTANEL – dix problèmes économiques contemporains, OPU édition, 1993.
22. Heba HANDOUSSA, “ Economic Transition in the middle East global challenges and Adjustment stratigies”, (Cairo American University in Cairo), 1997.

23. IMF, ADB, Asian Development Bank, European Bank for reconstruction and development, Inter American development bank and world bank Global.
24. IMF, OECD, UN and World Bank, 2000, "A better World for ALL", www.Paris21.org/better.world
25. Jackline WAHBA (1995) Earning and Regional Inequality In Egypt, Working Paper 9613, Economic Research Forum Workshop on Labor Markets and Human Resource Development, Cairo.
26. Poverty Report, Washington D.C. World Bank, July 2000, (www.worldbank.org/wdi)
27. Simon KUZNETS, "Economic Growth and Income Inequality", American Review. Vol 45. N°1.
28. UNDP, technical- support document. Pauvreté indicators -1995. The internet: www.undp.org/pauvreté/publications.
29. World Bank, World development, report 2000/2001, "Attacking Poverty", New York. N. Y. Oxford University Press.
(www.worldbank.org/poverty/wdr.poverty/report)

مجلة

الاستراتيجية والتنمية



المقالات

المحررة باللغة الأجنبية

Président d'honneur: Pr. Mostefa BELHAKEM
Recteur de l'Université de Mostaganem

Directeur et Rédacteur en Chef: **Dr. Laadjal ADALA**

Directeur Adjoint et Conseiller juridique: Dr. Djilali BOUCHERF

Rédacteur en Chef Adjoint: Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Comité de rédaction:

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie –Serbie	Mr. Ali BOUDJELAL
Dr. M'hammed BELGACEM	Mr. Mohamed BELBIA
Dr. Hadj BENZIDANE	Mr. Hadj Meliani BERRAHO
Dr. Med Mahmoud OUELD MED AISSA	Mr. Mohamed El Habib MERHOUM

Responsable de la logistique : Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté

<u>Cellule d'information et des Relations :</u>	Mr. Mohamed CHERGUIA
	Mr. Bilal DAKIOUS

<u>Cellule d'informatique :</u>	M ^{elle} . Asmaa DRISSI
	M ^{elle} . Samia DRISSI

Comité de lecture:

Dr. Tawfik Sarii BASERDA (Doyen) –Yemen
Dr. Maamar BELKHEIR -Algérie
Dr. Ahmed BOUSSAHMINE -Algérie
Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI – Egypte
Dr. Sandra sarabando FILIPE - Portugal
Dr. Bagdad KOURBALI –Algérie
Dr. Abdulrahman Mohamed SALEM – Yemen
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal
Dr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algérie

Comité Scientifique:

Dr. Abdelkader BRAINIS – (Doyen /Univ. Mostaganem) -Algérie
Pr. Albert LOURDE – (Recteur de l'Université d'Alexandrie) – Egypte
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – (Doyen /Univ. Tlemcen) -Algérie
Pr. Ahmed Ameur AMEUR -Algérie
Pr. Abdelkader BABA -Algérie
Pr. Mustapha BELMOKADEM -Algérie
Pr. Mohammed BENBOUZIANE -Algérie
Pr. Abdelrazak BENHABIB -Algérie
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed Mansour ELGAYAR – Egypte
Pr. Sadia KASSAB –Algérie
Pr. Mirjana RADOVIC-/ Markovie –Serbie
Pr. Abdelaziz SALEM –Algérie
Pr. Vladimir SIMOVIE - Serbie
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Egypte
Pr. Rachid YUCEFI -Algérie
Pr. Belgacem ZAÏRI -Algérie
Dr. Bachir BEKKAR -Algérie
Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL –Algérie
Dr. Kralj DAVORIN- Slovenia
Dr. Belkacem DOUAH -Algérie
Dr. Razg Saadallah Bekheit EL DJABIRI - Yemen
Dr. Mustapha Mohamed ELNASHARTY – Egypte
Dr. Mohammed EL TELILI HAMED - Tunisie
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Soudan
Dr. Belhadj FARADJI -Algérie
Dr. Sandra sarabando FILIPE - Portugal
Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ - Yemen
Dr. Mohammed LAÏD –Algérie
Dr. Natalia LOGVINOVA - France
Dr. NOURI Mounir (Doyen /Univ. Chlef) – Algérie
Dr. Abdelmadjid SAÏDI - France
Dr. Malika SEDDIKI - Algérie
Dr. Youcef SOUAR -Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique



Éditée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'email, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article au moyen du Word, par voie de l'email de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 30 pages, et ne pas être en deçà de 20 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :

- L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 15 pour ce qui est du texte, et police 13 pour les chiffres ;
- L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 13 ;
- La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,15 ;
- Taille papier : L: 17 , H : 24 .
- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :
 - Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
 - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique;
 - Numéroté les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
 - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
 - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
 - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examen par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
- Ne peuvent être acceptés que les articles transmis par leurs auteurs au moyen du courrier électronique personnel, et ne seront pas retournés, qu'ils aient été publiés ou pas ;
- La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
- Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;

- Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
- Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences
Economiques-site Kharouba, Université de Mostaganem
– W- Mostaganem 27000 , Algérie
Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com
Site web: www.revuesd.net

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée



dans le domaine économique

ISBN: 2011-4793

ISSN : 2170-0982



Numéro : 07 - Juillet 2014

SOMMAIRE

Le développement durable au sein des industries algériennes; quelles retombées sur les coûts et la qualité ? Étude de cas sur 34 entreprises industrielles.	Dr. HAMOU Nadia KAMLI Mohamed	(Université D'Oran), Algérie (Université de Sidi Belabbes), Algérie	Page 07
Transformations de l'économie mondiale, dernière crise financière et récessions économiques mondiales: mesures et précautions	Dr. Mohsen BRAHMI Pr. Sonia ZOUARI	(IAE G. Business Administration Institute, FEMS), France (Univ. Sfax), Tunisie	Page 23
L'intermédiation financière et bancaire ; une obligation pour l'entreprise exportatrice	Dr TEFALI Benyounès BELGUERBOUZ Moustafa	(Univ. de Mostaganem), Algérie (Univ. de Bechar), Algérie	Page 72
Les facteurs favorisant le développement de l'externalisation des S.I ; une revue systématique de la littérature	NEMMICHE Khadidja Pr. BENDIABDELLAH Abdessalam	(Univ. de Tlemcen), Algérie	Page 92

**Le développement durable au sein des industries algériennes ; quelles retombées sur les coûts et la qualité ?
Étude de cas sur 34 entreprises industrielles**

Dr. HAMOU Nadia

Maitre de conférences B, Université d'Oran
hamou.nadia@gmail.com

KAMLI Mohamed

Maitre Assistant A, Université de Sidi Bel Abbes

Résumé:

Dans notre article nous présenterons les résultats d'une enquête qui va nous permettre de tracer un bilan sur la réalité des politiques de développement durable au sein des entreprises industrielles algériennes, nous nous focaliserons par la suite sur les résultats qui intéressent le thème de notre article c'est-à-dire, en quoi l'amélioration du management des entreprises industrielles algériennes influence le degré de la qualité et le niveau des coûts des produits ? Est-ce que cette amélioration vise principalement l'approche économique classique ou intègre en son sein les concepts du développement durable ?

Mots clés : Développement Durable, Qualité, Coûts, Entreprises Algériennes.

Abstract:

In this paper we will highlight the result of a case study which will allow us to show the reality of sustainable development policies in the algerian industrial sector. We will obviously, focus on the results concerning our paper, that is to say, in which way a leveled up management influences both quality and cost of products in the Algerian industrial context? Does management leveling up mainly target the economical

approach or does it consider other concepts inspired by sustainable development policies?

Key words: sustainable development, Quality, Cost, Algerian corporates.

Introduction :

Passer d'un management basé sur le développement économique à un management orienté développement durable nécessite un ensemble de moyens et de techniques qui conduisent à un changement des comportements. Changer ces comportements implique en amont l'engagement des pouvoirs publics et la mise en place d'actions massives qui visent la sensibilisation de tous les acteurs et notamment les entreprises. Cette transition s'est avérée très polémique dans les pays développés, mêmes si certains accords sont trouvés, le développement durable engendre jusqu'à présent des désaccords entre de nombreux pays dits puissants et les compromis se trouvent biaisés par des rapports de force inégaux soutenus par des groupes de pression dont le seul objectif est la croissance économique.

Cela dit, l'Algérie, devra tôt ou tard faire en sorte que ses entreprises aient une vision qui s'inscrive dans une démarche de développement durable. Les entreprises industrielles de droit algérien par exemple, suivent-elles actuellement des démarches pour mettre la machine du développement durable en marche ? L'environnement est-il un des soucis majeurs des entreprises algériennes ? Bien que certaines semblent être plus impliquées que d'autres, le comportement économique brut reste-t-il le plus dominant ? Nous supposons que le développement durable est un élément qui peut stimuler le triptyque coût-qualité-délai d'une façon ou d'une autre. La domination du volet économique signifie la persistance d'un modèle basé sur les ressources actuelles, la présence d'autres volets du développement durable permet d'entrevoir une vision nouvelle qui influencera à long terme le triptyque étudié. Pour vérifier cela, nous avons divisé notre travail en trois parties, une première partie qui présente un rappel conceptuel de ce qui

est le développement durable et sa relation avec les éléments "qualité" et "coût". La deuxième partie présentera des résultats relatifs au taux d'introduction du développement durable au sein des entreprises algériennes avec un penchant sur les impacts sur la qualité et le coût du produit. Finalement une conclusion qui répondra aux questionnements et présentera quelques recommandations.

1. Cadre Conceptuel :

1.1. Le concept du développement durable :

A notre sens, définir le développement durable réside dans la capacité de se projeter dans deux dimensions : la première étant une dimension d'espace et la deuxième étant une dimension temporelle.

Nous supposons alors que la dimension d'espace représente les efforts économiques, sociaux et environnementaux qu'on doit réaliser dans une zone géographique précise. Bien sûr, la réalisation de ces objectifs obéit à des contraintes, nous citons par exemple :

- Si une zone géographique "A" veut assurer une croissance économique, elle doit le faire en assurant l'équilibre entre les différents protagonistes ou parties prenantes selon les termes utilisés par plusieurs auteurs tels que Carroll (1989)¹ ou Freeman (1984)² de cette zone (clients, ressources humaines, actionnaires, etc.) tout en donnant une importance considérable à l'environnement et ce afin de contribuer à préserver la société ;
- La réalisation des objectifs d'une zone "A" ne doit en aucun cas se faire au détriment d'une ou de plusieurs autres zones géographiques. C'est seulement par ce principe que l'équité entre les zones sera assurée ;

¹ Carroll A. B. (1989), Business and Society: Ethics and Stakeholder Management, O.H.: South

² Freeman R. (1984), Strategic Management: A stakeholder Approach, Pitman, Londres.

La dimension temporelle quant à elle suppose d'assurer les conditions géographiques dans le temps, c'est-à-dire d'assurer l'équité entre les générations actuelles et les générations futures.

Cette conception du développement durable est inspirée de plusieurs auteurs, nous citons ainsi certaines définitions connues pour renforcer notre précédente vision du développement durable.

Le rapport Brundtland (CMED, 1987) définit le développement durable comme « un développement qui répond aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures à répondre aux leurs » ou comme « un processus dans lequel l'exploitation des ressources, les investissements, les choix du développement technologique et le changement institutionnel sont en harmonie et renforcent les capacités présentes et futures à répondre aux besoins et aux aspirations des hommes »³. C'est la définition la plus connue, elle évoque les résultats voulus mais omet de préciser les solutions ou les méthodes pour les réaliser. La définition du praticien François Lemarchand, PDG de Nature et Découvertes, prend, beaucoup plus, en considérations la théorie des parties prenantes et prend l'entreprise comme la base de l'amélioration de la société au sens large : « Développer notre entreprise sur une base durable et profitable en préservant l'équilibre entre les aspirations de nos clients, de nos équipes, de nos fournisseurs et de nos actionnaires afin de contribuer positivement à la société dans laquelle nous vivons » (Tixier, 2004).⁴

Il existe aussi une définition qui fait référence au Développement Durable/Soutenable post 1992, comme étant "un développement soucieux de transmettre un patrimoine humain et environnemental, auto-réflexif et mesuré, fondé sur l'équité et la responsabilité" (Vivien F.D.).

³ Notre avenir à tous (1987), Rapport Brundtland (Rapport de la Commission mondiale sur l'Environnement et le développement de l'ONU), p. 46.

⁴ Tixier M. (2004), Faut-il communiquer sur la responsabilité sociale ? Les années 2000 : un tournant dans l'entreprise, Revue Française du Marketing, décembre, n° 20, p.13-26.

Le terme "Sustainable" signifie durable et soutenable en même temps : **« le terme "durable" a tendance à renvoyer à la durée du phénomène auquel il s'applique, comme si le problème se résumait à vouloir faire durer le développement. Or la notion de soutenabilité permet de mettre l'accent sur d'autres questions relatives à la répartition des richesses entre les générations et à l'intérieur de chacune des générations »** (Vivien F. D., 2005, p. 4)⁵.

A partir des définitions ci-dessous, nous pouvons comprendre que le développement durable vise à un changement organisationnel qui vise l'amélioration des pratiques économiques en intégrant des pratiques sociales et écologiques, chose qui devrait automatiquement se répercuter sur la qualité et le coût des produits, qu'en est-il du degré d'intégration du développement durable dans l'entreprise algérienne ? Pourrions-nous déceler des répercussions sur le triptyque qualité, coût et délais ?

1.2. L'amélioration de la qualité et du coût par les préceptes du développement durable :

Le développement durable est une démarche d'amélioration des procédés, et donc souvent, d'amélioration de la qualité. Par le terme "qualité", nous entendons toute amélioration durable qu'elle soit d'ordre économique constituant un avantage concurrentiel par exemple, ou qu'elle soit d'ordre écologique comme la réduction des déchets, ou encore d'ordre social permettant par exemple l'amélioration des conditions de travail. Le développement durable est une démarche qui permet à long terme d'assurer des retombées économiques, le concept lui-même exige certains éléments qui ne peuvent qu'induire à une réduction des coûts, lorsqu'une entreprise décide d'utiliser rationnellement ses matières premières, lorsqu'elle décide de recycler ses déchets ou de les valoriser pour qu'ils deviennent une source de revenu supplémentaire. Au pire des cas, le développement durable

⁵ Vivien F. D. (2005), Le développement soutenable, Paris, La Découverte, collection Repères.

permet d'anticiper la réglementation et aide à éviter les coûts liés à la non-conformité.

Dans cet article, nous allons tenter de cerner si l'amélioration par le développement durable est une préoccupation majeure pour les entreprises de droit algérien.

2. Investigation sur le terrain :

Nous exposerons dans ce qui suit d'abord la méthodologie de notre enquête, les résultats liés au triptyque étudié et ensuite nous tâcherons de présenter les résultats qui positionneront le développement durable au sein du management des entreprises algériennes étudiées.

2.1. Méthodologie adoptée :

2.1.1. L'objectif

L'enquête visait initialement plusieurs objectifs, les plus importants résident dans le fait d'avoir la possibilité de collecter des informations détaillées sur la réalité du développement durable en Algérie (Existe-t-il des entreprises intégrant une politique de Développement Durable ? Quel est le pôle dominant ? Les entreprises algériennes prennent-elles en considération d'autres éléments hormis l'économique ? Sont-elles prêtes à prendre en considération les autres éléments et comment ? Cela dit, l'enquête nous a permis de recueillir des informations pertinentes en relation avec la problématique de cet article notamment celles relatives à la maîtrise des coûts et l'amélioration de la qualité des produits.

2.1.2. Le choix du type d'enquête

Nous avons opté pour une enquête qualitative à travers l'utilisation d'un guide d'entretien destiné aux chefs d'entreprises ou à leurs subordonnés en parfaite connaissance du thème du développement durable. Nous avons jugé que seul un guide d'entretien pourrait nous garantir des informations fiables et vérifiables puisqu'il nécessite un déplacement vers toutes les entreprises et nous permet de voir les réactions à chaud après chaque question destinée aux interviewés.

2.1.3. L'échantillonnage

Nous avons commencé notre échantillonnage en créant une base de données⁶ d'entreprises à partir d'informations recueillies sur Internet (en Décembre 2011) pour contacter finalement plus de 650 entreprises sur le territoire national avec un penchant pour les industries (à partir du mois de Janvier 2012). A ce moment précis, nous nous sommes rendu compte que l'utilisation de l'Internet allait devenir problématique, car même si nous avons pu vérifier les mails des responsables des entreprises destinataires, le taux de réponse à notre mail de présentation restait très petit. Une semaine après le premier contact nous n'avions reçu que 5 réponses à notre mail. A ce rythme, une solution plus efficace devait être mise en place et nous avons décidé de relancer les mails puis tenter les appels téléphoniques pour prendre des rendez-vous avec les responsables. Après plusieurs tentatives, il s'est avéré qu'il devenait impossible pour nous d'avoir l'avis des 650 entreprises préalablement sélectionnées et qui représentaient notre échantillon initial.

Nous allions, donc, devenir otages du volontarisme, ou non volontarisme, des entreprises ; celles qui ont bien voulu collaborer pour réaliser l'enquête sont au nombre de 34 seulement. Nous sommes donc conscients que ce taux de réponse (5,23 %)⁷ remet en cause la représentativité des sous-groupes de notre échantillon. Ceci dit, il nous paraît nécessaire de préciser que la taille de l'échantillon dépendait de l'envie de collaboration de 34 entreprises au lieu des 650 préalablement contactées. Malgré cela et compte tenu du nombre important des informations que nous avons pu recueillir, nous pensons sérieusement avoir réussi à trouver des réponses pertinentes à nos questionnements. En effet, nous avons rédigé un guide d'entretien assez long ce qui peut paraître comme une contrainte.

⁶ « Pages jaunes » (www.pagesjaunes.dz) et « annuaire entreprise » (www.annuaireentreprise.dz).

⁷ $(34/650) = 5,23 \%$

En réalité, cela représente un avantage, puisque l'outil, tel qu'il a été rédigé, nous a permis d'apporter un maximum d'informations sur des détails de la vie des industriels. Afin de réaliser cette enquête, il nous a fallu faire des consensus, choisir et adopter des approches, Nous présenterons les résultats dans ce qui suit.

Le tableau suivant représente les entreprises ayant répondues complètement à notre guide d'entretien, selon le type d'industrie auquel elles appartiennent.

Tableau n° 1 : Composition de l'échantillon selon le type d'industrie⁸

Type d'industrie	N	%
Industrie de la cellulose et du papier	6	17,64
Industrie métallique	3	8,82
Industrie textile	2	5,88
Industrie de fabrication de ciment	1	2,94
Industrie pharmaceutique	1	2,94
Industrie chimiques	9	26,47
Industrie Agro-alimentaire	7	20,59
Industrie extractives	4	11,76
Industrie Raffinerie de pétrole	1	2,94
Total	34	100

2.1.4. Le guide d'entretien et ses rubriques

Après avoir pris des rendez-vous pour des face-à-face avec les responsables de la plupart des 34 entreprises, nous nous sommes présentés avec un guide d'entretien qui allait nous servir comme un élément de base pour la conduite des interviews. Comme nous l'avons indiqué, le mode d'administration était pour la plupart le "face à face" mais nous avons aussi

⁸ La répartition de notre échantillon a été faite selon la classification proposée par : REME Algérie, CACI et Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme cité dans : Hamou N. (2014), Marketing et Développement durable, analyse transversale des entreprises industrielles en Algérie, thèse de Doctorat en sciences commerciales, université d'Oran.

dû accepter des entretiens par téléphone et des compléments d'information reçus par mail. Tout cela présente théoriquement des dangers de biaiser l'information puisque chaque entretien devait être fait dans les mêmes conditions mais, il était impossible pour nous d'imposer ce genre de conditions alors que les responsables de ces entreprises n'avaient pratiquement pas de temps à nous consacrer.

Le guide d'entretien qui nous a servi pour cette enquête est composé de douze (12) rubriques, chacune ayant plusieurs questions et des objectifs différents, cependant, dans le cadre de cet article⁹, nous nous focaliserons sur quelques rubriques qui replacent l'entreprise algérienne dans le thème abordé.

Rubrique 1 "Facteurs économiques de l'entreprise" : Elle devrait nous permettre la compréhension des priorités de l'entreprise.

Rubrique 2 "Stratégie de l'entreprise" : Elle nous permettra d'analyser la stratégie globale de l'entreprise.

Rubrique 3 "Processus de production" : Il s'agit de la rubrique nous permettant de cerner le processus de production de l'entreprise.

Rubrique 4 "Certification environnementale" : Nous aurons, ici, la possibilité d'avoir une idée sur le degré d'intégration des problématiques liées à l'environnement au sein de l'entreprise.

Rubrique 5 "Recherche et développement" : Il s'agit de comprendre les priorités de l'entreprise en termes d'innovation.

Rubrique 6 "Déchets" : Il s'agit de savoir si la gestion des déchets existe et connaître son degré d'importance dans l'entreprise.

Rubrique 7 "Produit" : Il s'agit de comprendre la stratégie liée aux produits de l'entreprise.

⁹ Nous avons choisi les rubriques qui ont un lien direct avec la problématique de notre article, pour plus d'informations sur toutes les rubriques de notre guide d'entretien, le lecteur pourra consulter la thèse de Hamou (2014), Marketing et Développement durable, analyse transversale des entreprises industrielles en Algérie, thèse de Doctorat en sciences commerciales, université d'Oran, annexe n°1.

Rubrique 8 "Prix" : Il s'agit de comprendre la stratégie tarifaire de l'entreprise.

2.1.5. Déroulement de l'enquête et sa durée

Mis à part les difficultés liées à l'échantillonnage, nous avons pu mener à bien les 34 entretiens après 3 mois de déplacements (fin 2011 et début 2012), d'appels téléphoniques et de relances par mail.

2.2. Résultats de l'enquête

Nous procédons à partir de ce point à la présentation des résultats relatifs aux rubriques citées plus haut.

2.2.1. Rubrique "facteurs économiques de l'entreprise"

La plus grande partie des investissements semble être consacrée à l'acquisition de nouvelles machines. Selon les résultats, il est clair que 82,35 % ont répondu à la question d'une manière directe mais nous remarquons qu'il existe un pourcentage de plus de 46 % qui correspond à des investissements dans un domaine touchant directement l'environnement. Suite à cette observation, on peut se dire qu'il existe une conscience collective sur l'importance de la prise en considération de l'environnement de l'entreprise, nous allons voir un peu plus loin s'il s'agit d'une conscience réelle, d'une conscience volontariste, d'une conscience obligatoire ou encore d'une envie sans concrétisation.

2.2.2. Rubrique " Stratégie de l'entreprise"

L'objectif de cette rubrique est de situer la position des concepts liés au développement durable dans la stratégie des entreprises. D'abord, les objectifs d'amélioration de la production concernent indirectement l'aspect environnemental et vise plutôt l'acquisition de nouvelle technique (67 % des entreprises) et la création de nouveaux produits (64, 71%), ce qui nous a laissé supposer que le volet protection de l'environnement sera plus ou moins pris en compte puisque la majorité des entreprises pensent que leurs programmes de production sont assez compatibles avec les principes de protection de l'environnement (76,47%). Ces entreprises se disent avoir une vision stratégique sur le plan environnemental (55.88 % des entreprises)

sans nous permettre d'en savoir plus sur le détail de ces stratégies, ce qui nous a poussés à nous poser la question sur la véracité des propos avancés : s'agit-il d'entreprises qui veulent s'améliorer dans le sens volontariste ou s'agit-il seulement d'un comportement d'entreprises qui cherchent plutôt à gagner plus de temps ?

La gestion des problèmes environnementaux liés à ces industries commence par leur élimination à la source (61,76 %), la majorité des entreprises (82,35 %) cherchent à investir dans de nouveaux procédés et machines afin de faciliter la dépollution et le recyclage. Nous pensons que l'investissement ne sera pas effectué avec un critère environnemental prioritaire mais compte tenu des améliorations techniques chez les fournisseurs, on pense que l'aspect environnemental sera quand même bénéficiaire si toutefois les entreprises améliorent leurs méthodes. Une chose est certaine, la majorité a réalisé des bilans sur les impacts de la production sur l'environnement (67,65 %) et tout le monde reconnaît l'existence de manquements, par contre, la réalisation de ces bilans est majoritairement le résultat d'une obligation réglementaire (avec 73.91% des entreprises ayant déjà effectué un bilan environnemental).

Sur les 34 entreprises que nous avons questionnées, 21 seulement ont un responsable qui s'occupe de l'environnement et seulement 38,10 % d'entre elles possèdent un plan de travail assez détaillé, le reste a montré un planning de tâches trop léger pour qu'il soit pris en considération. En même temps, un peu plus de la moitié de notre échantillon ne dispose pas d'un budget consacré à la préservation de l'environnement et à la lutte antipollution, de plus parmi celles qui en ont, 40 % n'ont aucune idée sur la base de calcul de ce budget. Nous pouvons donc supposer qu'entre l'envie d'agir et agir réellement existe un écart non négligeable.

2.2.3. Rubrique "Processus de production "

En phase de production, des incidents peuvent arriver, certains considérés comme minimes et certains très dangereux mais le risque zéro est inexistant. Les externalités négatives, quant à elles, sont beaucoup plus

nombreuses, même si c'est un peu plus de la moitié de notre échantillon qui relativisent les dangers et lient les externalités uniquement à l'amont et à l'aval de la chaîne de production (matière première non dangereuse donc produit non dangereux), ce ne sont que 12 % des entreprises qui disent n'avoir aucune externalité négative, ce qui est, dans l'absolu, impossible. En ne prenant en considération que l'aspect production des déchets et selon les chiffres donnés par le REME Algérie, CACI et Ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme¹⁰, nous avons constaté que parmi les 82,35 % (28 entreprises) qui pensent que leur secteur n'est pas nocif à l'environnement, 68 % ont un taux de déchet inférieur ou égale à 5 % et 32% ont un taux supérieur ou égale à 17 %.

Plus de 35 % des entreprises n'évaluent pas les quantités réelles de pollution émises, 47 % n'ont aucune idée sur les zones touchées et 44.12 % n'ont ni analysé ni délimité l'étendue géographique de leurs nuisances. Presque 80 % des entreprises veulent combler leurs lacunes, ce qui signifie que même celles qui se disaient respectueuses des normes sont conscientes qu'il existe encore de la marge à faire pour améliorer les conditions de leur production dans le sens environnemental mais se limitent au simple volet de la sécurité interne. Les services ou départements HSE s'occupent beaucoup moins du volet environnemental.

2.2.4. Rubrique " Certification environnementale"

Il existe dans notre échantillon sept (7) entreprises qui peuvent être considérées comme relativement volontaristes, car elles prétendent faire plus que ce que demande la réglementation. En termes de collaboration sur les questions de l'environnement, cela se fait généralement avec les

¹⁰ Opportunités d'investissement dans le secteur de la gestion des déchets dangereux au Maghreb, Etude n° 13/juin 2010, Réalisée par Business Med en collaboration avec le bureau d'études TESCO avec le soutien du programme Invest in Med financé par l'UE, p. 74.

collectivités locales et organismes étatiques, qui représentent la réglementation mais représentent aussi l'interlocuteur idéal pour les différentes demandes pour la construction des déchetteries et autres infrastructures permettant une meilleure protection de l'environnement.

La certification écologique n'est pas une nécessité chez pratiquement toutes les entreprises visitées sauf deux d'entre elles. Nous remarquons aussi, à ce niveau de l'analyse, que presque 60 % des entreprises qui se disaient respectueuses de l'environnement n'ont pas de certification qui peut prouver la conformité de leurs efforts et nous avons découvert que seule l'obligation réglementaire pourra les pousser à faire des efforts pour l'intégration d'une politique environnementale réelle.

2.2.5. Rubrique" Recherche et développement "

Puisque le produit est la raison d'être d'une entreprise, la survie de cette dernière repose sur la longévité de ce produit. En marketing, la phase de R&D est une phase primordiale pour justement préserver cette longévité. A ce niveau, nous voulions savoir si la conception des futurs produits prenait en compte l'aspect écologique, le tout permettra de vérifier la stratégie des entreprises qui semblaient vouloir se tourner vers le plus écologique dans la toute première rubrique.

Tout d'abord, les produits futurs des entreprises interviewées visent beaucoup plus à minimiser les coûts ou à éviter le gaspillage par le recyclage. Environ 27 % des réponses indiquent que les entreprises veulent avoir des produits dont le procédé permet l'élimination des déchets et le recyclage. Ensuite, 25.76 % veulent changer de techniques de production. L'envie de faire des économies d'énergies vient en 3^{ième} position avec un pourcentage de 18,18 %. Loin derrière, on retrouve : la réduction de l'utilisation de matières premières nocives ou polluantes (environ 9 %), le changement de matières premières (7,75 %) et l'utilisation des énergies propres en toute dernière position (4,55 %). Les tendances majoritaires sont typiquement économiques, mais cela engendrera certainement certaines retombées écologiques positives. Cependant,

l'utilisation des technologies liées à l'environnement est quasi-nulle bien que certaines entreprises affirment les utiliser quand même pendant le processus de production.

2.2.6. Rubrique "déchets"

Les déchets solides sont le point commun de 29 entreprises qui ont du mal à se débarrasser de leurs déchets industriels à cause de l'absence des centres d'enfouissement censés être construits par l'Etat, ce qui, en absence de possibilités de recyclage et des technologies de dépollution, représente un grave danger pour l'environnement et les citoyens. Une grande partie se débarrasse des déchets en les cédant à d'autres industriels, le recyclage est appliqué dans certaines entreprises et il semblerait que le déversement dans la nature soit rare.

2.2.7. Rubrique "Produit"

Nous arrivons enfin au premier élément du marketing mix, le produit. Environ 85 % des entreprises ont amélioré leurs produits mais, l'intégration du volet écologique dans cette amélioration est infime (environ 7 % des réponses). Les emballages des produits sont principalement en carton ou en plastique. Un peu plus que la moitié affirment que le degré de recyclage de leurs emballages avoisine les 90 % et ce sont 9 entreprises qui arrivent à les récupérer. Ces dernières trouvent que le recyclage leur permet de faire des économies lors des achats de matières premières. Enfin, 58.82 % des entreprises pensent qu'un produit plus écologique aura plus de succès.

2.2.8. Rubrique "prix"

Un produit plus écologique coûtera forcément plus cher selon notre échantillon et c'est facilement justifiable. Dans le cas où la production d'un tel produit est envisagé, 38.24% des entreprises interviewées ne savent pas s'il sera rentable ou pas, alors que 35.29 % sont certaines de sa rentabilité à long terme. Tout cela nous amène à penser que la stratégie globale du produit n'est définie que pour des produits qui ne privilégient pas directement l'aspect écologique du produit.

Synthèse des résultats :

L'application des préceptes dictés par le développement durable n'est pas une priorité pour l'entreprise algérienne dont le comportement est motivé par l'axe économique. Même si nous avons décelé l'existence d'une envie d'un changement organisationnel qui touche directement le triptyque étudié et qui touche indirectement les axes écologique, environnemental et social, nous nous sommes rendus compte très rapidement que cela n'est pas suffisant du point de vue optimiste du développement durable.

Lorsque l'entreprise algérienne a l'intention de réduire ses taux de déchets ou la quantité des matières premières utilisées ou encore économiser l'énergie, ce n'est pratiquement pas pour réduire les externalités négatives mais avant tout pour maîtriser et réduire ses coûts. Cette envie de maîtriser les coûts est le fruit d'une politique économique pure et dure et ne peut en aucun cas être associée à une envie d'amélioration écologique ou sociétale, les résultats de notre enquête le démontrent bien.

Conclusion :

Si nous jugions les prévisions des entreprises algériennes en terme de changement organisationnel, nous pouvons dire que la politique globale est orientée vers une amélioration des processus de production visant une meilleure qualité à moindre coût, ce qui ne représente aucune originalité stratégique selon notre axe de recherche, la tendance aura été beaucoup plus exclusive si par exemple les entreprises visaient les mêmes objectifs en intégrant en même temps les paramètres liés aux aspects environnementaux et sociaux.

Les entreprises algériennes sont donc en phase avec un management qui cible une amélioration visant la qualité mais pas encore assez impliqué dans d'autres axes qui permettent de considérer ce management sous l'influence d'une démarche de développement durable.

Bibliographie :

1. Belem G. (2010), Du développement au développement durable : Cheminement, apports théoriques et contribution des mouvements sociaux, Les cahiers de la CRSDD, Collection recherche, n° 06.
2. Carroll A. B. (1989), Business and Society: Ethics and Stakeholder Management, O.H.: South Commission Mondiale sur l'Environnement et le Développement (CMED), 1987, Notre avenir à tous, éd. du Fleuve, Montréal, traduction 1988.
3. Freeman R. (1984), Strategic Management: A stakeholder Approach, Pitman, Londres.
4. Hamou N. (2014), Marketing et Développement durable, analyse transversale des entreprises industrielles en Algérie, thèse de Doctorat en sciences commerciales, université d'Oran, Opportunités d'investissement dans le secteur de la gestion des déchets dangereux au Maghreb, Etude n° 13/juin (2010), Réalisée par BusinessMed en collaboration avec le bureau d'études TESCO avec le soutien du programme Invest in Med financé par l'Union Européenne.
5. Réseau des entreprises maghrébines pour l'environnement (REME) adresse site : www.reme.info/
6. Tixier M. (2004), Faut-il communiquer sur la responsabilité sociale ? Les années 2000 : un tournant dans l'entreprise, Revue Française du Marketing, décembre, n° 20.
7. Vivien F. D. (2005), Le développement soutenable, Paris, La Découverte, collection Repères.

**Transformations de l'économie mondiale, dernière crise financière et
récessions économiques mondiales: mesures et précautions**

Dr. Mohsen BRAHMI

IAE G. Business Administration Institute, FEMS, France
brahmi.mohsen@gmail.com

Pr. Sonia ZOUARI

Higher Institute of Business Administration ISAAS
Université Sfax, Tunisie
Sonia_zour@hotmail.fr

Résumé :

L'objet de ce papier est de décrire la situation de la crise économique et financière fin 2008 en vision d'ensemble, ses causes, sa propagation et ses effets sur l'économie mondiale, ainsi que les mesures de sauvegarde préconisées pour les secteurs bancaires.

L'élaboration de cet article sur l'état de l'économie mondiale actuelle et les principaux défis des institutions bancaires s'avère utile pour plusieurs raisons, dont la principale est de permettre de mieux connaître en période de crise 2008 l'état réel de la conjoncture économique mondiale dans lequel opère ce principal secteur. Toutefois, à travers ce papier, on a essayé d'analyser les nouvelles données de l'environnement mondial et le développement de la concurrence dans la scène économique mondiale, tout en mettant particulièrement l'action sur l'effet de la mondialisation conjuguée à cette dernière crise financière mondiale et ses impacts sur la conjoncture économique mondiale en général.

Mot clés: Crise financière, causes, mesures de sauvegarde, économie mondiale, conjoncture, secteurs bancaires.

JEL: E02, E58, F43, G01, G28

Abstract:

The object of this paper is to describe the situation of the economic and financial crisis at the end of 2008 in overall view, its causes, its distribution and its effects on the world economy, as well as safeguard measures recommended for the banking sectors.

The elaboration of this article on the state of the current world economy and the main challenges of the banking institutions turns out useful for several reasons, the main clause of which is to allow knowing better in times of crisis on 2008 the real state of the world economic situation in which this main sector operates. However, through this paper, we tried to analyze the new data of the world environment and the development of the competition in the world economic scene, while putting particularly the share on the effect of the globalization conjugated to this last world financial crisis and its impacts on the world economic situation generally.

Key words: Financial crises, causes, safeguard measures, world economy, situation, banking sectors.

JEL: E02, E58, F43, G01, G28

1. Introduction :

Il n'était pas très lointain, éclatait la plus grave crise financière depuis 1929. Depuis, elle a affecté inexorablement l'économie mondiale dans son ensemble, déjà secouée à cause des récessions et ses traces restent jusqu'à nos jours-ci [1], par des mouvements de spéculation sur le marché de l'énergie, le marché mondial des engrais miniers et des matières premières agricoles, quels enseignements en tirer pour ces informations économiques et financières profondes pour la part des pays du monde

¹ Les signes de cette crise restent enracinés en 2012 dans plusieurs pays justement européens, le principal exemple illustre la continuité des récessions économiques mondiales vécues par les pays sud de l'Union Européennes (principalement la crise 2011-2012 de la Grèce, se propageant en 2011 vers l'Espagne, la Grèce et l'Italie, etc.)

entier, développés et émergents? La mondialisation, quand elle est apparue, avait émis un certain espoir surtout en termes d'intégration des grandes économies, d'allocation optimale des ressources, de rationalisation des décisions et de faire bénéficier le maximum de personnes des fruits de la croissance. Les objectifs sont nobles, les techniques économiques aident à cela. Aujourd'hui, au niveau des faits, nous trouvons (LACOSTE O., 2009 [2]) qu'il y a des dérapages, des obstacles et des controverses pendant les dernières années de la première décennie du XXIème siècle.

En fait, l'économie mondiale est en état de crise et la propagation d'un effet contagion financier est fortement mesurée. La combinaison de quatre secousses majeures (CARTAPANIS, A., 2009. [3]) : Un effondrement du crédit sous l'effet de la déconfiture des banques, un krach immobilier, une chute larvée des marchés financiers, enfin un choc pétrolier et alimentaire qui entraîne le retour en force de l'inflation. Indissociable de la mondialisation, elle comporte d'emblée une dimension planétaire. Il y a comme un vent de folie qui souffle sur les marchés mondiaux (Michel, A., 2008. [4]). Les cours des métaux, du pétrole, du phosphate, des céréales, etc., flambent sans qu'aucune éclaircie ne pointe à l'horizon. Ces chocs à répétition sont très éprouvants pour les économies en pleine émergence.

Les pays du monde entier font face à divers problèmes ces dernières années (2009-2012) qui changent rapidement vu l'ensemble des transformations économiques mondiales, et, si les circonstances varient d'un pays à l'autre, il sera essentiel, dans un monde de plus en plus multipolaire, de s'attaquer à des problèmes économiques de manière globale, en tenant compte pleinement des interactions entre les pays. Dans les pays développés, il est urgent de faire face aux remous sur les marchés financiers et de réagir au risque de ralentissement de la croissance, mais il

² Lacoste, O. ' Comprendre les crises financières', Edition Eyrolles, 2009.

³ Cartapanis, A., 2009. La crise financière, ses causes, son déroulement, ses conséquences : Quelles leçons, Journée d'étude de l'OFCE Paris, 12 Février 2009.

⁴ Michel, A., "Press economic deals, difficult times ", Finance Times, September 2008.

convient de tenir compte aussi des risques d'inflation et de considérations à plus long terme. L'exemple ici de la Grèce (HIAULT, R., 2010 [5]), comme l'une des économies qui reste encore, après la crise de 2008, s'écoulée entre des fortes tentions inflationnistes et une montée de la dette extérieure finalisant par des récessions économiques flagrantes sans des vrais issus malgré les stratégies d'aide détectée par l'Union-Européenne. En 2012, ce n'est pas seulement la Grèce qui est encore plongée dans ces secousses économiques enracinées par la dernière crise financière de 2008, mais s'ajoute d'autres pays voisins de l'UE, comme le cas des signes de montée du chômage et le ralentissement des taux de croissance dans l'Espagne et l'Italie. Bien que d'autres symptômes de cette crise touchent les autres pays membres de l'UE et à un degré moindre, ceux des pays du sud-méditerranéen.

Dans de nombreux pays émergents et pays en développement, il reste important de veiller à ce que la croissance vigoureuse, actuelle de fin 2012, n'entraîne pas une montée de l'inflation et ne crée pas autre fois des sources de vulnérabilité, mais ces pays devront être prêts à réagir à un ralentissement de la croissance ou à un durcissement des conditions de financement si la conjoncture extérieure se détériore brutalement ces dernières années après la crise 2008 (NANTO, D-K., 2009. [6]). Le cas typique des situations économiques graves des pays arabes (de la Tunisie en 2011, passant par la Lybie et l'Egypte vers le Yémen, jusqu'à nos jours-ci en Syrie 2014) qui ont vécu la révolution du printemps Arabe et les transitions de la démocratie (AFDB, 2011. African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: [7]).

⁵ Hiault, R., 2010 les mesures d'austérité Grecque sont ambitieuses et beaucoup plus réalistes que les précédentes, Les Echos, 3 mai, 2010. http://www.alect.com/2010/05/02/article_378172.html

⁶ Nanto, D-K., 2009. The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications, Congressional Research Service, July 2, 2009, report for congress, p 02.

⁷ AFDB, 2011. African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

De ce fait, l'expansion mondiale ralentit face à une crise financière majeure. Le ralentissement est le plus marqué dans les pays avancés, en particulier aux Etats-Unis [8] (World Bank report, 2008, Global financial crisis and implications for Developing countries), où la correction du marché immobilier continue d'exacerber les tensions financières. Les pays émergents et les pays en développements ont été moins touchés jusqu'à présent par les turbulences financières et ont continué d'enregistrer une croissance rapide, bien que l'activité commence à ralentir dans certains pays. Force de remarquer que la finance islamique (ZERWALY, M., 2009, Van Der BROEK, T-J., 2012 [9]) pratiquée dans les pays en développement a permis ces gouvernements d'être peu touchés et se mettre à l'abri (BOUDJELAL, M., 2012 [10]) des grands chocs subis par les autres Etats occidentaux.

Dans les autres pays avancés, la croissance sera anémique en 2009 en raison des retombées commerciales et financières. Un ralentissement est prévu aussi dans les pays émergents et les pays en développement, même si la croissance devrait rester supérieure à sa tendance à long terme dans toutes les régions. Les projections ont plus de chances d'être révisées à la baisse, en particulier à cause du risque d'une véritable crise du crédit (DOMS, F., and KRAINER, 2007 [11]), et les pays émergents et les pays

⁸ Selon le scénario de référence, l'économie américaine connaîtra une légère récession en 2008, en raison des effets de synergie entre les cycles de l'immobilier et des marchés financiers, avant de se redresser progressivement en 2009, car il faudra du temps pour assainir les bilans. (World Bank report, 2008, Global financial crisis and implications for Developing countries, G-20 Finance Ministers' Meeting, S.o Paulo, Brazil, November 8, 2008. p.1.)

⁹ Zerwaly, M., 2009. Crise Financière mondiale : La finance Islamique serait-elle une alternative ?, Muszer consulting, 2009. Van Der Broek, T-J., 2012, La finance Islamique est-elle un remède à la crise ?, CISMOC, 2012.

¹⁰ Boudjelal, M., 2012. Trois décennies de pratique de banque : Repenser la théorie des banques Islamiques, Cahier de la Finance Islamique, N°3, Université Strasbourg.

¹¹ Doms, F., and krainer, 2007, Subprime Mortgage Delinquency Rates, Working Paper Series, Federal Reserve Bank of San Francisco, 2007

en développement ne seront pas à l'abri d'un sérieux ralentissement dans les pays avancés (MARTIN A. WEISS, 2008, [12]).

Dans ces conditions, les pays avancés doivent continuer de s'employer à stabiliser les marchés immobiliers et financiers tout en s'attaquant aux risques de ralentissement (FMI, 2008, [13]), sans faire remonter l'inflation ni compromettre les objectifs à plus long terme. Pour de nombreux pays émergents et pays en développement, l'enjeu reste d'éviter une surchauffe ou une accumulation des factures de vulnérabilité, mais les pouvoirs publics doivent être prêts à réagir avec à-propos à une détérioration de la conjoncture extérieure. Ainsi, il est primordial d'agir rapidement pour sortir de la crise (DELALANDE, D., [14]) et notamment à réguler l'économie mondiale. Cette régulation n'aurait de sens que si elle est globale, concertée et que si elle joint aux principes de la gouvernance, que sont la transparence et la responsabilité, les principes de la recevabilité et du droit des minorités. Dans cette scène mondiale, pleine de mutations perpétuelles économiques et financières mondiales profondes, comment se comportait les économies des pays émergents et en développement (LEONCE N., 2009 [15]), face à cette crise mondiale ?

A l'heure des transitions internationales difficiles et au moment où la scène économique mondiale ploie sous l'effet de l'instabilité des marchés (AGLIETTA, M., 1997. [16]) et des menaces de récession généralisée posées par cette dernière crise mondiale qui affecte durement les économies

¹² Martin A. Weiss, The Global Financial Crisis: The Role of the International Monetary Fund (IMF), Congressional Research Service, October 30, 2008, p.05.

¹³ FMI, 2008, Turbulence financières, ralentissements et redressements Octobre 2008, pp. 83-86

¹⁴ Delalande, D., Comment sortir de la crise mondiale? Cahiers Français, N°289, La documentation Française, Janvier/Février 1999, pp.68-69.

¹⁵ Léonce N., 2009. L'impact de la crise financière et économique sur le s pays en voie de développent, Séminaire de groupe de la Banque Africaine de Développement, Bruxelles, 31 Mai, 2009, pp.2-4.

¹⁶ Aglietta, M., 1997. Une analyse des perturbations récentes, Revue problème économique, 10 (12), N°2541, Nov. p.45

tant développées que moins développées, force est de relever l'état satisfaisant, rassurant et porteur d'espoirs et d'ambition des pays émergents le cas des pays sud-Asiatiques et de l'Amérique latine et l'image forte de succès des ces pays et leurs performances qu'ils projetaient aux yeux du Monde et du commerce mondial. (Répercussions de la crise économique mondiale 2008 ", World Bank report, 2009. [17]. ONU Report, " 2010 UN Global E-Government Readiness Survey [18]).

Ce papier est composé de deux sections :

La première section présentera un survol sur les principales transformations de l'économie mondiale passant de la mondialisation à la dernière crise mondiale exacerbant et touchant en profondeur les pays développés et propageant peu à peu aux autres pays du monde entier, avec différents degrés de récessions touchant ces économies, qui sont loin géographiquement, mais en liaison en termes des accords commerciaux sur les marchés mondiaux des marchandises et des services.

La deuxième section s'intéressera aux stratégies qui ont été suivi par les pays développés et émergents pour s'en sortir de cette crise de lendemain incertain, où sa trace persiste 2011. Tel que, le plan de sauvegarde Paulson, lancé par la Réserve Fédérale Américaine (FED) pour relancer de nouveau l'économie et d'en sortir le plutôt possible de cette crise actuelle. Outre ce plan, des stratégies d'accompagnements et de ré-absorptions envers les banques et les entreprises, tombées en faillites, ont été mise en place.

2. Survol sue les principales transformations de l'économie mondiale : de la mondialisation au lendemain incertain de la dernière crise mondiale

¹⁷ World Bank report, 2009. Répercussions de la crise économique mondiale 2008.

¹⁸ ONU Raport, " 2010 UN Global E-Government Readiness Survey " (la technologie de l'information et de la communication au service de la durabilité TICSD 2010) ONU, 2010.

Avec le développement des flux d'exportation (KRUGMAN, Paul R., OBSTFELD, Maurice, [19]), d'investissement et la mise en place de réseaux mondiaux de production et d'information, l'économie mondiale semble prendre de l'ampleur (HELD, David, MCGREW, Anthony, GOLDBLATT, David, PERRATON, Jonathan, 1999. [20]). Le processus de mondialisation s'est accéléré à la fin des années 80 conséquence de la mobilité accrue des facteurs de production : travail et capital. Les économies nationales se sont ouvertes vers l'extérieur et sont devenues très interdépendantes si bien que chaque décision envisagée doit tenir compte des réactions possibles dans le reste du monde.

Pendants les années 90, la mondialisation est devenue à la mode et progresse au fil de temps (HIGGOTT, Richard, 1999. [21]), Dirigeants politiques, économiques et experts n'ont plus que ce mot à la bouche, qu'il s'agisse d'en énoncer les méfaits ou au contraire d'exorciser les peurs qu'elle suscite.

Aujourd'hui, pendant la première décennie du XXIème siècle, on a assisté à une folle ascension des cours de pétrole et produits alimentaires qui continuent encore d'affecter l'évolution de l'économie mondiale. Conjugée aux risques de réapparition des tensions inflationnistes suite à un krach immobilier en 2008, une chute larvée des marchés financiers, enfin l'aggravation des déséquilibres macroéconomiques dans certain pays développés, où est constatée cette crise financière profonde, peut amener les banques centrales à poursuivre des actes impératifs de révision de leurs taux directeurs.

¹⁹ KRUGMAN, Paul R., OBSTFELD, Maurice, *Économie internationale*, De Boeck et Larcier, Bruxelles, 1995, p.891

²⁰ HELD, David, MCGREW, Anthony, GOLDBLATT, David, PERRATON, Jonathan, (eds), *Global Transformations*, Stanford University Press, Stanford, 1999.

²¹ HIGGOTT, Richard, *Mondialisation et gouvernance : l'émergence du niveau régional*, Problèmes économiques no. 2.611-2.612, avril, 1999, pp. 21-23.

2.1. Les nouvelles données de l'environnement mondial : Vue d'ensemble

Dés les années 70, l'économie mondiale (CHOUDHRY, NANDHA K., DEV GUPTA, SATYA, 1997 [22]. CRAFTS, N., 2000 [23]) est caractérisée par l'internationalisation simultanée des échanges commerciaux, mais aussi des structures productives et des flux de technologies. Depuis les années quatre-vingt-dix, ces phénomènes sont plus marquants, l'économie contemporaine est entrée dans la logique de la mondialisation.

2.1.1. La mondialisation : définition et origine

Etant considérée comme un réseau mondial assurant la libre circulation des capitaux, la mondialisation (KHERDJEMIL, B., [24]) qualifiée comme étant une interdépendance croissante entre les économies qui sont soumises aux règles du marché devenus universels. Pour le succès de la mondialisation, l'économie tunisienne doit avoir une stratégie bien axée sur la qualité totale, c'est-à-dire la qualité de toutes les fonctions et structures des secteurs d'activités nationaux en s'appuyant de plus sur le secteur des services et de communications.

Il faut donc maîtriser (DRUCKER, Peter F., 1995 [25]) la connaissance de besoin de marché mondial et réaliser des partenariats entre les firmes pour améliorer leurs assises financières sans oublier l'innovation

²² CHOUDHRY, Nandha K., DEV GUPTA, Satya, « Globalization, growth and sustainability: an introduction », dans Globalization, growth and sustainability, Recent economic thought series, Kluwer Academic Publishers, Boston, 1997

²³ CRAFTS, Nicholas, Globalization and growth in the twentieth century, IMF Working Paper WP/00/44, Mars, 2000

²⁴ KHERDJEMIL, Boukhalfa, Territoires, mondialisation et redéveloppement, RERU, 1999, pp.267-294.

²⁵ DRUCKER, Peter F., L'intégration à l'économie mondiale, facteur de croissance, Problèmes économiques no.2.415-2.416, 15-22, Mars, 1995, pp.8-10, tiré de « Trade lessons from the World economy », Foreign Affairs, vol.73, no.1, janvier-février 1994.

technologique qui est l'atout essentiel pour tout progrès économique devant cette concurrence technologique dans la scène mondiale.

La mondialisation peut être bénéfique pour les institutions financières dans la mesure où ces dernières (BLYTH, M., 2002 [26]) peuvent disposer d'un marché plus vaste dans le cas où le marché local est saturé, peut aussi réaliser des économies d'échelles, avoir plus de choix et un meilleur rapport qualité/prix en ce qui concerne les fournisseurs des fonds. Mais, il faut signaler que la mondialisation peut augmenter le risque de surendettement suite aux investissements réalisés à l'étranger sans bien évidemment oublier la concurrence qui devient internationale et plus intense.

‘La mondialisation peut se définir comme le processus par lequel l'interdépendance entre les marchés et la production de différents pays s'accroît sous l'effet des échanges de biens et de services ainsi que des flux financiers et technologiques. Il ne s'agit pas là d'un phénomène nouveau mais de la poursuite d'une évolution amorcée depuis longtemps. ‘ (Commission européenne, 1999, p.51, [27])

La mondialisation n'est pas un phénomène récent, à chaque étape de l'histoire correspond une forme de mondialisation économique, c'est-à-dire un décloisonnement des frontières entre Etats, entre espaces géographiques, économiques, politiques ou socioculturelles qui permet la circulation de biens matériels et services. Depuis le début des années 1990, la « mondialisation » désigne une nouvelle phase dans l'intégration planétaire des phénomènes économiques, financiers, écologiques et culturels.

D'un point de vue économique, selon (Jean-Luc FERRANDERY, 1998, p.3 [28]), la mondialisation de l'économie c'est « l'emprise d'un système économique, le capitalisme, sur l'espace mondial. C'est un

²⁶ BLYTH, M., 2002. *Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century*. Cambridge: Cambridge University Press. 2002.

²⁷ CE. Commission européenne, 1997, p.51, dans Thompson, 1999

²⁸ Jean-Luc FERRANDERY, 1998, p.3

processus de contournement et de démantèlement des frontières physiques et réglementaires qui font obstacle à l'accumulation du capital à l'échelle mondiale ». Ce phénomène aboutit à la création d'un marché mondial et à l'interdépendance croissante des économies nationales.

Ce phénomène de décloisonnement des frontières est dû à la réduction de l'espace-temps, grâce à la révolution des transports et des communications, et à la réduction des entraves aux échanges internationaux par les gouvernements nationaux ou les organisations internationales. Mais, en réalité la mondialisation HUMISAU (1999) c'est «... le trait fondamental de la mondialisation réside dans l'explosion des flux de toutes sortes, ceux-ci se faisant plus denses plus divers et allant de plus en plus loin. »

Depuis les années 1980, on a ainsi pu constater une très forte internationalisation des économies, la formation de blocs régionaux, de zones de libre échange (ALENA, UEM, ASEAN...), une globalisation des économies (WILLIAMSON, Jeffrey G., 1997 [29]) et un effacement des frontières.

Pourtant, la mondialisation actuelle qui s'est déjà mis en place dans l'évolution de l'économie mondiale. Jacques ADDA (1998) [30] la définit comme « l'abolition de l'espace mondial sous l'emprise d'une généralisation du capitalisme, avec le démantèlement des frontières physiques et réglementaires ». Selon l'OCDE, elle recouvre trois étapes :

- L'internationalisation, c'est-à-dire le développement des flux d'exportation ;
- La trans-nationalisation, qui est l'essor des flux d'investissement et des implantations à l'étranger ;

²⁹ WILLIAMSON, Jeffrey G., Globalization and inequality, past and present , The World Bank Research Observer, August, 1997, vol. 12, no. 2, pp. 117-135.

³⁰ Jacques ADDA, 1998, La mondialisation de l'économie: Genèse et problèmes, Editions La Découverte, Septembre, 1998.p. 61.

- La globalisation, avec la mise en place de réseaux mondiaux de production et d'information, notamment les TIC (technologies d'information et de communication).

La mondialisation actuelle, (Laurent CARROUE, 2005 [31]), ce « processus géo-historique d'extension progressive du capitalisme à l'échelle planétaire », c'est à la fois une idéologie libéralisée et un système politique capitaliste. A chaque phase de mondialisation, on retrouve les mêmes constantes : révolution des transports et des moyens de communication, rôle stratégique des innovations (Internet depuis les années 1990 et révolution très rapide des TIC depuis cette décennie), rôle essentiel des Etats mais aussi des acteurs privés, depuis le capitalisme marchand de la bourgeoisie conquérante à la renaissance jusqu'aux Firmes transnationales et multinationales (FMN) aujourd'hui.

2.1.2. Les effets de la mondialisation sur l'économie mondiale : De l'économie internationale vers l'économie mondiale

Depuis la fin des années du XXIème siècle, la notion d'économie internationale a été remplacée par celle d'économie mondiale. L'économie internationale est souvent définie comme une discipline qui décrit les mouvements des marchandises (FEENSTRA, Robert C., 1998 [32]) et les interactions des Etats nation et s'adapte à la différence existant entre des économies nationales. Toutefois l'économie mondiale est une économie structurelle par la polarisation, les rapports de domination et les stratégies de puissants-acteurs.

'[Globalization is] ...a process (or set of processes) which embodies a tranformation in the spatial organization of social relations and transactions – assessed in terms of their extensity, intensity, velocity and impact –

³¹ Laurent Carroué, 2005, La mondialisation contemporaine : Rapports de force et enjeux, Breal Edition, Sep. 2013. p. 349.

³² FEENSTRA, Robert C., Integration of trade and disintegration of production in the global economy , The Journal of Economic Perspective, vol. 12, no. 4, Fall 1998, pp. 31-50.

generating transcontinental or interregional flows and networks of activity, interaction, and the exercise of power.'(HELD, D., et al., 1999. p.16 [33])

En fait, la mondialisation, que Les Anglo-Saxons appellent « globalisation », est née d'un essor sans précédent du commerce mondial après 1945. Depuis cette date, les échanges progressent plus vite que la production de richesses. Ils sont dopés par la généralisation du libre-échange (DIDIER, M., 1994 [34]), avec la mise en place du GATT (1945) (l'accord général sur les tarifs et le commerce) et la création par la suite de l'OMC (Organisation mondiale du commerce) en 1995.

2.1.3. Les effets financiers de la globalisation

La mondialisation actuelle est d'abord et avant tout une globalisation financière (TOBIN, J., [35]), avec la création d'un marché planétaire des capitaux et l'explosion des fonds spéculatifs. La fin de la régulation étatique qui avait été mise en place juste après la seconde guerre mondiale s'est produite en trois étapes suivantes, que MITTLEMAN (1996) a identifié les principales manifestations :

‘The manifestations of globalization include the spatial reorganization of production, the interpenetration of industries across borders, the spread of financial markets, the diffusion of identical consumer goods to distant countries, massive transfers of population within the South as well as from the South and the East to the West, resultant conflicts between immigrants and established communities in formerly tight-knit neighborhoods, and an

³³ Held D., et al., 1999, Introduction in Global Transformations: Politics, Economics and Culture, édition Stanford University Press, p.1-31.

³⁴ DIDIER, Michel, « Libre-échange et organisation du commerce international : les enseignements de la théorie », Problèmes économiques, no 2.415-2.416, 15-22 mars 1995, pp.3-8, tiré de Revue de Rexecode , no.42, janvier 1994.

³⁵ TOBIN, James, « Financial globalization », Proceedings of the American Philosophical Society, vol. 143, no. 2, juin 1999, pp.161-167

emerging world-wide preference for democracy.’ (MITTLEMAN, 1996, p.2 [36])

D’abord, la déréglementation, c’est-à-dire la disparition en 1971 du système des parités stables entre les monnaies, qui se mettent à flotter au gré de l’offre et de la demande. Ensuite, la désintermédiation, possibilité pour les emprunteurs privés de se financer directement sur les marchés financiers sans avoir recours au crédit bancaire.

‘La déréglementation a été l’un des éléments moteur de la globalisation financière. Les autorités monétaires des principaux pays industrialisés ont aboli les réglementations des changes de manière à faciliter la circulation Internationale du capital. Ce fut l’ouverture du système financier japonais en 1983-1984, largement imposée par les autorités américaines, puis le démantèlement des systèmes nationaux de contrôle des changes en Europe, avec la création du marché unique des capitaux en 1990 (...) Il en est résulté une accélération de la mobilité géographique des capitaux, mais également de la mobilité, au sens de la substituabilité entre les instruments financiers.’ (PLIHON, 1997, p.70-71[37])

Enfin, le décloisonnement des marchés où les frontières qui compartimentaient les différents métiers de la finance sont abolies, permettant aux opérateurs de jouer sur les multiples instruments financiers.

Le décloisonnement des marchés correspond à l’abolition des frontières entre des marchés jusque-là séparés: ouverture à l’extérieur des marchés nationaux en premier lieu; mais aussi, à l’intérieur de ceux-ci, éclatement des compartiments existants: monétaire (argent à court terme), marché financier (capitaux à plus long terme), marché des changes, marchés à terme, etc. Désormais, celui qui investit (ou emprunte) recherche le meilleur rendement en passant d’un titre à l’autre, ou d’une monnaie à

³⁶ Mittleman, 1996, Scientific and the rhetoric of globalization, Continuum Publishing Group, 1996, p.2

³⁷ Plihon, Les dossiers de l’état du monde, 1997, pp.70-71.

l'autre, ou d'un procédé de couverture à l'autre (...) Finalement, ces marchés particuliers (financier, change, options, futures...) sont devenus les sous-ensembles d'un marché financier global, lui-même devenu mondial. » (Idem.)

Aujourd'hui, le marché financier mondial est constitué d'un réseau de plus en plus dense d'opérations de prêt et d'emprunt et de spéculation qui traverse les frontières nationales. Grâce aux liaisons par satellite, à l'informatique et à l'internet. La mondialisation se traduit par l'instantanéité des transferts de capitaux d'une place bancaire à une autre en fonction des perspectives de profit à court terme. Les places boursières du monde étant interconnectées, le marché de la finance ne dort jamais. Selon KRASNER (1999):

'International capital markets were as integrated, perhaps more integrated, at the end of the nineteenth century than at the end of the twentieth century. Trade flows increased dramatically during the nineteenth century but then fell during the first half of the twentieth century. Labor migration was higher in the nineteenth century than it is now.' (KRASNER, 1999, p.49 [38])

Une économie virtuelle est née, déconnectée du système productif, au gré des variations des taux d'intérêts des monnaies et des perspectives de rémunération du capital, la rentabilité financière des placements devient plus importante que la fonction productive. Les investisseurs peuvent choisir de fermer une entreprise, de licencier ses salariés et de vendre ses actifs pour rémunérer rapidement les actionnaires.

Toutefois, le marché financier mondial est devenu un réseau de plus en plus dense d'opérations de prêt et d'emprunt et de spéculation qui traverse les frontières nationales. En effet, la mondialisation permet aux pays les plus avancés, et par suite à leurs Firmes multinationales, de conquérir les positions dominantes sur le marché mondial. Le désarmement douanier engendre de profondes « mutations » dans un pays et aussi dans

³⁸ Krasner, 1999, p.49

l'environnement des entreprises. Il est à mentionner que seules les plus performantes pourront tourner ce phénomène en leurs faveurs.

Malgré ces bienfaits les pays leaders, les pays en voie de développement subissent douloureusement les conséquences de la mondialisation (RODRIK, Dani, 1998 [39]) qui se manifeste, essentiellement, par une domination presque totale des échanges entre les pays industrialisés.

2.1.4. Autres effets de la mondialisation sur l'économie mondiale

En effet l'économie mondiale constitue une nouvelle dimension marquée par les pôles de développement comme les pays de la Triade. Pour expliquer le fonctionnement de l'économie mondiale (KRUGMAN, Paul R., 1995 891 p. [40]) on doit prendre, en considération, en plus de l'échange de marchandises, les flux d'investissement et les flux technologiques. Ainsi, on a quatre dimensions de l'économie mondiale à savoir :

2.1.4.1. La mondialisation commerciale

La mondialisation commerciale consiste dans le démantèlement des variables commerciales entre les pays en vue de susciter la libre circulation des marchandises. Elle a été encouragée dès l'après seconde guerre mondiale 1949, par les grandes institutions internationales (ROGOFF, KENNETH, 1999 [41]) comme le GATT (1949), l'OMC (1995) et le FMI.

2.1.4.2. La mondialisation de la production

Elle se manifeste par le fait que la production n'est plus concentrée dans l'espace national mais dans un espace mondial. Depuis les années 60, on assiste à un phénomène de délocalisation de la production et d'expansion de celle-ci vers différents pays, surtout vers ceux en voie de développement (PVD).

³⁹ RODRIK, Dani, Symposium on globalization in perspective: an introduction, The Journal of Economic Perspective, vol. 12, no. 4, Fall 1998, pp. 3-8.

⁴⁰ KRUGMAN, Paul R., OBSTFELD, Maurice, Économie Internationale, De Bœck et Larcier, Bruxelles, 1995, p.891.

⁴¹ ROGOFF, Kenneth, International institutions for reducing global financial instability, Journal of Economic Perspective, vol. 13, no. 4, automne 1999, pp.3-20

2.1.4.3. La mondialisation technologique

Le F.M.I (1997) a défini la mondialisation comme « l'interdépendance économique croissante de l'ensemble des pays du monde, provoquée par l'augmentation du volume et de la variété des transactions transfrontières de biens et de services, ainsi que des flux internationaux de capitaux, en même temps que par la diffusion accélérée et généralisée des nouvelles technologies » (Perspectives de l'économie mondiale, en 1997). Elle se manifeste par une diffusion de la technologie dans tous les pays, surtout ceux qui sont capables d'absorber les nouvelles technologies.

2.2. Le développement de la concurrence mondiale

2.2.1. La déréglementation

La déréglementation est définie comme étant la superposition des restrictions sur l'entrée, la priorité des échanges ainsi que le relâchement de contrôle sur les crédits et les taux d'intérêt. L'assouplissement de ces restrictions permet une accélération de la mobilité géographique des capitaux et une participation plus large et plus flexible sur les marchés.

La déréglementation vise donc à élargir la liberté d'entreprendre et innover dans un système concurrentiel. Pour profiter des ressources offertes par le marché des particuliers d'un grand nombre d'entreprises et de Firmes Multinationales se sont lancées dans une forte concurrence.

2.2.2. La concurrence entre les firmes

Il est à signaler que la présence des Firmes étrangères a un impact positif sur le développement des entreprises nationales. Notons que sur le marché Européen les Firmes Américaines FMN, essentiellement, sont venues s'installer et on acquit un avantage certain dans le financement des multinationales et dans l'assistance d'entreprises américaines.

Le plus important, en ce qui concerne la nature des FMN, ne relève pas du quantitatif mais du qualitatif. L'existence de structures organisationnelles sophistiquées garantit l'unité des ensembles multinationaux. Elle a pour conséquence qu'une filiale ne doit jamais être considérée isolément. Elle n'existe pas à l'état libre; elle est la composante

d'un tout, la FMN. Ses propres performances ne prennent réellement leur sens que replacées dans la définition des objectifs globaux du groupe.' (MICHALET, 1998, p.16 [42])

A ce propos, au cours de la conférence régionale africaine sur « les stratégies de commerce électronique et la concurrence contribueront au développement du marché mondial », [43] organisé à Tunis en juin 2003, Il est considéré par accord de tous les membres des Etats participant dans cette conférence « qu'à l'heure de la mondialisation, le réseau mondial de communication et d'échange d'information « Internet » lié au commerce électronique est un facteur contribuant au décollage des économies des pays dit pauvres... ».

2.2.3. Le passage du commerce de marchandise à celle des services de hautes technologies

A partir des années 70, le commerce des marchandises s'est joint de manière tout à fait significative que le commerce des services. Celui ci se développe actuellement plus vite que les commerces des marchandises vu la rapidité de hautes nouvelles technologies qui surviennent périodiquement sur le marché mondiale des services.

2.2.4. La concurrence mondiale augmente avec l'apparition du commerce électronique mondial

Ces dernières années, avec l'extension du réseau « Internet » à transactions commerciales, le commerce mondial s'est développé d'une manière considérable et les échanges internationaux (MISTRAL, 1995 [44]) ont plaide en faveur la croissance. On parle même de l'apparition du commerce électronique mondial. En fait, l'Internet comme réseau mondial d'ordinateur permet aux internautes d'affranchir de nouveaux marchés

⁴² Michalet, 1998, p.16

⁴³ La conférence régionale organisée en trois jours de 19 à 21 juin 2003 à Tunis.

⁴⁴ MISTRAL, Jacques, Échanges internationaux et croissance, Problèmes économiques, no 2.415-2.416, 15-22 mars 1995, tiré d'Après-demain, no 362, Mars 1994.

mondiaux, de conclure et même de réaliser des transactions commerciales via le réseau (tel que la vente des logiciels, etc.).

2.3. Comment faire face réellement à la mondialisation?

La réflexion des Etats en ce qui concerne la mondialisation a pris la forme de plusieurs mesures qui reposent sur le principe de la libéralisation électronique. Cette nouvelle attitude des Etats se traduit par la déréglementation (GIRON, Alicia, CORREA, Eugenia, 1999 [45]). En effet, la réglementation se définit comme l'ensemble des mesures et moyens par lesquels l'Etat peut intervenir directement dans le fonctionnement du marché. Ces moyens sont nombreux tels que, le contrôle du prix ou la mise en place d'obstacles à l'entrée du marché.

Les arguments en faveur de la réglementation découlent de la constatation que le marché ne fonctionne pas de manière satisfaisante. Depuis les années 80, les pays développés ont tendance à accorder une place plus importante au jeu des forces du marché et à la concurrence afin d'améliorer l'utilisation des ressources et de favoriser la croissance économique. Dans la plupart de ces pays, l'opinion dominante a été la réglementation ayant contribué à entraver le fonctionnement du marché et à freiner la croissance économique.

La déréglementation a pour effet de réduire les coûts et les prix dans les secteurs où elle est appliquée. Elle a recouru à plusieurs mesures notamment un programme de privatisation, une réforme fiscale, une libéralisation de différents secteurs d'activités. L'ensemble de ces mesures visent à favoriser la concurrence et à accroître la compétitivité de l'économie. La compétitivité est donc la capacité à affronter la concurrence de façon efficace, qu'il s'agisse de garder ses parts du marché ou en acquérir de nouvelles.

⁴⁵ GIRON, Alicia, CORREA, Eugenia, « La mondialisation des marchés financiers : déréglementation et crises financières », *Revue Internationale des Sciences Sociales*, no. 160, juin 1999, pp. 207-219.

Dans un monde ouvert à la concurrence étrangère, la compétitivité est la condition fondamentale dans la croissance des Firmes et la croissance du produit intérieur brut pour les pays. En effet, dans une économie ouverte (GOTO, Akira, BAKER, Brendan, 1999 [46]) le cas de l'économie tunisienne, l'entreprise compétitive se développe. Dans ce contexte, un pays qui ne dispose pas d'un ensemble d'entreprises produisant dans les conditions de forte compétitivité voit s'aggraver le chômage.

Dans un grand nombre de pays, la déréglementation est allée de paire avec la privatisation. Conformément à l'idée libérale de nos jours, les entreprises privées sont plus efficaces que les entreprises publiques. En effet, dans un contexte économique, qui favorise la concurrence et l'efficacité, les entreprises peuvent montrer plusieurs défauts. Alors que le but principal des entreprises privés est de maximiser leurs profits en réduisant leurs coûts, en fait les entreprises publiques ont souvent des objectifs incompatibles avec la maximisation des profits tels que ; la maîtrise des ressources stratégiques, le contrôle du prix, la création de l'emploi, etc.

Ces entreprises fonctionnent souvent à perte et doivent être souvent soutenues par des subventions de l'Etat. Elles sont donc considérées très coûteuses et peu efficaces. De ce fait, les entreprises publiques non aucune chance d'avoir un comportement compétitif, sauf si elles tiennent compte de toutes ces transformation économiques mondiales et réagissent plus rapidement devant ces mutations continues de l'environnement économique mondial. Ainsi, la privatisation est devenue aujourd'hui un aspect bien connue et essentiel des politiques de réforme économique des pays industrialisés pour remédier à la crise survenue. Les programmes d'ajustement structurel du fond monétaire international pour les pays en développement sont fondés essentiellement sur des privatisations.

⁴⁶ GOTO, Akira, BAKER, Brendan, Les deux faces de la mondialisation : de petites économies ouvertes dans un monde de plus en plus interdépendant, Revue Internationale des Sciences Sociales, no. 160, juin 1999, pp. 211-227.

En fait, le processus de privatisation est une conséquence directe de la mondialisation de l'économie qui exige des agents économiques performants, ce qui n'est pas toujours le cas des entreprises publiques de petite et moyenne taille économique. A ce titre, la politique économique tunisienne n'a pas su réagir pendant la période de crise (1981-1986), pour s'adapter au changement de condition de développement international (marqué par la montée du dollar américain, taux d'intérêt positif, etc.).

Par conséquent, la Tunisie se trouvait au bord de la banqueroute, elle n'arrive pas à maîtriser son taux d'endettement qui a augmenté de 31% en 1981. Dans ces conditions défavorables (GIDDENS, A., 1990 [47] GIRAUD, Pierre-Noël, 1995 [48]), les autorités tunisiennes ont demandé l'aide de F.M.I, et dès la deuxième moitié de l'année 1986, on parle du P.A.S. marqué par le désengagement progressif de l'Etat, la privatisation et l'instauration d'un mécanisme du marché, l'équilibre budgétaire, libéralisation du commerce étranger, incite plus à la concurrence de marché et encourage plus l'investissement direct étranger (IDE).

2.4. Les principaux effets de la crise financière mondiale 2008 sur l'économie réelle : aspects et origine de cette crise

Depuis les derniers mois de 2008, la crise financière née aux Etats-Unis (Doms, F., and KRAINER, 2007 [49]), qui a provoqué des faillites de banques et de compagnies d'assurances, sévit et se propage à travers le monde. Cela a engendré l'effondrement des places boursières à Wall Street, en Europe et en Asie. Les sauvetages organisés par les Etats grâce à de multiples nationalisations, à l'injection massive de liquidités et à des révisions de taux directeurs, ne sont pas arrivés à circonscrire le sinistre. Aucune loi ni décision émanant des politiques ne s'est révélée crédible.

⁴⁷ GIDDENS, A., *The consequences of modernity*, Polity Press, Cambridge, 1990

⁴⁸ GIRAUD, Pierre-Noël, *Libre-échange et inégalités*, *Problèmes économiques*, 26 avril 1995, p. 6-13.

⁴⁹ DOMS, Furlong, and KRAINER, *Subprime Mortgage Delinquency Rates*, Working Paper Series, Federal Reserve Bank of San Francisco, 2007.

La crise financière (Patrick ARTUS et al, 2008 [50]), s'est transformée en crise de confiance et en récession économique mondiale. Pour le bilan de ce capitalisme financier qui s'est montré instable, le passif est lourd. En rappelant bien, qu'au moins cinq bulles ont allégrement prospéré avant d'éclater :

- L'immobilier aux Etats-Unis et en Europe à la fin des années 80 ;
- Les marchés obligataires partout en 1993 et 1994 ;
- Les marchés émergents ensuite en 1996 ;
- La Bourse et les valeurs Internet à la fin des années 90 (SINGH, Ajit, WEISSE, Bruce A., 1999 [51]);
- Enfin, la crise financière de l'immobilier, de nouveau, aujourd'hui (fin 2008).

Selon Michel AGLIETTA (2008) [52] qui avait vu le déclenchement de cette crise de sub-primes financière, en avançant : « Alors qu'auparavant les dirigeants cherchaient à maximiser la croissance à long terme de leur entreprise, ils se sont mis à privilégier le profit et le cours de Bourse à court terme. Avec d'autant plus d'entrain que leurs rémunérations étaient directement indexées sur la valeur des actions de l'entreprise. Et avec d'autant moins de contrôle de la part des actionnaires que ceux-ci étaient comblés par l'envolée des indices. Cette recherche effrénée de rentabilité au nom de l'actionnaire a été le véritable moteur des excès financiers de ces dernières années ».

2.4.1. Origine de déclenchement de cette crise financière et sa propagation à travers le monde

⁵⁰ ARTUS et al, la crise des subprimes, rapport du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008.

⁵¹ SINGH, AJIT, WEISSE, BRUCE A., « Le modèle asiatique : une crise sans surprise ? », Revue Internationale des Sciences Sociales, no. 160, juin 1999, p. 229-242.

⁵² Rapport du discours de Michel ANGLIETTA au « Press economic deals, difficult times ». Septembre 2008.

Selon Alan GREENSPAN [53] aux presses économiques américaines suite au déclenchement des principaux signes de la crise d'immobilier Américaine: « On s'y attendait depuis quelques mois ! On savait que le risque d'une grave crise financière globale était réelle et que les grandes banques Américaines couraient un danger sans précédent, dans ce postulat « la FED, comparaît cette crise à celle de 1929 ».

2.4.2. Déclenchement de cette crise financière (Sub-primes)

Les crédits immobiliers, qui représentent 87% du PIB, ont connu une forte croissance aux Etats-Unis d'Amérique entre 2001 et 2006, car c'était une période de prospérité, d'où l'accès massif de ménages à revenus modestes au crédit hypothécaire à taux variable. Dès la fin 2006, les banques Américaines modifient le taux d'intérêts annuel de 1% (2003) à 6,5% (2006), par convoitise des profits. (Rapport FMI, 2006 [54])

Incapables de rembourser, la plupart des ménages sont dépossédés, d'où l'effondrement du marché immobilier, donc pas d'acheteurs pour la reprise des logements et par suite la faillite des banques immobilières faute de liquidités.

Depuis le déclenchement de la crise des Sub-primes en Juillet 2007, on savait que les grandes banques internationales étaient fortement exposées et qu'elles avaient pris des risques énormes en investissant sur les marchés immobiliers. Des crédits importants ont été accordés par des organismes hypothécaires à taux d'intérêts variables à des foyers américains modestes pour accéder à la propriété. L'argent facile de la fin des années 90 et la baisse des taux d'intérêts ont favorisé la formation d'une importante bulle spéculative sur les marchés immobiliers.

Or, le retournement de la conjoncture américaine s'est traduit par l'éclatement de cette bulle et l'avènement d'une crise immobilière majeure du fait de l'incapacité de ces familles modestes à honorer leurs

⁵³ L'ex-président de la banque centrale américaine (FED), son successeur aujourd'hui est Ben Bernanke 2009.

⁵⁴ Rapport FMI, 2006.

engagements. Pendant des mois on a pu suivre ce spectacle triste de familles américaines dont les affaires étaient évacuées sans ménagement et qui se retrouvaient à la rue du fait de leur incapacité à payer leurs traites de crédits.

2.4.3. Propagation et faillites des systèmes

Pour la propagation de la crise, il faut dire que les banques, pour se procurer des liquidités et spéculer à partir des crédits à risques accordés avaient titré leurs créances et fabriqué des actions basées sur un amalgame avec d'autres titres et revendu le tout à d'autres banques et assurances, aux Etats-Unis d'Amérique et même en Europe (VAUSE et GOETZ Von Peter, 2011 [55]), sur les marchés boursiers.

En spéculant donc sur les produits dérivés opaques et complexes, qui se sont révélés finalement sans aucune valeur réelle. C'est le non-respect des règles de gestion prudentielle qui a engendré l'effondrement des cours à la Bourse, la faillite de plusieurs banques d'affaires et compagnies d'assurances dont certaines ont été sauvées grâce à la nationalisation et à la garantie de l'Etats US, des acquisitions à bas prix, etc.

La gravité réside dans la perte de confiance des épargnants, des spéculateurs et même des banques entre elles, puisque personne ne prête plus à personne, c'est l'inflation des coûts des crédits même à court terme, le manque de liquidités, sinon l'assèchement, qui ont eu des conséquences négatives sur le système financier international.

Ces scènes auraient dû alerter les grandes banques et les décideurs sur l'engrenage qui se mettait en place et qui allait devenir un énorme trou noir qui attire les grandes banques internationales vers l'abîme. Or, très rapidement, ce qui n'était qu'une crise sociale et immobilière va se transformer rapidement en une grave tempête financière. Mais chacun espérait que le pire n'allait pas se produire et que les différentes

⁵⁵ Nicholas VAUSE et GOETZ Von Peter « La crise souveraine dans la zone euro conditionne les marchés financiers - Rapport trimestriel BRI, décembre 2011.

interventions des autorités monétaires et des grandes banques centrales allaient calmer les marchés et apporter la stabilité nécessaire.

Depuis le début de l'année 2008, le sauvetage sous forme d'injection de capitaux et de garanties [56] par les autorités fédérales de la FED (Banque Centrale des Etats-Unis) de l'Etat, à concurrence de 700 milliards de dollars, n'a pas suffi à abaisser la crise et le Dow Jones a continué à s'effondrer plus, provoquant par conséquent un effet contagion aux autres bourses européennes et asiatiques. La FED a fortement réduit les taux d'intérêts afin d'aider les grandes banques à limiter les risques et à réduire leur degré d'exposition. Par ailleurs, les grandes banques ont opéré de fortes recapitalisations afin d'absorber leurs pertes et de pouvoir se relancer et éviter un cataclysme pour la planète finance.

La FED espérait pouvoir éviter le pire, sortir de ce moment difficile et n'en faire à terme qu'un mauvais souvenir. Malgré les mauvais présages, la FED essayait de croire en la capacité des grandes institutions internationales comme le FMI ou la Banque des Règlements Internationaux (BRI) à rétablir la confiance sur des marchés au bord de la crise de nerfs et permettre à l'économie mondiale de conjurer le mauvais sort et d'éviter la faillite. La FED voulait croire que les consultations entre les banques centrales et leurs interventions allaient aider les banques à gérer cette bulle et favoriser un atterrissage en douceur pour l'économie globale.

Au contraire, la bulle a subitement éclaté au début du mois de Septembre 2008. Et la planète finance est en pleine panique. Il faut dire que tout le monde a été surpris par l'ampleur des craquements. Que l'on en juge, les grandes banques internationales [57] sont au bord de la faillite dès le début de ce mois de Septembre. Par ailleurs et au même moment, les

⁵⁶ Loi votée par le Congrès après bien des hésitations.

⁵⁷ Spécialement : Lehman Brothers, Merrill Lynch, la Halifax Bank of Scotland, Morgan Stanley

grandes sociétés spécialisées dans les prêts immobiliers [58] sont en proie à de graves difficultés financières.

Par ailleurs, les rumeurs ne cessent de circuler sur d'autres banques (The global financial crisis and its impact on emerging market economies in Europe and the CIS: evidence from mid-2010 : Case Network Studies and Analysis) qui seraient également au bord de la faillite. Et la publication de résultats satisfaisants ne rassure plus comme c'était le cas par le passé. Au contraire, le doute s'est installé sur les marchés financiers et la confiance, pourtant nécessaire au fonctionnement des marchés financiers, a totalement disparu laissant les acteurs à l'incertitude et au hasard.

2.4.4. Effets de la crise financière sur l'économie réelle : récession économique mondiale

La planète finance est en pleine panique depuis la fin de cette année 2008. L'inquiétude et le doute n'ont jamais été aussi élevés. Ces inquiétudes ont été exprimées par les grands responsables politiques et économiques qui commencent à mesurer l'ampleur du désastre. Ainsi, Alan Greenspan a souligné en septembre 2008 que cette crise est « un évènement qui se produit probablement une fois par siècle ». Dominique Strauss-Kahn, l'ancien Directeur général du FMI a souligné qu'il s'agissait « d'une crise financière jamais vue, partie du cœur du système ».

De son côté, le secrétaire d'Etat au trésor américain, Henry PAULSON, qui est en charge de la gestion de la crise et de ses effets sur l'économie avec BEN BERNANKE, le gouverneur de la FED, a appelé à une meilleure régulation des marchés financiers pour faire face à leur fuite en avant. Suite à ces déclarations stressantes, les épargnants et les investisseurs ayant été plus ou moins ruinés et ayant perdu confiance dans les banques, les assurances, les produits financiers dérivés vont être très

⁵⁸ Le cas de Fannie Mae et Freddie Mac, De même, les grandes compagnies d'assurance, dont AIG (American International Group) ont été touchées par les turbulences des marchés financiers et sont également dans une grave situation financière

méfiant et se rabattre sur les valeurs-refuge comme l'or, qui a d'ailleurs surenchéri de 30% en quelques semaines de déclenchement de cette crise.

La principale conséquence, la plus grave après la perte de la capitale confiance, c'est la reconstruction d'un système financier qui ne soit pas aussi spéculatif et fragile que l'actuel, qui pose problème. Le crédit va devenir très difficile et très cher, avec un obstacle majeur à la redynamisation de la machine économique. La pénurie de liquidités (Sylvain BROYER et Peter KAIDUSCH, 2011 [59]) va perdurer longtemps car les acteurs financiers ont perdu une confiance totale et durable dans le système financier. Il faut dire que l'ampleur des pertes, a été exceptionnelle [60] (1.400 milliards de dollars aux USA selon les estimations du FMI)

Les principaux pays de l'Union Européenne (DADUSH, U., 2010.), de même que le Japon, sont en train de basculer dans la récession économique, notamment pour l'année 2009 et la suivante [61]. En effet, si pour 2008 les jeux sont pratiquement faits, la plupart des pays européens vont enregistrer entre 1 et 2% de taux de croissance en 2008 (prévision de la World Bank 2009). Or, les taux d'inflation ont repris leur spirale de croissance à cause de la flambée des prix d'énergie et des denrées alimentaires.

Une nouvelle levée de boucliers a été enregistrée en France et ailleurs, suite à la baisse du pouvoir d'achat, alors que les chiffres du chômage sont en nette augmentation. L'industrie automobile et le secteur de l'immobilier connaissent des difficultés certaines car les ménages ont tendance plutôt à épargner en prévision des mauvais jours plutôt que de dépenser ou encore prendre des engagements lourds à long terme. Il y a lieu de s'attendre pour les Etats-Unis, comme pour l'Europe, à plusieurs années de récession économique sinon de dépression en attendant que la confiance revienne sur

⁵⁹ Indépendance des banques centrales et crises souveraines : une perspective historique, flash économie, NATIXIS, n o. 590, 29 juillet 2011, pp. 04-06.

⁶⁰ Rapport annuel de la FMI, décembre 2008.

⁶¹ Prévisions cycliques de Ct des économistes de la Banque Mondiale suite à la crise financière mondiale, 2009.

les places boursières, que les banques se recapitalisent, que les entreprises ruinés par l'effondrement de leur capitalisation boursière se fassent une nouvelle santé financière.

Ces incertitudes sur les marchés financiers et les difficultés des grandes banques internationales ont commencé à avoir des effets sur la sphère « réelle » et les pays développés sont entrés depuis quelques mois de fin 2008 dans une récession économique grave. Certes, les dernières projections du FMI (2008) ont montré que la dépression sera moins forte que prévue aux Etats-Unis grâce à l'activisme des autorités et ce Policy mix concocté par l'administration et la réserve fédérale, politique faite de relance budgétaire et d'une baisse des taux d'intérêt.

Cette récession sera par contre plus marquée en Europe où la politique monétaire de la Banque centrale est restée très restrictive et s'est plutôt concentrée sur la lutte contre l'inflation. Mais il faut également souligner les effets de cette tourmente financière sur l'emploi et particulièrement dans le secteur financier. Ainsi, le FED estime les pertes d'emplois [62] parmi les cadres, les analyses dans le secteur financier à près de 250 Mille depuis vingt mois. Ainsi la bourrasque [63] financière a déjà commencé à toucher le secteur réel et ses effets se feront ressentir de manière beaucoup plus marquée dans les prochains jours.

⁶² La seule ville de New York a perdu près de 55.000 emploi depuis le mois de janvier 2008. (Projection FED, 2008)

⁶³ Tous les piliers du système financier, dont les banques d'affaires et de détail et les assurances sont touchées par ce tourbillon et certains commencent déjà à parler d'un septembre noir pour les marchés financiers. Tous les jours apportent leur lot de mauvaises nouvelles et de rumeurs. Ainsi, le Mardi 16 Septembre et au lendemain de la faillite de Lehman Brothers, la quatrième banques d'affaires américaine, les marchés financier plongent. A Tokyo, la baisse est de près de 5%, ramenant l'indice Nikkei à son plus bas niveau depuis trois ans. Le CAC 40, à Paris, a baissé de 1,96%. Les marchés de Londres, Zurich, Milan et Amsterdam ont successivement baissé de 3,43%, 2,97%, 2,85% et 3,59%. Or l'annonce de l'appui de la FED à l'assureur américain AIG a réconforté les marchés qui ont retrouvé une relative santé le mercredi 17 Septembre.

3. Sortir de la récession économique, rôle adéquat de grandes institutions et organismes mondiaux : Mesures et précautions préalables

D'après les derniers rapports de la CNUCED [64] (Conférence des Nations Unies pour le Commerce et le Développement, 2008), l'effet de la spéculation effrénée et des produits d'investissement opaques ont échappé à toute réglementation. Des réformes, sous l'égide de l'ONU (Organisation des Nations Unies), devraient rapidement être engagées et conduire à un renforcement de la supervision nécessaire.

En fait, cette spéculation auto-entretenu sur l'immobilier, les monnaies et les produits de base par le biais d'instruments financiers complexes, dont il était impossible de déterminer un prix approprié, a entraîné une déconnexion par rapport à l'économie « réelle », d'après le nouveau rapport de la CNUCED 2008, et lorsque ces bulles spéculatives ont éclaté, la crise financière mondiale est apparue inévitable.

Dès lors, dès la fin de l'année 2007 et le début de 2008 les grandes banques ont mis en place des stratégies et des mesures de « sauvegarde » pour qu'elles puissent sortir de cette crise financière. Elles ont toutes cherché à faire appel à des fonds souverains pour se recapitaliser et disposer de l'argent frais pour faire face à leurs difficultés actuelles (CNUCED, 2010).

3.1. Mesures prises face à cette crise financière mondiale : Stratégie de sauvetage

Dans cet environnement mondial incertain plein de mutations à marchés capitalisés et globalisés (OBSTFELD, Maurice, 1998 [65]), les

⁶⁴ Le rapport de la CNUCED, intitulé « la crise économique mondiale : défaillances systémiques et mesures correctives multilatérales » Déc. 2008, rédigé par des économistes de la CNUCED, réunis au sein d'un groupe d'étude sur les questions systémiques et de coopération économique, en prévision de plusieurs conférences internationales à venir consacrées à la crise économique mondiale.

⁶⁵ OBSTFELD, Maurice, « The global capital market: benefactor or menace ? », The Journal of Economic Perspective, vol. 12, no. 4, Fall 1998, pp.9-30

autorités monétaires étaient persuadées que ces turbulences ne seraient pas d'une grande ampleur et que la crise ne touchait que des fonds d'investissement qui s'étaient fortement impliqués dans l'immobilier (PASCAL SALIN, 2008 [66]). Mais ce n'est qu'à partir du mois de Septembre de la même année 2008 qu'on commence à se rendre compte de l'ampleur grave de la crise avec les difficultés de la banque britannique « Northern Rock » qui a fait appel à l'aide de l'Etat et à la banque centrale et qui finalement n'a échappé à la faillite que grâce à sa nationalisation en février 2008.

3.1.1. La stratégie de sauvetage

A l'occasion de ce « sauvetage », la FED a commencé à se rendre compte de l'ampleur de la crise et de la forte implication des grandes banques internationales dans le secteur immobilier.

En effet, des grands groupes (comme MERRIL Lynch, City Group) et bien d'autres effectueront d'importantes provisions dans leurs bilans pour les pertes à venir et feront aussi appel à des fonds souverains arabes ou asiatiques pour renflouer leurs caisses. Un autre élément de cette « stratégie de sauvetage » est le rapprochement entre les banques et les rachats des banques en difficultés par d'autres banques avec l'appui des autorités et des banques centrales.

C'est le cas aussi de J. P. Morgan qui a pris le contrôle de la banque (BEAR Stearns) en faillite avec un appui sous forme garantie de 29 milliards de dollars accordés par la FED. La question qui se posait avant l'été était de savoir si ces différentes formes d'intervention étaient suffisantes et si elles permettraient aux banques de sortir de ces turbulences et se diriger vers des horizons plus stables.

3.1.2. Rôle adéquat de grandes institutions et organismes mondiaux : univers plus crédible

⁶⁶ PASCAL SALIN, La crise financière: causes, conséquences, solutions, Institut Constant de Rebecque, p.11.

http://www.bulletinnumismatique.fr/bn/bn068/images/ic_salin_crise_financiere_1.pdf

Le comportement moutonnier qui a caractérisé ces positions spéculatives de la crise de l'immobilier s'est développé sans contrôle. Les systèmes financiers et monétaires internationaux doivent être réformés afin de permettre une intervention publique appropriée et une supervision internationale, de sorte que ces systèmes ne puissent plus connaître de situations analogues à l'avenir.

L'organisation des Nations unies (ONU) doit jouer un rôle central en guidant ce processus de réforme, « elle est la seule institution dont l'universalité et la crédibilité permettent de garantir la légitimité et la viabilité d'un système de gouvernance réformé. Elle a démontré sa capacité de procéder à des analyses impartiales et de préconiser des mesures pragmatiques dans ce domaine ». (CNUCED report, 2008)

La déréglementation financière, encouragée par une foi aveugle dans les vertus du marché, a permis des formes d'innovation financière qui étaient complètement déconnectées des activités productives du secteur réel de l'économie, d'après les experts de la CNUCED. De tels instruments favorisent une spéculation reposant sur une information apparemment convaincante, mais qui n'est guère plus qu'une extrapolation des tendances pour l'avenir.

L'effondrement soudain et presque simultané des positions spéculatives sur l'ensemble des marchés financiers mondiaux a sans doute été déclenché par l'éclatement de la bulle spéculative sur les prix de l'immobilier aux Etats-Unis. Mais d'autres bulles, y compris celles qui étaient alimentées par la spéculation sur les monnaies et des produits de base, tels que le pétrole, étaient également intenables. Elles auraient éclaté tôt ou tard, même sans l'étincelle provoquée par la débâcle des crédits hypothécaires à risque aux Etats-Unis.

Le rapport de la CNUCED affirme également que sans la cupidité de différents acteurs, la crise n'aurait pas éclaté avec autant de brutalité, et les réglementations tout comme des politiques pragmatiques auraient dû en fait anticiper cette cupidité et ces attitudes à courte vue. L'expérience a montré

que, pour bien fonctionner, les marchés financiers avaient besoin, d'une réglementation bien conçue et bien appliquée. « Nous savons maintenant non seulement que les opérateurs n'ont aucune idée du point d'équilibre, mais que leur comportement a tendance à éloigner systématiquement les cours de ce point d'équilibre. Les gouvernements ne connaissent pas davantage le point d'équilibre, mais à un moment donné, ils sont les mieux placés pour juger si le marché est en déséquilibre », constatent les experts de la CNUCED, 2008.

Dans une économie mondialisée, les interventions sur les marchés financiers exigent coopération et coordination de la part des gouvernements. Il importe également que des institutions spécialisées (FMI, ONU, Banque mondiale, etc.) aient un mandat de surveillance internationale.

Face à la nouvelle étape de la crise, il sera essentiel de stabiliser les taux de change par des interventions publiques directes et coordonnées, soutenues par une supervision multilatérale. Les gouvernements ne doivent pas laisser le marché avoir le dernier mot, et les institutions internationales ne doivent pas rendre leur aide financière d'urgence aux pays touchés par la crise tribulaire de politiques pro-cycliques fondées, par exemple, sur une réduction des dépenses publiques ou sur la hausse des taux d'intérêts, ce qui serait dommageable dans la situation actuelle.

Les problèmes de la spéculation financière excessive doivent être abordés de manière intégrée, précise le rapport de la CNUCED. Instituer une réglementation nationale pour empêcher une nouvelle bulle immobilière et la création d'instruments financiers à risque ne ferait qu'intensifier la spéculation ailleurs, notamment sur le marché des actions. Empêcher la spéculation sur les monnaies grâce à un système monétaire mondial prévoyant un ajustement automatique des taux de change pourrait tout simplement pousser les spéculateurs à rechercher des gains rapides sur les marchés à terme de produits de base aggravant ainsi l'instabilité de ces marchés.

Il en va de même des mesures prises au niveau régional pour lutter contre la spéculation, d'après le rapport de CNUCED, qui pourraient inciter les spéculateurs à se tourner vers d'autres régions. « Ce qu'il faut, c'est fermer le grand casino, aucune autre solution ne saurait être durable », (Conclut le rapport CNUCED, 2008).

Une spéculation, qui repose systématiquement sur le pari d'une hausse perpétuelle des prix, est un facteur, non pas de stabilisation, mais plutôt de déstabilisation des prix. La condition fondamentale pour stabiliser la spéculation est que le prix « véritable » soit connu dans une économie mondiale caractérisée par une incertitude objective. Mais le prix « véritable » ne peut être connu sur des marchés entraînés dans une spirale à la hausse sur la base d'anticipations uniformes, mais erronées, quant aux tendances à long terme des prix.

Au cours de la récente frénésie spéculative, de nombreux agents disposant de grandes capacités financières ont parié sur les mêmes évolutions plausibles et ont vu leurs anticipations confirmées par l'opinion des médias, par des analystes se prétendant experts, et par des décideurs qui respectaient leurs opinions. Il y a eu peu de réglementation, et guère de supervision, pour enrayer la spirale à la hausse et dissiper l'illusion de profits sans risques.

3.2. Mécanismes de stabilité pour sortir de la récession économique : Plus de transparence et de crédibilité des systèmes financiers

Du fait que, le monde financier est en exacerbation face à un sombre climat financier suite à une crise mondiale que les experts jugent la plus grave depuis 1929. Cette crise d'origine américaine a touché le marché du crédit immobilier américain, entraîné des faillites de banques et institutions financières aux Etats-Unis et s'est propagée vers le monde de la finance internationale touchant à un degré moindre les pays émergents [67] et en développement.

⁶⁷ Les marchés des pays émergents sont les moins touchés par la crise financière, et parfois stimulés par les chocs énergétiques et alimentaires, ils maintiennent leur

Toutefois, cette crise mondiale montre que le système financier international présente encore des défaillances, malgré les révisions (LE CACHEUX, 1999 [68]) et les réformes faites par les institutions et les organismes internationaux (FMI, Banque Mondiale, FED, etc.) suite aux mutations et problèmes financiers du secteur bancaire durant toutes ces décennies. En effet tous les efforts réalisés par le secteur privé, les agences d'évaluation les services de contrôle internationaux et locaux dans le domaine du contrôle et de l'évaluation des dangers relatifs aux méthodes de gestion et de prévention contre les dangers restent incapables d'arrêter la crise.

3.2.1. Transparence et vision crédible des systèmes de crédits : Atouts essentiels

Cet environnement actuel nécessite plus d'efforts de la part des sociétés bancaires américaines et européenne quant à la consolidation des institutions internationales et l'implantation de la culture de transparence, de crédibilité et la concentration sur un secteur financier plus homogène dans un monde mouvant. Ce secteur sera capable de se préserver des crises mondiales qui peuvent survenue.

Banques, marchés financiers et investisseurs sont tous concernés, appelés à déployer davantage d'efforts pour ne pas entrer dans des zones de turbulence plus profondes dans cette crise. La crédibilité des organismes mondiaux est un atout essentiel par l'implication des responsables monétaires internationaux du domaine (FMI), dans le régularisation des marchés financiers en établissant un meilleur fonctionnement des agences de notation internationales, la transparence sur les produits et leur

progression. Ainsi, le montant des fusions-acquisitions ciblant des entreprises des pays émergents a progressé de 20%, à plus de 80 milliards de dollars au premier trimestre. Les pays émergents tels le Brésil, la Russie, l'Inde et la Chine ont gagné plus de 6%, à environ 40 milliards de dollars avec le taux de croissance de plus de 1.000%. Quand aux opérations dans les pays du Golfe, elles ont littéralement explosé.

⁶⁸ Institutions et marchés financiers: quelles responsabilités? Cahiers Français, N°289, La documentation Française, Janvier/Février 1999, p. 49.

fabrication, la valorisation et adoption de règles comptables, l'assujettissement de tous les organes pourvoyeurs primaires de crédits à une plus grande surveillance et à une réglementation stricte.

Par ailleurs les banques mondiales sont appelées à donner plus d'importance à la gestion des risques liés aux crédits, la prise en compte prudentielle des engagements directs ou indirects, ainsi que la communication de leur information et surtout proposer un dialogue transparent avec les clients et avec les marchés pour éviter l'apparition de bulle spéculative comme celle des Sub-primes (RANDALL, 2007 [69]). Quant aux banques centrales (le cas du FED, BCE), elles sont appelées à préparer la gestion des crises, notamment à travers le renforcement de la coordination interbancaire et la surveillance de la liquidité des banques. L'objectif de tous est de mieux contenir la crise et de savoir s'en sortir.

Le fait d'évidence, c'est que la crise a révélé qu'elle était une conséquence d'une dérive de l'application du capitalisme libéral. Après la mise en échec du communisme, certains ont cru devoir ou pouvoir instituer un capitalisme sauvage et débridé avec gain rapide. Pourtant, cette crise est en mesure de remettre les pendules à l'heure, de condamner le jeu spéculatif massif et d'imposer une moralisation de la gestion en s'appuyant plus sur les objectifs de transparence et de crédibilité, au profit de tous.

3.2.2. L'action primordiale de l'autorité fédérale FED : Intervention du gouvernement

Les autorités américaines et notamment la réserve fédérale (FED) et son gouverneur le flegmatique Ben BERNANKE et le Secrétaire au Trésor, ne sont montrés très actifs dès le début de l'éclatement de la crise en septembre 2007.

Dans cet appui au secteur financier en grande difficulté. On le comprend dans la mesure où les institutions américaines ont été les plus touchées depuis le déclenchement de la crise et ont constitué le point de

⁶⁹ Subprimes; Topographie d'une crise, Revue finances et développement, vol 44, N°3, décembre 2007, p. 15.

départ de ce grand abîme financier. La stratégie américaine a connu quelques grandes étapes dans l'appui et le sauvetage d'un secteur financier (MISHKIN, F S., 1999 [70]) en pleine détresse. Ces étapes et les réponses qu'elles ont renfermées expriment l'évolution de la perception des autorités américaines de l'ampleur de la crise.

3.2.2.1. De l'appui financier aux banques vers les plans de sauvetage : Plan Paulson

Dans un premier temps, les autorités américaines (James D. S., 2009) avaient fait l'hypothèse d'un phénomène localisé et circonscrit à certaines banques. Elles pensaient pouvoir par conséquent y faire face en apportant appui à ces banques et en aidant notamment les banques universelles à prendre le contrôle des banques d'investissement. Progressivement, elles se sont rendu compte que le phénomène est global et qu'il comporte un risque systémique (Aveline-D., NATACHA, 2008,) de premier plan qui pourrait emporter tout le système global.

Ainsi, dès le mois de Septembre 2008, les autorités monétaires et financières vont commencer une nouvelle étape dans cette gestion douloureuse de cette crise financière. Parallèlement à une politique monétaire moins restrictive et à laquelle a été appliquée non sans difficulté la très orthodoxe BCE, les autorités monétaires ont encouragé des rapprochements entre banques afin de faire face à leurs difficultés.

Parallèlement à ces interventions indirectes, les banques centrales et notamment la FED, avec l'appui du Trésor, ont instauré un programme d'interventions directes à travers la prise de contrôle des institutions de crédit immobilier ou des grandes Firmes d'assurances (comme AIG). Il s'agissait donc d'interventions ciblées et ad-hoc, destinées à sauver des organismes et des firmes bien précises.

Dans un second temps, les autorités monétaires se sont également rapidement rendu compte que ces différentes formes d'action ne seront pas

⁷⁰ MISHKIN, Frederic S., « Global financial instability : framework, events, issues », Journal of Economic Perspective, vol. 13, no. 4, automne 1999, pp.3-20

en mesure de juguler la crise. Il s'agit d'une « tempête financière » qui exige des réponses d'une grande ampleur. Le passage à une nouvelle forme plus crédible est très urgent, dans la gestion de cette crise avec la définition de plans globaux de sauvetage.

Il ne s'agit plus d'interventions indirectes ou d'actions ciblées auprès de certains organismes précis, mais de définir des plan d'action globaux et capables de faire face non plus à des faillites localisées mais à une véritable crise du système et à une défiance généralisée vis-à-vis du système financier global. Dans ce contexte le Secrétaire au Trésor américain Henry PAULSON lance son Plan, « Plan PAULSON » [71].

Du coup, les autorités américaines ont opté pour des réponses et des plans de sauvetage globaux comme le Plan PAULSON et un accroissement de la coordination et de la coopération avec les autorités européennes, notamment avec la rencontre des ministres des Finances et des gouverneurs des Banques Centrales du G7 à la marge des réunions annuelles de la Banque Mondiale et du FMI suite à l'éclatement de la bulle spéculative au début de Septembre 2008.

3.2.2.2. Opposition au plan Paulson : Apports des économistes du FED

L'essentiel de la stratégie du secrétaire au Trésor par son « Plan PAULSON », concerne l'appui aux banques en leur rachetant leurs actifs toxiques. Cette approche a fait l'objet d'un grand nombre de controverses et de critiques qui n'étaient pas seulement d'ordre politique.

En effet, beaucoup d'économistes comme (Martin WOLF (2008), Paul KRUGMAN (2011), Nicol WASTON (2008), etc.), s'y sont opposés, soulignant qu'il n'était pas approprié à cette crise financière.

• L'apport de Martin Wolf(2008)

⁷¹ Ce plan consiste à mettre à la disposition du trésor 700 milliards de dollars afin de racheter les mauvaises créances toxiques des banques pour assainir leurs bilans et relancer l'offre de crédit. Ce plan s'adresse aux banques américaines mais également aux banques étrangères installées aux Etats-Unis car, comme le souligne PAULSON, « chaque établissement bancaire qui fait des affaires aux Etats-Unis et qui a des relations avec les clients américains est important... ».

Martin WOLF (2008) [72] a été un des premiers à montrer au créneau pour critiquer ce plan. Il a souligné que « ... le problème fondamental avec le « plan PAULSON » tel qu'il est proposé est qu'il n'est ni nécessaire ni efficace. Il n'est pas nécessaire puisque la Réserve Fédérale est capable de gérer l'il liquidité au travers de ses nombreuses opérations de prêts de dernier recours. Il n'est pas efficace puisqu'il ne peut faire face à l'insolvabilité qu'en achetant des actifs pourrit à un prix bien supérieur à leur valeur réelle, ce qui entraînera de fortes pertes pour les contribuables et fournira une bouée de sauvetage inespérée aux investisseurs les plus irresponsables.

• **L'apport de Paul Krugman (2008)**

KRUGMAN (2011) [73] est du même avis et considère que le plan PAULSON ne résoudra pas la crise et souligne que « ... PAULSON demande au gouvernement fédéral de racheter pour 700 milliards de dollars de créances bancaires douteuses, adossées pour la plupart à des prêts immobiliers. Cela va-t-il résoudre la crise ? Eh bien, cela pourrait peut-être, briser le cercle vicieux du désendettement. Mais ce n'est pas évident ».

Ainsi, les experts du FED ont exprimé des doutes et des interrogations sur la pertinence de ce plan et sur sa capacité à régler la crise actuelle. Donc le « plan PAULSON » et sa doctrine sont fortement remis en cause, de la part de tous les observateurs. Les principales raisons de ces critiques sont les suivantes :

Pour la plupart des économistes du FED, il ne s'adresse pas à deux questions essentielles et qui sont au cœur de la crise actuelle. La première est celle de l'insolvabilité des banques du fait de leurs fortes pertes sur les

⁷² Le fameux éditorialiste du Financial Times, Martin Wolf on Octobre 2008. Press-Interview. Au chronique au Financial Times. Colombia School of International and Public affairs, link : <https://sipa.columbia.edu/news-center/article/martin-wolf-discusses-2008-financial-crisis-ongoing-recovery>

⁷³ The Profession and the Crisis, Eastern Economic Journal, Palgrave Macmillan, vol. 37(3), pages 307-312. (KRUGMAN, Paul, 2008. "Increasing returns," Nobel Prize in Economics documents 2008-3, Nobel Prize Committee)

différents marchés et qui se retrouvent dans une situation où leurs actifs sont très faibles par rapport aux sommes empruntés.

Le second défi majeur est lié à l'assèchement des sources de financement de l'économie et les banques ne se font plus confiance pour recourir au marché interbancaire et se prêter de l'argent. Ainsi, l'insolvabilité des banques et l'assèchement du crédit sont les deux défis majeurs lors de cette crise.

3.2.2.3. Autres remèdes face à la doctrine Paulson : Autres solutions alternatives

Selon un nombre d'économistes, Martin WOLF (2008), Paul KRUGMAN (2011), etc., il y aurait d'autres solutions alternatives capables de répondre aux enjeux et aux défis soulevés par la crise financière actuelle.

✓ *La recapitalisation des banques*

La première idée exprimée par ces économistes à ce propos concerne la recapitalisation des banques, ce qui permettrait de régler le problème de solvabilité tout en protégeant les droits des contribuables qui auront un droit de regard sur la gestion des banques. Par ailleurs, les pouvoirs publics seront payés au moment de l'amélioration de la situation des banques et lorsqu'ils décideront de céder leurs participations dans le capital des banques.

Beaucoup d'experts du FED ont appuyé cette idée de recapitalisation des banques comme une alternative à la proposition de PAULSON de limiter son action à l'acquisition des déchets toxiques. M. Wolf (2008) souligne, « ... Le plan PAULSON n'est pas une bonne solution à la crise que le moyen le plus simple de recapitaliser les institutions financières est de les obliger à émettre des actions et à cesser de payer les dividendes. Si cela ne devait pas fonctionner, on pourrait recourir à la conversion forcée des dettes en actions ».

L'intérêt des échanges, dettes contre actions, serait qu'elles occasionneraient des pertes pour les créanciers, lesquelles sont essentielles pour la santé à long terme de n'importe quel système financier. L'avantage

de tels plans est « qu'ils ne coûteraient pas un sou de l'argent public ». Cette position a été exprimée par d'autres experts, dont KRUGMAN, (2009).

✓ *Une supervision de nouveau le plan du trésor : accord d'adoption par le FED.*

Alors une course, a commencé dès la fin de septembre pour présenter un nouveau plan pour qu'il soit adopté. Le secrétaire au trésor et le gouverneur de la FED Ben BERNANKE vont revoir leur copie et effectuer des amendements afin de prendre en considération certaines critiques des élus. Ainsi, ils sont convenus de mettre en place un comité indépendant pour superviser le Plan, assurer par conséquent une plus grande transparence et réduire le pouvoir omnipotent que s'est donné le Trésor. Par ailleurs, la FED a donné des assurances sur le fait qu'elle ne surfacturera pas les actifs toxiques. De surcroît, le plan sera divisé en étapes et ne pas mettre à la disposition du Trésor la totalité de la somme immédiatement.

Des assurances ont été également accordées par le Trésor sur le contrôle des rémunérations des dirigeants des banques qui bénéficieront de l'appui du Plan. Mais le fondement à l'égard de ce plan de sauvetage reste inchangé, dans la mesure où ce plan aidera les banques à se débarrasser des actifs toxiques sans chercher à participer à la recapitalisation des banques.

Mais, en dépit de ces propos rassurants et du caractère historique du plan de sauvetage, la débâcle des marchés financiers va se poursuivre. La crise semble avoir échappé au contrôle et les réponses du Plan PAULSON n'ont pas rassuré les marchés. Il faut également souligner que le début du mois d'Octobre 2008 a constitué un moment historique dans le déroulement de cette crise dans la mesure où elle avait affirmé définitivement sa nature globale.

Certes, cette dimension était présente et comme nous savons que plusieurs grandes banques européennes étaient fortement impliquées dans la crise des Sub-primes. Mais, jusque-là, le caractère global de la crise ne s'est pas exprimé de manière simultanée suscitant une intervention immédiate et

synchronisée de la part des pouvoirs publics au niveau global. Au début du mois d'octobre, une nouvelle période va commencer où la crise deviendra plus globale.

4. Conclusion

Au plan mondial, la conjoncture a été marquée, au terme de début de l'année 2009, par la poursuite des retombées de la crise financière et économique et sa propagation à la plupart des pays, ce qui a nécessité une intervention massive des gouvernements par le biais de la mise en œuvre de plans de relance de l'activité économique et des mesures spécifiques en faveur des secteurs affectés par la crise à l'instar du secteur de l'industrie automobile. Dans un contexte de baisse sensible des taux d'inflation dans la majorité de ces pays, les autorités monétaires ont poursuivi, au cours du mois de décembre 2008, l'assouplissement de leurs politiques monétaires par la réduction des taux d'intérêt directeurs, surtout dans les pays industrialisés.

Cependant, malgré l'importance de ces mesures, la récession économique qui a déjà touché par effet contagion la plupart des pays développés devrait se poursuivre en 2009 avec un recul du rythme de la croissance mondiale à 2,2% contre 3,7% pour l'année 2008. (International Monetary Fund IMF. 2008)

Ainsi, la volatilité du marché de change s'est poursuivie. Toutefois, l'année 2008 tire à sa fin. Elle restera sans doute longtemps gravée dans les mémoires pour avoir, ce qui n'est guère une mince affaire, enfanté d'une crise financière mondiale sans précédent depuis celle de 1929. Plus grave, sur l'échelle des cataclysmes et des turbulences de la planète finance, l'année 2008 pourrait même détrôner 1929, en raison du trait systémique de l'actuelle crise dont les effets sont de surcroît accentués par la globalisation des économies.

L'année 2008 aura également été celle du renchérissement historique des cours internationaux de l'énergie et des matières premières agricoles.

Tout, si l'on ose dire, n'est cependant pas négatif. L'année 2008 a valeur de leçon pour l'économie mondiale. Elle a au moins eu le mérite d'amorcer une remise en cause de l'ordre économique mondial et des fondements mêmes du libéralisme économique.

La crise énergétique et alimentaire a remis au goût du jour les questions du développement durable, du réchauffement climatique, de la sécurité alimentaire et des énergies de substitution. La crise financière a, quant à elle, rendu possible et prompte une profonde réflexion sur les mécanismes de régulation et de gouvernance internationale.

Au cœur de ces différentes remises en question, et c'est là sans doute la vertu, pour ainsi dire, concrètement de l'année 2008, un message fort simple : « passer d'une économie de réflexe à une économie de réflexion » où les Etats, puissance publique, ont leur mot à dire dans la régulation du marché, et où la globalisation des économies doit se traduire par une étroite et réelle politique de développement Nord-Sud.

L'implication à cet égard des émergents et en développement dans le nouveau système économique et financier mondial de l'après 2008 devra être à la fois réelle et active. La stabilité de l'économie mondiale est à ce prix. Elle est foncièrement au prix d'un passage à une économie de réflexion et de bon sens qui cherchera à maximiser la croissance à long terme, plutôt qu'à privilégier le profit et le cours des bourses à court terme.

Ainsi, 2008 a tirée à sa fin, laissant entrevoir les ascendances d'un nouveau capitalisme à visage humain où développement et croissance ne valent que par ce qu'ils génèrent comme plus-value sociale et que parce qu'ils rayonnent sur l'ensemble du village-monde. L'accouchement du nouvel ordre économique mondiale sera doute dystocique. L'année qui s'annonce en portera, selon toute vraisemblance, les stigmates.

En 2012, après quatre ans de la dernière crise mondiale (IMF, Octobre 2012 [74]), les traces restent encore et apparaissent dans les récessions des pays membres de l'UE avec une instabilité des cours mondiaux

⁷⁴ IMF October 2012, World Economic Outlook Databases, October 2012.

d'hydrocarbures et des matières alimentaires. Force est de constater qu'à la suite de cette conjoncture de l'incertitude économique et de tensions politiques dans certains pays du printemps Arabe, nous rentrerons, selon des économistes de FED, dans une nouvelle bulle financière qui s'avère selon eux plus grave que la précédente. Son déclenchement est quasi-proche, si nous présumons l'état actuel des pays Sud-méditerranéens notamment et les Etats membres de l'UE qui sont en récessions économiques malgré les plans de sauvegarde de l'UE, le cas le plus illustratif en 2012 concerne la Grèce (European Commission, Directorate general economic and financial affairs, 2012. [75])

Bibliographie :

1. ADDA, J., 1998, La mondialisation de l'économie: Genèse et problèmes, Editions La Découverte, Septembre, 1998.
2. AFDB, 2011. African Development Fund AFDB, The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, March 2011.
3. AGLIETTA, M., 1997. Une analyse des perturbations récentes, Revue problème économique, 10 (12), N°2541.
4. ANGLIETTA, M., Press economic deals, difficult times. Septembre 2008.
5. ARTUS, P., et al. La crise des subprimes, Rapport du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008.
6. Banque Mondiale, Prévisions cycliques de Ct des économistes de la suite à la crise financière mondiale, Jan. 2009.
7. BLYTH, M., 2002. Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

⁷⁵ EUROPEAN COMMISSION , DIRECTORATE GENERAL ECONOMIC AND FINANCIAL AFFAIRS, The Second Economic Adjustment Programme for Greece, Fifth Review Compliance Report, Occasional Papers 94, March 2012.

8. BOUDJELAL, M., 2012. Trois décennies de pratique de banque : Repenser la théorie des banques Islamiques, Cahier de la Finance Islamique, N°.3, Université Strasbourg.
9. CARROUE, L., 2013, La mondialisation contemporaine: Rapports de force et enjeux, BREAL Edition, Sep. 2013.
10. CARTAPANIS, A., 2009. La crise financière, ses causes, son déroulement, ses conséquences : Quelles leçons, Journée d'étude de l'OFCE Paris, 12 Février 2009.
11. CE. Commission européenne, dans Thompson, 1999.
12. CHOUDHRY, NANDHA K., DEV GUPTA, SATYA, « Globalization, growth and sustainability: an introduction », dans Globalization, growth and sustainability, Recent economic thought series, KLUWER Academic Publishers, Boston, 1997.
13. CNUCED, La crise économique mondiale : défaillances systémiques et mesures correctives multilatérales », rédigé par des économistes de la CNUCED, Déc. 2008.
14. CRA. Conférence Régionale Africaine : « les stratégies de commerce électronique et la concurrence contribueront au développement du marché mondial », organisée du 19 à 21 juin 2003 à Tunis.
15. CRAFTS, N., Globalization and growth in the twentieth century, IMF Working Paper WP/00/44, Mars, 2000
16. DELALANDE, D., Comment sortir de la crise mondiale? Cahiers Français, N°289, La documentation Française, Winter 1999, pp.68-69.
17. DIDIER, M., 1994. Libre-échange et organisation du commerce international : les enseignements de la théorie, Problèmes économiques, no 2.415-2.416, 15-22 mars 1995, tiré de Revue de Rex-code, N°.42, janvier 1994.
18. DOLL Randall, 2007. Surprises : Topographie d'une crise, Revue finances et développement, Vol 44, N°.3.
19. DOMS, F., and KRAINER, Subprime Mortgage Delinquency Rates, Working Paper Series, Federal Reserve Bank of San Francisco, 2007.

20. DOMS, FURLONG, and KRAINER. Subprime Mortgage Delinquency Rates, Working Paper Series, Federal Reserve Bank of San Francisco, 2007.
21. DRUCKER, P-F., L'intégration à l'économie mondiale, facteur de croissance, Problèmes économiques N°. 2.415-2.416, Mars 1995.
22. EUROPEAN COMMISSION, DIRECTORATE GENERAL ECONOMIC AND FINANCIAL AFFAIRS, The Second Economic Adjustment Program for Greece, Fifth Review Compliance Report, Occasional Papers 94, March 2012.
23. FED, Projection emploi la ville de New York, Janvier 2008.
24. FEENSTRA, R-C., 1998. Integration of trade and disintegration of production in the global economy, The Journal of Economic Perspective, Vol. 12, N°. 4, fall 1998.
25. FERRANDÉRY, J- Luc, Le point sur la mondialisation, Presses universitaires de France, Paris, 1998.
26. FERRANDERY, J-L., Le point sur la mondialisation, Presses universitaires de France, Paris, 1998.
27. FMI, 2008, Turbulence financières, ralentissements et redressements Octobre 2008.
28. GIDDENS, A., The consequences of modernity, Policy Press, Cambridge, 1990.
29. GIRAUD, P-Noël, 1995. Libre-échange et inégalités, Problèmes économiques, Avril 1995.
30. GIRON, A., CORREA, E., 1999. La mondialisation des marchés financiers : déréglementation et crises financières, Revue Internationale des Sciences Sociales, N°. 160, juin 1999.
31. GOTO, Akira, et Al. 1999. Les deux faces de la mondialisation : de petites économies ouvertes dans un monde de plus en plus interdépendant, Revue Internationale des Sciences Sociales, N°. 160, juin 1999.

32. HELD D., et al. 1999. Introduction in Global Transformations: Politics, Economics and Culture, Edition Stanford University Press.
33. HELD, D., MCGREW, GOLDBLATT, et al., (Eds.), Global Transformations, Stanford University Press, Stanford, 1999.
34. HIAULT, R., 2010. Les mesures d'austérité Grecque sont ambitieuses et beaucoup plus réalistes que les précédentes, Les Echos, 3 mai, 2010. Link : http://www.alect.com/2010/05/02/article_378172.html.
35. HIGGOTT, R., 1999. Mondialisation et gouvernance : l'émergence du niveau régional, Problèmes économiques no. 2.611-2.612.
36. IMF, World Economic Outlook Databases, October 2012.
37. KHERDJEMIL, B., Territoires, mondialisation et redéveloppement, RERU, 1999.
38. KRASNER, Stephen D., « Globalization and Sovereignty », dans Smith et. al., States and Sovereignty in the Global Economy, ROUTLEDGE, Landon et New York, 1999.
39. KRUGMAN P., 2011. The Profession and the Crisis, Eastern Economic Journal, Palgrave Macmillan, vol. 37(3).
40. KRUGMAN, P R., OBSTFELD, Maurice, Economies international, De BËCK et LARCIER, Bruxelles, 1995.
41. KRUGMAN, P. R., OBSTFELD, Maurice, Économie internationale, De BËCK et LARCIER, Bruxelles, 1995.
42. LACOSTE, O., Comprendre les crises financières', Edition EYROLLES, 2009.
43. LE CACHEUX J., Institutions et marchés financiers: quelles responsabilités?, Cahiers Français, N°.289, La documentation Française, Janvier/Février 1999.
44. LEONCE N., 2009. L'impact de la crise financière et économique sur le s pays en voie de développent, Séminaire de groupe de la Banque Africaine de Développement, Bruxelles, 31 Mai, 2009.

45. MARTIN A., The Global Financial Crisis: The Role of the International Monetary Fund (IMF), Congressional Research Service, October 30, 2008.
46. MICHALET, Charles-Albert, Le capitalisme mondial, QUADRIDGE / Presses Universitaires de France, Paris, avril 1998.
47. MICHEL, A., Press economic deals, difficult times, Finance Times, September 2008.
48. MISHKIN, Frederic S., 1999. Global financial instability: framework, events, issues, Journal of Economic Perspective, Vol. 13, N°. 4, autumn 1999.
49. MISTRAL, J., Échanges internationaux et croissance, Problèmes économiques, N°. 2.415-2.416, 15-22, Mars 1995, tiré d'Après-demain, N°. 362, Mars 1994.
50. MITTLEMAN, 1996, Scientific and the rhetoric of globalization, Continuum Publishing Group, 1996.
51. NANTO, D-K., 2009. The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications, Congressional Research Service, July 2, 2009, report for congress.
52. OBSTFELD, M., 1998. The global capital market: benefactor or menace?, The Journal of Economic Perspective, Vol. 12, N°. 4, Fall 1998.
53. ONU Report, 2010 UN Global E-Government Readiness Survey (la technologie de l'information et de la communication au service de la durabilité TICSD 2010) ONU, 2010.
54. PLIHON, Les dossiers de l'état du monde, 1997.
55. Rapport annuel de la FMI, Décembre 2008.
56. Rapport FMI, Fond Monétaire International, Décembre 2006.
57. RODRIK, D., 1998. Symposium on globalization in perspective: an introduction, The Journal of Economic Perspective, vol. 12, no. 4, Fall 1998.

58. ROGOFF, K., International institutions for reducing global financial instability, *Journal of Economic Perspective*, vol. 13, no. 4, autumn 1999.
59. SALIN, P., 2009. La crise financière : causes, conséquences, solutions, Institut Constant de REBECQUE, p:11, http://www.bulletinnumismatique.fr/bn/bn068/images/ic_salin_crise_financiere_1.pdf
60. SINGH, A., WEISSE, BRUCE A., 1999. Le modèle asiatique : une crise sans surprise ?, *Revue Internationale des Sciences Sociales*, N°. 160, juin 1999.
61. SYLVAIN B., et P., KAIDUSCH. Indépendance des banques centrales et crises souveraines : une perspective historique, *flash économie*, Natixis, N°. 590, juillet 2011.
62. TOBIN, J., 1999. Financial globalization, *Proceedings of the American Philosophical Society*, vol. 143, no. 2, June 1999.
63. VAUSE N., et Von Peter GOETZ. La crise souveraine dans la zone euro conditionne les marchés financiers - Rapport trimestriel BRI, Décembre 2011.
64. WILLIAMSON, J. G., 1997. Globalization and inequality, past and present , *The World Bank Research Observer*, August, 1997, vol. 12, no. 2.
65. WOLF, M., 2008. Press Interview. Chronic in *Financial Times*. Colombia School of International and Public affairs, link : <https://sipa.columbia.edu/news-center/article/martin-wolf-discusses-2008-financial-crisis-ongoing-recovery>
66. World Bank report, 2008, Global financial crisis and implications for Developing countries, G-20 Finance Ministers' Meeting, S. Paulo, Brazil, November 8, 2008.)
67. World Bank report, 2009. Répercussions de la crise économique mondiale 2008.

68. ZERWALY, M., 2009. Crise Financière mondiale : La finance Islamique serait-elle une alternative ?, MUSZER consulting, 2009. Reportant by Van Der BROEK, T-J., 2012, La finance Islamique est-elle un remède à la crise ?, CISMOC, 2012.

**L'intermédiation financière et bancaire ;
Une obligation pour l'entreprise exportatrice**

Dr. TEFALI Benyounès

Maitre de conférences B, Université de
Mostaganem
tefalibenyounes@hotmail.fr

BELGUERBOUZ Moustafa

Doctorant - Université de Bechar
mostafaRahouia@Live.Com

Résumé :

A l'heure de la mondialisation et de la globalisation financière, l'intermédiation financière et bancaire joue un rôle primordial pour faciliter les transactions internationales et accompagner les entreprises exportatrices à s'intégrer dans la sphère financière mondiale.

L'Algérie doit s'intégrer dans la mondialisation des affaires financières, en appliquant les modèles techniques de l'intermédiation financière et bancaire pour sauvegarder ses intérêts à moyen et long terme. Afin de donner une nouvelle énergie dans le domaine de transaction financière internationale.

ملخص:

في إطار العولمة والشمولية الاقتصادية، تلعب الوساطة المالية والبنكية دورا رئيسيا في تسهيل المبادلات المالية العالمية، ومرافقة المؤسسات المصدرة إلى الولوج والانخراط في الفضاء المالي العالمي. إن الجزائر تدور في هذا الفلك الاقتصادي المتغير الأطوار، وعليها الانخراط في نظام العولمة الاقتصادية لتطبيق نماذج الوساطة المالية والبنكية من أجل حماية مصالحها على المستوى المتوسط وبعيد المدى، وإعطاء ديناميكية وحيوية في ميدان التبادلات المالية العالمية.

INTRODUCTION :

L'analyse économique de la banque se fonde sur une définition globale qui conduit dès le départ à la notion d'intermédiation.

En effet l'institution reçoit des dépôts à vue ou des dépôts à terme et en contre partie ses ressources seront octroyées sous forme de prêts.

Selon Jean Pierre Paratat : « les intermédiaires financiers bancaires peuvent être définis comme des établissements bancaires qui collectent des ressources dégagées pour des particuliers, des entreprises ou des pays extérieurs à la métropole et les mettent à la disposition d'autre particuliers, entreprises ou pays extérieures à la métropole pour la couverture de leurs besoins de financements ».

C'est dans la réalisation simultanée des deux opérations de dépôts et de crédit que la théorie trouve son origine essentielle à l'optimum économique.

En effet, la théorie de la firme cherche à expliquer la raison d'être de l'institution dans une économie de marché d'une part et elle essaie de comprendre non seulement en tant que firme mais l'organisation et la structure de son portefeuille actif passif.¹

INTERMEDIATION BANCAIRE.

1- L'INSTITUTION BANCAIRE :

Selon l'approche classique de Gurley et Shaw, La banque est défini comme intermédiaire financier monétaire : L'activité principale est l'intermédiation entre les agents ayant des excédents de trésorerie et les agents à déficit de financement, recevant des dépôts liquides à vue ou à terme contre rémunération, et octroyant des crédits avec des taux débiteurs proportionnellement plus élevé aux taux créditeurs.

¹ - Michel Dubernet, Gestion Actif Passif et Tarification des services bancaires, éd Economica, 1997, p7-15.

De leur côté, Townsend, Diamand et Dybing et autres insistent sur la particularité et l'importance des banques dans le financement de l'économie, autrement dit il est indispensable de préserver le rôle de l'actif de la banque qui fournit la liquidité pour financer tout projet d'investissement.

Si on considère l'intermédiation, respectivement du côté des ressources et des emplois, la banque :

- Collecte l'épargne de sa clientèle et/ou émet des titres sur les marchés de capitaux ;
- Assurer le financement de projets par le biais de l'octroi de crédits ou par l'achat de titre négociables (actions, obligations, TCN).

Puisque la banque a double activité de prêteur (activité de crédit) et de collecteur de l'épargne, on pourrait imaginer que la rémunération que la banque est en mesure de tirer de son activité d'intermédiaire prenne la forme d'une commission de gestion prélevée sur les dépôts.

La grande majorité des travaux, relatifs à l'activité bancaire, se sont basés seulement sur l'examen de l'allocation des fonds de la banque entre les stocks d'actifs concurrentiels, d'un point de vue microéconomique.

Par contre, les crédits pour la banque se caractérisent par une offre imparfaitement élastique.

C'est dans cette optique, que selon Klein, si une banque désire accroître son ratio crédit/actifs, elle doit accepter une réduction de son profit marginal sur les crédits. Il est important de souligner que dans cette perspective la rémunération des dépôts sont liée au rendement des crédits. Or la banque présente l'intérêt d'avoir la capacité à offrir un taux sur les dépôts qui soit uniquement fonction de leur maturité. Une telle approche n'est donc pas réaliste; elle n'est du moins pas conforme avec la capacité qu'à la banque de produire des contrats non contingents respectivement avec les emprunteurs et les déposants.

Ainsi, par une telle construction théorique, que ce chercheur estime que le modèle de la firme bancaire doit répondre à plusieurs interrogations qui ont été soumises à des réflexions très diversifiées :

La structure du portefeuille d'actifs de la banque qui est supposé constituée des cash (liquidité), les obligations publiques et les concours (crédit);

La structure du portefeuille du passif de la banque qui constitué des fonds et les dépôts à vue et à terme;

L'échelle d'équilibre;

Les taux d'intérêts sur les crédits de la banque qui constituent tout les produits tirés sur les opérations d'engagements;

Les revenus sur les dépôts à terme et à vue qu'offre la banque à sa clientèle. Les solutions obtenues du modèle de Klein permettent de tirer deux conclusions fondamentales, en ce qui concerne les variables décisionnelles bancaires relatives aux choix de la composition du portefeuille de l'actif :

Le premier est la fraction du total des fonds affectés au crédit est choisi au point où le profit anticipé marginal sur les crédits égale le profit anticipé moyen des obligations publiques.

La seconde qui est relative au cash, est que liquidité doit être détenue jusqu'à ce que son profit marginal soit égal au profit anticipé sur les obligations gouvernementales.

Ce qui amène la banque, a déterminé les taux d'intérêts pour ces deux types de dépôts.

En adoptant la même position que Klein, Ernest Baltensperger (1980) fait le bilan de l'évolution du comportement de la théorie de la firme bancaire d'une part et, met en évidence l'important rôle de la ressource réelle dans l'exécution des fonctions de l'institution d'autre part.

Cet important rôle sera l'un des remarques les plus importantes pour illustre une nouvelle approche qui selon Baltensperger, repose sur les deux principales fonctions, à savoir :

- La consolidation et la transformation des risques;
- Le courtage en tant que négociant sur le marché de crédit.

En effet, il est important de souligner que ses deux fonctions sont productives de deux types de risques : Le premier qui est à l'actif de la firme bancaire, est le risque de défaillance ou de contre partie.

Ce risque est du à des défaillances possibles des agents avec les quels la banque s'est engagée.

Ce risque est à l'origine de non remboursement de certains clients qui refusent catégoriquement le remboursement ou un non remboursement du à une situation de difficulté temporaire de trésorerie de certains clients

Le deuxième type de risque est lié au passif de la banque.

C'est le risque de liquidité qui est induit par des difficultés qu'éprouvent des banques à faire face à leurs engagements par la mobilisation de leurs actifs.

Ce risque peut résulter d'un retrait massif de dépôts qui traduit une perte de confiance dans le système bancaire.

Pour achever tout les problèmes de son approche, Baltensperger élargie son modèle et reconsidère le problème de diversification du portefeuille de dépôts.

Cette extension du modèle est d'intégré dans la formalisation du problème de gestion du passif de l'institution bancaire, l'incidence de la collecte de l'information et la diversification du portefeuille d'actifs.

En fin, un autre chercheur pour aborder l'examen de la firme bancaire, Eugene f.Fama², fait appel aux fondements de la théorie financière. Son étude porte sur la nature de la firme bancaire à travers un examen de ses fonctions.

Pour arriver à son but, Fama suppose que l'activité bancaire n'est soumise à aucune réglementation « **In examining the nature of banking, it is helpful to start with the assumption that banks are unregulated** ».

1-1- L'INTERMEDIATION BANCAIRE ET LA LIQUIDITE

Pour reprendre la typologie présentée par Servigny, Zelenko (1999), la banque, dans un environnement de marchés, exerce plusieurs fonctions.

Parmi ces fonctions, il est très utile de mettre le point sur la fonction de l'intermédiation de liquidité qui baptisée par une nouvelle vision dans sphère financière. Diamond et Dybig (1983) mettent la préférence pour liquidité au centre de leur analyse focalisant leur modèle sur l'économie de dépôts².

Comme chez Keynes, Cette préférence pour la liquidité peut conduire à l'instabilité. Mais à la différence de Keynes, elle ne s'exprime pas directement sur les marchés financiers. Elle nécessite le recours à une institution particulière qui est la banque. C'est cette préférence pour liquidité dans un environnement incertain entaché d'asymétrie d'informations qui fonde l'existence de la banque. Elle existe parce que l'assurance de liquidité qu'elle procure aux déposants est meilleure que celle des marchés pourrait fournir.³

La question de la liquidité se pose parce qu'il y a incompatibilité entre l'illiquidité des actifs que les producteurs accumulent grâce aux Ressources financières qu'ils se procurent et la demande de liquidité des différents agents, spécialement les ménages qui désirent pouvoir modifier leurs plan de dépenses au gré des circonstances.

Certes, les marchés financiers ont, avec leur compartiment secondaire, un dispositif assurant la liquidité des actifs. Mais d'abord cette liquidité ne peut être totale puisque la plupart des investisseurs financés s'inscrivent de manière irréversible dans le temps long,

En suite, les cours peuvent être très volatiles, d'où des risques de perte en capital. De surcroît, comme un actif financier est une promesse de

² - Harry G Johnson," Problems of Efficiency In monetary management, Journal of political Economy", Vol 76, no 5, (sep-oct, 1968), 971- 990.

³ - Fischer Black, Banking and Interest rate In a world without money"Journal of Bank Research, Autumn, p 9-20.

revenu futur. Or, comme pour toute promesse, il y a une incertitude qu'elle soit réalisée et il y a sur les marchés financiers asymétrie d'information à cause des difficultés de signalisation et des problèmes que peuvent soulever les comportements opportunistes et les conflits d'intérêts. Pour accroître leur service de liquidité, les marchés ont précisément besoin d'institutions financières pour faire du rating, du courtage et surtout pour y jouer le rôle contrepartiste et de teneur de marché : pour gagner en efficacité, ils ne peuvent rester livrés à eux-mêmes.

Pour assurer un développement harmonieux d'une économie monétaire ou les échanges sont incertains, il faut un moyen de paiement fiable. Seules les monnaies bancaires, parce qu'elles se confondent avec la liquidité absolue et qu'elles bénéficient la confiance de la communauté des agents, surtout que leur valeur est assurée par une banque centrale qui chapeaute l'édifice bancaire tout entier, représentent des créances sûres et permettent dans toute la mesure du possible de réduire l'asymétrie d'information régnant sur les marchés.

Le phénomène monétaire bénéficie d'une double logique de réseaux. La première logique de réseau concerne la sphère des agents non financiers : la monnaie est d'autant plus fiable que le réseau de ses utilisateurs est étendu ; la monnaie est seule à être reconnue comme moyen de paiement au sein de toute une communauté nationale, et parfois même au-delà en cas de devise-clé et de monnaie unique au sein d'une union monétaire. En effet, tout agent accepte d'autant plus facilement un règlement en une monnaie donnée qu'il a confiance dans le fait qu'il pourra lui-même, à son tour, l'utiliser pour régler ses propres dépenses et propres dettes. La monnaie est donc fondée sur la confiance qu'ont les agents non financiers en elle et elle constitue une convention qui permet de sortir de l'économie de troc et de faciliter les échanges.

La seconde logique de réseau concerne le système bancaire, qui à la double caractéristique d'être à la fois diversifié et hiérarchisé, et qui rend les paiements définitifs en substituant à des dettes spécifiques avec des signatures privées (les dettes commerciales) des dettes universelles avec des

sceaux institutionnels (les dettes bancaires). La présence de la banque centrale, banque de 1^{er} rang, joue un rôle considérable puisque c'est grâce à elle qu'est assurée la cohérence d'ensemble du système monétaire, ce qui est la base de confiance des agents non financiers.

Garantir les dépôts, c'est garantir le système bancaire en tant que market maker de la liquidité. Cette garantie résulte d'un accès privilégié des banques au fond de la banque centrale. Cet accès donne aux banques une franchise qui les distingue des autres institutions financières et qui procure une sécurité des dépôts qui bénéficie à toute la société.

En contrepartie de cette franchise, les banques subissent une réglementation spécifique, sous forme de réserves obligatoires, de ratios prudentiels ou d'autres restrictions dans leur activité d'intermédiaire financier. Les déposants acceptent de payer un coût pour cette liquidité socialement garantie, sous la forme d'une rémunération de leurs dépôts inférieure à celle des actifs de marché.

Selon Thérèse CHEVALLIER-FARAT [1992]⁴, la banque peut assurer la liquidité à sa clientèle crédit de diverses manières :

En effet, la banque à travers ces divers ressources est obligée non seulement à garder une réserve en liquidité calculée selon le total de ces dépôts en plus des réserves obligatoires qui la détient au niveau de la banque centrale d'une part et elle peut se procurer les liquidité en l'empruntant sur les divers intervenants du marché monétaire d'autre part avec un dernier recours sur le marché financier.

- la banque peut fournir la liquidité elle-même ou s'engager à la fournir (complètement ou partiellement) d'une manière optionnelle ou ferme (opération à terme) ;
- la banque peut aider l'entreprise à signaler sa qualité au marché afin de l'aider à obtenir des fonds en provenance d'autres prêteurs.

⁴ - CHEVALLIER-FARAT Thérèse [1992], " Pourquoi des banques ? ", in Revue d'Economie Politique, 102 (5), sept-oct 1992

La banque est la firme spécialisée dans la production de liquidité. Son métier est de répondre à la demande de « fonds » dont les agents non financiers ont besoin pour régler des dettes et/ou

Pour réaliser des dépenses, immédiates ou futures.

En termes d'asymétrie d'information, la situation de la banque est ambivalente.

L'un côté, son information sur les emprunteurs est plus riche que celle que peuvent avoir des investisseurs isolés : la thèse centrale de Diamond porte précisément sur l'avantage déterminant qu'à la banque dans la capacité d'expertise des emprunteurs. Le fait que la banque assure la tenue de comptes lui donne en effet une sorte de monopole sur une foultitude d'informations « privées » qu'elle peut mémoriser et utiliser, que ce soit pour choisir ses emprunteurs, surveiller la réalisation des contrats, ou encore élargir la gamme des produits proposés à sa clientèle.

La combinaison de services de paiement et d'intermédiation confère un avantage irréductible aux banques par rapport aux autres intermédiaires financiers dans la réduction des asymétries d'informationnelles. En effet, la tenue des comptes des clients est une source d'information continue pour la banque qu'elle peut mobiliser lors d'une demande de prêt pour évaluer la solvabilité de l'emprunteur.

A propos de la relation entre banques et investisseurs institutionnels, si on vient de dire que les seconds comptent d'une certaine façon sur les premières pour éviter le risque de liquidité, ils semblent que depuis le début des années 1990 les premières comptent de plus en plus sur les seconds pour supporter le risque de crédit.

Il y a donc forte désintermédiation au sens où les banques portent moins le risque de crédit et où il est repoussé sur les investisseurs institutionnels. Cette évolution est peut-être favorable macro économiquement, puisqu'elle réduit le risque de crise bancaire systémique, et qu'elle le transforme en un simple risque de perte patrimoniale pour les épargnants. Elle est cependant choquante d'un point de vue macroéconomique: les banques ont normalement, à la fois un avantage

informationnel sur la situation des emprunteurs, et la possibilité de bénéficier du prêteur en dernier ressort en cas de crise.

1-2 -LA FONCTION D'ASSURER LES LIQUIDITES

Pour des raisons imprévisibles dans le temps, l'entrepreneur sait qu'il devra faire face à des besoins de financements.

Lorsque ces besoins de financements complémentaires se traduisent par une expansion de la valeur de la firme, des investisseurs avanceront des fonds. Question de la place de l'intermédiation financière dans l'ensemble du système de financement et de la réalité du processus de désintermédiation.

En constatant la désintermédiation des financements, certains annoncent la disparition des intermédiaires financiers ou tout au moins un irréversible recul : s'impose alors la question de la nécessité des intermédiaires financiers.

1-3- L'INTÈRMED1ATION ET LES VOIES DE FINANCEMENT

Dans une économie, on distingue différentes voies de financements :

La voie du financement interne, qui correspond à celle de l'autofinancement.

La voie du financement externe, qui passe soit directement par le marché soit indirectement par des institutions

Le financement de marché, ou finance directe, amène les agents ont besoin de financement à offrir, en contrepartie des capitaux qu'ils demandent, des titres primaires au bénéfice des agents qui sont à la recherche de placements - "longs" et risqués- pour leur capacité de financement.

Le financement intermédiaire, ou finance indirecte, fait intervenir par définition des institutions ad hoc - les institutions financières - pour servir d'intermédiaire entre les agents besoin de financement et ceux à capacité de financement. Les institutions financières émettent des titres secondaires au bénéfice des seconds (les agents à capacité de financement cherchent par

acquisition de ces titres - "courts" et peu ou pas risqués - à rentabiliser leur épargne liquide) pour collecter les ressources nécessaires au financement des titres primaires offerts par les premiers (les agents à besoin de financement).

1-4 - L'INTÈRMEDIATION ET LES TYPES D'ECONOMIE FINANCIÈRE

L'analyse monétaire distingue plusieurs types d'économie financière, selon le poids relatif qu'ont dans l'économie nationale considérée les différentes voies de financement.

Depuis les travaux de Gurley et Shaw (1960) et surtout de Hicks (1975), on a coutume d'opposer les économies d'endettement et les économies de marchés.

Cependant ce nouveau besoin de liquidité peut très bien ne pas contribuer du tout à la valeur du projet et ne constituer qu'un coût, En d'autres termes, seul l'entrepreneur augmente sa richesse nette, alors que les investisseurs ne font qu'immobiliser les fonds. L'entreprise doit par conséquent prévenir ce risque de liquidité.

Pour cela, il est indispensable de rappeler qu'il existe deux solutions pour elle : La première, c'est de détenir à tout instant des actifs liquides prêts à être cédés.

La deuxième, c'est d'obtenir une ligne sous forme de découvert auprès de sa banque.

1-5 - L'INTÈRMEDIATION DU RISQUE

Les banques remplissent une fonction économique majeure en redistribuant, transformant et en acceptant de porter elles mêmes des risques financiers.

En effet, les banques doivent jouer un rôle essentiel d'évaluateur et de contrôleur des emprunteurs.

Selon Smith, il existe deux types d'emprunteurs. Il y'a d'une part les hommes prudents qui n'empruntent que pour financer leur encaisse de

transaction. Il y'a d'autre part les faiseurs de projets qui pourront être appelés les mauvais risques, car ils se caractérisent par le fait à la fois qu'ils empruntent pour financer tout leur capital et que l'issue de leurs entreprises est incertaine et les amènera vraisemblablement à ne pas pouvoir rembourser la banque.

2- L'INTERMEDIATION FINANCIÈRE

La question de l'intermédiation financière est à la fois ancienne et nouvelle. Ancienne, dans la mesure où depuis longtemps les théories monétaires, telles que celle de Gurley et Shaw qui date déjà d'une quarantaine d'années, l'étudient en distinguant la finance directe et la finance indirecte. Nouvelle, parce que la globalisation financière actuelle est régie par une règle que l'on peut appeler les "4D" : décloisonnement des marchés, déréglementation des activités et désintermédiation des financements et désengagement de l'État. La révolution financière des années 80 et l'accélération de la mondialisation de l'économie dans les années 90 justifient donc que l'on se pose les capitaux selon que le centre de gravité du financement de l'économie se trouve plutôt du côté de la finance intermédiaire ou au contraire du côté de la finance directe.

Et pour une meilleure classification entre les économies financières qui fonctionnent essentiellement avec du financement interne et le recours au marché pour ce qui concerne le financement externe, avec plus ou moins de fonds propres, et les économies financières où le financement interne est plus faible et où par conséquent le financement externe est primordial, avec un recours plus ou moins important au découvert bancaire, nous présentons le tableau ci-dessus :

Tableau N°01 : procédés de financement

ECONOMIE FINANCIERE DES MARCHÉS DES CAPITAUX	ECONOMIE FINANCIERS D'ENDETTEMENT
PRINCIPES DE FINANCEMENT - Épargne- > Investissement (théorie néo classique) - Fort autofinancement des entreprises. Relativement - Système de financement externe t direct. - Le crédit ne joue qu'un rôle complémentaire. - L'intermédiation n'est pas pour autant négligeable, seulement elle est «branchée» sur les marchés. - Cela est d'ailleurs spécialement le cas lorsque le recours aux fonds propres est privilégié puisqu'il y a institutionnellement des opérations de marché avec le développement des OPCVM et autres fonds de pension investis en actions.	- Investissement -> Épargne (théorie keynésienne) - Faible autofinancement des entreprises. - - Système de financement externe indirect. - Le crédit joue un rôle moteur : élasticité élevée de l'offre de crédit à la demande, tendance à la surliquidité de l'économie - Cela peut être favorable à la croissance mais avec des risques. - L'effet permet : des tensions inflationnistes et un défaut de sélection des investissements (dû à la différence entre taux monétaire et taux naturel).
PROCESSUS MONETAIRES - Offre de monnaie exogène -> - multiplicateur de crédit. - Relation Base monétaire -> Masse monétaire. - D'où efficacité de la politique monétaire (par la base). - Création monétaire = processus court et direct (car monétisation de titres). - Surtout création de monnaie externe.	- Offre de monnaie endogène -> - Diviseur de crédit. - Relation masse monétaire -> - Bas monétaire. - D'où moindre efficacité de la politique monétaire. - Création monétaire = processus long reposant sur opérations de crédit. - Surtout création de monnaie interne.
REFINANCEMENT - le problème de refinancement n'est pas fondamental, le recours à la (BC) est ponctuel. - Le refinancement est un privilège pour les banques commerciales et un droit pour la (BC). Le marché monétaire est « hors- Banque »	- Endettement structurel des banques commerciales auprès de la Banque centrale (BC). Le problème de refinancement est incontournable. Le recours à la (BC) est systématique. - Le refinancement est une nécessité pour les banques commerciales et une obligation pour la (BC). Le marché monétaire est « en Banque » - Et fermé.
- Et ouvert. - Le fort endettement du Trésor public (TP) fournit une part importante des titres négociés et constitue la base essentielle de la liquidité de l'économie.	- Dans quelques pays en voie de développement comme l'Algérie. - Les banques commerciales sont en sur liquidité d'où nécessitée pour la (BC) d'agir sur des instruments de politiques indirects (prise de liquidité, réserves rémunérées etc.).
LES TAUX DES INTERÊTS - Les taux d'intérêt sont flexibles leur détermination est libre : - Ils sont bien significatifs des relations entre l'offre et la demande de capitaux. - En acceptant la conclusion keynésienne d'une rigidité des prix, dans la sphère réelle, on est en présence d'une dissymétrie :	- Les taux d'intérêt sont peu flexibles et leur fixation est administrée : généralement dans les pays en voie de développement ces taux sont en diminution pour encourager la croissance avec une politique d'investissement.

POLITIQUE MONETAIRE	- Contrôle monétaire efficace sur les conditions d'offre de crédit par les institutions en agissant financières, sur leur liquidité au moyen d'une régulation par les taux de réescompte et par la politique. d'open-market.	- Politique monétaire se fait par l'intervention de la banque centrale à travers divers instruments directs ou indirects : le taux de réescompte, les réserves obligatoires encore à travers une politique sélective de crédit.
--------------------------------	--	---

Pour éclaircir les principes de financement et le processus monétaire ainsi la politique monétaire, il est très important de parler sur les limites de la création de monnaie par les banques.⁵

En effet le processus de création monétaire par les banques primaires s'estompe par l'intervention de la Banque Centrale afin d'éviter que la création monétaire ne dépasse les besoins réels de l'économie. L'Institut d'Emission élabore des normes qu'il impose aux banques primaires.

Comme la distribution de crédit est à l'origine de la création monétaire, la Banque Centrale met un arsenal de moyens pour le contrôler.

Cela lui permet d'agir aussi bien sur le coût du crédit, sur la capacité des banques à offrir ce crédit, sur leur volume et sur leur orientation.

En d'autres termes, à travers les instruments de sa politique monétaire, la BC réduit le crédit (en situation d'inflation) et le stimule (en période de relance).

A côté de l'intervention de la BC, pour lutter contre la création anarchique de monnaie par les banques, il existe des fuites de monnaie dans le public.

Ces fuites s'observent surtout dans les pays en voie de développement où est constatée l'utilisation accrue de la monnaie fiduciaire. Ces fuites devant le multiplicateur réduisent la création de monnaie additionnelle. Le raisonnement sera donc tenu en termes de base monétaire.

Il est très important de signaler que l'ensemble des propositions de réforme monétaire de Irving Fisher et les recherches théoriques sur

⁵ - M .TAOULI, « Cohérence Du Système Productif Et Financier Cas De L'Algérie», Thèse de Doctorat, Université de Tlemcen, 2006-2007.

lesquelles elles s'appuient sont motivés par la volonté de stabiliser la valeur de la monnaie et par la conviction que les fluctuations de l'activité économique ont pour origine des faits monétaires.

D. Dautresme entend par la base monétaire la « quantité de monnaie centrale disponible à un moment déterminé : pièces, billets et avoirs des banques à la BC ».

La prise en compte de la base monétaire et du multiplicateur du crédit est secondaire dans l'analyse de la création monétaire selon certains auteurs comme P. Berger ou J.H. David.⁶

2-1-RÔLE DES INTÈRMEDIAIRES FINANCIÈRS

Suite aux mouvements avancés de l'information financière et économique sous l'impact de la finance moderne et ses préoccupations, il était clair que la notion de l'intermédiation financière devait prendre une autre tournure avec un champ privilégié et diversifié dans les débats contemporains.

Dans un article paru en 1986 dans le « Journal OF Economic Theory » intitulé : « Financial Intermediary-Coalitions » John H. Boyd et Edward C. Prescott,⁷ ces auteurs présentent un environnement dans lequel les possibilités d'investissements des agents privés d'information est étudié et il est montré que les intermédiaires financiers émergent d'une manière endogène au sein de cet environnement, immobilière sur le marché boursier, qui conduit à résorber la fonction de contrôle entre les mains d'un grand nombre de personnes est susceptible de faire apparaître ces comportements extrêmes. L'école du public choisie a en effet mis en évidence la possibilité pour les individus d'adopter un comportement de cavalier libre lorsque ceux-ci savent que leurs choix n'affectent pas de manière sensible et mesurable le résultat final. Ainsi, certains créanciers pourront préférer laisser le coût du contrôle aux autres, tout en bénéficiant

⁶ -J.H David « Emission Monétaire et multiplicateur de crédit », Revue Banque N°331.

⁷ -Jhon H. Boyd et Edward, C. Prescott, « Financial intermédiation coalitions », Journal of Economic Theory, 38 (1986), p 211-232.

des effets de celui-ci. Dans cette optique, seul l'intermédiaire financier, de par la dimension et de par le montant élevé de la créance, disposera à la fois des moyens et/de motivation nécessaire pour exercer cette fonction". L'aléa moral est donc un problème d'information. Ce sont les difficultés et les coûts de détection et de contrôle du comportement approprié qui génère le problème de l'aléa moral.

2-2-L'OPPORTUNITE

L'opportunisme suggère une attitude qui se caractérise par l'absence d'honnêteté dans les transactions, la recherche de l'intérêt personnel par la ruse et le non-respect des règles d'usage. Il s'accompagne le plus souvent d'une manipulation privée d'information et s'oppose en ce sens à un comportement fondé sur des relations de confiance où la promesse de l'un est synonyme d'engagement.

Le comportement opportuniste est donc lié à la rationalité limitée et à l'incomplétude de l'information.

Les risques sont les aléas qui vont peser sur la transaction et qui peuvent donner naissance à une information manipulée et déformée.

La difficulté réside dans le fait qu'il ne s'agit pas d'un comportement qui affecte tous les individus et qu'il est coûteux de reconnaître ceux qui sont opportunistes de ceux qui ne le sont pas (W.G. Ouchi et O.E. Williamson, 1981).

Le rôle de l'intermédiation ne peut donc se comprendre qu'en réponse aux imperfections de marché et notamment aux asymétries d'information qui caractérisent le marché de crédit.

2-3- ÉVALUATION DU RISQUE CRÉDIT :

Avantage informationnel de la banque

La banque disposerait de différents avantages liés au regroupement des projets financés (diversification des risques), à la spécialisation de son activité et à sa puissance financière, lui permettant d'investir dans des outils statistiques puissants. Mais si les outils statistiques sont

effectivement d'une aide considérable dans l'analyse et la sélection des projets (techniques de crédit scoring), le véritable avantage dont dispose les banques est un avantage informationnel⁸ qui réside dans l'exploitation des informations *générées* par les relations de long terme que la banque noue avec ses clients et qui lui permet de créer de l'information. Pour comprendre en quoi les banques disposent d'un tel avantage, nous proposons d'analyser les coûts d'information liés à l'évaluation d'un projet d'investissement.

3- COÛT D'INFORMATION :

Dans un contexte d'incertitude, octroyer des financements pour la réalisation de projets risqués nécessite une évaluation de leur qualité spécifique qui se traduit par un risque de crédit, c'est-à-dire la probabilité de remboursement du capital et des intérêts. Une telle évaluation prend plusieurs dimensions car elle dépend des aléas du futur, de la qualité du projet et de l'intégrité de son détenteur. La recherche d'informations relatives au risque crédit est très coûteuse car les prêteurs, pour éviter de subir le problème des asymétries informationnelles, (D. W. Diamond, 1984; E. Fama 1985) doivent collecter et analyser des informations externes.

De telles analyses permettent d'accéder aux "informations privées" qui sont à l'origine de la sélection adverse.

S'il était possible à l'emprunteur de divulguer les informations privées pertinentes qu'il détient, un bénéfice mutuel serait possible. En effet, au moment de la rédaction du contrat de prêt, les emprunteurs de bonne qualité pourraient obtenir un prêt plus important à de meilleures conditions. Le banquier quant à lui serait en mesure d'apprécier de façon plus fine le risque et la rentabilité du crédit qu'il accorde. La difficulté

⁸ -Emmanuelle NYS, « La production de services bancaires et les marges d'intermédiation, une approche en termes de sélection contraire et effet sur le risque des banques de l'Union Européenne », Doctorat de l'Université de Limoges (France), Décembre 2003.

réside dans l'impossibilité de divulguer ce type d'information de manière simple et directe. A travers les actions entreprises de la relation, le banquier peut essayer d'accéder aux informations privées en les vérifiant.

CONCLUSION :

De ce qui précède, il est capital d'observer, comme le soulignent Sudipto Bhattacharya et Anjan Thakor (1993),⁹ que le domaine de recherche sur l'intermédiation bancaire et financière représente un champ privilégié et très diversifié, ce qui signifie que son entendement doit faire l'objet d'un choix multiple de recherche pour acquérir une documentation capable de résoudre les différents.

Diverses théories ont donné satisfaction à la notion de l'intermédiation et la distinction entre les mécanismes de financement qui ont permis à J. Hicks¹⁰ d'identifier les deux types d'économies : l'économie d'endettement et l'économie des marchés financiers¹¹, et surtout l'importance des travaux de Stiglitz sur l'économie de l'information réalisés dans les années 1970 et les problèmes d'asymétrie d'information, qui lui ont permis de partager le prix Nobel d'économie 2001 avec George AKERLOF et Michael SPENCE

Par conséquent, il est important de souligner, que l'évolution du marché de crédit représente l'existence des relations entre la banque et les entreprises et avant même le développement de l'économie bancaire de ces quinze dernières années, certains auteurs avaient déjà entrevu l'importance des relations de crédit et surtout avec le premier courant qui focalise son attention sur le rationnement du crédit.

⁹ - Sudipto Bhattacharya et Anjan Thakor, "Contemporary Banking Theory", Journal Of Financial Intermediation, N°3, p2-50.

¹⁰ - J. Hicks, « Valeur et Capital », éd. Dunod, 1962.

¹¹ - L. Ritter, W. Silber, et G. Udell, "Principles of Money, Banking and Financial Markets", 10th Edition, Addison Wesley Longman, New York, 1999.

BIBLIOGRAPHIE :

1. Luc – Bernet – Rollande, Principes de technique bancaire, 25^e Edition – DUNOD, 2008
2. GERAR HIRIGOEN, Management de la banque, Risques, Relation client, Organisation, Edition PEARSON Éducation, 2008
3. FREDERIC – LOBEZ, Banque et marché du crédit, Edition PUF ;2005
4. André ICARD, Stabilité financière et banques centrales, PREFACE DE Jean Claude Trichet président de la banque central européenne, Edition Economica, 2007
5. JOHN HULT, CHRISTOPHE GOLDWSKI & MAXIME MERLI, Gestion des risques et institutions financières, Edition PEARSON
6. ALAIN CERLES, Le cautionnement de la banque, 2^{ème} édition, RB. Revue banque, 2010.
7. MICHEL FLEURIET, Banque d'investissement et de marché, Les métiers des banques d'affaires, Edition Economica, 2007.
8. JEAN PIERRE PATAT, Monnaie, institution financières et politique monétaire, Collection – économiques et statistiques avancées, Edition Economica, 1993.
9. Didier BRUNEEL, La Monnaie, Revue banque éditeur, 2000.
10. J. BOURJET & Y. ZEMOU, Monnaie et système monétaires dans le monde xx siècle, Histoire et géographiques économiques, Edition BRIAAL, 1996.
11. MICHEL MATHIEU, L'exploitation bancaire et le risque crédit, Revue banque, 2000.
12. JEAN LUC BAILLY, Economie monétaire et financière., Edition BRAIAL, 2000.
13. MAMADOU N'DAO, Manuel des techniques bancaires et financières, Edition SEFI, 2008.
14. Par Ravalec, Audit export, Edition Foucher, 1994.
15. Mrabet, Commerce international et son financement, Mémoire I.D.R.H., 1995.
16. Lahlou, Moussa., Crédits documentaires, Edition ENAG, 1999.

17. Henry, Dynamique du commerce international, Edition Eyrolles, 1992.
18. Beghdadi, Financement du commerce extérieur, Mémoire Pro manuscripto, 1997.
19. Olivier Thibault, Export : pratique courante, 1993.
20. Ammar, Abdelmadjid, Exporter, Edition Foucher, 1997.
21. Export, Edition Foucher, 1999
22. Jean Claude Usunier, Environnement international et gestion de l'exportation, 1998.
23. Philippe Darvisenet et Jean pierre petit, Echanges et finances internationales les acteurs, Collection banque ITB, 1978
24. Le Pan de Lingny, Guide Financier et Administratif de l'Exportation, Edition Dunod, 1995
25. Charles Del Busto, Guide CCI des opérations de crédit documentaire pour RUU 500, Edition CCI, 1992
26. M.L.P, Guide général du commerce international, Edition M.L.P, 1998.
27. Abdelmalek, Maîtrise du financement à l'international, Mémoire Pro manuscripto, 1997.
28. Dédier Pierre Monod Moyen et technique de paiement internationaux, Edition ESK, 1995.
29. Rainelli, Michel., Nouvelle théorie du commerce international, Edition Casbah, 1999.
30. Exporter, Pratique du commerce international, _ 12e _ Edition, Les éditions _ Foucher, 1996.
31. Ammar, Abdelmadjid., Sécurités de paiement dans le commerce mondial : l'exemple des crédits documentaires, Edition centre de publication universitaire, 1994
32. Dangeard, Technique de l'exportation, Edition P.U.F, 1963.

**Les facteurs favorisant le développement de l'externalisation des S.I ;
une revue systématique de la littérature**

NEMMICHE Khadidja
Doctorante, Université de Tlemcen
khadijane@yahoo.fr

Pr. BENDIABDELLAH Abdessalam
Professeur, Université de Tlemcen

Résumé :

Ce papier vise principalement à mettre l'accent sur les facteurs qui ont favorisé et favorisent jusqu'à nos jours le développement spectaculaire que connaît l'externalisation des SI, tout en essayant de combler une lacune théorique souvent négligée par la littérature particulièrement celle qui rend l'externalisation de la fonction SI l'une des principales stratégies adoptées par les entreprises. Pour bien faire, une approche systématique de la littérature portant sur les recherches antérieures ayant pour but de traiter la problématique de l'externalisation à propos de la fonction SI a été choisie.

Cette dernière nous permet de réunir via la base de données de Scopus et de Science direct les recherches consacrées à la problématique précédemment citée.

Les résultats de cette recherche permettent de révéler que ce sont principalement les facteurs favorisant le développement de l'externalisation des SI qui ont été négligés par les chercheurs entre la période de 1986-2013 (c.-à-d. la période d'étude) où deux et uniques études ont été recensées. Ainsi, la deuxième contribution de cette étude suggère que les facteurs soulignés touchent d'une part l'entreprise cliente et son prestataire et d'autre part la relation entre eux.

Mots clés : SI, Externalisation des SI, Entreprise, Prestataire, Facteurs favorisant le développement.

ملخص:

هذه الورقة تهدف بالأساس إلى التركز حول العوامل التي شجعت ولا تزال تشجع التطور المذهل الذي يعرفه تخريج نظم المعلومات وهذا بإجراء محاولة غلق الفجوة النظرية المهملة غالبا من طرف الأبحاث خاصة تلك التي تجعل من تخريج وظيفة نظم المعلومات إحدى الإستراتيجيات الأساسية المتبعة من طرف المؤسسات.

من أجل هذا اخترنا مقارنة تجميعية نظرية تعتمد على الأبحاث السابقة التي عاجلت تخريج نظم المعلومات. هذه الأخيرة تسمح لنا بتجميع البحوث الموجهة لمعالجة الإشكالية السابقة عن طريق قاعدة البيانات Science direct و Scopus .

بينت نتائج هذا البحث أن العوامل المشجعة على تخريج نظم المعلومات هي التي أهملت من طرف الباحثين ما بين 1986-2013 (أي فترة الدراسة) أين تم إحصاء فقط بحثين لا غير . كذلك تبين هذه الدراسة أن هذه العوامل المشار إليها تتعلق بالمؤسسة الزبون والمورد من جهة، ومن جهة أخرى بالعلاقة بينهما.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات، تخريج نظم المعلومات، المؤسسة الزبون، المورد، العوامل المشجعة على التطور.

Introduction :

«Vous ne possédez pas d'usine pour produire votre électricité... Pourquoi possédez-vous un centre de données pour votre système d'information?». Celui-ci est un slogan publicitaire de la société de prestation informatique américaine: Martin Marietta Information Systems Group qui désigne que tout comme l'électricité, les SI peut être aussi confié à une partie juridiquement indépendante qui prend en charge la gestion et

l'exploitation de la fonction SI d'une autre entreprise.¹ Cette démarche sous l'appellation externalisation des SI² connaît aujourd'hui un essor qualitatif sans précédent exemple tant dans la littérature que dans les pratiques des entreprises. Selon une étude menée en 2002, les systèmes d'information sont la fonction la plus externalisée par les entreprises.³ Aujourd'hui, le marché de l'externalisation et en particulier à propos de la fonction SI est estimé à près de 268 milliards de dollars générés en 2009 et 325 milliards de dollars prévus en 2013, avec une croissance annuelle de 5%.⁴

Généralement le concept externalisation des SI désigne l'utilisation des ressources externes,⁵ ou plus précisément le recours à une autre partie externe pour réaliser une activité au lieu de se baser sur les services internes de l'entreprise externalisatrice.⁶ Cette expression peut être substituée par 'Infogérance', 'Facility management' ou 'IS outsourcing'⁷ et signifie: « the practice of turning over part or all of an organization's IS functions to external service provider(s) ». ⁸ Dans une relation B2B de type gagnant-gagnant, les deux parties impliquées dans la relation d'externalisation ont des raisons multiples qui les incitent à recourir à cette forme de coopération interentreprises. Tout d'abord et pour l'entreprise cliente la réduction des

¹ Quelin B., (1997), « L'outsourcing : une approche par la théorie des couts de transaction », Réseaux N84, p.1-25.

² Systèmes d'information.

³ Fimbel E. (2002), « Externalisation: discriminants et facteurs de succès », L'expansion Management Review, N104, Mars, p.60-69.

⁴ Qi C., Chau P., (2012), « Relationship, contract and IT outsourcing success: Evidence from two descriptive case studies », Decision Support Systems, Vol. 53, pp.859-869.

⁵ Arnold U., (2000), « New dimensions of outsourcing: A combination of transaction cost economics and the core competencies concept », European Journal of Purchasing & Supply Management, p.23-29.

⁶ Barthélemy J., (2007), Stratégie d'externalisation, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, p320.

⁷ Reix R., (2004), Systèmes d'information et management des organisations, 5^{ème} édition, Vuibert, Paris, p.284.

⁸ Grover V, Cheon, M.J., Teng J.T.C., (1994), « A descriptive study on the outsourcing of information systems functions », Information & Management, vol.27, n°1, p.33-44

couts, la concentration sur le métier principal, le recours à des technologies plus avancées sont les principales raisons citées dans la littérature qui poussent les entreprises à recourir à externaliser les SI⁹. D'autre part, le métier principal du prestataire ou son core business revient à prendre en charge une activité confiée par l'entreprise cliente dont la raison principale est par essence financière. Quoique, l'offre d'un service de bon qualité et à moindre coût sont ceux qui lui permettent d'attirer un bon nombre d'entreprises.¹⁰

Dans ce qui suit, on va essayer de mettre l'accent sur les principaux facteurs qui expliquent l'essor qualitatif de l'externalisation des SI en adoptant une approche systématique de la littérature permettant de regrouper les différents facteurs qui ont pu rendre l'externalisation des SI l'une des cinq stratégies les plus adoptées par les entreprises. En utilisant les mots : IS Outsourcing, IT Outsourcing et Software Outsourcing comme déterminants paramétrant de recherches ciblées, nous allons lancer une vision conceptuelle en indiquant l'intervention de chacun de ces facteurs sur le développement de l'externalisation des SI.

1. De la décision de Kodak à nos jours

Si la décision d'Eastman Kodak en 1989 est considérée comme la référence notoire pour citer le déclenchement de l'externalisation des SI^{11,12,13}, force sera de dire que les pratiques de l'externalisation des SI

⁹ Gonzalez R., Gasco J., Llopis J., (2008), « Information Systems Outsourcing Reasons and Risks: An Empirical Study », *A World Academy of Science, Engineering and Technology*, vol.41, p.381-391.

¹⁰ Barthélemy, (2007), *Op.cit.*

¹¹ Loh L., Venkatraman N., (1991), « 'Outsourcing' as a Mechanism of Information Technology Governance: A Cross-Sectional Analysis of Its Determinants », Working Paper, p.3272-3291.

¹² Grover et al., (1994), *Op.cit.*

¹³ Qi et Chau (2012), *Op.cit.*

précèdent la tentative de Kodak¹⁴. L'externalisation des SI se réfère aux années 1960 avec la fondation de Ross Perot's Electronic Data Systems (EDS)¹⁵ le premier prestataire dans le monde qui a pris en charge la gestion des SI de petites et moyennes entreprises étant incapables de supporter le prix extrêmement élevé de l'utilisation du matériel informatique de très grande taille accompagné d'une disponibilité financière limitée.¹⁶ Pour ces entreprises, l'externalisation à EDS est la seule solution possible qui s'avère moins cher par rapport à l'achat extrêmement coûteux d'une industrie en phase de développement très fort avec une nécessité incontournable d'accompagner l'accélération technologique comme un support de base vers la création d'un avantage compétitif¹⁷. Quant aux grandes entreprises, la plupart d'entre elles notamment celles qui ont une bonne situation financière préfèrent de concevoir elles-mêmes leurs propres SI.^{18,19}

Avec la croissance rapide de la demande de SI à partir des années 1970, le recours à un prestataire extérieur s'explique souvent par une insuffisance de ressources humaines notamment celles qui ont un niveau élevé de spécialisation, alors que le prestataire adoptant une stratégie de spécialisation sur son domaine d'activité qui est l'informatique possède une disponibilité considérable à propos de ressources technologique.²⁰

¹⁴ Weinert S., Meyer K., (2005), « The evolution of IT outsourcing: from its origins to current and future trends », Info Systems, Blackwell Science Ltd, p.153-181.

¹⁵ Weinert S., Meyer K., (2005), Ibid.

¹⁶ Barthélemy J., (2003), op.cit.

¹⁷ Weinert S., Meyer K., (2005), Ibid.

¹⁸ McFarlan, E.W., Nolan R.L., (1995), « How to manage an IT outsourcing alliance », *Sloan Management Review*, vol.36, n°2, p.9-23.

¹⁹ Lee J-N., Huynh M.Q., Kwok R., Pi S-M., (2003), « Outsourcing E Past, Present, and evolution Future », *Communications of ACM*, Mai 2003, vol.46, n°5, p.84-89.

²⁰ Lee et al., (2000), op.cit.

Au début des années 1980, le phénomène de l'intégration verticale est devenu une pratique à la mode,²¹ les entreprises préfèrent s'intégrer verticalement autrement dit d'internaliser toutes les transactions possibles selon un principe de tout organiser et tout contrôler à l'intérieur des frontières internes comme une tendance vers la réduction et la rationalisation des couts^{22,23}. En effet, beaucoup d'entreprises ont choisi de concevoir leurs propres systèmes d'information et de les gérer en interne via un investissement en achat des systèmes, des équipements et des logiciels. A la fin des années quatre-vingt, et après la décision d'Eastman Kodak en 1989 de faire gérer ses centres informatiques par une filiale d'IBM, ses systèmes de télécommunications et réseaux par Digital Equipment Corporation et ses opérations informatiques par Businessland, beaucoup d'entreprises ont suivi cette démarche comme British Aerospace, British Petroleum, JP Morgan, McDonnell Douglas et Xerox^{24,25}. La célèbre décision de Kodak et malgré qu'elle ne soit pas pionnière comme citée au-dessus, mais elle demeure le principal exemple pour présenter l'essor historique de l'externalisation des SI²⁶. De surcroît, l'émergence de nouveaux concepts dans la littérature académique telles que les

²¹ Davis, E.W., (1992), « Global outsourcing : Have U.S managers thrown the baby out with the bath water ? » *IEEE Transactions on Engineering Management Review*, vol.20, n°2, p.22-27.

²² Davis, E.W., (1992), Ibid.

²³ Baudry B., (2004), « La question des frontières de la firme Incitation et coordination dans la firme –réseau », *Revue économique*, vol.55, n°2, p. 247-274.

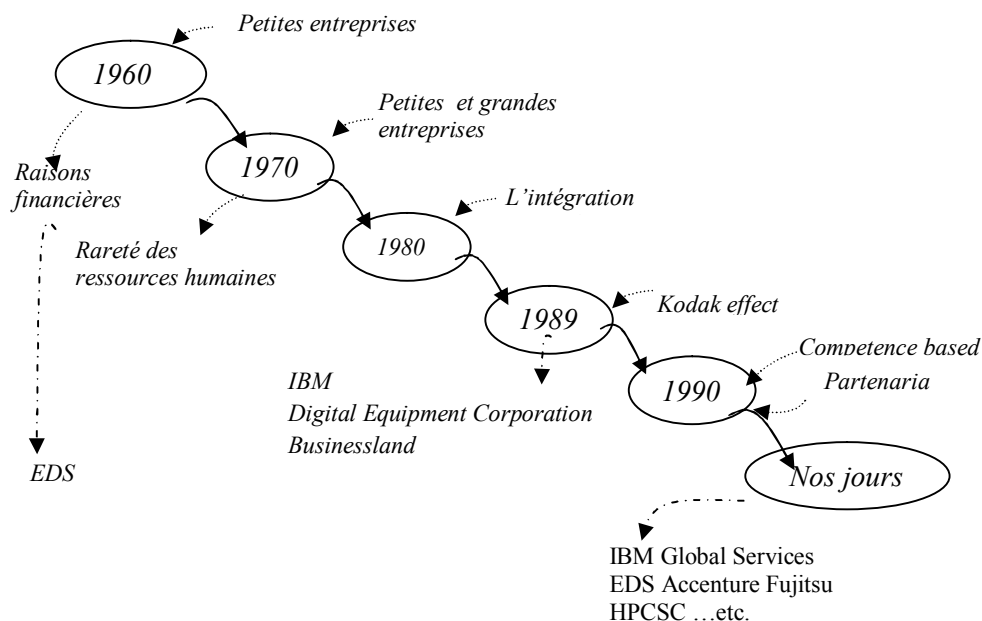
²⁴ Loh L., Venkatraman N., (1991), op.cit.

²⁵ Barthélemy J., (2003), op.cit.

²⁶ *Cela s'explique principalement par la nature du contrat signé entre Kodak et ses prestataires qui recouvre certaines particularités novatrices ; Kodak a choisi l'externalisation de plusieurs fonctions à plusieurs prestataires avec un montant très élevé que ce n'est pas l'habitude en cette époque.*

compétences de base²⁷ et le partenariat stratégique entre l'entreprise cliente et son prestataire ont favorisé cette évolution extrême de l'externalisation des SI.^{28,29,30} La figure suivante illustre les grandes phases ancrées dans l'histoire de l'externalisation des SI :

Figure1 : évolution de l'externalisation des SI



Source : d'après les auteurs

²⁷ Prahalad C.K, Hamel G. (1990), « The core competence of the corporation », *Harvard Business Review*, vol.68, n°3, p.79-91.

²⁸ Lee et al., (2000), op.cit.

²⁹ Lee et al., (2003), Ibid.

³⁰ Gallivan M. J., Oh W., (1999), op.cit.

2. Les facteurs qui favorisent le développement de l'externalisation des SI

Une revue de la littérature visant principalement à mettre l'accent sur les principaux facteurs qui participent au développement de l'externalisation des SI nous a permis de constater que parmi une large part théorique consacrée aux débats académiques portant sur la stratégie d'externalisation de la fonction SI, une part infime de ces recherches traite la question des facteurs qui favorisent le développement de celle-ci dans les pratiques interentreprises. Il s'agit d'une première tentative menée en 1995³¹, suivie par une autre en 2007³². Quand à la première contribution, celle-ci avait pour objectif de révéler particulièrement les facteurs qui ont renforcé le recours à l'externalisation dans les années quatre-vingt-dix. Ces facteurs sont récapitulés comme ci-dessous :

- Les entreprises de différentes tailles préfèrent l'externalisation des SI ;
- Les offres de prestataires sont plus variées qu'auparavant ;
- La relation entre le prestataire et son client est en évolution qualitative ;
- Le choix de l'externalisation devient plus flexible.

D'autre part, la deuxième tentative proposée en 2007 suggère que les facteurs suivants sont ceux qui favorisent le développement récent de l'externalisation des SI :

- Le développement du marché de prestation ;
- Le développement des technologies de l'information et de la communication ;
- La situation financière de l'entreprise ;

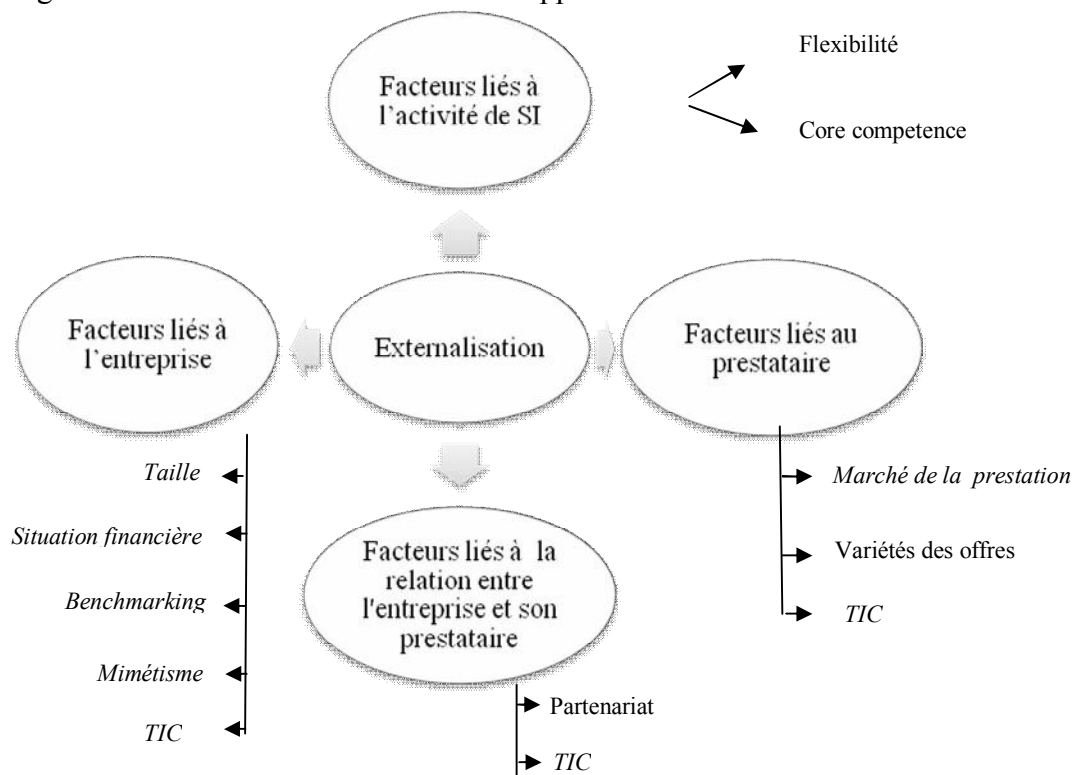
³¹ Grover V., Cheon M.J., Teng J.T.C., (1995), « Theoretical perspectives on the outsourcing of information systems », *Journal of Information Technology*, vol.10, n°4, p.209-219.

³² Barthelemy, (2007), op.cit.

- Le recours au benchmarking ;
- Le mimétisme managérial.

Les facteurs soulignés en 1995 et ceux proposés en 2007 peuvent être regroupés en quatre principales catégories illustrées dans la figure suivante :

Figure2 : les facteurs favorisant le développement de l'externalisation des SI



Source : d'après les auteurs

2.1. Facteurs liés à l'activité de SI

La flexibilité de la fonction SI

Au début de l'émergence circonspéct de l'externalisation des SI, la fonction de SI se considérait comme une activité restreinte, marginale et inséparable. Les entreprises sont confrontées donc à un enjeu crucial entre

externalisation totale ou internalisation totale.³³ Une fragmentation de la fonction SI en sous-fonctions telle qu'elle est aujourd'hui, n'est jamais rendu possible. Cette circonstance a entravé beaucoup d'entreprises qui préfèrent sélectionner une sous-fonction à externaliser en les obligeant en effet de choisir l'internalisation de toute la fonction SI. Aujourd'hui avec la décomposition de la fonction SI due au rôle de plus en plus stratégique que jouent les SI en entreprises, émerge le concept de l'externalisation sélective ou partielle de certaines sous-fonctions de SI. Cela a permis aux entreprises de bien évaluer les besoins réels de la fonction SI en choisissant la stratégie convenable pour chaque sous fonction³⁴. A noter que l'entreprise recourt à l'externalisation sélective si elle externalise entre 20 et 80% du budget total du SI alors que l'externalisation totale revient à externaliser plus de 80% du budget total des SI à un ou plusieurs prestataires.³⁵

Les compétences de base

La contribution majeure de 1990 a enrichi clairement les pratiques des entreprises notamment en ce qui concerne la coopération entre firmes indépendantes.³⁶ L'introduction du concept de compétences de base par ces auteurs est devenue l'un des facteurs qui ont favorisé largement l'externalisation des SI. Celui-ci fait référence aux compétences critiques et celles qui doivent être prise en compte avant toute démarche d'externalisation. Dans ce sens, l'entreprise doit bien évaluer ses ressources et compétences, et faire une distinction entre les compétences contribuant directement à avoir un avantage concurrentiel et celles qui sont génériques

³³ Loh, L. et Venkatraman, N., (1992), « Diffusion of information technology outsourcing: Influence sources and the Kodak effect », *Information Systems Research*, vol.3, n°4, p.334-358.

³⁴ Grover et autres (1994), *op.cit.*.

³⁵ Lacity M.C., Willcocks L.P., (1998), « An empirical Investigation of Information Technology Sourcing Practices: Lessons from experience », *MIS Quarterly*, p.363-408.

³⁶ Prahalad et Hamel (1990), *op.cit.*

participant uniquement à supporter les activités stratégiques³⁷. De surcroît, le transfert de compétences génériques à un prestataire externe permet à l'entreprise cliente de développer ces dernières car le prestataire informatique possède sa part des compétences de base très spécialisées. La coopération entre ces deux parties contractuelles conduit donc à partager des connaissances et des expériences au profit de l'entreprise cliente³⁸.

2.2. Facteurs liés à l'entreprise externalisatrice

La taille de l'entreprise:

Auparavant, les entreprises de petite taille sont celles qui recourent souvent à externaliser les SI puisque la rareté des ressources informatiques spécialisées les ont obligé pendant longtemps à entrer dans une relation de coopération interentreprises. Selon certains chercheurs c'est pour cela que l'externalisation n'a pas fait un objet d'étude dans la littérature voire elle demeurerait une pratique marginale³⁹. Peu à peu, les grandes entreprises observent que l'externalisation ne permet pas seulement de combler la carence en termes de ressources. Une décision telle qu'elle est prise par la grande entreprise Kodak reste le bon exemple.

En outre, plusieurs études menées tardivement suggèrent que la taille de l'entreprise détermine le choix stratégique entre externaliser ou internaliser une fonction. A titre d'exemple, on peut citer une récente recherche menée en 2013⁴⁰. Les auteurs trouvent que plus une entreprise est de grande taille plus le choix de faire ou de faire-faire est fréquent.

³⁷ Barthélemy J., (2003), *op.cit.*

³⁸ Grover et autres (1995), *op.cit.*

³⁹ Grover et autres (1995), *Ibid.*

⁴⁰ Daneshgar F., Low G.C, Worasinchai L., (2013), « An investigation of 'build vs. buy' decision for software acquisition by small to medium enterprises », *Information and Software Technology*, 55, p.1741-1750.

La situation financière

Force est de reconnaître que la raison financière est à la base de plusieurs décisions d'externalisation. La mauvaise situation financière est la raison réelle qui pousse plusieurs entreprises à externaliser les SI⁴¹. Tout d'abord, l'investissement dans une entreprise ayant une mauvaise situation financière reste un sujet secondaire voire négligé. Ces entreprises connaissent donc une carence considérable en matière de ressources qui les obligent de recourir à l'externalisation. Cette constatation est citée par un bon nombre d'études.^{42,43,44} Ainsi, l'externalisation peut effectivement générer une réduction des coûts de la fonction SI de la part de l'entreprise externalisatrice.^{45,46} En observant que les données financières des entreprises étudiées sont devenues positives après la décision d'externalisation, il a été suggéré que l'externalisation peut améliorer la situation financière de l'entreprise.⁴⁷

Le recours au benchmarking et au mimétisme managérial

A l'origine la technique Benchmarking (étalonnage ou analyse comparative) a été développée au début des années 80 par Rank Xerox pour

⁴¹ Barthélemy (2007), *op.cit.*

⁴² Moura I., Grover V., (2001), « Examining The Outsourcing Of Information Systems Functions From Diverse Theoretical Perspectives », *Computerworld*, vol.29, n° 36, p.13-28.

⁴³ Dibbern J., Goles T., Hirschheim R., Jayatilaka B., (2004), « Information Systems Outsourcing: A Survey and Analysis of the Literature », *The Data Base for Advances in Information Systems*, vol.35, n°4, p.21-43.

⁴⁴ Lahiri S., Kedia B.L., (2009), « The effects of internal resources and partnership quality on firm performance: An examination of Indian BPO providers », *Journal of International Management*, vol.15, p. 209–224.

⁴⁵ Gonzalez et al, (2008), *op.cit.*

⁴⁶ Kern T., Kreijger J., Willcocks L. (2002), « Exploring ASP As Sourcing Strategy: Theoretical Perspectives, Propositions For Practice », *Journal of Strategic Information Systems*, vol.11, n°2, p.153-177.

⁴⁷ Strassmann P.A., (1995), « Outsourcing : A game for losers ». *Computerworld*, vol.29, n° 34, p.75.

faire face à la concurrence japonaise.⁴⁸ L'effet que porte le benchmarking sur l'externalisation d'un SI a été souligné en 2007.⁴⁹ Si l'entreprise étalon est un prestataire spécialisé et les résultats du benchmarking démontrent que ce dernier est plus performant et peut offrir des services à des coûts raisonnables (benchmarking générique), l'entreprise pourra lui confier la responsabilité d'une ou plusieurs activités de SI.

D'autre part, le mimétisme qui est un concept plus proche au benchmarking reste aussi un facteur favorisant l'externalisation⁵⁰. Pour certains auteurs^{51,52} la fréquence des opérations d'externalisation a très sensiblement augmenté à partir de septembre 1989 c.-à-d. après la décision d'externalisation prise par Kodak. Le concept de 'Kodak effect' est proposé en 1991 pour désigner l'effet que porte le contrat d'externalisation entre Kodak et ses prestataires sur les pratiques ultérieures des entreprises. Le 'Kodak effect' présente un exemple d'un mimétisme managérial quand on constate que beaucoup de firmes externalisent quelques fonction de SI parce que certaines autres les ont externalisé.⁵³

Le développement de TIC

L'introduction des solutions technologiques dans le monde inter et intra-entreprises a favorisé largement le recours à l'externalisation notamment pour la fonction SI. Les TIC permettent de réduire les coûts de transactions et donc d'encourager beaucoup d'entreprises à choisir la coopération dont l'externalisation est un exemple.^{54,55,56} Dans une autre

⁴⁸ Ettorre, B. (1993), « Benchmarking : The next generation », *Management Review*, vol.82, n°6, p.10-16.

⁴⁹ Barthelemy, (2007), *op.cit.*

⁵⁰ Barthelemy, (2007), *Ibid.*

⁵¹ Loh L., Venkatraman N., (1991), *op.cit.*

⁵² Loh L., Venkatraman N., (1992), *op.cit.*

⁵³ Loh L., Venkatraman N., (1991), *Ibid.*

⁵⁴ Malone T.W., J. Yates, R.I. Benjamin, (1987), «Marché électronique et hiérarchie électronique», Traduit en français, *Communications of the ACM* lune, vol.30, n°6, p.61-47.

part, l'accompagnement de cette accélération technologique pour pouvoir survivre dans un environnement compétitif sera rendu possible si l'entreprise adopte une stratégie de coopération avec une autre partie technologiquement plus forte. Le prestataire informatique peut par essence suivre en permanence cet essor technologique puisqu'il adopte une stratégie de spécialisation dans son domaine d'activité qui est les TIC.

2.3. Facteurs liés au prestataire informatique

Le développement du marché de la prestation d'externalisation:

Un des plus importants facteurs qui favorise l'externalisation est le nombre élevé de prestataires sur le marché.⁵⁷ Cette observation n'a pas été démontrée empiriquement, mais les constatations actuelles suggèrent que plus le nombre de prestataires ayant la même mission est grand sur le marché, plus l'intensité de la concurrence entre eux est forte. Une concurrence forte se présente depuis longtemps comme un principal motif incitant les entreprises voire les prestataires à adopter des stratégies qui eux permettent de rester compétitifs ou même de pouvoir survivre. Cela les incite à développer constamment leurs méthodes de gestion et les moyens tant humains que physiques pour rester compétitifs et éviter de tomber dans l'obsolescence technologique ce qui leur ramènent à améliorer en permanence le service rendu et à réduire les coûts⁵⁸. Ainsi, dans un marché de prestation en forte croissance, les critères de sélection seront plus sévères tant en termes de qualité, de la durée de la réinternalisation du service

⁵⁵ Barthélemy (2007), op.cit.

⁵⁶ Brousseau E., (1999), « Coûts de transaction et impact organisationnel des technologies d'information et de communication », Centre de recherche en économie industrielle, p.22.

⁵⁷ Elfring T., Baven G., (1994), « Outsourcing technical services : Stages of development », Long Range Planning, vol.27, n°5, p.42-51.

⁵⁸ Zaheer, A., N. Venkatraman (1995), « Relational governance as an interorganizational strategy : an empirical test of the role of trust in economic exchange », Strategic Management Journal, vol.16, p.373-392.

externalisé qu'en termes de couts de contractualisation.⁵⁹ Dans une autre part, un nombre infime de prestataires dans le marché engendre selon la théorie des coûts de transactions et la théorie de l'agence une situation d'opportunisme et de Lock-in technologique qui crée un déséquilibre inter-organisationnel au profit du prestataire.^{60,61,62} Cela, peut être en partie la raison d'être de l'internalisation de certaines fonctions.

Variétés d'offres proposées par les prestataires

Avant les années 1990, les offres de prestation informatique portent sur des services restreints généralement qui servent à des fonctions particulières comme les progiciels, les services de traitement de données (processing services) et la programmation par contrat (contrat programming).⁶³ A partir des années 1990, l'offre de prestataires a connu une extension considérable en matière de gamme de produits. A titre d'exemple, l'intégration des systèmes, le développement d'applications, la gestion de réseaux et de télécommunications, etc. sont des services disponibles tardivement introduits dans le marché de prestation technologique.⁶⁴ Cette variation d'offres reflète une certaine spécificité qui répond aux besoins complètement différents d'une entreprise cliente à une autre.^{65,66} Il est à noter que la concurrence de plus en plus forte entre des

⁵⁹ Elfring et Baven, (1994), *op.cit.*

⁶⁰ Eisenhardt, K.M. (1989), « Agency theory : An assessment and review », *Academy of Management Review*, vol.14, n°1, pp.57-74.

⁶¹ Aubert B.A., Rivard S., Patry M., (1996), « A transaction cost approach to outsourcing behavior : Some empirical evidence », *Information & Management*, vol.30, n°2, pp.51-64.

⁶² Aubert B.A., Rivard S., Patry M., (2004), « A transaction Cost Model Of IT Outsourcing », *Information and Management*, p.921-932.

⁶³ Lee et al., (2003), *op.cit.*

⁶⁴ Lee et al., (2003), *Ibid.*

⁶⁵ Lee et al., (2000), *op.cit.*

⁶⁶ Boldea L., Brandas C., (2008), « Some considerations about IT outsourcing process », *MPRA Paper*, No. 6687, posted 10. January, p.17.

prestataires ayant le même métier principal est la principale raison qui pousse ceux-ci à développer tant les gammes que la qualité de leurs produits.

Le développement de TIC en milieu du prestataire

L'introduction de TIC a aussi amélioré la structure organisationnelle de l'entreprise prestataire comme celle de l'entreprise externalisatrice. La réduction d'effectifs, le perfectionnement du processus de production, l'évitement des erreurs involontaires et l'amélioration de la production sont parmi les principales conséquences engendrées par ce progrès technologique extraordinaire. Notamment pour une industrie en fort développement technologique, le prestataire étant producteur et usager de cette industrie est soumis davantage à un risque d'obsolescence technologique qui l'incite à développer incessamment tant son infrastructure technologique que ses offres dans un marché en accélération technologique sans précédent exemple.

2.4. Facteurs liés à la relation entre l'entreprise cliente et son prestataire

La relation du partenariat entre l'entreprise cliente et son prestataire

Comme est cité dans la littérature: « an effective partnership became known as a key predictor of outsourcing success », ⁶⁷ au début de l'émergence de l'externalisation dans les pratiques interentreprises, la relation entre l'entreprise externalisatrice et son prestataire n'était qu'une relation du client contre vendeur ⁶⁸. Cette rigidité de la relation a engendré des problèmes de communication, de confiance et de mauvais service rendu de la part du prestataire ce qui a entravé beaucoup d'entreprises à recourir à celle-ci. A partir des années 1990, les prestataires veulent de plus en plus prendre la responsabilité et établir une relation de partenariat basée

⁶⁷ Lee et al., (2003), op.cit. p.86

⁶⁸ Lee et al., (2003), ibid.

partiellement sur la notion de confiance. Cela est dû à la croissance du nombre de prestataire ayant la même mission sur le marché et qui cherche chacun d'entre eux à atteindre une part maximale du marché de prestation technologique. De surcroît, le développement de la notion du contrat et de confiance dans les négociations interentreprises engendre un partage optimal de risques et de bénéfices entre l'entreprise cliente et le prestataire. Dès lors, la relation d'externalisation se transforme progressivement en partenariat en informatique dont la participation, la qualité de communication, le partage des informations est un exemple.⁶⁹

L'introduction de TIC dans la relation entre l'entreprise cliente et son prestataire

La relation entre l'entreprise externalisatrice et son prestataire informatique s'est enrichie considérablement après la mise en place des solutions TIC soutenant cette relation temporaire. D'une part, l'échange informatisé de l'information renforce la communication entre ces deux entreprises structurellement dispersées où la communication demeure la clé de voute de toute coopération interentreprises réussie. D'autre part, des phénomènes tels que Offshoring, Nearshoring, Saas, et Iaas n'ont pas été rendus possible qu'après l'adoption des outils technologiques pour rechercher, sélectionner, et négocier avec un prestataire et puis suivre, contrôler et réinternaliser l'activité externalisée via des solutions informatiques récemment introduites⁷⁰.

Conclusion :

L'externalisation notamment en matière de la fonction systèmes d'information a connu une évolution extraordinaire durant ces dernières décennies. Par ce papier, on a tenté de proposer un volet négligeable en

⁶⁹ Qi et Chau (2012), op.cit.

⁷⁰ Ozcelik Y., Altinkemer K., (2009), « Impacts of Information Technology (IT) Outsourcing on Organizational Performance: A Firm-Level Empirical Analysis », 17th European Conference on Information Systems, p.17.

quelque sorte dans la littérature à savoir les facteurs qui ont favorisé le développement considérable de l'externalisation des SI en se référant aux études infimes menées sous cet angle que sont celles menées en 1995⁷¹, et en 2007⁷². L'analyse systématique adoptée dans cette étude n'a pas pu engendrer uniquement une tentative vers un comblement de cette lacune théorique négligée par les chercheurs jusqu'à une date récente, mais cela nous a conduit ainsi à suivre une approche conceptuelle permettant de mettre l'accent sur l'un des angles académiques les plus abandonnés. Dans ce cadre, cette revue conceptuelle permet d'illustrer que ces facteurs reviennent à des éléments qui touchent à la fois l'entreprise externalisatrice, le prestataire et la relation entre les deux. Autrement dit, les facteurs qui encouragent les entreprises à recourir à l'externalisation des SI sont fonction du triplé : entreprise/prestataire/relation.

Bibliographie :

1. Arnold U., (2000), « New dimensions of outsourcing: A combination of transaction cost economics and the core competencies concept », European Journal of Purchasing & Supply Management.
2. Aubert B.A., Houde J., Patry M., Rivard S., (2012), « A multi-level investigation of information technology outsourcing », Journal of Strategic Information Systems, vol.21.
3. Aubert B.A., Rivard S., Patry M., (1996), « A transaction cost approach to outsourcing behavior : Some empirical evidence », Information & Management, vol.30, n°2.
4. Aubert B.A., Rivard S., Patry M., (2004), « A transaction Cost Model Of IT Outsourcing », Information and Management.
5. Bahli B., Rivard S., (2005), « Validating Measures of Information Technology Outsourcing Risks Factors », Omega, vol. 33, No. 2.

⁷¹ Grover et autres (1995), op.cit.

⁷² Barthelemy (2007), op.cit.

6. Barthélemy J., (2003), « The seven deadly sins of Outsourcing », *Academy of Management Executive*, vol.7, n°2.
7. Barthélemy J., (2007), *Stratégie d'externalisation*, 3^{ème} édition, Dunod, Paris.
8. Baudry B., (2004), « La question des frontières de la firme Incitation et coordination dans la firme –réseau », *Revue économique*, vol.55, n°2.
9. Boldea L., Brandas C., (2008), « Some considerations about IT outsourcing process », *MPRA Paper*, No. 6687, posted 10. January.
10. Brousseau E., (1999), « Coûts de transaction et impact organisationnel des technologies d'information et de communication », *Centre de recherche en économie industrielle*.
11. Daneshgar F., Low G.C, Worasinchai L., (2013), « An investigation of 'build vs. buy' decision for software acquisition by small to medium enterprises », *Information and Software Technology*, 55.
12. Davis, E.W., (1992), « Global outsourcing: Have U.S managers thrown the baby out with the bath water ? » *IEEE Transactions on Engineering Management Review*, vol.20, n°2.
13. Dibbern J., Goles T., Hirschheim R., Jayatilaka B., (2004), « Information Systems Outsourcing: A Survey and Analysis of the Literature », *The Data Base for Advances in Information Systems*, vol.35, n°4.
14. Eisenhardt, K.M. (1989), « Agency theory: An assessment and review », *Academy of Management Review*, vol.14, n°1.
15. Elfring T., Baven G., (1994), « Outsourcing technical services: Stages of development », *Long Range Planning*, vol.27, n°5.
16. Ettorre, B. (1993), « Benchmarking: The next generation », *Management Review*, vol.82, n°6.
17. Fimbel E., (2002), « Externalisation: discriminants et facteurs de succès », *L'expansion Management Review*, vol.104, Mars.

18. Fowler A., Jeffs B., (1998), « Examining information systems outsourcing: a case study from the United Kingdom », *Journal of Information Technology* 13.
19. Gallivan M. J., Oh W., (1999), « Analyzing IT Outsourcing Relationships as Alliances among Multiple Clients and Vendors », *Proceedings of the 32nd Hawaii International Conference on System Sciences*.
20. Gonzalez R., Gasco J., Llopis J., (2008), « Information Systems Outsourcing Reasons and Risks: An Empirical Study », *A World Academy of Science, Engineering and Technology*, vol.41.
21. Grover V, Cheon, M.J., Teng J.T.C., (1994), « A descriptive study on the outsourcing of information systems functions », *Information & Management*, vol.27, .
22. Grover V., Cheon M.J., Teng J.T.C., (1995), « Theoretical perspectives on the outsourcing of information systems », *Journal of Information Technology*, vol.10, n°4.
23. Kern T., Kreijger J., Willcocks L. (2002), « Exploring ASP As Sourcing Strategy: Theoretical Perspectives, Propositions For Practice », *Journal of Strategic Information Systems*, vol.11, n°2.
24. Lacity M.C., Willcocks L.P., (1998), « An empirical Investigation of Information Technology Sourcing Practices: Lessons from experience », *MIS Quarterly*.
25. Lahiri S., Kedia B.L., (2009), « The effects of internal resources and partnership quality on firm performance: An examination of Indian BPO providers », *Journal of International Management*, vol.15.
26. Lee J.N., Huynh M.Q., Kwok R.C.W., Pi S.M., (2000), « The evolution of outsourcing research: What is the next issue? », *Proceedings of the 33rd Hawaii International Conference on System Sciences, Hawaii*.

27. Lee J-N., Huynh M.Q., Kwok R., Pi S-M., (2003), « Outsourcing E Past, Present, and evolution Future », Communications of ACM, Mai 2003, vol.46, n°5.
28. Loh L., Venkatraman N., (1991), « 'Outsourcing' as a Mechanism of Information Technology Governance: A Cross-Sectional Analysis of Its Determinants », Working Paper.
29. Loh, L. et Venkatraman, N., (1992), « Diffusion of information technology outsourcing: Influence sources and the Kodak effect », Information Systems Research, vol.3, n°4.
30. Malone T.W., J. Yates, R.I. Benjamin, (1987), « Marché électronique et hiérarchie électronique », Traduit en français, Communications of the ACM lune, vol.30, n°6.
31. McFarlan, E.W., Nolan R.L., (1995), « How to manage an IT outsourcing alliance », Sloan Management Review, vol.36, n°2.
32. Moura I., Grover V., (2001), « Examining The Outsourcing Of Information Systems Functions From Diverse Theoretical Perspectives », Computerworld, vol.29, n° 36.
33. Ozcelik Y., Altinkemer K., (2009), « Impacts of Information Technology (IT) Outsourcing on Organizational Performance: A Firm-Level Empirical Analysis », 17th European Conference on Information Systems.
34. Prahalad C.K, Hamel G. (1990), « The core competence of the corporation », Harvard Business Review, vol.68, n°3.
35. Qi C., Chau P., (2012), « Relationship, contract and IT outsourcing success: Evidence from two descriptive case studies », Decision Support Systems, Vol. 53.
36. Quelin B., (1997), « L'outsourcing : une approche par la théorie des couts de transaction », Réseaux N84.
37. Reix R., (2004), Systèmes d'information et management des organisations, 5^{ème} édition, Vuibert, Paris.

38. Strassmann P.A., (1995), « Outsourcing: A game for losers ». Computerworld, vol.29, n° 34.
39. Weinert S., Meyer K., (2005), « The evolution of IT outsourcing: from its origins to current and future trends », Info Systems, Blackwell Science Ltd.
40. Yarlikas S., (2009), « IT outsourcing sucess and strategic motivation », European and Mediterranean Conference on Information Technology (EMCIS2009), July 13-14, Crowne Plaza Hotel, Izmir.
41. Zaheer, A., N. Venkatraman (1995), « Relational governance as an interorganizational strategy: an empirical test of the role of trust in economic exchange », Strategic Management Journal, vol.16.

REVUE
STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT



**Les articles rédigés
en langue arabe**